اللّسانيات

مجلّة محكّمة في علوم اللّسان وتكنولوجيّاته

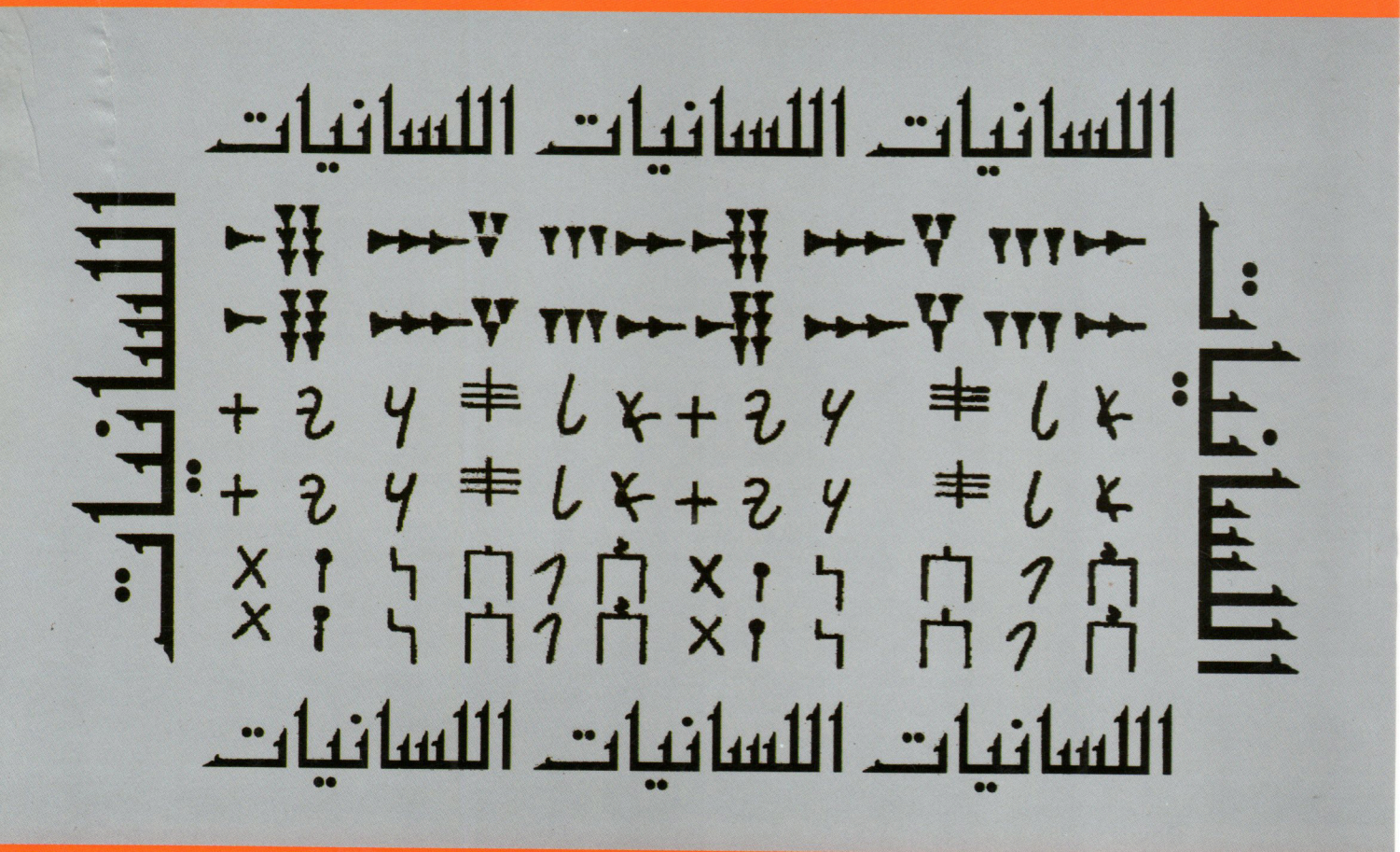

العددان: 17 و18

ردمد: 1112-4393

مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة

2012-2011

اللّسانيات
مجلّة في علوم اللّسان وتكنولوجياته

مجلّة اللّسانيات، مجلّة محكّمة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربيّة بالجزائر

المدير المسؤول: رشيد بن مالك

رئيسة التحرير بالنيابة: فتيحة خلوت
مؤسّس المجلة: عبد الرحمن الحاج صالح

الهيئة الاستشاريّة: عبد الرّحمن الحاج صالح، برنار بوتيي، مختار نويوات، العربي ولد خليفة.

لجنة القراءة:
حبيبة درياس، مهنية قرتي، كمال خالدي، خولة طالب الابراهيمي، بلقاسم بن تيفور، رشيد بن مالك، فائزة بن سمان، الطاهر ميلة، الشريف مريبعي، خالدة مجيبة، حسينة عليان، سيد أحمد سلواني، غنيّة دروّة، وهيبة بودالي، كمال فرات، صليحة مكّي، كريمة أوشيش، فوزية بداوي، حبيبة بودلعة، خضير بن بليل، آسيا بومعراف، الطاهر لوصيف، مفتاح بن عروس، فتيحة خلوت، أليكس بولطن، فيليب دوقروت، حسن حمزة، عبد المجيد سالمي.

لجنة التحرير:
غنيّة دروّة، خضير بن بليل، كمال فرات، صليحة مكّي، كريمة أوشيش، فوزية بداوي، حبيبة بودلعة، آسيا بومعراف، حبيبة العلوي، سهام والي، عبد النور جميعي، كريمة بوعمرة، صونية بكال، فريدة بلّهدة، سميرة نورين.

لجنة الإعداد والمتابعة:
حبيبة العلوي، سهام والي، حفناوي بالي، عبد النور جميعي، كريمة بوعمرة، صونية بكال، فريدة بلّهدة، سميرة نورين، كهينة لطاد، نجاة بعليش، فلّة جطيط.

أمانة المجلة:
مسعودة بوفاتيت ونسيمة موساوي وعواطف بوصوف.

التحرير والمراسلة:
ترسل البحوث والمقالات مكتوبة على الحاسوب، وتحرّر إما باللّغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية. ولا بدّ أن يصحبها ملخّص (باللّغات الثلاث) لا يتجاوز عشرة أسطر. ويمنح المساهم خمسة نسخ من المجلّة التي نشر فيها مقاله. ولا تلزم مسؤولية ما ينشر من الآراء الشخصية في هذه المقالات إلاّ أصحابها.

يرسل جميع ما تتمّ الموافقة على نشره في هذه المجلّة أو الموافقة من أجل التبادل وكلّ ما يخص الطلبات والتحرير والطبع إلى العنوان التالي:

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربيّة
مجلّة اللّسانيات
ص.ب. 225 الرستمية. 16011. الجزائر

البريد الإلكتروني :
al-lisaniyyat@wissal.dz

لا تردّ المقالات التي ترسل إلى المجلة إلى أصحابها في حالة عدم نشرها. لمزيد من المعلومات، تصفحوا ركن مجلّة اللّسانيات في موقع المركز على شبكة الإنترنيت.

http: //www.crstdla.edu.dz

غلاف المجلّة: تمثل صورة الغلاف لفظة "اللّسانيات" بالخط الكوفي والمسماري والفينيقي والمسند (الحميري) رسمتها جزيلة الحاج صالح.

اللسانيات

مجلّة محكّمة في علوم اللّسان وتكنولوجيّاته

يصدرها مركز البحث العلمي
والتقني لتطوير اللغة العربية
بالجزائر

العددان 17 - 18
2011 - 2012

ردمد: 4393- 1112
الإيداع القانوني: 2004-71

فهرس الموضوعات

I- فهرس موضوعات القسم العربي

منتصر أمين عبد الرحيم
مفهوم الحدس في النظرية التوليدية التحويلية..... 5

عواطف قاسمي الحسني
مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية واللسانيات التوليدية التحويلية..... 33

ميلود نزار
نحو نظريّة عربيّة للإحالة الضّميريّة ـ دراسة تأصيليّة تداوليّة..... 49

نبيلة عباس
إنتاجية بعض الصيغ الصرفية في المعاجم اللغوية العربية الحديثة..... 91

حميدي بن يوسف
ملاحظات على بعض المداخل المفهومية للمعجم الموحد للسانيات (الطبعة الثانية)..... 111

مصطفى بن عطية
واقع تطبيق المقاربة النصية في الطور الثانوي..... 125

II- فهرس موضوعات القسم الأجنبي

عبد الرحمان الحاج صالح
مفهوم المقطع والنظرية الحركية-الاندفاعية عند قدماء الصوتيين العرب... 5

حسن حمزة
المتوارد وإتقان اللغات..... 29

بتريك بونان
إنتاج الكلام عند البالغ السليم: المسائل والإشكاليات المعاصرة..... 41

غنية دروة-حمداني ومراد عباس
الحركة والسكون: دراسة حركية وصوتية 69

محرز كباش ومهنية قرتي
تطبيق التحليل الصوتي المتعدد المتغيرات على التعرف الآلي للصوامت المفخمة في اللغة العربية الفصحى..... 81

مفهوم الحدس في النظرية التوليدية التحويلية

منتصر أمين عبد الرحيم
جامعة المينيا
- مصر-

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم الحدس ودوره داخل النظرية التوليدية التحويلية؛ بوصفه أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها هذه النظرية في استقاء المعطيات اللغوية التي تعكس جانباً من جوانب معرفة المتكلم اللغوية التي يتعامل معها النحاة التوليديون بهدف صياغة فرضياتهم التي تحاول الكشف عن نوع من العمومية المطلقة التي تشترك فيها اللغات الإنسانية على اختلاف ألسنتها، ويبين البحث أن مثل هذه المنهجية في التعامل مع اللغة ومعطياتها منهجية معقدة بل مرفوضة من قبل العديد من علماء اللغة الذين يشددون على وظيفتها داخل المجتمع وعلى عوامل أخرى تفقد مفهوم الحدس صلاحيته في بناء الفرضيات التي تعتمدها هذه النظرية؛ ويبين كذلك أن جوهر هذا الخلاف إنما يتعلق بالفصل بين الملكة والأداء، وبين اللغة المثالية واللغة الواقعية المستخدمة في التواصل.

الكلمات المفاتيح

المعطيات اللغوية - الحدس - التوليدية - السياق - المعنى.

Résumé

Cette étude se base sur le concept d'intuition et son rôle dans la théorie générative transformationnelle qui définit ce concept comme source des données linguistiques qui reflètent les connaissances des locuteurs. Le problème d'intuition est devenu le centre d'intérêt des linguistes qui analysent le langage comme un outil social de communication, car ils ont tous considéré le langage comme un mode d'action et d'interaction. Cette méthode a donc été rejetée et elle est devenue compliquée quand aucune distinction claire n'a été faite entre la Compétence et la Performance et entre la langue supposée idéale et la langue réellement utilisée dans la communication.

Mots-clés

Données linguistiques - intuition - générative - contexte - sens.

Abstract

This paper focuses on the concept of intuition and its role in the generative transformational theory which defines this concept as a source of the linguistic data which reflect the speaker's knowledge of his language. The problem of intuition became the focus of the linguists interested in language as a social tool of communication because they have considered language as a mode of action and interaction; so this methodology was rejected and it became complicated when no clear distinction was made between Competence and Performance and between the supposed ideal language and the language used in communication.

Key words

Linguistic data - intuition - generative - context - meaning.

مقدمة

تبرز لنا المشكلة الخاصة بالمعطيات أو الأمثلة التي سوف يُعتمد عليها في استخراج القواعد الخاصة بنحو لغة ما داخل أية عملية تهدف إلى وضع القواعد التي يتشكل منها نحو هذه اللغة، والثابت في هذه العملية أن يتم الاعتماد على متحدثي اللغة في استخراج مثل هذه الأمثلة والتقعيد لها، ولكن ثمة شروطا نظرية ومنهجية تحكم اختيار ما يبدو مناسبا من هذا الكم الكبير من الأمثلة التي ينطق بها الإنسان، كما أن ثمة أهدافا معينة قد تتيح للغوي أن يتعامل فقط مع ما يتوافق وهذه الأهداف.

وإذا أردنا مثال هذا في التراث النحوي العربي فتكفي الإشارة إلى أن النحاة قد وضعوا بعض الضوابط التي تسمح بأخذ المعطيات اللغوية من قبائل معينة وعدم قبولها من قبائل أخرى لا تتسم بالفصاحة، ومن جانب آخر شكّل التوسع في الرواية والأخذ عن العرب جانبا مهما من جوانب التمايز بين المذهبين الكوفي والبصري، وعلى الرغم من هذا كان البدوي أو المتكلم الأصلي عاملا مهما داخل النظرية النحوية العربية[1].

وأحسب أن مكانة المتكلم داخل أية نظرية تعالج الظاهرة اللغوية إنما هي مكانة مميزة ولا يختلف هذا الأمر من نظرية إلى أخرى أو من زمن إلى زمن، فالمتكلم الأصلي كما سنرى مصدر لكثير من الأمثلة التي تعتمد عليها النظرية التوليدية إذ إنها تراهن كثيرا على الأحكام التي يصدرها ويتبناها هذا المتكلم تجاه الأمثلة التي تعرض عليه أو التي تستمد منه؛ فقد يرى أن تركيبا ما هو جملة صحيحة من الوجهة التركيبية أو الدلالية، وقد يرى أن تركيبا مختلفا ليس صحيحا على المستوى التركيبي أو المستوى الدلالي، وهو إذ يصدر هذه الأحكام إنما يعتمد فقط على ما يسمى الحدس (Intuition)، ولكن لا يستطيع هذا المتكلم أن يدلي بالأسباب التي تقف وراء هذه الأحكام؛ إنه فقط قد يقول: إنما سمعتها هكذا، أو هي هكذا في لغتي، والأمثلة في التراث العربي على مثل هذه الأحكام وهذه الأقوال كثيرة، إن من يمتلك قدرة التعليل وتوضيح الأسباب إنما هو اللغوي أو النحوي المتمرس الذي يمتلك الأدوات التقنية التي يستطيع بها وضع القاعدة والتعليل لها والقياس عليها وتأويل نماذجها والنماذج التي تخرج عنها.

على أية حال اكتسب مفهوم الحدس أساسا متينا داخل النظرية التوليدية التحويلية، ومن الواضح في تاريخ هذا المفهوم أنه في الوقت نفسه الذي لاقى ما يعضد صحة الاعتماد عليه مصدراً من مصادر المعطيات بل والفرضيات التي تعمل عليها هذه النظرية، وجد على الجانب الآخر مقاومة عنيفة من أنصار التيار الاجتماعي في دراسة اللغة بما يشمله هذا التيار من فروع بحثية مختلفة؛ لذا فإن اقتراح أن يكون الحدس هو أساس الحكم النحوي على الجمل والتنبؤ بأنواع الجمل الصحيحة التي يمكن أن يُنطق بها يعد اقتراحا مثيرا للجدل؛ إذ على الرغم من

[1] See Carter, M., 2004. Sibawayhi: The Maker of Arabic Civilization. Oxford Center for Islamic Studies. p. 39.

البساطة التي يمتاز بها هذا الاقتراح إلا أن استخدامه داخل النظرية التوليدية تميز بالعديد من المشكلات التي سوف أعرض لها داخل هذا البحث محاولا تبيين الأسس المنهجية التي دعت إليها.

1. المعطيات اللغوية

يشير مصطلح المعطيات اللغوية داخل النظرية اللغوية إلى الظاهرة التي تشكل موضوع البحث بالإضافة إلى أية استنتاجات أو ملحوظات أخرى يكتشفها اللغوي، وكانت النظرة التقليدية إلى هذه المعطيات تكمن في الأنماط اللغوية التي يمكن ملاحظتها سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة، ولكن النظرية التوليدية ذهبت بعيداً عن هذا، إذ جعلت أحكام الرواة (المتحدثين الأصليين) وحدوسهم نوعاً من المعطيات المستخدمة في التحليل[2].

يرتبط الحدس إذن بنوع أساسي ومميز من المعطيات اللغوية التي تعتمد عليها النظرية اللغوية التوليدية، في حين أنه يمكن حدّ هذه المعطيات بطريقة أخرى مؤداها أن المعطيات اللغوية هي الأدلة التجريبية المختلفة التي تعتمد عليها النظرية، ولما كانت هذه الأدلة كثيرة ومتنوعة، أصبح لزاما على أية نظرية تقصد إلى سبر أغوار الظاهرة اللغوية أن تباري ذلك الكم الهائل من المعطيات اللغوية، وعند هذه النقطة لا يمكن لنا أن نتفادى صلة هذه المعطيات بالهدف الذي تسعى إليه هذه النظريات، إذ يرى دى بوجراند (R. de Baugrande) أنه لا يمكن لهذه المعطيات أن تكون ذات مغزى ودلالة إلا من خلال صلتها بالهموم المعرفية؛ أي الالتزام بالبحث عن أنواع معينة من المعرفة[3].

وربما يكون من الأفضل في هذا السياق أن نشير هنا إلى ما يميز الرؤية التوليدية للغة وعلاقة هذه الرؤية بالهدف الذي ترمي إليه هذه النظرية، في المقام الأول ينظر تشومسكي (Chomsky) وهؤلاء الذين يتبعون مقاربته العامة إلى اللغة من الداخل[4]، فاللغة في العرف التوليدي تختلف اختلافا بيّنا عنها في المناهج الأخرى؛ فهي وحدة من وحدات العقل الإنساني؛ ومن ثم تسمى داخل هذه المقاربة اللغة المبنية داخليا (Internalized Language)[5]، ويتضايف مع هذه الرؤية انضواء هذه اللغة على قدرات ذهنية؛ ومن ثم تهتم هذه النظرية باكتشاف الواقع الذهني الكامن خلف السلوك الفعلي، كما تشارك في دراسة العمليات الذهنية والمقدرة الفكرية[6].

وعلى ما سبق كانت أولى الخطوات أن تنظر هذه النظرية إلى السلوك الفعلي على أنه مجرد

---

[2] Crystal, D., 2008. A Dictionary of Linguistics and Phonetics. 6th Ed. Blackwell. p.128, 253.

[3] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، القاهرة: عالم الكتب، 1998، ص 73.

[4] ينظر ر. هـ. روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة أحمد عوض، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم المعرفة، ع 227، 1997، ص 344.

[5] ينظر حول هذا المصطلح وقضايا أخرى: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية: طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، ترجمة فتيح، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993، ص 80 وما بعدها.

[6] See Chomsky, N., 1965. Aspects of The Theory of Syntax. MIT Press. p. 4, 46.

ظاهرة مصاحبة (Epiphenomenon)[7]، إذ تم التشديد على أن الاستخدام الملاحظ للغة لا يشكل موضوعا للسانيات، وأن كثيرا من الكلام الفعلي يشتمل على كثير من الأخطاء والانحرافات[8]، وضمن تلك الخطوات رأت النظرية التوليدية أن تتعامل مع متكلم/ مستمع مثالي داخل مجتمع لغوي متجانس يعرف لغته بشكل جيد، ولا يتأثر سلوكه اللغوي بالحالات والشروط غير النحوية كمحدودية الذاكرة، وتشتت الانتباه وعدم التركيز، وأخطاء تطبيقه لمعرفته باللغة في الأداء الفعلي[9] *.

ولعل الخطوات السابقة تتعلق داخل النظرية التوليدية بتوسع غير مسبوق في الدرس اللغوي فيما يخص المعطيات اللغوية يتلخص في محاولة تفسير عينة المعطيات اللغوية التي تتوافر لدينا بالإضافة إلى جميع الجمل اللغوية المحتملة التي قد ينطق بها الإنسان، والواضح أن النظرية التوليدية تطمح في الوصول إلى تقعيد عام وشامل يصدق على جميع الجمل التي تتكون داخل اللغة بصورة صحيحة، وكذلك في التنبؤ بجمل أخرى صحيحة تعكس معرفتنا الداخلية بهذه اللغة؛ وهذا معناه أن التناول التوليدي لا يقنع بالاقتصار على تنظيم جميع أشكال الوقائع اللغوية كالجمل والعبارات، وإنما ينزع إلى أن ينتج أشكالا لما لا يقع منها[10]، والسؤال المهم هنا يتعلق بكيفية معرفة هذه الأشكال قبل أن ينطق بها الإنسان[11]، ولعل الجواب الذي تراه النظرية التوليدية شافيا يكمن في مفهوم "الحدس".

2. مفهوم الحدس وعلاقته بالنظرية اللغوية

المتفق عليه بين علماء النفس أن يشير مفهوم الحدس إلى قدرة الإنسان على الوصول إلى تخمينات وأفكار صحيحة دون أن يعرف كيف وصل إلى مثل هذه الأفكار؛ وبالتالي ينطوي

---

[7] ينظر روبرت دى بوجراند، "اللغة والخطاب والإدراك"، ترجمة منتصر أمين عبد الرحيم، مجلة الألسن للترجمة، ع 9، 2010، ص 23.

[8] Chomsky, N., 1965. Aspects of the Theory of Syntax. p. 4, 120.

[9] Ibid. p. 3.

Greenbaum, S. (Ed.), 1977. Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers. p. 39.

* وتتعلق بعض أوجه النقد التي دارت حول هذه النقطة المهمة بعدم وجود مثل هذا المتكلم المثالي على الصورة التي رسمتها النظرية التوليدية، ومن زاوية أخرى تحولت الأسس الاجتماعية الخاصة بتشكيل مجتمع لغوى متجانس وفق هذه الرؤية إلى تبسيط خطير، مما ينعكس على مفهوم القاعدة النحوية إذ أصبح مفهوما مثاليا أو أفلاطونيا، راجع حول هذا النقد على سبيل المثال لا الحصر:

Bernstein, B.,1972. Social Class: Language and Socialization. In P. Giglioli (Ed.). Language and Social Context. Penguin. pp. 160-161; Van Dijk, T. A., 1974. Acceptability in Context. In Greenbaum, S. (Ed.). 1977. Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers. p. 39

[10] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 78.

[11] ينظر جودث جرين، التفكير واللغة، ترجمة عبد الرحمن عبد العزيز العبدان، الرياض: عالم الكتب، 1990، ص 128.

الحدس على عملية عقلية تركيبية وليست تحليلية[12]، ولقد وضعت الفلسفة الديكارتية للحدس بهذا المعنى مجموعة من الشروط من أهمها اليقين والبساطة والوضوح والتميز، فهذه السمات من أهم المعايير الخاصة بتمييز الحقائق الحدسية.

ولعل الحدس الذي تتحقق فيه مثل هذه المعايير يختلف عما يسمى الحدس الافتراضي (Conjecture)؛ إذ ليس هذا الأخير بسيطا ولا يقينيا وإنما يخضع للاختبار والنقد العقلاني وتتعدد محاولات تفنيده أو النيل منه وتكذيبه حتى يتم التأكد منه والتسليم بنتائجه[13].

أما عن علاقة الحدس بالنظرية اللغوية فقد تحددت على المعنى الذي يشير به داخل النظرية التوليدية إلى أحكام المتكلمين على المعطيات اللغوية، فالمعطيات الإمبريقية التي يجب على النظرية اللغوية أن تقوم بشرحها لا تحتوى فقط على الضوضاء التي يحدثها المتكلمون بل على أنواع كثيرة من الأحكام التي يصنعونها والمشاعر التي يمتلكونها تجاه المعطيات اللغوية، ويشار إلى مثل هذه الأحكام على أنها حدوس لغوية[14].

والجدير بالذكر أن مصطلح الحدس داخل النظرية التوليدية يستخدم بطريقة تقنية يمكن اختصارها بصورة تقريبية في أحكام المتكلمين الأصليين على الصحة النحوية والدلالية الخاصة بجمل اللغة التي يتكلمونها، وللتأكيد على أهمية الحدس داخل النظرية اللغوية دائماً ما يشار إلى أن المتكلمين الأصليين يمتلكون حدوساً قوية عن تجمع الأصوات والكلمات التي تتشكل منها لغتهم وعن التفسيرات التي يمكن أن تعطى لهذه الأشكال، ويمكن اعتبار مثل هذه الحدوس بمثابة نافذة نطل منها على النظام الكامن خلف النظام اللغوي[15]؛ إذ يشير الحدس إلى المعرفة الضمنية الكامنة[16] خلف السلوك اللغوي.

والحقيقة أن هذه الطريقة في استجلاء الأحكام والمبادئ النحوية على أساس أحكام المتكلمين أو الرواة تعود إلى منهج كل من فرانز بواز (F. Boas) وإدوارد سابير (E. Sapir)، فقد بين زيليج هاريس (Z. Harris) وكارل فجلين (C. Voegelin) عام 1951 - فيما نقتبسه عن وليام لابوف (W. Labov) - التعارض بين طريقتين في تجميع المعطيات، فهناك طريقة بواز وسابير والتي تتلخص في قولنا: "اسأل الرواة"، وبين طريقة أخرى تعتمد على تسجيل حديث الرواة على شرائط مغناطيسية، مرجحين أن تحل الطريقة الثانية صعوبات كثيرة مما تواجهه الطريقة

---

[12] محمد نجيب الصبوة، التفكير وحل المشكلات، ضمن كتاب علم النفس العام لعبد الحليم محمود السيد وآخرين، ط 3، القاهرة: مكتبة غريب، 1990، ص 393 وما بعدها.

[13] ينظر كارل بوبر، "أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية"، ترجمة يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة،ع 292، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2003، ص 255.

[14] Lees, R. B., 1957. Syntactic Structures. Language 33 (3-1): p. 376.

[15] Evans, V. & M. Green, 2006. Cognitive Linguistics: An Introduction. Edinburgh University Press. pp. 16-17.

[16] Crystal, D., 2008. Op. cit. p. 253.

الأولى وأن توجه اللغويين صوب موضوعية أكبر تعوز الطريقة الأولى[17].

وعلى الرغم من هذه الدعوة التي تلقى تأييداً ربما يكون كبيراً في الاتجاهات اللغوية غير التوليدية إلا أن الحدس وأحكام الرواة شغلت في إطار النظرية التوليدية مكانة كبيرة إذ يفترض تشومسكي أن مثل هذه الأحكام تزودنا بدليل مباشر يتعلق ببنية اللغة المبنية داخليا[18]، كما يقترح أيضا أنه لو وصفت هذه المعرفة الحدسية لدى المتكلمين بصورة جيدة عن طريق مجموعة من المبادئ، فإن هذه المبادئ يجب أن تكون متمثلة في ذهن المتكلم بطرق مختلفة ربما لا يكون واعيا بها[19].

1.2. الحدس بين الملكة والأداء

من الملائم أن نعود الآن إلى بعض المبادئ المهمة التي نتجت عن الرؤية التوليدية للغة، ومن أهم هذه المبادئ اتصالا بموضوع الحدس التفريق بين الملكة والأداء، فالملكة اللغوية على صفة الاختصار هي معرفة المتكلم/السامع باللغة، والأداء يشير إلى الاستخدام الحقيقي لهذه اللغة[20]، ولكن بالرغم من بساطة هذين التعريفين إلا أنهما ينطويان على العديد من النقاط التي أثارت جدلا واسعا بين العلماء ممن يهتمون بأبعاد مختلفة في دراسة اللغة بعيدا عن البعد الذهني[21]، ولعل من أهم نقاط هذا الجدل وأكثرها ارتباطا بموضوع الحدس عدم تحديد الملكة والأداء بشكل حاسم.

فمن جانب كان اللغويون يعتمدون في تحصيل أمثلتهم على الأحاديث اليومية والنصوص المكتوبة غير أن تشومسكي اقترح أن مثل هذه المعطيات غير ضرورية بل غير مهمة على الإطلاق؛ ذلك أنه مهما كان حجم المعطيات كبيرا فلن تكون مناسبة، ويعود السبب في هذا إلى عدم اشتمالها من وجهة نظر تشومسكي على جميع البنى المحتملة واقتصارها في الواقع على أمثلة مضللة وأخطاء تتعلق بالأداء في الوقت الذي يجب فيه على النظرية اللغوية أن تهتم بقدرة المتكلم/المستمع المثالي[22].

فتشومسكي يرى أنه من الواجب علينا في سبيل تقديم مصطلح فني أن نعزل وندرس فقط نظام الملكة اللغوية الكامنة خلف السلوك، والتي لا تتحقق بأي شكل مباشر وبسيط في السلوك،

---

[17] Labov, W., 1996. When Intuitions Fail. In: L. McNair, K. Singer, L. Dolbrin and M. Aucon (Eds.): Papers from the Parasession on Theory and Data in Linguistics. Chicago Linguistic Society. p. 77.

[18] ينظر نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 98.

[19] Greene, J., 1972. Psycholinguistics: Chomsky and Psychology. Harmondsworth: Penguin Books. p. 96.

[20] Chomsky, N., 1965. Aspects of the Theory of Syntax. p. 4.

[21] Greene, J., 1972. op. cit ; Turner, J. 1980. The Development of Competence. Educational Review (2): 37-46.

[22] Coulthard, M., 1985. An Introduction to Discourse Analysis. Longman. p. 2.

كما يرى أن هذا النظام يختلف نوعياً عن أي شيء يمكن أن يوصف عن طريق مناهج علم اللغة البنيوي[23].

وعلى الجانب الآخر هناك من يرى أن الملكة يحدها تفسيران، أولهما ينطوي على القول بوجود قواعد نحوية داخل عقل المتكلم تمده بالأسس التي يعتمد عليها في فهمه للعلاقات اللغوية، والتفسير الثاني هو التفسير المحايد الذي يقدم أفضل وصف لحدوس المتكلم حول الصحة النحوية[24].

ومن الجدير بالذكر هنا أن التفسير الأول مأخوذ عن حديث تشومسكي عن نظام القواعد التي يحتاجها المتكلم وعن قدرة محدّدة يوظفها في إنتاج الكلام وفهمه. أما التفسير المحايد فقد نقل عن قول تشومسكي بمحاولة النحو التوليدي تحديد وتمييز المعرفة التي تمدنا بأسس الاستخدام الحقيقي للغة وتمييزها[25]، وهذا معناه أن مفهوم الملكة يناله داخل النظرية التوليدية شيء من التطور الذي قد يتسبب في أن يصبح موضوع الحدس موضوعا مربكا.

ولكن القضية التي تهمنا هنا تمت صياغتها على النحو التالي: هل هناك رابط ضروري بين مجموع القواعد التي تقدم أفضل وصف لحدوس المتكلم وبين مجموع العمليات التي يعتمد عليها المتكلم نفسه في الوصول إلى الحدوس نفسها ؟[26*]، ويتضح هنا التعقيد الذي ينطوي عليه مثل هذا التساؤل خاصة إذا كان استخدام اللغة الفعلي كما يراه تشومسكي ويؤكده في غير موضع لا يعكس بنية تلك اللغة المبنية داخليا؛ وبالتالي فإن النظرية التوليدية تعتمد في الوصول إلى وصف هذه اللغة على حدوس المتكلمين التي تقع بعيدا عن عوامل الأداء[27]، أو التي يجب أن تقع بعيدة عنه. ولكن السؤال المهم هنا يتعلق بإمكانية عزل هذه الحدوس عن عوامل الأداء، وهذه النقطة سوف نعود إليها في نهاية هذا البحث.

وفى هذا السياق يشار إلى أن المعطيات السلوكية الناتجة عن الأداء الفعلي لإنتاج اللغة وفهمها لا تتصل بالنظرية اللغوية، وإنما تقع ضمن النطاق المستقل للسانيات النفسية إذ لا يقدم اللغوي هذه المعطيات على أنها نتيجة للتجربة السلوكية؛ ومن ثم فإننا بحاجة إلى فهم الروابط التي تصل بين المعطيات المتعلقة بالنظرية اللغوية، وبين نماذج الجمل المستخدمة في تمثيل هذه

---

[23] Chomsky, N., 2006. Language and Mind. 3rd Ed. Cambridge University Press. p. 4.

[24] Greene, J., 1972. op. cit. pp. 95-96.

[25] Taylor, D. S., 1988. The Meaning and Use of the Term 'Competence' in Linguistics and Applied Linguistics. Applied Linguistics 9 (2). p. 151.

[26] Greene, J., 1972. op. cit. p. 96.

* ويشير واسو وأرنولد إلى أن هناك من يقترح أن تكون جميع أنماط الأدلة التى تتصل باستخدام اللغة تتعلق بصورة مباشرة بالنظرية التركيبية. ينظر:

Wasow, T. & Arnold, J., 2005. Intuitions in Linguistics Argumentation. Lingua (115) : p. 1484.

[27] Schutze, C.T., 1996. The Empirical Base of Linguistics: Grammaticality Judgements and Linguistic Methodology. Chicago: University of Chicago Press. p. 35.

المعطيات داخل المدونات[28].

2.2. الصحة النحوية

على أية حال ليس من السهل الحديث عن الحدس بمعزل عن الصحة النحوية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصحة النحوية محددة داخل النظرية التوليدية بطريقة تقنية أيضا حيث يعد زوج من الصوت والمعنى نحويا إذا أمكن للقواعد أن تولد هذا الزوج أو تقدم تفسيرا له يتماشى مع شروط الصحة التي يضعها هذا النحو؛ ومن ثم فالمتكلمون لا يمتلكون حدوسا حول الصحة النحوية بهذا المفهوم، فقد نستطيع أن نكتشف على سبيل المثال أنواع التفسيرات الصوتية والدلالية التي ربما يعينها المتكلم لتتابع ما، أو أن نسأل أسئلة حول ما إذا كانت أصوات جملة أو عبارة توافق معنى محدد بالنسبة للمتكلم، ولكن لا نستطيع أن نسأل المتكلم عما إذا كان النحو الخاص به يولد هذا الاعتماد الخاص ما بين الصوت والمعنى[29].

ولعل السبب في هذا يعود إلى أن مثل هذه الأحكام تتصل في معظم الحالات بالمستوى القياسي للغة ولا تتصل بالكلام الطبيعي[30] حيث يُفترض في الحكم بالصواب النحوي داخل النظرية التوليدية أن ينطبق على التركيب فقط، وذلك على الصورة التي يتم بها التعامل مع الجمل على أنها لا تحمل أية روابط تصلها بالسياق الذي يتضمنها؛ ومن ثم تصبح الجملة المعزولة عالما قائما بذاته[31]، ولكن التراكيب لا ترد دون مواقف؛ ومن ثم لا يكون لمستعمل اللغة الخبرة المطلوبة لإصدار أحكام ثابتة[32].

ولكن ليست المواقف أو السياق فقط هي جل ما في الأمر فعندما يطلب من الناس أن يحكموا على السلامة النحوية لجمل ما، نجدهم يميلون إلى الوقوع تحت تأثير اعتبارات أخرى لا تتعلق بما طلب منهم، مثل هل الجملة ذات معنى أم لا؟ هذا بالإضافة إلى أن جميع الجمل التي يتحدث بها الناس فعلا لا تتفق في كثير من الأحيان مع القواعد السليمة للغتهم[33]، وبشكل أعم لا ينبغي للصواب النحوي حسبما يشير بعض الباحثين أن يعد قانونا بل أن يعد تعويضا أي معيارا يلجأ إليه فقط عند عدم وجود قرائن محددة، أو هو تفضيل أي معيار يفضل على غيره حينما تتعدد الاحتمالات[34].

---

[28] Marantz, A., 2005. Generative Linguistics within the Cognitive Neuroscience of Language. Linguistic Review (22): p. 432.

[29] Ibid. p. 433.

[30] Labov,W., 1972. Sociolinguistic Patterns. Philadelphia: University of Pennsylvania press. p. 214.

[31] Goodwin, C. & A. Duranti, 1992. Rethinking Context. Reprinted from Rethin king Context: Language as an Interactive Phenomenon. Edited by A. Duranti & CH. Goodwin. Cambridge University Press. p. 12.

[32] روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 79.

[33] جودث جرين، مرجع سابق، ص 128.

[34] روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 90.

3.2. مثالية الجمل

ولعل كل ما سبق يدعو بالضرورة إلى النظر في الطريقة التي تتعامل بها النظرية التوليدية مع الجمل التي تعتمد عليها في إيضاح القواعد والفرضيات التي تخلص إليها، وبداية ينبغي التأكيد على أن مثل هذه الطريقة ترتبط بصورة أساسية بالهدف الذي تسعى إليه النظرية، وفي ظل هذا الهدف هناك من يرى أن اللغوي لا يستطيع أن يأخذ الجمل التي تصدر عن المتكلم كما هي، ويعاملها على أنها جزء من اللغة التي تولدها القواعد النحوية، بل عليه أن يرقى بهذه الجمل إلى مرتبة المثالية، وأن يجعلها أقرب إلى الكمال[35].

إن مثل هذا الرأي بالإضافة إلى ارتباطه بهدف النظرية التوليدية الذي يكمن في الوصول إلى قواعد خاصة باللغة المبنية داخليا يرتبط كذلك بالمفهوم التقني للغة داخل هذه النظرية إذ تحدها بمجموع الجمل الصحيحة نحويا، ولكن من الواضح أيضا أن هذا الرأي بما ينطوي عليه من مفاهيم مثل الرقي والمثالية والكمال يشير إلى تقنيات إجرائية تذهب بعيدا عما يعرفه المتكلم عن لغته، وعلى هذا أحسب أن النظرية التوليدية قد اشترطت لنفسها حدودا معينة لن تكون ذات معنى إلا إذا نظرنا إليها في الإطار الخاص بهذه النظرية نفسها.

على أية حال ثمة ثلاث مراحل للوصول بالجمل إلى هذه المثالية (Idealization)، أولها التنظيم (Regularization)، وفي هذه المرحلة يعمد الباحث إلى التغاضي عن ظواهر كثيرة مثل زلات اللسان، والتلعثم، والتكرار، وهي بعض الظواهر التي تتصل بالأداء. أما المرحلة الثانية فيطلق عليها التوحيد القياسي (Standardization)، وفيها يتم الابتعاد عن التنوع ومعاملة المعطيات موضع الاختبار على أنها متجانسة، فعلى سبيل المثال فيما يخص المستوى الصوتي تعد الطرق المختلفة الخاصة بنطق كلمة واحدة متشابهة، ولكن هناك خلاف واسع حول هذه المرحلة من حيث كمية التنوع التي يمكن وصفها بنجاح، والمرحلة الثالثة من مراحل المثالية تكمن في فك ارتباط الجمل بالسياق الذي وقعت فيه، وعزلها عنه، ومعاملتها على أنها وحدات قائمة بذاتها، ويصطلح على هذه المرحلة بالمفهوم (Decontextualization)[36].

ولعله من الممكن إيجاز المشكلات الخاصة بهذه المراحل الثلاث في كونها تتفق على مشروعية استبعاد بعض الأمثلة التي يتم النظر إليها من هذا الإطار على أنها غير مقبولة أو غير موافقة لشروط هذه النظرية؛ ومن ثم يرى بعض الباحثين أن معظم ما أصاب هذه النظرية من نجاح يعود إلى استبعاد مثل هذه الأمثلة[37].

وهناك أيضا من يشدد على أن ما تم إنجازه عن طريق رسم الحدود التي تعمل في إطارها هذه المراحل لم تكن مجرد عنوان لوضع شروط كمية للبيانات التي تعمل عليها، وإنما وضع

---

[35] مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط 1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1989، ص 235.

[36] Coulthard, M., 1985. op. cit. pp. 11-12.

[37] ينسب هذا الرأى إلى رايزر، ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص95.

تمييز نوعي لأنماط الظاهرة اللغوية موضع البحث[38]، ومن خلال هذا التمييز النوعي تبقى مشكلة النظرية التوليدية متمثلة في بحث وتعيين الجمل الممكنة على وجه نهائي دون النظر إلى حدوثها في الواقع[39].

4.2. أنواع المعطيات اللغوية

يتبدى من خلال ما سبق أن المنهجية التوليدية لا يهمها الأداء بقدر ما تنظر إلى الملكة بوصفها أساس معرفة اللغة واستعمالها، أما عن أنواع المعطيات التي تتعامل معها هذه النظرية في ظل المراحل الثلاثة السابقة فهي ترتبط بالحدس، فهناك العديد من الأمثلة التي تستخدم داخل الكتابات التوليدية مصحوبة بعلامات نجمية أو علامات استفهام أو علامة النسبة المئوية، وتبين لنا هذه العلامات أحكاما واضحة ومختلفة للمتكلمين حول هذه الأمثلة، بعض هذه الأحكام يتعلق بالصحة النحوية، وبعضها خاص بالترادف أو التضمينات المنطقية لمثل هذه الأمثلة.

ويمكن تقسيم الأنماط الأساسية لهذه المعطيات إلى ثلاثة أنماط[40]، النمط الأول خاص بالمعطيات التي يطلق عليها الكلمات المجزأة (Word Salad)، وهي عبارة عن تتابع من الكلمات أو المورفيمات التي لا تمثل تأويلا فونولوجيا، أو التي لا يمكن نطقها على أنها جمل أو عبارات، أو قل لا تشكل جملة صحيحة ذات معنى، ويستخدم مثل هذا النوع من الأمثلة في بيان مجموعة الخيارات التركيبية التي تجيزها أو لا تجيزها اللغة موضع البحث.

أما النوع الثاني فيقصد به بيان بعض التعميمات الواضحة الخاصة باللغة أو اللغات موضع البحث، كأن نقول إن الصفة تسبق الموصوف في الإنجليزية، وإن العكس هو ما يحدث في اللغة العربية، أما عن الحكم الخاص بمثل هذا النوع من الأمثلة فيتلخص في القول بأن مثل هذه الأمثلة إما جيدة أو رديئة فيما يخص اللغة التي تحتويها، ويطلق على الأحكام المستفادة من مثل هذا النوع أحكام التعميم أو التعميمات التصنيفية.

والنوع الثالث أكثر تعقيدا من سابقيه؛ إذ يشتمل على مجموعة من الأمثلة التي تتطلب أحكاما خاصة بالمستوى التركيبي والدلالي لسلاسل المورفيمات المقدمة إلى المختبرين، فقد يقدم المتكلم من خلالها أحكاما حول مكان الوحدات الصحيح داخل السلسلة، ونقل هذه الوحدات من مكانها، أو حول الاشتراك في المرجع، أو الإحالة بين وحدات الخطاب كما في نظرية الربط، أو حول التأويل الدلالي الكامل أو الجزئي لهذه السلاسل.

5.2. أنواع الحدس

الحقيقة أن ثمة ستة أنماط من الأسئلة الموجهة صوب استكشاف المعرفة اللغوية القابعة خلف

---

[38] Goodwin, C. & A. Duranti, 1992. op. cit. p. 12

[39] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 102.

[40] Marantz, A., 2005. op. cit. p. 433ff.

مبدأ محدد أو بنية محددة يلخصها لابوف فيما يأتي[41]:

(x) هي الشكل أو البنية موضع السؤال.

(Wxy) هي الجملة التي تتضمن (x).

- السؤال الأول: يهدف إلى معرفة أن (x) جزء من اللغة موضع الاختبار. "هل الجملة (wxy) جملة إنجليزية ؟".
- السؤال الثاني: يهدف إلى بيان القدرة على تحديد المستوى المحلي والاجتماعي والأسلوبي. "من أي أنواع الإنجليزية هذه الجملة؟ ومن ينطق بها هكذا ؟".
- السؤال الثالث: يهدف إلى بيان القدرة على تفسير معنى الشكل داخل سياق الجملة. "ماذا تعني الجملة هذه الجملة؟".
- السؤال الرابع: يهدف إلى بيان القدرة على تفسير معنى الشكل خارج سياق الجملة. "ما يعني (x) في الجملة؟".
- السؤال الخامس: يهدف إلى بيان القدرة على تحديد مقبولية الشكل (x) في سياقات جملية أخرى. "إذا كنت تستطيع أن تقول (wxy) فهل تستطيع أن تقول (vxy)؟".
- السؤال السادس: يدور حول استخدام الشكل (x) داخل الكلام العفوي في تتابع أصيل ونمط أصيل من البنى المقولية والبنيات المتنوعة.

ويعلق لابوف على مثل هذا الأسئلة بتنوع المناهج المستخدمة في جمع الأنماط الستة من المعلومات، كما يشير إلى أن ثمة مشكلات منهجية مختلفة تكتنفها، ويرى أن الأسئلة الخمسة الأولى تقع في مجال الأحكام المنتقاة أو الجهود المبذولة من أجل الحصول على حدوس لغوية حول موضوع من الموضوعات محل البحث، أما السؤال السادس فيتعلق بمدى عريض من المناهج المستخدمة في دراسات علم اللغة الاجتماعي داخل مجتمع من المجتمعات[42].

وأحسب أن لابوف هنا يرى أن الأسئلة الخمسة الأولى تتعلق بالملكة اللغوية للمتكلم، وأن السؤال الأخير يتعلق بالأداء، وبالتالي فإن الأسئلة الأولى ترتبط باستبطان الحدوس اللغوية لدى المتكلمين.

على أية حال جرى الباحثون على تقسيم الحدس على أنواع ثلاثة:

النوع الأول: تمثله الحدوس الأولية (Primary Intuitions)، ويأتي هذا النوع من الحدوس في صورة أحكام استبطانية يصوغها المتكلمون عن صحة بناء التعبيرات أو معانيها، وعلى الرغم من أنهم لا يصنعون هذه الأحكام بطريقة واعية في الغالب، فليس من الصعب استخراج مثل هذه الأحكام منهم بقليل من التعليم المنهجي[43]، والحقيقة أن مثل هذه الأحكام تواجه بعض الصعوبات

---

[41] Labov, W., 1996. op. cit. p. 77f.

[42] Ibid. 77f.

[43] Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 1482.

أهمها تنوع مثل هذه الأحكام.

فإذا كانت إجابات المتحدثين باللغة الإنجليزية متشابهة حول ما إذا كانت الجملة: (The cat is on the mat)، أو الجملة (mat the on is cat the) صحيحة أم لا؟ فإنه في حالات أخرى كثيرة يكون ما هو صحيح البنية بالنسبة لبعض المتحدثين عليلا بالنسبة للبعض الآخر، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الاختلافات اللهجية بين هؤلاء المتحدثين، فالجمل التالية:

1- a. Chirs might can go.

b. Pat's a Red Sox fan, and so aren't we.

c. He don't like that.

تبدو غير صحيحة نحويا فيما يتعلق بالإنجليزية المشتركة على الرغم من أنها صحيحة البنية في بعض اللهجات غير المشتركة[44].

ومن زاوية أخرى هناك إشارة إلى أن اللغات المختلفة قد تتركب من عناصر ووحدات متماثلة، ويكون ما هو صحيح البنية في لغة من اللغات عليل البنية فيما يتعلق بلغة أخرى[45]، ويعود مثل هذا الاختلاف إلى جانب خاص من جوانب الخيارات التركيبية التي تتيحها اللغة؛ فتتابع مثل(Henry ate an apple) أو (Henry an apple ate) يبدو معروفا في لغات عديدة أكثر من مثيله: (ate Henry an apple)، ولكن هذا الأخير ليس مستحيلا إذ قد نجده مثلا في لغة (Welsh)، إذ إن هناك كثيراً من الخيارات التي قد تكون متعارضة في بعض الأحيان[46].

ولعل المثال التالي يشير إلى صعوبة أخرى:

2- Who did you wanna meet your parents ?

حيث لم يجد المتكلمون فيه شيئا خاطئا بالرغم من كونه مثالا اقتبست عدم نحويته دليلا على وجود آثار (Traces)[47]*.

وإذا عدنا إلى تشومسكي في تحليله لمثال مشابه للمثال السابق نجده يرى أن قاعدة الاختصار [1] تنتج صورا عامية من نوع الجملة [2]:

---

[44] Ibid. p. 1483.

[45] ينظر جون لايونز، اللغة وعلم اللغة، ترجمة مصطفى تونى، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987، ج1، ص 86.

[46] Aitchison, J., 1997. The Language Web. Cambridge University Press. p. 38.

[47] ينظر:

Wasow, T. & J. Arnold, 2005. Op. cit. p. 1483.

* ويعد مصطلح الآثار من المصطلحات الخاصة بنظرية الأثر، وهى مرتبطة بقواعد النقل (Movement Rules) حيث تم افتراض أن النقل يترك وراءه أثرا، وهو افتراض إمبريقي تدعمه داخل النظرية التوليدية خاصة فى المرحلة الأخيرة أدلة كثيرة. ينظر نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 146،217، 218. والأثر عبارة عن مركب اسمى أو حرفى له قرينة بالمواضعة، فإذا تم نقله فإنه يترك وراءه أثرا أو عجرة (Node) تحمل توقيعه، ينظر حسام البهنساوي، "التراكيب اللغوية العربية في ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة"، مجلة دار العلوم، ع 12، 1998، ص83.

1- want + to > wanna.

2- I don't wanna visit them.

وهذه القاعدة -كما يعرف جيداً- أحيانا ما يمتنع تطبيقها، وهكذا، ففي المثال [3] تعد غير غامضة الحالة (a) فهي تعني:

3- for which person x , you want to visit x.

ولا تعني: for which person x , you want x to visit

كما تعد مستحيلة في الحالة (b):

a. who do you wanna visit.

b. * who do you wanna visit Tom.

وتفسر هذه الحقائق على أساس افتراض أنه في المكان الذي تطبق فيه قاعدة الاختصار [1] في المكون (PF) يوجد أثر نقل العنصر (wh)، حتى إنه لا يتجاوز الكلمتان (want) و (to)[48].

ومثال ذلك الظاهرة التي تسمى الاستفهام ذي المفعول غير المباشر(Dative Questions)، فمن جانبه يؤكد فيلمور على أن الجمل (3) التي يكون فيها أول مفعول في المركب ثنائي المفعول مستفهما عنه هي جمل غير نحوية[49]:

3 : a. Who did I buy a hat ?

b. Who did you give this book ?

فقد امتحن بعض الباحثين 160 متحدثا باللغة الإنجليزية في المثال (3b)، وطلبوا منهم أن يضعوا (to) داخل الجمل(4) بدون تغيير في معنى الجملة:

4 : a.Who(m) did you offer the man ?

b.Who(m) did you show the woman ?

وتبعا لفرضية فيلمور فإن المختبرين يجب أن يضعوا (to) بشكل متماثل بين الفعل والمركب الاسمي، ولكن كثيرا من الإجابات جاءت وقد وضعت فيها (to) في نهاية الجملة[50].

وفى الأمثلة السابقة هناك بعض الجمل التي يتفق على صحتها النحوية جميع المتكلمين بهذه اللغة، كما أن بعض الجمل الأخرى تشكل مصدرا لاختلاف هذه الأحكام، بمعنى أن هناك جملا يسهل الحكم عليها وأخرى يصعب الاتفاق حولها، وهذا الأمر يؤكد على أن المتكلمين يجدون مشقة في الحكم على ما تجيزه لغاتهم المحلية من الوقائع والأمثلة التي تقع بعيدا عن المدى المحدود من الحالات والأمثلة الواضحة التي لا خلاف عليها[51].

---

[48] ينظر نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 202 وما بعدها.

[49] After Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 1485.

[50] Ibid. p. 1485.

[51] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 79.

كما يبين هذا الأمر أن الحدوس الأولية ليست مشتركة بين جميع المتكلمين، فالتنوع اللهجي على سبيل المثال لا يضاهي استخدام هذه الحدوس الأولية دليلا على الفرضيات القواعدية إنما يثير الأسئلة والجدل حول تعميم بعض هذه الفرضيات التي تم افتراضها بناء على هذه الحدوس.

النوع الثاني: من الحدوس يطلق عليها **الحدوس الجانبية** (Marginal Intuitions)، فإذا عرضنا بعض الجمل الصحيحة نحويا، ورأينا أن المتكلمين لا يقبلون مثل هذه الجمل أو لا تتفق أحكامهم وحدوسهم حولها فإننا في هذه الحالة أمام مجموعة من الأسباب التي تقف خلف هذا السلوك تنتمي إلى ما يعرف بالحدوس الجانبية، فبالرغم من صحة الجمل إلا أن بعض المتكلمين تتسم أحكامهم بالتردد، وبعضهم لا يقبل هذه الجمل بشكل جازم.

وربما يعود السبب وراء هذا إلى أسباب وعوامل تتعلق بالدلالة أو السياق أو العوامل التقليدية الخاصة بالأداء، هذا بالإضافة إلى أن المتحدثين في بعض الحالات لم يكونوا متأكدين من أحكامهم؛ لذا فالمقترح أن يتم استخلاص الحدوس بعناية من أجل أن تكون المعطيات مؤكدة من جانب ومتحررة من العوامل الخارجية من جانب آخر[52]، ولكن هذا المقترح قوبل بأمثلة عديدة من العوامل الخارجية التي تقلل من قدر هذه العناية وصعوبتها في آن واحد، ومن أمثلة هذه العوامل ما يلي:

- السياق، فقد أثبتت الدراسات أن المختبرين يحكمون على الجمل بأنها صحيحة نحويا إذا أمكنهم تخيل السياق الذي يجمعها[53].
- المعنى[54].
- ترتيب عرض الجمل[55].
- معاينة المختبرين نمط الجمل وطولها[56].
- الصور الذهنية التي تثيرها الجمل وعلاقتها بالسياق[57].

ولقد أضيفت إلى هذه القائمة مجموعة أخرى من العوامل - أضافها وليم لابوف بعد دراسة

---

[52] Botha, R. P., 1981. The Conduct of Linguistic Inquiry. The Hague: Mouton Publishers. p. 304.

[53] ينظر على سبيل المثال:
Bolinger, D., 1968. Judgments of Grammaticality. Lingua 21: 34-40; Snow, C. & G. Meijer, 1977. On the Secondary Nature of Syntactic Intuitions. pp.163-178. In: Greenbaum, S. (Ed.). Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers.

[54] جودث جرين، مرجع سابق، ص 128.

[55] ينظر على سبيل المثال:
Greenbaum, S., 1973. Informant Elicitation of Data on Syntactic Variation. Lingua (31): pp. 201- 212.

[56] ينظر على سبيل المثال:
Cowart, W., 1997.Experimental Syntax: Applying Objective Methods to Sentence Judgements. London: SAGE Publications.

[57] Levelt, W. & al., 1977. Grammaticality, Paraphrase, and Imagery. pp. 87-102. In Greenbaum, S. (Ed.). Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers.

إمبريقية شغلت الحديث عن الحدوس والأسباب التي تؤدي إلى فشلها في استنباط أحكام صحيحة - وهذه المجموعة تشمل ما يأتي[58]:

- التخلل الاجتماعي (Social intervention)، عندما يكون ثمة قاعدة اجتماعية مسيطرة تسبق النظام الفعلي.
- السقوط الفيزيقي (Physical collapse)، فعندما يكون الأساس الفيزيقي في التمييز بين شكل وآخر ضعيفاً أو متآكلاً، فإنه يؤدي إلى تداخل الصيغ والأشكال، فمثلاً قد تفسر (have) في بعض الحالات تفسير (of).
- التعلق أو التردد الدلالي (Semantic suspension) لبعض الأشكال والصيغ.
- التداخل المعرفي (Cognitive interference)، إذ إن بعض الآليات والعوامل المعرفية تحدد في بعض الحالات التفضيلات اللغوية كالتنوعات اللهجية.
- الغموض أو الإيهام التداولي (Pragmatic opacity)، عندما تتضارب لدى المستخدمين الوظيفة التداولية لشكل من الأشكال.

وعليه يمكن القول بأنه حتى ولو جمعت هذه الحدوس بطريقة حذرة ومنظمة فلن تكون أكثر من مصدر واحد فقط للأدلة، إذ إن العديد من الباحثين متفقون على أن ثمة أنماطا عديدة من السلوك اللغوي التي يمكن أو يجب أن تكون دليلا على معرفتنا باللغة[59].

والحقيقة أن تشومسكي ليس بغافل عن مثل هذه العوامل ففي رأيه أن معرفة اللغة أو نظام القواعد الداخلي هو عامل واحد فقط من مجموع عوامل أخرى تحدد كيف يستخدم ويفهم منطوق ما في موقف معين[60]، ولكن رأيه يتلخص في أن مثل هذه العوامل الكامنة خلف الأداء يجب أن تكون هي نفسها واضحة تماماً[61].

أما **النوع الثالث** فهو الحدوس الثانوية (Secondary Intuitions)، وتتمثل في تلك الحدوس المتعلقة داخل النظرية التوليدية بتحليل اللغوي لعدم مقبولية الأمثلة التي تستخدمها في بيان قاعدة ما، ولكن لا تدور هذه الحدوس حول المقبولية ذاتها، فالجملة التالية:

From which city did you meet the man.

فهذه الجملة غير صحيحة نحويا، ولكنها وفق ما يشير تشومسكي ليست سيئة بشكل كاف لأن تكون انتهاكا لمبدأ المقولة الفارغة، وإنما تبدو أكثر شبها بانتهاك قيد التبعية؛ وعليه فإن بيان اللغوي للشروط أو القيود التي ينتهكها مثال ما من الأمثلة التي يعتمد عليها في فرضياته

---

[58] Labov, W., 1996. When Intuitions Fail. op. cit. p. 95f.
[59] Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 1484.
[60] Chomsky, N., 2006. Language and Mind. Op. cit. p. 23
[61] Ibid. p. 23.

يشكل نوعا من الحدوس الثانوية[62]*، وهي على هذا المعنى يمكن إدراجها ضمن حدوس اللغوي المتخصص إذ لا يمتلك المتكلم مثل هذه القدرة على التعليل والتأويل.

6.2. حدس اللغوي

لما كان حدس اللغوي المتخصص يعد قسما متميزا عن بقية أقسام الحدس التي عرضنا لها رأينا أن نفرده في هذا القسم من البحث؛ ذلك أن اللغوي التوليدي حُمِل في ظل الاعتبارات السابقة التي توضح الصعوبات الخاصة التي تواجه استخدام حدوس المتكلمين على رفض أن يكون متكلم اللغة - الذي يمتلك وفق أحد أهم افتراضات هذه النظرية قواعد توليدية داخلية - واعيا بهذه القواعد، وذلك بسبب أن أحكامه حول معرفته الحدسية لا تكون صحيحة بالضرورة؛ فربما تكون تقريرات المتكلم ووجهة نظره حول سلوكه وقدرته خاطئة[63]، وبالتالي فالمقترح في هذه الحالة أن يكون اللغوي فقط هو من يصنع هذه الحدوس.

والحقيقة أن هذه الفكرة لاقت هي الأخرى مزيدا من النقد، فهناك من الباحثين من يشير إلى عدم صحة هذه المنهجية معللا هذا بأن اللغويين أكاديميون يعرفون المستوى القياسي للغة أكثر من غيرهم من المتكلمين العاديين[64]، وبذلك يكون اعتمادهم على حدوسهم الخاصة يعطيهم الحق في إنتاج المادة والتنظير لها في وقت واحد[65]، مما يؤدي إلى فقدان الموضوعية والتعميم[66]، كذلك يشار إلى أن مثل هذا الاعتماد تنجم عنه شكوك حول تصرف اللغويين كنموذج للمتكلمين، ما لم تكن مهاراتهم الأكاديمية تمنحهم قدرات تفوق البشر، وحينئذ فإنهم نموذج غير مناسب وغير نمطي للمجتمع اللغوي المتجانس[67].

وعلى ما سبق من أوجه الانتقاد التي واجهت اعتماد اللغويين على حدوسهم الخاصة كان من اللغويين من يدعو إلى تفضيل حدوس المتكلمين على حدوس اللغوي ذلك أنه "بقدر ما يلقى استبطان اللغوي لغته من اهتمام فإنها على الأقل غير جديرة بالاعتماد عليها مثل حدس غير

---

[62] ينظر:

Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 1489.

* ويشير مبدأ المقولة الفارغة (Empty Category Principle) إلى أنه إذا ما تصور وجود عنصر ما في موقع معين فإنه حينئذ في مكان ما في التمثيل التركيبي إما باعتبارها مقولة ظاهرة يعبر عنها صوتيا، وإما باعتبارها مقولة فارغة لا يتحدد لها أي شكل صوتي، فهي العنصر الذي يوجد في التمثيل التركيبي في البنية العميقة، وفي البنية السطحية في مستوى الصورة المنطقية لكنه لا يلزم أن يعبر عنه في مستوى الصورة الصوتية، ينظر نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، مرجع سابق، ص171، أما قيد التبعية (Subjacancy Condition) فهو أحد القيود الخاصة بنظرية الفصل ومعناه أنه لا يمكن للتحويل أن ينقل مركبا ما أكثر مما ينبغي، ينظر، المرجع السابق، ص 151.

[63] De Beaugrande, R., 2002. Descriptive Lingistics at the Millennium: Corpus Data as Authentic Language. JLL, 1(2). p. 94.

[64] Hudson, R., 1996. Sociolinguistics. 2nd Ed. Cambridge University Press. p. 204.

[65] Labov, W., 1972. Sociolinguistic Patterns. op. cit. p. 199.

[66] روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 80.

[67] De Beaugrande, R., 2002. op. cit. p. 94.

المتخصص، وإن كان ذلك يرجع عادة لأسباب أخرى، وقد يكون اللغوي أقل اهتماما من غير المتخصص بالمستويات المشتركة التقليدية للاستخدام الصحيح ... غير أن أحكامه أكثر عرضه لأن يشوهها إدراكه لما فيها من تضمينات لهذا الموضوع النظري أو ذاك"[68]، ويتفق حول هذا الرأي كثير من الباحثين[69].

وفي ضوء التحديد الخاص بالصحة النحوية داخل النظرية التوليدية فقد يتفق اللغويون على استبعاد بعض الأمثلة وفق معيار النحوية فقط، ولكن حتى في هذه الحالة فإن اللغويين أنفسهم يختلفون فيما بينهم حول نحوية بعض التراكيب، ومثال ذلك التراكيب التي تبدأ بـــ (there) حيث نرى انقسام اللغويين فيما يخص التطابق بين (there) وما بعدها من حيث العدد، فسلوبن (D. Slobin) وتشومسكي يقترحان أن تكون الجمل التالية نحوية:

There's three books on the shelf.

There's lots of people waiting to see you.

حيث يرى تشومسكي أن (there) شكل محايد وجامد من حيث موافقة ما بعده، وأن المسألة لا تتغير سواء أتبعها مركب اسمي مفرد أم جمع، وذلك على الرغم من أنه أشار في موضع آخر إلى تطابق (There) عدديا مع عدد المركب الاسمي نفسه الذي يرتبط بها[70].

أما شوتز(Schutze) فقد اقترح أن تكون (there's) ناتجة عن ظاهرة نحوية، فباقتراح أن (there) مفردة فإن الموافقة بينها وبين (be) تعطينا دائما موافقة إفرادية. وعلى الجانب الآخر نرى أن بلفن وديندیكن (Belvin & den Dikken) يفسران نحوية هذه التراكيب بأنها في بعض الحالات توافق (there) ما بعدها من حيث الإفراد، وفي حالات أخرى توافق ما بعدها من حيث الجمع؛ ولذا يجب أن تخضع مثل هذه التراكيب للبحث[71].

ومن منظور مختلف يرسم مليسارك (Milsark) فرقا بين المحددات العددية القوية والأخرى الضعيفة التي تقع في سياق (there)؛ فيرى أن المحددات الضعيفة مثل (some) و (two) يسمح لها أن تقع في سياق (there):

There are two students in the room.

There is some student in the room.

بينما تكون المحددات القوية مثل (every) و(most) غير ذلك؛ وبالتالي فالجمل التالية تعد غير نحوية[72]:

---

[68] جون لايونز، مرجع سابق، ص 60.

[69] ينظر على سبيل المثال:

Greenbaum, S., 1977. Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers. p. 4.

[70] ينظر نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 186 وما بعدها.

[71] Miyamoto, Y., 2003. On there-sentences. Jll 2 (2): p. 259 f.

[72] Sato, E., 2003. Minimality and Scope Rigidity in English. JLL 2 (2). p. 290 f.

There is every student in the room.

There is most students in the room.

7.2. موقف تشومسكي من الحدس

إن ما رأيناه في الأقسام السابقة الخاصة بأنواع الحدس الثلاثة وبحدس اللغوي المتخصص تعكس لنا جانبا من جوانب الاختلاف حول صلاحية استخدام هذه الحدوس مصدرا لصياغة الفرضيات التي رأينا نماذجها في القسم الخاص بأنماط المعطيات المستخدمة داخل النظرية وعلاقتها بالأحكام والفرضيات، والسؤال الآن هل كانت هذه الصعوبات بعيدة عن انتباه تشومسكي وأتباعه؟، وما موقف تشومسكي منها ؟

بداية لابد من الإشارة إلى ما ذكره تشومسكي من أنه في إطار دراسة النحو التوليدي طرأت تغيرات واختلافات في الرأي كبيرة وكثيرة أيضا، وغالبا ما تكمن إحدى صور هذه التغيرات في الارتداد إلى أفكار نبذت من قبل وأعيد بناؤها فيما بعد تحت أضواء مختلفة، كما يرى كذلك أن مثل هذه الأمور لابد أن ينظر إليها على أنها ظاهرة صحية تشير إلى حيوية العلم رغم أنها أحيانا ما ينظر إليها على أنها نقص خطير أو إشارة إلى أن هناك خطأ ما في المدخل الرئيس[73].

وأحسب أن هذا الكلام وإن كان تشومسكي يخص به الأسئلة الرئيسة التي تقوم عليها النظرية إلا أنه يصدق كذلك على قضية الحدس خاصة إذا نظرنا إليه على أنه مصدر رئيس للبيانات والفرضيات التي تعتمد عليها هذه النظرية إذ يتعلق موضوع الحدس في إطار النظرية التوليدية بالأسس التجريبية في دراسة اللغة المبنية داخليا بدلا من دراسة اللغة المجسدة، ولكن هذا الأمر كما يعترف بذلك تشومسكي نفسه إنما هو "فرضية عمل تجريبية وغير دقيقة كما أنه يقع تحت تصرف أي ممارس أو ممارسة ماهرة مخزون من الأساليب الفنية التي تساعدنا في التعويض عن الأخطاء الدخيلة"[74]، فالمشكلة هنا تكمن في أنه "لا يمكننا أن نعرف مقدما كيف تثبت بالضبط أنواع الأدلة المتنوعة أنها تزودنا بالكثير من المعلومات بالنظر إلى قدرة اللغة وصور تحققها"[75].

وعلى القول السابق نستطيع القول إنه إذا كان الحدس أحد الأدلة التجريبية التي تعتمدها النظرية التوليدية فإنه دليل محدود وغير دقيق بالنظر إلى قدرة اللغة؛ لذا فإن مسألة الاعتماد على الحدس لا تزال مجالا مفتوحا للبحث والنقاش الذي قد يثمر عن عملية تضبط هذه الحدوس وتبين مدى صلاحية الاعتماد عليها من فسادها؛ ومن ثم تقديم البدائل التي تتوافق مع هذه النظرية، يقول تشومسكي: "وينبغي أن نتوقع أن يمكننا مجال أوسع من الأدلة وفهم أعمق من أن

---

[73] ينظر نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، مرجع سابق، ص 55، 56.

[74] المرجع نفسه، ص 98.

[75] المرجع نفسه، ص 100.

نتعرف بالضبط على الوجوه المفيدة لآراء الراوية أو الوجوه التي لا يمكن الاعتماد عليها وأسباب ذلك، ومن أن نعتاض عن الأخطاء التي حدثت تحت تأثير الافتراض المؤقت للبحث"[76].

وبعد فالواضح أن النظرية التوليدية لا تزال تستمسك بالحدس مصدرا للبيانات اللغوية الصحيحة حتى إن تشومسكي يرى أن النظرية التي تفشل في تفسير هذه الحدوس تكون نظرية فاشلة، والواضح أيضا أن هناك العديد من أوجه انتقاد مثل هذا الاعتماد.

ولكن على الرغم من هذا فإن المسألة هنا كما أرى ليست مسألة مصدر صحة المعطيات بقدر ما هي التفسير الواضح لهذه المعطيات في ظل هدف بحثي محدد بمعنى أن النظرية التوليدية تروم تحقيق هدف معين؛ لذا فهي تبدأ بمسح شامل لعدد من الأدلة التي تساندها في تحقيق مثل هذا الهدف، ثم بعد هذا فإنها تقيّم احتمالية نجاح مثل هذه الأدلة؛ فتبقى على ما يساندها وتذر ما دون ذلك.

ومن جانب آخر فإن وجهة نظر اللغويين المحدثين جميعا أن اللغة ظاهرة ذات طبيعة فذة تختلف عن طبيعة أية ظاهرة أخرى من ظواهر هذا العالم؛ ولذلك فإن المنهج العلمي الذي يجب أن يطبق على دراساتها يجب أن يعدل بالشكل الذي يتلاءم مع هذه الطبيعة الخاصة للغة[77].

3. جوهر الخلاف

من بين العديد من الأسباب التي أمدت الخلاف الدائر حول مسألة استخدام الحدس داخل النظرية التوليدية سوف نقتصر في هذا القسم على ما نراه أساسيا وجوهريا من هذه الأسباب، كما أننا سوف نختصر هذه الأسباب تحت عنوانين، أولهما التحديد الخاص بالملكة والأداء، والثاني هو الطبيعة الاجتماعية للغة.

1.3. الملكة والأداء

إن مشروعية الحدس داخل النظرية اللغوية التوليدية والقضايا الخلافية التي نشأت عنه تتعلق بصورة جوهرية بالفصل القائم بين الملكة والأداء، ذلك أن أحد معاني هذا الفصل أن يتم التأكيد على أن النحو (وهو موضوع النظرية التوليدية) لا يختص بالجمل وإنما بتفسير اللغة وحوسبتها على وجه العموم، فهم يهتمون بالمظهر التنبؤي للوصف القواعدي الذي ينتهون إليه، كما يتوقعون أن تغطي تعميماتهم الأمثلة المشابهة في لغة ما، كما أنهم يتوقعون كذلك أن تكون التعميمات الناتجة عن النحو الكلي صحيحة وصالحة لكل اللغات[78].

---

[76] المرجع السابق، ص 100.

[77] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة،ع9، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1978، ص108. وأحسب أن هذه الرؤية قد تعضد موقفا مختلفا كموقف الاتجاه الاجتماعى حيث ينطوى على فهم وتحديد مختلفين لطبيعة اللغة عنها فى النظرية التوليدية.

[78] Marantz, A., 2005. op. cit. p. 1437.

إن تشومسكي يرى أن نظرية النحو الكلي تتكون من قضايا تتسم بالصدق بالنظر إلى كثير من اللغات الإنسانية جميعها، ولربما تكوّن هذه القضايا قائمة من الشروط تتطابق معها اللغات المجسدة التي ينظر إليها كلغات إنسانية[79]، كما يؤكد على أنه من المهم أن نضع نصب أعيننا أنه قد تزودنا دراسة لغة ما بأدلة حاسمة تتعلق ببنية لغة أخرى غيرها، وذلك إذا ما استمررنا في قبول الافتراض المعقول بأن البشر يشتركون جميعا في القدرة على اكتساب اللغة[80].

وفي مقابل هذا التعميم هناك من ألوان التيار الاجتماعي في دراسة اللغة ما يؤكد على الخصوصية الثقافية والاجتماعية التي تفرق بين لغة وأخرى خاصة في مجال التواصل، وهنا تطالب القواعد بتقديم "الإمكانات الإجرائية التي يمكن تطبيقها في زمان حقيقي تحت شروط طبيعية"[81].

أما المعنى الآخر لمثل هذا الفصل بين الملكة والأداء فهو تغاضي النظرية التوليدية عن المعطيات الحقيقية التي تشوبها عوامل الأداء والتركيز فقط على الملكة، وهو ما رأيناه في الطرق المنهجية التي يحاول من خلالها الباحث التوليدي الوصول إلى ما يسمى مثالية الجمل، ولكن التيار الاجتماعي يدور في فلك المعطيات الحقيقية التي تصور علاقة اللغة بمجتمعها بدلا من التركيز على دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها.

فهناك من يرى أنه يجب أن يعاد ربط اللغة بالمعرفة التي يمتلكها المتكلم عن عالمه ومجتمعه، وأن نترك العمل مع المعطيات المخترعة، وأن نتعامل مع بيانات حقيقية[82]، فالمجال الأكثر إقناعا للحصول على الشواهد وفق هذا التيار إنما يكمن في "النصوص المستعملة بالفعل والتي يؤدى بها الاتصال لا توضيح الضوابط والقواعد"[83]، وعليه فإن هذا التيار يجد أن مفهوم الملكة ينبغي أن يحظى بنظرة أكثر اتساما بالتكاملية مما يجري في العادة في قواعد الجملة[84].

ولكن المسألة الأكثر أهمية هنا هي موقع الحدس من الملكة والأداء، هل ينتمي الحدس إلى الملكة أم أنه نوع من الأداء؟ هناك من الباحثين من يرى أن الحكم على الصحة النحوية للجمل هو نوع من استخدام اللغة وإن لم يكن معتاداً[85]؛ وبالتالي ينتمي الحدس إلى الأداء اللغوي، أما تعامل النظرية التوليدية مع الحدس فإنه يوحي بأن أمثلته إنما تشكل لونا من ألوان الملكة، في حين يرى بعض الباحثين أن الشواهد اللغوية وإن كانت تنم عن المقدرة إلا أنها بحاجة إلى أن تشتمل عليها[86].

---

[79] نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 79.

[80] المرجع نفسه، ص 100.

[81] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 96.

[82] لمزيد من تفاصيل هذه الرؤية ينظر روبرت دى بوجراند، اللغة والخطاب والإدراك، مرجع سابق، ص 25.

[83] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 94.

[84] المرجع نفسه، ص 95.

[85] Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 1484.

[86] ينظر روبرت دى بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 109.

ولعل مجموعة العوامل التي ألمحنا إليها في القسم الخاص بالحدوس الجانبية كالسياق والمعنى والصورة الذهنية وغيرها إما أن تساوي مجموع العوامل التي تشكل الأداء وتلازمه، وإما أنها عوامل خارجة، وليس ثمة قسم ثالث تشغله هذه العوامل، ومن هنا تزداد الصعوبة الخاصة بتحديد "معرفة اللغة" داخل النظرية التوليدية، والمشكلة هذه تصاغ على النحو التالي: "إذا كان بالإمكان إثبات أن الأداء اللغوي للناس لا يتفق مع فكرة أن هذا الأداء مبني على استخدام القواعد التحويلية، فأين تكون منزلة النحو التحويلي أو مكانته إذًا: أي الكفاية اللغوية المستدمجة داخل الذهن؟"[87].

2.3. الطبيعة الاجتماعية للغة

لا شك أن ثمة علاقة قوية تربط بين اللغة والمجتمع الذي يتحدث بها، ولا شك أيضا في أن الصورة التي تكون عليها هذه اللغة المستخدمة في أغراض التفاعل والتواصل بين البشر تختلف عن الصورة التي يصنعها النحو الخاص بهذه اللغة، وليس معنى هذا أن النحو يقع في واد بعيد كل البعد عن هذه اللغة، إنما هو صورة معيارية لهذه اللغة، هذه الصورة تشوبها عدة انحرافات تشكل صورة جديدة أطلق عليها دو سوسير "الكلام"، وذلك في مقابل اللغة، ولكل صورة شواهد وأمثلة أو قل معطيات محددة وقد تكون مختلفة في أغلب الحالات.

وفيما يخص الخلاف حول هذه المعطيات وما يؤثر فيها من عوامل، سواء أكانت بيانات حدسية أم حقيقية يستمدها الباحث من نصوص وخطابات اللغة الطبيعية المستخدمة في إطار المجتمع نشير هنا إلى أن الاعتماد على الحدس يقع داخل النظرية التوليدية وفق رؤية لا تستبعد الطبيعة الاجتماعية للغة بصورة مطلقة، فدراسة اللغة والنحو الكلي التي تدار في إطار علم النفس الفردي تسمح على حد قول تشومسكي بإمكانية أن تتضمن معرفة اللغة المحصلة ذاتها نوعا من الإشارة إلى الطبيعة الاجتماعية للغة[88].

فالمقاربة النفسية أخذت على عاتقها على سبيل المثال تفسير العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية وطبيعة عملية التحويلات والعوامل التي تؤثر في فهم اللغة واستخدامها وغير ذلك مما يشير بصورة أو بأخرى إلى الطبيعة النفسية والاجتماعية للغة، وإذا كان تشومسكي قد عول على المقاربة النفسية فيما يخص الطبيعة الاجتماعية للغة، فإن هناك من يرى أنه بالرغم من تلك الصلة التي عقدها علم اللغة التحويلي بينه وبين علم النفس إلا أن نتائج هذا الأخير "لم تلعب دورا بارزا في عمله، بل على العكس من هذا ارتبط تطور النظرية التوليدية بمتابعة مسارها الخاص من خلال حدوس غير موثوق بها وفى بعض الأحيان ظلت مطاوعة

---

[87] جودث جرين، مرجع سابق، ص 172.

[88] نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 55، 56.

للمنظرين أنفسهم"[89*].

وأحسب أن هذا الرأي ينطوي على الإشارة إلى الإخفاق الذي حظيت به نظرية التعقيد الاشتقاقي (Derivational Theory of Complexity) التي أثمر عنها التعاون المشترك بين تشومسكي والعالم النفسي ميلر 1963، وكانت هذه الفرضية تنطوي على القول بأن التعقيد الذهني للجملة ينعكس على الوقت الحقيقي لإجرائها مما يعكس لنا التعقيدات الاشتقاقية التي تنطوي عليها هذه الجملة وعدد التحويلات اللازمة.

ولكن ثمة دراسات وتجارب معملية كثيرة قدمت نتائج لا تتسق مع الطرح الأساسي لهذه الفرضية، وكان من آثار هذه الدراسات أن أحدثت فجوة كبيرة بين مجالات النظرية النحوية وإجراء الجملة مما انعكس على طبيعة العلاقة بين أنظمة الملكة وأنظمة الأداء[90].

وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى عوامل مختلفة تؤثر في عملية إحداث الكلام وفهمه أغلبها ينتمي إلى المحيط الاجتماعي، ولكن إذا أردنا مثالا عن أنشطة بعض العلماء للتقريب بين النحو التحويلي وعلم اللغة الاجتماعي في دراسة اللغة، فسوف نرى أن بعض الأشخاص قد حاولوا تطبيق النظرية التي طورها تشومسكي في عام 1980 على معطيات خاصة بعلم اللغة الاجتماعي، وكان من أهم ما يذكر على رأس قائمة هذه المحاولات دراسة كروتش (Kroch) في عام 1994، وكانت دراسة معنية بالتغير التركيبي[91].

على أية حال يرى تشومسكي أن "دراسة النحو الكلي لا تفسد بأية حال دراسة اللغة بوصفها نتاجا اجتماعيا، بل من الصعب، وبالعكس، تخيل كيف يمكن لأمثال هذه الدراسات أن تتقدم بصورة مفيدة دون أن تأخذ في الاعتبار الملامح الحقيقية للعقل التي لها دور في اكتساب اللغة"[92]، ولكن الفرق بين هذين النوعين في دراسة اللغة يكمن في أن النظرية التوليدية "حولت مركز الاهتمام من السلوك الفعلي أو الممكن من نتاج السلوك إلى دراسة نظام المعرفة التي تكمن وراء استخدام اللغة وفهمها"[93]، وذلك وفق هدف بحثي أصبح الآن شرعيا في مضمار العلم اللغوي.

---

[89] ينظر:

Wasow, T. & J. Arnold, 2005. op. cit. p. 149.

* وهناك من يشير إلى أن تشومسكي لم يفهم العلاقة بين التحليل الشكلي للغة والنظرية النفسية الخاصة بالعمليات الذهنية للمتكلم الذي يستعمل هذه اللغة ويفهمها. ينظر على سبيل المثال:

Campbell, R. L., 1998. Why Chomskyan Linguistics is Antipsycological. In: M. A. Gernsbacher & S. J. Derry (Eds.). Proceedings of the Twentieth Annual Conference of the Cognitive Science Society. pp. 208-213. NJ: Erlbaum.

[90] Philips, C., 2003. Linguistic and Linking Problems. To appear in : M. Rice, M. & S. Warren (Eds.). Developmental Language Disorders. NJ: Mahwah. p. 33f

[91] ينظر:

Hudson, R.A., 1996. op. cit. p. 254.

[92] نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 76.

[93] المرجع نفسه، ص 83.

خاتمة

ظل تحديد المعطيات التي يجب على النظرية اللغوية أن تتعامل معها يشكل المبدأ الأساس الذي يجب على النظرية أن تنطلق منه، وأغلب اللغويين نراهم يعتقدون بأن ما يسمى السلوك اللغوي الحقيقي الذي يجب أن تتبناه النظرية اللغوية غير موجود على أرض الواقع؛ ومن ثم نرى دو سوسير وتشومسكي على وجه التحديد يحاولان حصر ذلك السلوك اللغوي الذي يمكن قبوله دون عوائق كأساس تجريبي لحقل اللسانيات؛ فحصره دو سوسير في اللغة، وأقصى تشومسكي عنه عوامل الأداء مقلصا إياه فيما يسمى الملكة، وعليه فالباحث اللغوي وكذلك المتكلم الأصلي - الذي يعتمد عليه في جمع هذه المعطيات أو من يسمى بالمورد - يحاولان منذ ذلك الحين عزل ما يُعتَقد أنه لا يتصل بالنظرية اللغوية من عوامل تؤثر في السلوك اللفظي.

ومن هنا جاء اعتماد النظرية التوليدية على الحدس، ولما كان الوصف المقدم لا يعكس السلوك الفعلي المشاهد على أرض الواقع أو قل لا يعكس الملكة كانت المشكلات الكثيرة التي لاحقت مفهوم الحدس والفرضيات التي تم التوصل إليها من خلاله، وقد تزعم هذا الخلاف أصحاب الدراسات الخاصة بالتواصل والنص وتحليل الخطاب والتداولية وغيرها من الدراسات مما ينتمي بصورة أو بأخرى إلى الرؤية الاجتماعية للغة التي تحاول فحص بعض الظواهر التي تتأثر بمثل تلك العوامل التي تم عزلها بعيدا عن الظاهرة اللغوية.

على أية حال يمكننا القول إن النظرية التوليدية باعتمادها على الحدس قد جنت كثيرا من الحقائق المتعلقة باللغة التي تردد صداها في كثير من العلوم ذات الصلة، ولا يزال الحدس يلعب دورا فاعلا في إلهام هذه النظرية بأفكار جديدة، وهي مع كل هذا تلتزم الموضوعية فتعترف بالمحاذير التي تصاحب استخدامه، وتترك الباب مفتوحا لتقييم مثل هذه الحدوس.

كما يمكننا إزاء هذا الخلاف بين النظرية التوليدية والدراسات المعنية بعلاقة اللغة بالمجتمع أن نقول إن اختلاف الأهداف بين النظرتين والإجراءات المنهجية المتخذة في سبيل تحقيقها كان سببا رئيسا في اختلاف بل تضاد هاتين النظرتين، وأحسب أن دعوى التكامل بينهما وإن شكلت مشروعا علميا طموحا يجب أن تكون مطروحة لمزيد من محاولات التوفيق من أجل فهم ظاهرة معقدة كالظاهرة اللغوية.

المراجع

باللغة العربية

البهنساوى، حسام، "التراكيب اللغوية العربية في ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة"، مجلة دار العلوم، العدد الثاني عشر، 1998.

الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، الطبعة الأولى؛ دمشق: دار طلايس للدراسات والترجمة والنشر، 1989.

الصبوة، محمد نجيب، التفكير وحل المشكلات، ضمن كتاب علم النفس العام، تأليف عبد الحليم محمود السيد وآخرين، الطبعة الثالثة؛ القاهرة: مكتبة غريب، 1990، ص ص 375 - 414.

خرما، نايف، "أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد التاسع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1978.

المراجع المترجمة

بوبر، كارل، أسطورة الإطار، في دفاع عن العلم والعقلانية، ترجمة يمنى طريف الخولي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 292، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2003.

جرين، جودث، التفكير واللغة، ترجمة عبد الرحمن عبد العزيز العبدان، الرياض: دار عالم الكتب، 1990.

دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، 1998.

ـــــ ، "اللغة والخطاب والإدراك"، ترجمة منتصر أمين عبد الرحيم، مجلة الألسن للترجمة، العدد التاسع، 2010.

لايونز، جون، اللغة وعلم اللغة، ترجمة مصطفى توني، القاهرة: دار النهضة العربية، الجزء الأول، 1987.

روبنز، ر. هـ.، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، العدد 227، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1997.

تشومسكي، نعوم، المعرفة اللغوية، طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.

باللغة الأجنبية

Aitchison, J., 1997. The Language Web. Cambridge University Press.

Beaugrande, R., 2002. Descriptive Lingistics at the Millennium: Corpus Data as Authentic Language. JLL, 1(2) : 91-131.

Bernestein, B., 1972. Social Class, Language, and Socialization. pp.157-178. In Giglioli (Ed.) : Language and Social Context. Penguin.

Bolinger, D., 1968. Judgments of Grammaticality. Lingua 21:34-40.

Botha, R. P., 1981. The Conduct of Linguistic Inquiry. The Hague: Mouton Publishers.

Campbell, R. L., 1998. Why Chomskyan Linguistics is Antipsycological. In M. A. Gernsbacher & S. J. Derry (Eds.). Proceedings of the Twentieth Annual Conference of the Cognitive Science Society. (pp. 208-213). NJ: Erlbaum.

Carter, M. G., 2004. Sibawayhi. The Maker of Arabic Civilization. Oxford Center for Islamic Studies.

Chomsky, N., 1965. Aspects of the Theory of Syntax. MIT Press.

——, 2006: Language and Mind, 3rd Ed. Cambridge University Press.

Coulthard, M., 1985. An Introduction to Discourse Analysis. Longman.

Cowart, W., 1997. Experimental Syntax: Applying Objective Methods to Sentence Judgements. London: SAGE Publications.

Crystal, D., 2008. A Dictionary of Linguistics and Phonetics. 6th Ed. Blackwell.

Evans, V. & M. Green, 2006. Cognitive Linguistics: An Introduction. Edinburgh University Press.

Goodwin, Ch. & A. Duranti, 1992. Rethinking Context. Reprinted from Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon. Edited by A. Duranti. & Ch. Goodwin. Cambridge University Press. 1-42.

Greenbaum, S. 1973. Informant Elicitation of Data on Syntactic Variation. Lingua (31). 201-212.

——, (Ed.). 1977. Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers.

Greene, J., 1972. Psycholinguistics: Chomsky and Psychology Harmondsworth: Penguin Books.

Hudson, R. A., 1996: Sociolinguistics. 2nd Ed. Cambridge University Press.

Labov, W., 1972. Sociolinguistic Patterns. University of Pennsylvania Press.

——, 1996. When Intuitions Fail. In L. McNair, K. Singer, L. Dolbrin and M. Aucon (Eds.). Papers from the Parasession on Theory and Data in Linguistics. Chicago Linguistic Society 32: 77-106.

Lees, R. B., 1957. Syntactic Structures. Language 33 (3-1). 375-408.

Levelt, W. & al., 1977. Grammaticality, Paraphrase, and Imagery. 87-102. In S. Greenbaum, (Ed.). Acceptability in Language. Mouton Publishers. The Hague.

Marantz, A., 2005. Generative Linguistics within the Cognitive Neuroscience of Language. Linguistic Review (22). 429 - 445.

Miyamoto, Y., 2003. On there-sentences. JLL 2 (2): 246-264.

Phillips, C., 2003. Linguistics and Linking Problems. To appear in: Rice, M. & Warren, S.(Eds.). Developmental Language Disorders. NJ: Mahwah.

Sato, E., 2003: Minimality and Scope Rigidity in English. JLL, 2 (2): 283–322

Schutze, C. T., 1996. The Empirical Base of Linguistics: Grammaticality Judgements and Linguistic Methodology. Chicago: University of Chicago Press.

Snow, C. & G. Meijer, 1977. On the Secondary Nature of Syntactic Intuitions. 163-178. In: S. Greenbaum, (Ed.). Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers.

Taylor, D. S., 1988. The Meaning and Use of the Term 'Competence' in Linguistics and Applied Linguistics. Applied Linguistics 9 (2). 148-168.

Turner, J., 1980. The Development of Competence. Educational Review (2). 37-46.

Van Dijk, T., 1977. Acceptability in Context. 39-61 In S. Greenbaum, (Ed.). Acceptability in Language. The Hague: Mouton Publishers.

Wasow, T. & J. Arnold, 2005. Intuitions in Linguistics Argumentation. Lingua, (115). 1481-96.

مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية واللسانيات التوليدية التحويلية

عواطف قاسمي الحسني
جامعة يحي فارس
المدية - الجزائر

الملخص

تثير دراسات متعددة قضية تأثر نعوم تشومسكي بالنحو العربي في مفهومه للتحويل، على أساس أنه لم يقدم الجديد، فمفهومه للتحويل مفهوم متأصل في تراثنا النحوي، في مقابل ذلك نجد تشومسكي ينفي اطلاعه على الدراسات النحوية العربية، مؤكدا دراسته للنحو العبري. وفي ظل غياب حد صريح للتحويل عند العرب، ومطابقة النحو العبري - الذي اطلع عليه تشومسكي - للنحو العربي، نجد أنفسنا أمام قضية شائكة، علينا الوقوف فيها أولا عند مفهوم محدد للتحويل في النحو العربي، ثم الكشف عن أوجه المطابقة أو أوجه الاختلاف والتشابه بين مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية والنظرية العربية، لنقف أخيرا عند قضية تأثر تشومسكي بالنحو العربي في مقاربته النظرية للتحويل من عدمها.

الكلمات المفاتيح

التحويل - العدول - الأصل - الفرع - البنية السطحية - البنية العميقة - التغيير المطرد - القوانين التحويلية.

Résume

Le concept de transformation chez Noam Chomsky est désigné par certaines études comme étant le résultat de l'influence de la grammaire arabe sur ses travaux. Cependant, Chomsky nie avoir consulté la grammaire arabe et confirme avoir étudié la grammaire de l'hébreu. Nous nous trouvons donc devant une problématique particulièrement épineuse, que nous tentons de résoudre en définissant la notion de transformation chez les grammairiens arabes, puis en désignant les similitudes et les différences entre le concept de transformation dans la théorie générative transformationnelle et chez les grammairiens arabes, pour finalement examiner la possibilité de l'influence de la grammaire arabe sur Chomsky dans son approche théorique de la transformation.

Mots-clés

La transformation - 'udūl - aṣl - far' - structure de surface - structure profonde - taġyīr muṭṭarid - les règles de transformation.

Abstract

The concept of transformation is underlined by some studies as being the result of the influence of Arabic grammar on Noam Chomsky's works. However, Chomsky denies having consulted Arabic grammar though he confirms having studied the grammar of Hebrew. Thus, we set as an objective in this paper the definition of the concept of transformation according to the Arab grammarians underlying the similarities and the differences between this concept in the generative transformational grammar and the Arabic grammar, and finally examining the possibility of the influence of Arabic grammar on Chomsky in his theoretical approach of the concept of transformation.

Keywords

Transformation - 'udūl - aṣl - far'- surface structure - deep structure - taġyīr muṭṭarid - transformational rules.

تثير أبحاث عربية كثيرة، قضية مهمة وحساسة في الدرس اللساني المعاصر، ألا وهي قضية تأثر نعوم تشومسكي في نظريته التوليدية التحويلية بالنحو العربي.

"والجدير بالذكر هنا أن غالبية المدارس الحالية تحدد مبادئها بالنسبة إلى موقفها من هذه النظرية بالذات وأن التاريخ الألسني يتكلم عن الألسنية ما قبل النظرية التوليدية والتحويلية والألسنية ما بعد النظرية التوليدية والتحويلية، أي إن هذه النظرية قد فجرت ثورة ألسنية طبعت الدراسات الألسنية بطابعها الخاص"[1].

وممن طرحوا هذه القضية الدكتور ممدوح عبد الرحمن إذ يقول: "ولقد اعتمد تشومسكي في بناء نظريته اللغوية الجديدة على نظرية النحو العالمي كما جاءت في نحو بورت رويال، وعلى الفلسفة العقلية الذهنية التي كانت سائدة خلال القرن السابع عشر عند الفيلسوف الفرنسي ديكارت.

كما يذكر تشومسكي فضل بانيني (Panini) أيضا عليه وعلى نظريته، وإن كان تشومسكي قد اطلع على جهد بانيني اللغوي، فالأقرب للعقل أن يكون قد اطلع على التراث النحوي العربي والفكر اللغوي العربي، فدراسته الأولى ونشأته والبيئة التي تربّى فيها والتي تتعلق باللغة العبرية، تؤدي إلى اطلاعه على التراث العربي بطريق مباشر أوغير مباشر، ولقد وضع روبتز في كتابه (Short History of Lingustics) علماء العربية ومنهم الخليل وسيبويه في مصاف بانيني وغيره من نحاة العالم"[2] .

وقوله أيضا:

> "والحقيقة أن تشومسكي المعاصر لم يسبق نحاة العربية في هذا، بل إنه قد استفاد منهم استفادات كثيرة ظهرت في استعماله للبنية السطحية والبنية العميقة، ومسألة الربط العاملي والتقدير، وكلها قضايا وفكر نحوي من خصوصيات إنتاج النحو العربي ونحاته، وقد اعترف تشومسكي نفسه في خطاب بريدي بأنه استمع إلى نصوص سيبويه في كتابه من أحد المواطنين اللبنانيين"[3].

كما يعد حسن بن فهد الهويمل من الذين تطرقوا إلى قضية تأثر نعوم تشومسكي بالنحو العربي، قائلا:

> "وإن كان ثمة تشابه أو التقاء فإن واضح كل الوضوح بين النظرية النحوية عند سيبويه ومن بعده الجرجاني، و"النظرية التوليدية" لـــ أفرام نعوم تشومسكي الذي درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، وعمل عضوا في عدة جمعيات علمية ولغوية، وارتفعت أسهمه عربيا نتيجة مواقفه الإنسانية على الرغم من يهوديته، ولما

---

[1] ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ط 2؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر1985، ص 99.

[2] ممدوح عبد الرحمن، من أصول التحويل في نحو العربية، د. ط؛ د. م: دار المعرفة الجامعية، 1999 ، ص 229.

[3] المرجع نفسه، ص 114.

يزل قائما في المشهد المعرفي والسياسي... ولقد حاول بعض الدارسين تقصّي مصادر تشومسكي ومرجعياته، لمعرفة تأثير "النحو العربي"، ومنجزات العلماء العرب على نظريته، فالدكتور حلمي خليل الذي ترجم كتاب "نظرية تشومسكي" من تأليف جون ليونز يقول: (ولكن من الغريب حقا أن كل الذين كتبوا عن حياة تشومسكي أو نظريته يجهلون هذه الفترة من حياته العلمية، ولا يتوقفون أمامها، فاللغة العبرية - كما نعلم - هي إحدى اللغات السامية، ومن المعروف أن نحاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس، مثل سعديا الفيومي ومروان الجناح قد أقاموا درسهم النحوي للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم في درس العربية).

وهذا بعض ما أشار إليه حسن ظاظا في كتابه "الساميون ولغاتهم". ولقد تساءل الدكتور حلمي خليل عما إذا كان تشومسكي قد اطلع على النحو العربي ودرسه، وأقام نظريته على ضوء ما توصل إليه من معلومات نحوية عربية، وفي رسالة تلقاها أحد المعجبين به قال تشومسكي: "وحين التحقت بجامعة بنسلفانيا في سنة 1945م بدأت مباشرة بدراسة اللغة العربية مع جورجيو ليفي ديلافيدا الذي كان من أبرز المتخصصين في اللغة العربية، ثم أومأ إلى أنه قرأ كتاب سيبويه وأكد في النهاية باعترافه احتمال وجود تأثيرات كبيرة"[4].

كذلك نجد عبد الرحمن الحاج صالح يرجّح تأثر نعوم تشومسكي بالنحو العربي، قائلا:

"أما فيما يخص نظرية تشومسكي فلابد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لابد أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى وكذلك من خلال دراسته للآجرّومية على أستاذه روزانتال"[5].

وقوله أيضا :

"لقد كان لي حظ كبير بأن التقيت بصاحب هذه المدرسة العلمية منذ زمان بعيد في صيف 1966 بلوس أنجلس بأمريكا، كنت نزلت ضيفا على بعض الجامعات الأمريكية بصفتي عميدا لكلية الآداب بالجزائر، فجرى حديثنا في أصول هذه النظرية التحويلية التي وضعها هذا الباحث الأميركي، ثم بعد ذلك بسبع عشرة سنة اتصل بتشومسكي أحد طلابي السوريين ممن درس علي في دمشق ... فألقى عليه السؤال نفسه الذي كنت ألقيته عليه و هو هل أخذت هذه الأفكار من النحو العبري

---

[4] حسن الهويمل بن فهد، "ظواهر النقد الحديث وجذورها في التراث"، الجزيرة، العدد ألف وستة وأربعون، الثلاثاء 17 سبتمبر 2002، الموقع: www.suhuf.net.sa، ص 1،2.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحث ألقي في المؤتمر الذي أقامته منظمة اليونسكو بالرباط، 8-11 أفريل 1987، ص 10.

أم العربي ؟ (والنحو العبري هذا هو نسخة من النحو العربي تماما كالنحو السرياني)، فأجابه بالسلب وقال بأنني لم آخذ هذا من النحو العربي، ولكن درست الآجرومية على أستاذي روزنتال فهو ليس غريبا عن النحو العربي، وإن لم يقرّ بأنه أخذ شيئا من النحو العربي"[6].

والطالب السوري الذي أشار إليه الحاج صالح هو مازن الوعرالذي أجرى حوارا مطولا مع نعوم تشومسكي، سائلا إياه: " نعتقد نحن العرب أن الجهود التي بذلها اللغويون العرب في علم اللسان البشري في العصور المتقدمة إنما هي جهود مهمّة أسهمت إلى حد كبير في بناء علم اللسان الحديث (Lingustics) ما هي آراؤك حول هذه القضية ؟"[7].

ويجيبه نعوم تشومسكي في قوله:

"قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر **دراستي للآجرّومية** منذ عدة سنوات خلت، أظن أنها أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال... لقد كنت وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعية أدرس في جامعة بنسلفانيا ... **وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري** الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة، ولكنني لا أشعر أنني كفء للحديث عن البحوث اللسانية ... التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسان الحديث"[8].

والنتيجة التي خرج بها مازن الوعر من هذا الحوار الذي أجراه مع نعوم تشومسكي هي تأثر تشومسكي شيئا ما بالنحو العربي. ويعلن هذه النتيجة في الرسالة التي وجّهها إلى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، حيث يقول فيها:

"الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح. تحية عربية من واشنطن أما بعد فقد تذكرت قولك لنا في دمشق، معشر طلبتك في إحدى محاضراتك بعدما قابلت عالم اللسان الأمريكي تشومسكي بأنه كان قد تأثر شيئا ما بتراثنا اللغوي. والواقع أنني لم أدرك هذا تماما حتى ذهبت بنفسي إليه وسألته عدة أسئلة وقد تفضل بالإجابة عنها. وقد قلت لنفسي لعل هذه المقابلة تكون **تأكيدا لبحثكم في هذا الموضوع.**

واشنطن 25 / 2 / 1980"[9].

---

[6] عبد الرحمن الحاج صالح، "النظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللغة والأدب، تصدر عن معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ع 10، رجب 1417 هـ - ديسمبر 1996، ص 93.

[7] مازن الوعر، "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية"، مجلة اللسانيات، تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، ع 6، 1982، ص 72.

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه، هامش ص 66.

الحقيقة أن قضية تأثر أفرام نعوم تشومسكي بالنحو العربي في نظريته التوليدية التحويلية، من عدمها، قضية واسعة، ومتشعبة، فالنظرية ليست مجرد نتائج يتوصل إليها الباحثون، إنما هي أسس معرفية وقناعات شخصية ينطلق منها الباحثون - بل وتحرك مسار النظرية ككل - وأهداف يرمون إلى تحقيقها، ونتائج يسعون إليها.

وما يهمنا في تلك القضية الممتدة الأطراف، نقطة محددة، أثارها بعض اللغويين المحدثين العرب، مفادها **تأثر نعوم تشومسكي** في مقاربته النظرية لمفهوم التحويل في المرحلتين: النموذجية والنموذجية الموسعة من نظريته التوليدية التحويلية بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي.

ويسير الباحثون العرب الذين ربطوا مفهوم التحويل عند تشومسكي بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي - سواء الباحثون الذين يقرون بتأثر تشومسكي بالنحو العربي، أو الباحثون الذين لم يطرحوا قضية التأثر تلك - في مسلكين. فمنهم من يرى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي يدخل في علاقة تكافؤ (أو تناظر) مع مفهوم التحويل في تراثنا النحوي. أمثال ممدوح عبد الرحمن إذ يقول:

"إن منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجا يقوم على افتراض (بنية عميقة)، لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة، بدت في معالجتهم، و(البنية السطحية) لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح. ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم.

وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية، ويمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم، أنه تحويل عفوي قائم على دقة النظر للأمور. ويكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه واستواء الطريق الذي أمّوه. وليس ذلك لأن هناك منهجا حديثا يفعل ذلك.

ولسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك، ولكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذي يؤدي إلى هذا الحكم مع ملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكري الخاص به، وظروفه الثقافية التي تحكمه"[10].

وقوله أيضا:

"وقد قابل بعض الباحثين بعض القضايا في النحو العربي ونظائرها عند التحويليين، وأهم هذه القضايا:قضية "الأصل والفرع" وقضية "العامل"، وقواعد "الحذف"، وقواعد "الزيادة" أو "الإقحام"، وقواعد "إعادة الترتيب"، ومفهوم "النحو والسليقة"، و"ما ينحصر ولا ينحصر"، و"السطحي والعميق"[11].

---

[10] عبد الرحمن، ممدوح، مرجع سابق، ص 12.

[11] المرجع السابق، ص 8.

ومنهم من يرى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي في المرحلتين النموذجية والنموذجية الموسعة من نظريته، يدخل في **علاقة تشابه** مع مفهوم التحويل في تراثنا النحوي. ومن هؤلاء نجد محمود سليمان ياقوت يقول:

"يلتقي النحو العربي مع "علم اللغة التحويلي" في قبولهم للتقدير، وقد كان هناك عدد من "العمليات النحوية" التي **تشبه غير بعيد كثيرا** مما جاء في النحو العربي، ومن أهمها الحذف والإحلال والتوسع والاختصار والزيادة وإعادة الترتيب"[12].

وممن ساروا في المسلك الثاني نجد نوزار حسن أحمد، إذ يقرر وجود تشابه بين مفهوم التحويل عند تشومسكي ومفهوم التحويل في تراثنا النحوي، إذ يقول:

"ونَخلُص من وصف سيبويه لبنية التراكيب النحوية في القواعد التحويلية (Transformation grammars) ... إلى أن اقتراب مفهوم البنية العميقة (Deep Structure) في منهج سيبويه مما هو عليه في المنهج الوصفي الحديث من جهة أن القواعد التحويلية من تقديم، وتأخير، وحذف، وزيادة هي التي تربط بين البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السطحية (Surface Structure) يبرز لنا المنهج العلمي الصائب في كل ما أرساه من أسس، وما سنّه من مبادئ تعبر عن حقيقة منهجه الوصفي، الذي يمتلك صلة وثيقة، ووشيجة قوية أبقت على التواصل بالمنهج الوصفي الحديث، الأمر الذي يحملني على القول بأن توجيه النظر إلى الإفادة من منهجه الوصفي يبعث الحياة في النظرية اللغوية العربية التي تواجه أحدث النظريات الغربية"[13].

وينطلق بعض الباحثين العرب الذين ربطوا بين مفهوم التحويل عند تشومسكي في المرحلة النموذجية والمرحلة النموذجية الموسّعة من مسار نظريته التوليدية التحويلية بمفهوم التحويل في تراثنا النحوي. سواء الذين يقولون بوجود علاقة تناظر (تكافؤ) أم أولئك الذين يقولون بوجود علاقة تشابه بين المفهومين من نتيجة معينة. توصلوا إليها في عملية استقصائهم لماهية التحويل في تراثنا النحوي. ومفادها أن التحويل في تراثنا النحوي مقاربة نظرية لعملية يتم **بموجبها الانتقال من أصل مجرد مغير إلى فرع مستعمل عبر مجموعة من القواعد.**

وعندما نكون أمام هذه المقاربة النظرية في النظرية النحوية الأصيلة، فنحن أمام **عدول العربي عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد.** وهذا بلغة نحاتنا الأوائل.

---

[12] محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، د ط؛ د مكان نشر: دار المعارف، 1985، ص 402.

[13] حسن أحمد نوزاد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ط1؛ بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996،ص 300، 301.

يقول ممدوح عبد الرحمن:

"إن مفهوم "البنية العميقة" لا المصطلح الخاص بها كان موجودا في معالجتهم. وقد عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم "أصله كذا" أو "قياسه كذا" أو "هو على تقدير كذا" أو "تأويله كذا" أو "على نيّة كذا" إلى آخر هذه العبارات التي تعني شيئا واحدا هو أن هناك "بنية عميقة" وراء "السطح" المنطوق"[14].

وقوله أيضا:

"فالجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد تكون أيضا من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن **يعدل عنها** لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال كما أشار سيبويه"[15].

و يقول نوزار حسن أحمد:

"وفي مجال دراسة التراكيب النحوية ظهر له أن الجملة هي بؤرة التحليل اللغوي ... ميز بين البنية السطحية للجملة والبنية التحتية لها. واهتدى قبل المنهج التحويلي بقرون طويلة إلى أن الاقتصار على الجانب الشكلي لدراسته اللغة لا يكفي للإحاطة بوصف كامل للنظام اللغوي، وأن وظيفة القواعد التحويلية هي الربط بين البنى التحتية، والبنى السطحية للتراكيب النحوية. ولا شك أن هذه القواعد قد تتدخل ضمن موضوعات (معاني النحو) التي استعرضها سيبويه بأسلوب ينم عن ذوق فني وحس لغوي عميق"[16].

إن من يحاول الربط بين مفهوم التحويل عند تشومسكي ومفهوم التحويل في تراثنا النحوي يخوض في حقلين شائكين. أولا إنه يقف ليقول إن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو كذا. وهذا في حد ذاته قضية عسيرة لأننا لا نكاد نجد عند النحاة الأولين حدا ضابطا لماهية التحويل في تراثنا النحوي، أضف إلى ذلك أن توظيف النحاة للكلمات المنحدرة من الجذر الاشتقاقي (ح - و - ل) قليل جدا، فلو وظفوا هذا اللفظ بكثرة في خطابهم العلمي، لكنَّا أمام نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بعملية استقصاء ماهية التحويل في تراثنا النحوي، بل وربما كنا نجد أنفسنا أمام مصطلح قائم بذاته، لا أمام مجرد كلمة، لا ضابط لها.

لكن للأسف، هذا ما لا نجده، مما يجعل مهمتنا أصعب فما بالك إن حاولنا أن نقابل ونقارن هذا المفهوم الذي لم يحدّ بحدّ في تراثنا النحوي، بمفهوم واضح ومحدد محكوم الصياغة العلمية، ونعني به مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية.

---

[14] عبد الرحمن ممدوح، مرجع سابق، ص 150.

[15] المرجع نفسه، ص 181.

[16] أحمد حسن نوازر، مرجع سابق، ص 307.

كما أن الباحث الذي يتطرق إلى قضية التأثر والتأثير بين مفهومين محدّدين، وواضحين في حضارتين مختلفتين، وسياقين تاريخيين مختلفين، فإنه يعي تماما أنه يخوض في قضية ليست سهلة بالمرة. فما بالك أن ينطلق الباحث من مفهوم ليس له حدّ صريح في حضارة معينة، ليعلن تأثر باحثين، من ثقافة وحضارة أخرى بذلك المفهوم، بل والقول بأن ذلك المفهوم الذي ليس له حد صريح مناظر للآخر.

إننا بعقدنا هذه الدراسة (مصطلح التحويل بين اللسانيات العربية واللسانيات التوليدية التحويلية). نعي تماما بأننا لسنا بصدد قضية سهلة. لكن بصراحة قد أثارتنا تلك البحوث العربية الحديثة التي ترى أن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يبتعد كثيرا عن مفهوم التحويل عند نحاتنا الأولين. وترى أنه ربما هو عينه؛ على أساس أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو تلك المقاربة النظرية التي **يتمّ بموجبها العدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد.**

ولأننا قد عالجنا هذه المقاربة النظرية في دراسة سابقة، أردنا أن نعرف إلى أي مدى تصدق آراء أولئك الباحثين، أي إلى أي مدى يناظر أو يشابه مصطلح التحويل عند تشومسكي بنظيره عند نحاتنا الأولين. هذا المفهوم الذي له وجود ضمني في النحو العربي، وليس له وجود صريح محدّد بحدّ وبأسس صريحة. فما هي النتائج التي توصلنا إليها في عقدنا تلك المقارنة؟

لقد تبين لنا أن مصطلح التحويل عند تشومسكي لا يناظر (أو يكافئ) مصطلح التحويل في تراثنا النحوي، ويعود عدم وجود تناظر إلى وجود وجوه تشابه إلى جانب وجوه اختلاف كثيرة، ومنه فالمصطلحان يدخلان في علاقة تشابه لا تناظر. لكن إلى أي مدى يبلغ هذا التشابه بينهما؟ هذا ما سنجيب عنه بعد عرضنا لأوجه التشابه ثم لأوجه الاختلاف.

1. أوجه التشابه

1.1. إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم ضمنيا، ومفهوم التحويل في تراثنا النحوي هو مقاربة نظرية لعملية يجريها المتكلم العربي ضمنيا كذلك. "وإذا كانت النظرية التحويلية... ترتكز على المقدرة اللغوية لا على الأداء الكلامي... فكذلك يعنى النحو العربي بالكشف عن المعرفة اللغوية الضمنية الكامنة في أذهان المتكلمين، وينسب إليهم ما ينتهي من أحكام وقواعد وعلل، بل وحتى ما يقول به من أصول مقدرة مفترضة وغير مستعملة؛ لأنه وصف وتفسير لسليقة المتكلم"[17].

2.1. إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من بنية لغوية هي البنية العميقة إلى بنية لغوية أخرى هي البنية السطحية، والتحويل في تراثنا النحوي هو كذلك مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من بنية لغوية هي أصل

[17] مخلوف بن لعلام، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور سعدي الزبير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 212.

الوضع الخاص إلى بنية لغوية أخرى هي الفرع المستعمل. نحو الانتقال من قولَ إلى قالَ أو من ضَرب عمر زيدًا إلى ضرب زيدا عمرٌ.

3.1. إن التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية **تجري عبر مجموعة من القواعد (القوانين التحويلية)** كما أن التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل **بتغيير مطّرد** هو مقاربة نظرية لعملية تجري عبر مجموعة من القواعد.

4.1. تقاطع المفهومان في كثير من تلك القواعد التي يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي، والانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل في النحو العربي وبالتحديد في المستوى التركيبي. ومن هذه القواعد (التي تعرف في النحو التوليدي التحويلي بالقوانين التحويلية):

- قاعدة الحذف.
- قاعدة التقديم والتأخير.
- قاعدة الزيادة.
- قاعدة الاستبدال.
- قاعدة الاستفهام.
- قاعدة النفي.
- قاعدة البناء للمجهول.

5.1. تنقسم القوانين التحويلية التي يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي إلى قسمين:

أ. **قوانين إجبارية.**

ب. **قوانين اختيارية.**

كذلك قد تنقسم القوانين التي يتم بموجبها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل في تراثنا النحوي إلى قسمين:

أ. **قوانين إجبارية.**

ب.**قوانين اختيارية.**

6.1. تخضع مجموعة العمليات التي يتم عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية إلى **قانون الترتيب** في النحو التوليدي التحويلي، فكل عملية تعدّ نتيجة لما سبقها من العمليات أي أن هناك تسلسلا منطقيا تخضع له العمليات التحويلية، وكذلك نجد العمليات التحويلية في النحو العربي قد تخضع هي الأخرى إلى قانون الترتيب، وهذا ما يعرف في النحو العربي بـــ "**حفظ المراتب**" الذي بسط فيه ابن جني القول في كتابه الخصائص.

2. أوجه الاختلاف:

1.2. ينطلق مسار الاختلاف بين مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي وبين مفهوم التحويل في تراثنا النحوي، من البنى اللغوية المحورية في عملية التحويل، ونعني بهذه البنى اللغوية:

- البنية العميقة / البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي.
- أصل الوضع / الفرع المستعمل في النحو العربي.

والجدير بالذكر هنا القول إن نحاتنا الأوائل قد توصلوا إلى أن الأصول والفروع في النحو العربي قد تأتي **هيئات مجردة** كما قد تأتي **وحدات لغوية مستعملة** في حين أن البنى العميقة والبنى السطحية في النحو التوليدي التحويلي هي **كيانات لغوية مجردة.**

وما يهمنا في الأصول والفروع التي توصل إليها نحاتنا الأولون ونحن نعقد هذه المقارنة هي الأصول المجردة والفروع المستعملة؛ لأن التحويل في تراثنا النحوي هو عدول عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد.

وسنوضح أوجه الاختلاف بين البنية العميقة والبنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي وأصل الوضع والفرع المستعمل في النحو العربي. من خلال المقابلات الآتية:

- أصل الوضع / البنية العميقة.
- الفرع المستعمل / البنية السطحية.

لأن التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية يتم بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، والتحويل في تراثنا النحوي هو مقاربة نظرية لعملية يتم بموجبها الانتقال من أصل الوضع إلى الفرع المستعمل. فأصل الوضع يعدّ منطلق عملية التحويل في تراثنا النحوي كما تعدّ البنية العميقة منطلق عملية التحويل في النحو التوليدي التحويلي، والفرع المستعمل يعدّ نتيجة تطبيق التغييرات المطّردة على أصل الوضع كما تعدّ البنية السطحية نتيجة تطبيق القوانين التحويلية على البنية العميقة.

1.1.2. البنية العميقة / أصل الوضع:

أ. تعدّ البنية العميقة مفهوما نحويا مجردا مرتبطا بالمستوى التركيبي فقط. في حين يعدّ أصل الوضع فكرة مجردة مرتبطة بالمستوى التركيبي وبالمستوى الإفرادي والصوتي.

ب. تعدّ البنية العميقة مفهوما نحويا مجردا خاصا بجملة بعينها. في حين أن أصل الوضع في النحو العربي يقوم على نظام التدرّج فهناك أصل الوضع العام نحو: الأصل في الأفعال البناء، الأصل في الأسماء الإعراب، وهناك أصل الوضع الخاص بلفظ معين، قد يكون هذا اللفظ جملة، كما قد يكون كلمة. نحو: أصل الوضع الخاص "ضرب زيد عمرا" وهو أصل خاص بالفرع المستعمل "ضرب عمرا زيدٌ". ونحو: أصل الوضع الخاص "قولَ" للفرع المستعمل "قالَ".

ج. تعدّ البنية العميقة عنصرا مكونا من عناصر تكوين الجملة ككلّ في النحو التوليدي التحويلي، لكنها لاتكوّن وحدها الجملة؛ لأن تشومسكي يرى أن الجملة تقوم على أربعة عناصر:

- التمثيل الدلالي.
- البنية العميقة.
- البنية السطحية.
- التمثيل الفونولوجي.

فجميع تلك العناصر معا تكوّن الجملة ككيان نحوي مجرد. فعملية اشتقاق أي جملة في النحو التوليدي التحويلي تمر عبر جميع تلك المراحل. في حين أن أصل الوضع الخاص في المستوى التركيبي في النحو العربي هو جملة قائمة بذاتها لا جزءا من جملة. غير أنها جملة أصلية متصورة ضمنيا في ذهن المتكلم العربي. كما أن أصل الوضع الخاص في المستوى الإفرادي هو كلمة قائمة بذاتها لكنها كلمة أصلية متصورة ضمنيا في الذهن العربي.

2.1.2. البنية السطحية / الفرع المستعمل:

أ. البنية السطحية هي تركيب نحوي مجرد. في حين أن الفرع المستعمل هو كيان نحوي مستعمل (حسّي).

ب. البنية السطحية تركيب نحوي مجرد مرتبط فقط بالمستوى التركيبي، في حين أن الفرع المستعمل قد يكون جملة، وقد يكون كلمة في النحو العربي وقد يكون حرفا مما يستعمل.

ج. البنية السطحية عنصر من العناصر المكونة التي تتركب منها الجملة باعتبارها كيانا نحويا مجردا. فلا تُشَكّلُ البنية السطحية جملة قائمة بذاتها، في حين أن الفرع المستعمل في النحو العربي قد يكون جملة قائمة بذاتها، هي جملة فرعية، وقد يكون كلمة فرعية قائمة بذاتها.

2.2. إن مفهوم التحويل عند تشومسكي يندرج ضمن **اللسانيات العامة**؛ لأنه يهدف إلى إقامة نظرية عن النحو الكلي، في حين يندرج مفهوم التحويل عند العرب ضمن **اللسانيات الخاصة** هي اللسانيات العربية.

3.2. إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي مقاربة نظرية لعملية تجري في المستوى التجريدي للغة، في حين يعد مفهوم التحويل عند العرب - باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل - مقاربة نظرية لعملية تجري ما بين المستوى التجريدي للغة ومستواها الحسي أي الاستعمالي، فاللسانيات العربية دراسة للغة باعتبارها **بنية واستعمالا**، في حين موضوع اللسانيات عند تشومسكي هو **اللسان** باعتباره بنية.

4.2. إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في المستوى التركيبي فقط. فالجملة عند تشومسكي هي الوحدة اللغوية الأساسية في حين أن مفهوم التحويل في النحو العربي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في المستوى التركيبي كما تجري في المستوى الإفرادي.

5.2. إن مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي هو مقاربة نظرية لعملية تجري في كلّ جملة من جمل اللغة لأن كل جملة تقوم عند تشومسكي على بنية عميقة وعلى بنية سطحية،

وفي كلّ جملة يتمّ الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ومنه ففي كلّ جملة يقع تحويل لأن التحويل عند تشومسكي ما هو إلا مجموعة من العمليات الذهنية التي تجري في المستوى التجريدي ويتمّ عبرها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية. فحتى وإن لم تقع في جملة ما التحويلات الاختيارية فإن تلك التحويلات الإجبارية هي جزء لا يتجزأ من بناء أي جملة في النحو التوليدي التحويلي؛ لأنها مرتبطة بالسلامة النحوية للجملة، بينما التحويل في النحو العربي هو مقاربة نظرية لعملية لا تجري في كلّ الجمل ولا في كلّ الكلمات، وإنّما التحويل يجري فقط على مستوى الجمل والكلمات المخالفة لأصول وضعها العامة، أمّا الجمل المطابقة لأصول وضعها العامة فلا يقال إن تحويلا جرى عليها ولا يقدر أصل وضعها لأنها جاءت على الأصل.

6.2. يعدّ مفهوم التحويل في النحو العربي **أكثر تركيبا** بالمقارنة مع مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي. فمفهوم التحويل عند تشومسكي عبارة عن مجموعة من العمليات الذهنية التي يتمّ بموجبها الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية في حين أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد يقوم - زيادة على تلك التغييرات المطّردة التي يتمّ بها الانتقال من أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل - على فكرة جوهرية في مفهوم التحويل عند العرب. وهي **فكرة العدول**، فالمتكلم العربي يعدل عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل في حين أن مفهوم التحويل عند تشومسكي لا يقوم على فكرة العدول عن البنية العميقة إلى البنية السطحية لأن البنية العميقة والبنية السطحية **وجهان لعملة واحدة**، فكلاهما يدخل في بناء الجملة ككلّ. فلا يستطيع المتكلم أن يستغني في عملية اشتقاقه للجملة لا عن البنية العميقة ولا عن البنية السطحية - وفق المنهج التحويلي الغربي - في حين أن التحويل في النحو العربي لا يكون تحويلا إلا إذا **عدل** العربي عن الأصول الوضعية الخاصة وعن الأصول الوضعية العامة إلى الفروع المستعملة.

فالتحويل في النحو العربي لا يقوم فقط على عدول العربي عن أصل الوضع الخاص إلى الفرع المستعمل بل إن العربي كما يعدل عن أصل الوضع الخاص يعدل عن أصل أو أكثر من **الأصول الوضعية العامة** إلى الفرع المستعمل نفسه، نحو عدول العربي إلى الفرع المستعمل "**زيد ينطلق**" عن أصل الوضع الخاص "**زيد منطلق**" وفي اللحظة نفسها عدوله عن أصل الوضع العام "**الأصل في الخبر أن يأتي اسما مفردا**"، فالعدول هنا أنه ليس عدولا بسيطا، إنه "**العدول المزدوج**" ولا نجد عند تشومسكي ما يقابل **فكرة العدول**، لا البسيط ولا المزدوج، ولا ما يقابل فكرة **الأصول الوضعية العامة**.

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين لنا أن أوجه الاختلاف بين المفهومين أعمق بكثير من أوجة التشابه، وأن **منطق** التحويل عند تشومسكي مختلف عن **منطق** التحويل عند العرب.

إذ ليس التشابه بين بعض القوانين التحويلية في النحو التوليدي التحويلي وبين تلك التغييرات المطّردة التي توصل إليها نحاتنا في النحو العربي كافيا لنسارع إلى الحكم بأن مفهوم التحويل

عند تشومسكي مناظر لمفهوم التحويل في تراثنا النحوي، بدليل أن عددا من القوانين التحويلية التي توصل إليها تشومسكي موجودة قبل قرون عند العرب.

فمفهوم التحويل عند تشومسكي لا يقتصر فقط على تلك القوانين التحويلية، بل هو مرتبط **بمفهومي البنية العميقة والبنية السطحية**، فهاتان البنيتان اللغويتان هما الأساس في العملية التحويلية. كما يرتبط مفهوم التحويل عنده بشيء آخر وهو **مفهومه للجملة** وتصوره لآلية اشتقاقها في ذهن المتكلم.

فتشومسكي يركز في مفهومه للتحويل على آلية الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية، في عملية اشتقاق أي جملة في نظام أي لغة من اللغات البشرية، فالتحويل عنده جزء لا يتجزأ من مسار اشتقاق أي جملة. يقول تشومسكي: "لقد اعتبرنا حتى الآن واجب اللغوي إيجاد وسيلة من نوع ما (تسمى نظام القواعد) تقوم بتوليد جميع جمل لغة معينة، ولا تولد جملا لا وجود لها في تلك اللغة. وقد افترضنا أن هذه الجمل موجودة سلفا"[18].

في حين أن مفهوم التحويل في تراثنا النحوي باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطّرد لا يركز فيه النحاة العرب على آلية اشتقاق أي جملة في ذهن المتكلم العربي؛ لأن التحويل عندهم لا يجري في كل جملة، بل يركزون على الكيفية والعلة في مخالفة الفروع المستعملة للأصول الوضعية العامة، التي تعدّ قوانين كلية من المفترض أن تخضع لها الوحدات اللغوية في الاستعمال اللغوي. فما جاء مطابقا لها لايجري عليه **منطق التحويل** لأنه خاص بالوحدات اللغوية المخالفة لأصولها العامة.

فالخلفية التي ينطلق منها نعوم تشومسكي في دراسته للتحويل مختلفة عن الخلفية التي ينطلق منها النحاة العرب في دراستهم للتحويل باعتباره عدولا عن أصل الوضع إلى الفرع المستعمل بتغيير مطرد، والأسس الإبستمولوجية التي ينطلق منها الباحثون في دراساتهم تكتسي أهمية بالغة في النتائج المتوصل إليها.

فعلينا أن نحذر من تلك القراءات الناقصة للتراث والدراسات المعاصرة، كما علينا أن نحذر من تلك الإسقاطات العمياء التي تدخل المفاهيم ذات الأسس النظرية المختلفة في علاقة تكافؤ، ولا بد لنا أن لا يأخذنا الحماس إلى إظهار عصرية النحو العربي وتقدمه - على أساس أنه قد عالج قبل ألف سنة ما تعالجه المناهج الحديثة اليوم - إلى الوقوع في مزالق الأحكام التعميمية غير الدقيقة، مما قد يبعدنا عن مسار البحث العلمي المتين وأبجدياته.

---

[18] نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، ط 2؛ الدارالبيضاء: منشورات عيون بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة، مطبعة النجاح الجديدة، 1987، ص 113.

المصادر والمراجع

بودرع، عبد الرحمن، الأساس المعرفي للغويات العربية، الطبعة 1؛ المغرب: منشورات نادي الكتاب، 2000.

زكريا، ميشال، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، الطبعة 2؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

ياقوت، محمود سليمان، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دون طبعة؛ دون مكان النشر: دار المعارف، 1985.

ممدوح، عبد الرحمن، من أصول التحويل في نحو العربية، دون طبعة؛ دون مكان النشر: دار المعرفة الجامعية، 1999.

نوازد، حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، الطبعة1؛ بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996.

عمر، مختار أحمد، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، دون طبعة؛ مصر: دار المعارف، 1971.

تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مجيد الماشطة، الطبعة 2؛ الدارالبيضاء: منشورات عيون بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة، مطبعة النجاح الجديدة، 1987.

قائمة الرسائل الجامعية والمقالات

الحاج صالح، عبد الرحمن، "المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي"، بحث ألقي في المؤتمر الذي أقامته منظمة اليونسكو بالرباط، 8 - 11 أفريل 1987.

الحاج صالح، عبد الرحمن، "النظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللغة والأدب، تصدر عن معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد العاشر، رجب 1417 هـ - ديسمبر 1996م.

الهويمل بن فهد، حسن، "ظواهر النقد الحديث وجذورها في التراث"، الجزيرة، العدد ألف وستة وأربعون، الثلاثاء 17 سبتمبر 2002، الموقع www.suhuf.net.sa.

الوعر، مازن، "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية"، مجلة اللسانيات، تصدر عن معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد السادس، 1982.

باقر، جواد مرتضى، "مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي"، مجلة اللسان العربي، تصدر عن مكتب التنسيق والتعريب، العدد الرابع والثلاثون، 1990.

بن لعلام، مخلوف، ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور سعدي الزبير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2002 - 2003.

نحو نظريّة عربيّة للإحالة الضّميريّة
دراسة تأصيليّة تداوليّة

ميلود نزار
جامعة الحاج لخضر
باتنة - الجزائر

الملخص

يعالج هذا المقال موضوع الإحالة الضّميرية ودورها في تماسك النصوص من المنظور التداولي، وتأصيل مفاهيمها وأنماطها: الداخلية والخارجية، واتجاهاتها: القبلية والبعدية في التقاليد العربية عند النحاة والمفسّرين والبلاغيّين وشرّاح الشعر ونقاده، ومقاربة هذا الإرث اللّساني العربي بالنظريات اللسانية الغربية المعاصرة التي تختصّ بلسانيات النص وتداوليّاته، وتشخيص التداخل والتخارج بين الفريقين: قدامى ومحدثين.

الكلمات المفاتيح

الإحالة الضميرية - التداولية - التأصيل - التماسك النصي.

Résumé

Cette étude aborde le sujet de la référence pronominale et son rôle dans la cohésion des textes d'une façon pragmatique, en analysant, d'une part, ses notions et ses types (endophora, exophora), et d'autre part, ses tendances (anaphora et cataphora) dans la tradition arabe. Nous tentons aussi de comparer ce patrimoine linguistique arabe aux théories linguistiques occidentales contemporaines spécialisées en linguistique textuelle et pragmatique.

Mots-clés

Référence pronominale - pragmatique - cohésion.

Abstract

This study sheds light on the pronominal reference topic and its role in text cohesion in a pragmatic way. It analyses, on the one hand, its notions and types (endophora, exophora) and, on the other hand, its trends (anaphora and cataphora) in the Arab tradition. It also compares between the Arab linguistics' heritage and the contemporary occidental theories specialized in textual and pragmatic linguistics.

Keywords

Pronominal reference - pragmatics - cohesion.

تمهيد

لقد التفت العرب القدامى إلى ظاهرة الإحالة (العائدية) الضّميريّة وصنّفوا الضّمائر إلى منّصلة ومنفصلة ومستترة وظاهرة وإشاريّة وموصولة...إلخ.

كما اهتمّ اللّسانيُّون المُحدَثُون من العرب والأعاجم بالظّاهرة الآنفة الذكر، وقاربوها من زوايا مختلفة: تركيبية أو دلاليّة أو هما معا فصنّفوا الإحالة الضّميريّة إلى قسمين - وكلّ صنف يستدعي منهجا مخصوصا - عندما بيّنوا أنّ الإحالة الضّميريّة تختلف باختلاف طبيعة مفسِّر الضّمير؛ إذ إنّ الإحالة تكون لغويَّة (نصّيّة) إذا كان مفسِّر الضمير مذكورا داخل النص، أما إذا كان خارجه فتغدو الإحالة تداوليَّة.

لقد انحصر اهتمام التّداوليّات في الإحالة المقاميّة (العائديّة الحرّة) حين يكون مفسِّر الضّمير غير مذكور في السّياق اللّغويّ فنتوسّل لتعيينه بإجراءات تداوليّة[1] عبر الوسيط المقاميّ ومتغيِّراته.

إنّ الجهاز الوصفيّ لنحو الجملة لا يقوى على رصد الإحالة الضميريّة وضبطها حيث العلاقة بين الضّمير ومفسِّره على مسافة بعيدة، وهو ما أهاب بلسانيّي الجملة إلى عدم الاهتمام بالظاهرة حرصا على تناغم طروحاتهم النظريّة مادام مجال الإحالة بشتى تجليّاتها هو الخطاب لا الجملة.

وبناء على ذلك ينبغي أن توصف الإحالة وتفسَّر في إطار أوسع يكبر الجملة لاسيّما أنّها تسهر على اطّراد بعض الوحدات المعجميّة والعناصر الإشاريّة وتواصلها المستمرّ داخل النص أو الخطاب كتكرارها لفظا أو دلالة أو هما معا أو استبدالها بعضها ببعض يحلّ محلّها ويضطلع بوظيفتها أو حذف وحدة لسانيّة استنادا إلى الخلفيّة المعرفيّة المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب.

1. مفهوم الإحالة

أ- لغة

جاء في لسان العرب: "المُحَال من الكلام: ما عدل به عن وجهه، وحوّله جعله محالا، وأحَال أتى بمُحَال، ورجل مِحوَالٌ: كثير محال الكلام ... ويقال أحلت الكلام أحيله إحالة إذا أفسدته.

---

[1] انظر:

محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، د. ط؛ القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة، 2002، ص 12 وما بعدها.

جاك موشلار، التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة سيف الدّين دغفوس ومحمد الشّيباني، مراجعة لطيف زيتوني، ط 1؛ بيروت: دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، 2003، ص 29.

جان سيرفوني (Jean Cervoni)، الملفوظيّة، ترجمة قاسم المقداد، د. ط؛ منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1998، ص27 وما بعدها.

فان دايك، النّص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلاليّ والتّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، د. ط؛ افريقيا الشّرق، 2000، ص275 وما بعدها.

أحمد المتوكل، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، د. ط؛ الرّباط: دار الأمان للنّشر والتّوزيع، 2001، ص 137 وما بعدها.

وروى ابن شميل عن الخليل بن أحمد أنّه قال: المحال الكلام لغير شيء ... والحِوَالُ: كلّ شيء حال بين اثنين ... حال الرّجل يحول تحوّل من موضع إلى موضع. الجوهريّ: حال إلى مكان آخر أي تحوّل ... "[2].

إنّ كلمة "أحال" تستعمل لازمة ومتعدّيّة؛ وإذا تعدّت فإنّها تعني نقل الشّيء من حال إلى حال أخرى وتعني توجيه شيء أو شخص على شيء أو شخص آخر لجامع يجمع بينهما، كما تجوز الدّلالة بها على المعنى الاصطلاحيّ الذي يحيل فيه العنصر الإحاليّ على عنصر إشاريّ يفسّره ويحدّد دلالته.

ب- اصطلاحًا

بادئًا ذي بدء نشير إلى أنّ مفهوم "الإحالة" الذي نرتضيه ونرمي إليه من خلال بحثنا ليس ذلك المفهوم الفلسفي التّقليدي الذي هو"العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات"[3]، بل نقصد من وراء إطلاق مصطلح "الإحالة" المفهوم النّصيّ الذي يتردّد على ألسنة علماء النّص؛ إذ "يثير مفهوم الإحالة - ونعني مقابلها في اللّغات الغربيّة كالفرنسيّة (référence) مثلا - مشكلا اصطلاحيّا، إذ هي تعني تارة العمليّة التي بمقتضاها تحيل اللّفظة المستعملة على الشّيء الموجود في العالم؛ أي ما كان يسمّيه القدامى "الخارج" وهي تعني تارة أخرى إحالة اللّفظة على لفظة متقدّمة عليها"[4].

إنّ مصطلح "الإحالة" في البحث اللّسانيّ يشير إلى مفهومين مختلفين:

أوّلهما تقليديّ: وهو ما كانت اللّسانيّات التّقليديّة لا سيّما البنويّة لا تعتبره من صميم الدّراسة اللّسانيّة العلميّة الحقة ؛ فكانت تعتبر المرجعيّ (la référence) "مجالا ينبغي إبعاده من الدّراسة اللّسانيّة بالرّغم من الأهميّة التي يكتسيها في فهم الخطاب البشريّ"[5].

وثانيهما: هو إحالة العناصر اللّغويّة إلى بعضها البعض داخل نصّ من النّصوص لتشكّل عالما نصيّا، فـ"الإحالة (reference) هي العلاقة بين العبارات والأشياء (objects) [أي العناصر المفهومية ذات الهوية الدائمة] والأحداث (events) [أي الوقائع المغيّرة للحالات في إطار الموقف التواصلي والمواقف (situations) ... في نصّ ما؛ إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النّص"[6]؛ من حيث هو الموازي الإدراكي في ذهن المستعمل للّغة الطبيعيّة عبر المفاهيم

---

[2] ابن منظور، لسان العرب، د. ط؛ دار إحياء التراث العربيّ، د. ت، مادة (حول).

[3] جوليان براون و جورج يول (Gillian Brown , George Yule)، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التّريكي، د. ط؛ السّعوديّة: جامعة الملك سعود، 1997، ص 36.

[4] محمد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، ص 125.

[5] ذهبيّة حمو الحاج، لسانيات التّلفظ وتداوليّة الخطاب، د. ط؛ الجزائر: دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2005، ص 92.

[6] روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص 320.

والعلاقات المختزنة في ذاكرته، وما ينشّطه النص الحاضر من المعلومات والمفاهيم والعلاقات، ويربط بين هذه وتلك ربطا إجرائيّا؛ كما يشمل كلّ السّياقات والأحداث والوظائف التداوليّة لكلّ عنصر من عناصر النّص على اعتبار أنّه بديل لما هو موجود في الخارج.

ويذهب سعيد بحيري إلى أنّ "الإحالة هي العلاقة القائمة بين عنصر لغويّ يطلق عليه "عنصر علاقة" وضمائر يطلق عليها "صيغ الإحالة" وتقوم المكوّنات الاسميّة بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسِّر أو العائد إلى"[7]؛ فالإحالة كما هو واضح من تحديد سعيد بحيري هي العلاقة بين عنصرين أحدهما إشاريّ والثّاني إحاليّ حيث يقوم العنصر الإشاريّ بدور التّفسير والتّبيّين لدلالة العنصر الإحاليّ الّذي يعود عليه؛ وتلك العائديّة ضميريّة كانت أو إشاريّة أو تكراريّة تسهم في تماسك النّص وترابط أجزائه المتباعدة في فضائه، وبذلك تعدّ الإشارات اللّغويّة الّتي تتصدّر النّص ذات قيمة كبيرة في صياغة موضوع الإحالة تتركّز فيها عناصر النّص الدّلاليّة، وتعدّ منه بمنزلة التّفسير، والإحالة هي إحالة عنصر على عنصر متقدّم أو مستهَلٍّ به أو ما يمكن تسميّته بـــ "العنصر الإشاريّ"؛ وبذلك تكون الإحالة عوداً على بدء وربطاً للآخر بالأوّل، وفي هذا الرّبط يتحقّق الانسجام والتّرابط أو ما يدعى بـــ "التّماسك النّصي" حيث "ندرك تحت التّضافر الاسميّ مجموع الإحالات بين الأسماء بكلّ ما في الكلمة من معنى هي ظواهر نصيّة داخليّة. ومن ثمّ فهي انعكاسات نصيّة لأفعال التّعلّق الدّاخليّ بما هو خارجيّ"[8].

إنّ البنيّة الإحاليّة في أيّ نصّ مُنجَز تتّصل بمستواه الدّلاليّ اتّصالا وثيقا لأنّها تفتح المجال للقراءة والتّأويل في إطار سياق أو مرجعيّة تتحكم في التّأويل وتحديد المعنى المقصود من بين المعاني المحتملة؛ فقد تكون بنية العقائد بنية إحاليّة تشكّل قاعدة ثقافيّة واجتماعيّة ومرجعا يستعين به النّاقد والقارئ للفهم والتّأويل على اعتبار أنّ النّص الأدبيّ ينفعل بكلّ ما يحيط به من أحداث وظواهر ويعجّ بمشاعر ومبادئ ثقافيّة ودينيّة ... وتؤسّس هذه الجوانب الخارجيّة بنية مرجعيّة إحاليّة لا غنى للنّاقد من الرّجوع إليها والإحالة عليها لتمام الفهم، وبذلك تكون البنية الإحاليّة مفهوما يعكس الخلفيّة الّتي ينبغي الرّجوع إليها لوضع النّص في إطاره العامّ، ويجنّب النّاقد أو القارئ كلّ قراءة جزئيّة تُخرج النّص عن إطاره وسياقه الّذي ولد فيه.

ويذكر أحمد عفيفي تعريفا أكثر شمولا للإحالة فهي"ليست شيئا يقوم به تعبير ما، ولكنّها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيرا معيّنا"[9]؛ فمادام لمستعمل اللغة الطبيعيّة (المتكلّم أو الكاتب) الحقّ في بناء الإحالة حسبما يريد فشرط انبنائها هو النّص من خلال عناصر إحاليّة

---

[7] سعيد حسن بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، ط 1؛ القاهرة: مكتبة الآداب، 2005، ص 98.

[8] زتسيسلاف واو رزنياك، مدخل إلى علم النّص، مشكلات بناء النّص، ط 1؛ القاهرة: مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، 2003، ص 123 .

[9] نحو النّص اتّجاه جديد في الدّرس النّحويّ، ص 116.

تقوم على مبدإ التّماثل بين ما سبق ذكره في مقام آخر وبين ما هو قائم؛ لأنّ الأسماء عموما تعيد أو تستحضر في أذهاننا مسمياتها بوجوب علاقة دلاليّة تخضع لقيد التّطابق بين الخصائص الدّلاليّة بين العنصرين المحيل والمحال عليه؛ وبذلك تعدّ الإحالة ضامنة لانسجام مكوّنات أجزاء النّص بربط مفاهيمه وجمله وفقراته"[10].

ولا مناصّ من الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ الأزهر الزّنّاد يعرّف الإحالة بقوله: "الأصل في الإحالة أن يجري تعيّين المرجع أو المفسِّر ثمّ تجري الإحالة عليه بعد ذلك، إحالة اللاّحق على السّابق"[11]، ورغم هذا فإنّ القلب في اتّجاه الإحالة لا يمنع انسجام النّص؛ فالبنية الإحاليّة في النّص تتميّز عن البنية التّركيبيّة لأنّها تعمل في الاتّجاهين دون ضير بالمعنى؛ فقد يأتي العنصر الإشاريّ أو المفسِّر المعيَّن بعد العنصر الإحاليّ ولاحقا عليه نحو ضمير الشّأن في العربيّة حيث يكمن عنصر الانسجام الّذي توقره الإحالة في كونها تتطلّب من القارئ البحث عن أواصر العنصر الإشاريّ الغائب الحاضر في النّص فتكوّن بذلك عُقَدًا أسلوبيّة تقوّي خيط الخطاب لأنّها تتخلّى عن جاهزيّة المعنى وما فيه من إهدار للطّاقة المعنويّة المُكثّفة والمُختزَلة في العنصر الإحاليّ.

وبناء على ذلك اعتبر محمد خطّابي "الإحالة علاقة دلاليّة، ومن ثمّ لا تخضع لقيود نحويّة إلاّ أنّها تخضع لقيد دلاليّ وهو وجوب تطابق الخصائص الدّلاليّة بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه"[12] فعنصر الانسجام يتولّد من خلال تطابق الخصائص الدّلاليّة بين العناصر الإحاليّة والعناصر الإشاريّة، وهذا التّطابق من شأنه أن يتحقّق عبر التّعالق النّاجم عن تتابع العناصر في النّص، وعلى القارئ أن يفترض أنّ هناك ثيمة أو بؤرةً أمًّا وبنى صغرى متفرّعة عنها تتوالد عبرها إحالات إلى نهاية النّص وعنصر الانسجام يتجلّى في الكشف عن تعالق تلك العناصر بعضها ببعض؛ أي الكشف عن مكمن التّرابط بينها؛ فالرّبط الإحاليّ هو "الّذي يمدّ جسور الاتّصال بين الأجزاء المتباعدة في النّص، إذ تقوم شبكة من العلاقات الإحاليّة بين العناصر المتباعدة في فضاء النّص، فتجتمع في كلّ واحد (من تلك الأجزاء) عناصره متناغمة"[13].

إذا لا بدّ من ارتباط دلاليّ ما يَلُمُّ شتات تقطيع خيط الخطاب ليستحوذ على شرعيّته، ويتوفّر على الانسجام والنّصيّة من خلال انتقال التّواشج الجمليّ إلى الصّعيد الأرحب عبر عمليّة متبادلة بين العناصر اللّسانيّة المشكّلة للخطاب، فلا مناصّ من إدراك أنّ البنى النّصيّة في تشكّلها وصيرورتها رهينة بتواشج مع جاراتها في سياق معيّن؛ فبدل أن يتشظّى الخطاب بين بنى متفرّقة قددا يصبح

---

[10] محمد مفتاح، مجهول البيان، د. ط؛ الدّار البيضاء: دار توبقال، 1990، ص 80.

[11] الأزهر الزنّاد، نسيج النّص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، ط 1؛ بيروت: المركز الثّقافي العربيّ، 1993، ص 114.

[12] محمد خطابي، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 17.

[13] سعيد بحيري، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، ص 98.

جملة انسيابيّة واحدة، تشكّلها أجزاء متناغمة فيما بينها؛ فـ "الإحالة تقوم بدور بارز في إنشاء التّماسك الدّلاليّ للنّصّ؛ إذ إنّ شيوع ورود صيغ الإحالة الممكن تحديدها في كلّ نصّ تبرز أنّ الإحالة تشغل ضمن العناصر المؤثّرة في تماسك النّص مكانا بارزا، ويكون بحثها من خلال نحو النّص لتقديم القواعد التي يجب أن تفي بقيود ما يسمّى بالنّصيّة" (textualité)"[14]، كما أنّها "أداة كثيرة الشّيوع والتّداول في الرّبط بين الجمل والعبارات التي تتألّف منها النّصوص"[15]، وبالتّالي فـ "الإحالة من العناصر المؤثّرة في تماسك النّص"[16] وتحقيق انسجامه.

2. أنواع الإحالة

نرى من الضّروري قبل الحديث عن أنواع الإحالة أن نشير إلى أنّ اللّغة تشتمل على نوعين من العناصر يمثّلان قطبي الإحالة وهما: العنصر الإشاريّ والعنصر الإحالي؛ ففي سياق الحديث عن طبيعة الرّوابط الإحاليّة في النّصوص لا بد من التعريف بهما فيما يلي بإيجاز:

1.2. العنصر الإشاريّ

يعرّفه الأزهر الزّنّاد بأنّه "كلّ مكوّن لا يحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر يفسّره"[17] فقد يكون لفظا دالاً على حدث أو ذات كإحالة ضمير المتكلّم (أنا) على ذات صاحبه، وحينئذٍ يرتبط العنصر الإحاليّ بعنصرٍ إشاريٍّ غير لغويٍّ ممثّلاً بذات المتكلّم، أو موقع ما في الزّمان نحو:

- بعد أسبوع، أمس، غدًا، الآن، الأسبوع الماضي، يوم الجمعة، السّنة المقبلة، منذ شهر، الخ؛

فهذه العناصر الإشاريّة تحدّد زمنًا بعينه بالقياس إلى زمان التّكلّم أو مركز الإشارة الزّمانيّة[18].

أو المكان نحو:

- ظروف المكان (هنا، هناك، فوق، تحت، الخ) وأسماء الأماكن ... نحو قول القائل: أريد أن أعمل هنا.

فهل القائل يعني: في هذا المكتب، أو في هذه المؤسّسة، أو في هذا المبنى، أو في هذا الجزء من المدينة، أو في هذه الدّولة، أو غير هذه جميعا؛ فكلمة "هنا" عنصر إشاريّ لا يمكن تفسيره إلاّ بمعرفة المكان الّذي يقصد المتكلّم الإشارة إليه واتّجاهه انطلاقا من مركز الإشارة المكانيّة[19].

---

[14] المرجع السابق، ص 107.

[15] إبراهيم خليل، في اللّسانيات ونحو النّص، ط 1؛ الأردن: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، 2007، ص 227.

[16] صبحي إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصّي بين النّظريّة والتّطبيق، ص 71.

[17] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 127.

[18] محمود أحمد نحلة، مرجع سابق، ص 20. وانظر كاترين فوك وبيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللّسانيات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1984، ص 134، 135. جان سيرفوني، مرجع سابق، ص 37 وما بعدها. ذهبية حمو الحاج، مرجع سابق، ص 107 وما بعدها.

[19] محمود أحمد نحلة، مرجع سابق، ص ص 20-23. وانظر المنصف عاشور، مرجع سابق، ص 134، 135. ذهبية حمو الحاج، مرجع سابق، ص 113، 114.

كما قد يكون جزءا من ملفوظ أو ملفوظات بأكملها جرى التلفظ بها ثمّ تعاد الإشارة إليها باختزالها في عنصر إحاليّ يعوّضها، ويتّضح ذلك من خلال تأمّل هذين المثالين فيما يلي:

من الجزائر نقدّم إليكم نشرة الظّهيرة للأنباء، و**هذا موجزها...**
صرّح ناطق باسم وزارة الخارجيّة فقال **ما يلي**: ...

يتكشّف لنا من خلال المثال الأوّل إحالة ضمير الإشارة (هذا) إحالة بعديّة إلى عنصر إشاريٍّ نصّيٍّ يُفسِّره حيث يتمثّل في الكلام الّذي يليه وهو موجز نشرة الظّهيرة؛ فالعنصر الإشاريُّ هنا جزء من الملفوظ أو قد يكون هو الملفوظ بأكمله، وهذا ما ينسحب على المثال الثّاني.

وقد يكون عبارة عن مفاهيم جرى التلفظ بها في صورة أسماء مفردة أو مركبات اسميّة تُذكَر صراحة أوّل مرّة في النّص[20]، وبالتّالي فالعنصر الإشاريّ يُشار إليه إشارة أوّليّة بحيث لا يرتبط بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة لأنّه مؤشّر (index) لذاته، وفهمه ليس مبنيّا على غيره من العناصر اللّسانيّة بسبب ارتباطه بالحقل الإشاريّ (deictic field) ارتباطا مباشرا دون توسّط أيّة عناصر إحاليّة أخرى لأنّها تكوّن العناصر الأساسيّة الدّنيا في عالم أيّ خطاب[21]؛ ولذلك فهي ضروريّة الورود لتُجيز وجود العناصر الإحاليّة.

وبناء على ذلك يذكر الأزهر الزّنّاد أنّه بمجرّد أن يتلفّظ الإنسان يصبح ذلك الملفوظ "ملكا له، فتنحصر الأبعاد الجماعيّة في اللّغة كي تحلّ محلّها الأبعاد الفرديّة المقترنة بالآن والهنا والأنا والأنت ... وقرائنها هي العناصر الإشاريّة ... وهذه القرائن شرط في فهم الملفوظ وإعطائه معنى لأنّها ترتبط بالمقام"[22]؛ فتلك العناصر اللّسانيّة المُحيلة إلى الذّوات أو الأزمنة أو الأمكنة أو أجزاء من ملفوظات أو ملفوظات برمّتها لا يمكن معرفة ما تدلّ عليه لأنّها أشكال لسانيّة فارغة في المعجم، فينبغي تفسيرها في ضوء ارتباطها بالمقام أو الحقل الإشاريّ لمعرفة قرائنها الّتي تحدّد معانيها وتعيّن دلالاتها.

ويذكر شاهر الحسن في السياق ذاته قائلا: "إنّ المؤشّرات اللّغويّة - الضّمائر، أسماء الإشارة، والظّروف الزّمانيّة والمكانيّة... تتحدّد مدلولاتها الدّقيقة في ضوء عناصر المقام والعبارة الّتي ترد فيها هذه المؤشّرات"[23].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من العناصر الإشاريّة وتتمثّل في:

- **العناصر الإشاريّة المعجميّة:** وتتمثّل في الوحدات المعجميّة المفردة الّتي يُحال عليها.

---

[20] سعيد بحيري، مرجع سابق، ص 102.

[21] المرجع نفسه، ص 100، 101.

[22] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 116، 117.

[23] حسن شاهر، علم الدّلالة السمانتيكيّة والبراجماتيّة في اللّغة العربيّة، ط 1، عمان، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2001، ص 167، 168.

- **العناصر الإشاريّة النّصيّة:** وهي عبارة عن مقطع أو جزء من ملفوظ أو ملفوظ كامل يُحال عليه نحو قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُمْ مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ، يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[24].

نلاحظ احتواء هذه الآية على عناصر إشاريّة معجميّة وعنصر إشاريّ نصّيّ واحد فقط، وتتمثّل الأولى في (السّماء، شراب، شجر، الزّرع، الزّيتون، النّخيل، الأعناب، الثّمرات)، بينما يتمثّل الثّاني في الملفوظ السّابق على العنصر الإحالي وهو ضمير الإشارة (ذلك) حيث ورد هذا الأخير اختزالاً للكلام واقتصادًا للجهد واجتنابًا للتّكرار حين أحال إلى ملفوظ يحتوي عناصر إشاريّة معجميّة ومجموعة أحداثٍ تلتقي كلّها في نتيجة ينبني عليها الحدث أو المعنى الّذي يحيل عليه العنصر الإحاليّ الجامع لكلّ ما تقدّم عليه، ونمثّل لذلك بالشّكل التّالي:

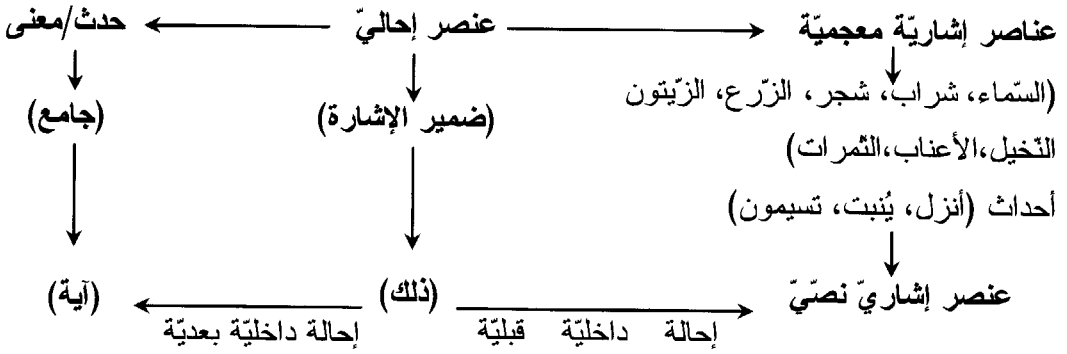

الشّكل رقم 1

وللقارئ أن يُلاحظ كثافة العناصر الإشاريّة المعجميّة من خلال الشّكل مقابل عنصر إشاريّ نصيّ واحد فقط، وفي هذا السّياق يذكر سعيد بحيري أنّ العنصر الإشاريّ النّصيّ "يتميّز عن الأوّل في طبيعة تكوينه والهدف منه؛ أي إنّ العناصر الإشاريّة النصيّة هي مقاطع من الملفوظ قد تطول وقد تقصر، وقد تمثّل جزءا من مقاطع تجري الإحالة عليها للاختصار واجتناب التّكرار، وتتميّز هذه العناصر الإشاريّة النّصيّة عن العناصر الإشاريّة المعجميّة بكونها أقلّ انتشارًا"[25].

2.2. العنصر الإحاليّ

يعرّفه الأزهر الزّنّاد بقوله: "العنصر الإحالي هو كلّ مكوّن يُحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر

---

[24] سورة النّحل، الآيتان 10، 11.

[25] سعيد بحيري، مرجع سابق، ص 102.

يفسّره"[26]؛ وبذلك تكون العناصر الإحاليّة فارغة دلاليّا ممّا يجعل تفسيرها رهين ربطها بالعناصر الإشاريّة الّتي تعوّضها، ويذكر محمد خطّابي بأنّ "العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التّأويل إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتتوفّر كلّ لغة طبيعيّة على عناصر تملك خاصيّة الإحالة"[27].

ولحاجة القارئ إلى مزيد من المعلومات والتّوضيح يذكر الأزهر الزّنّاد في مقام آخر أنّ:

"العنصر الإحاليّ -كما تقرّر في الدّرس اللّغويّ- مكوّن يعوّض مكوّنا آخر ذكِر في موضع آخر سابق عادة ... فعوض أن يرد العنصر الإشاريّ في موضع الحاجة إليه بعد أن ورد أوّل مرّة يرد عنصر إحاليّ ينوب عنه ويؤدي معناه ويحمل جملة المقولات الّتي يحملها مفسِّره: الجنس العدد ... هو صدى لغيره من المكوّنات إذ لا يُفهم إلاّ بالعودة إليها، ثمّ هو يطابقها في عدد من السّمات التّركيبيّة والمقوليّة"[28]

وللتّوضيح نورد المثال التّالي:

أهدى لي أستاذٌ كتابًا، هو مؤلّفه.

فالاسم النّكرة (أستاذ) الّذي يرد أوّل مرّة في النّصّ يُمثّل معلما إشاريًّا يحمل سمات مقوليّة في ذاته، وعند الحاجة إلى ذكره مرة أخرى يُعوَّض بمضمر وهو الضّمير المتّصل بلفظ (مؤلفه) في الجملة الثّانية شريطة أن يحمل هذا المعوِّض النّائب عن العنصر الإشاريّ سماته المقوليّة (الجنس، العدد، التّذكير، التّأنيث، الإفراد، الجمع، التّثنية...) ويضطلع بأداء وظيفته ودوره المعنويّ لأنّه يُفسَّر في ضوئه، ويمكن ملاحظة السِّمات المقوليّة الجامعة بين العنصر الإشاريّ (أستاذ) والعنصر الإحاليّ (هو) فيما يلي:

أستاذٌ (+عاقل، +مذكّر، +مفرد، +كهل، -معرفة...).

هو (+عاقل، +مذكّر، +مفرد، +كهل، +معرفة...).

ورغم الاختلاف الحاصل ما بين العنصر الإشاريّ (أستاذ) والعنصر الإحاليّ (هو) في التّنكير والتّعريف فلا يتّفق لنا أن نعيد كلمة (أستاذ) بلفظها النّكرة حيث يتعطّل الفهم وينصرف الذّهن إلى أنّ (أستاذ) الثّانية غير الأولى؛ ولذلك جيء بالضّمير وهو معرفة فعوَّض اسمًا نكرة.

ففي"الإحالة يحكم العنصر الإشاريّ العناصر الإحاليّة المتعلّقة به كلّها"[29] دون أن تفرض على هذا التّحكّم الخطّية في الكلام اتّجاها معيّنا؛ لأنّ العنصر الإحاليّ قد يشير إلى ما سبق ذكره أو إلى ما سيأتي لاحقا عليه بل إنّ مصطلح العنصر الإحاليّ يطلق على نوعين من العلامات:

---

[26] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 131، 132.

[27] محمد خطابي، مرجع سابق، ص 16، 17.

[28] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 133.

[29] سعيد بحيري، من أشكال الرّبط في القرآن الكريم، ص 145.

1- "العلامات التي ترجع إلى الوراء وتسمّى (anaphoric reference).
2- العلامات التي تتقدّم إلى الأمام وتسمّى (cataphoric reference)"[30]، نحو:

هذه هي القصّة التي قرأتــها.

فالهاء في (قرأتها) ترجع إلى كلمة (القصّة) السّابقة الذّكر وعوّضتها، وأمّا العلامات التي تتقدّم نحو الأمام فنُعرف عند ملاحظة ضمير الإشارة من المثال التّالي:

اسمعوا **هذا**: عمر سيتزوّج. فــ **(هذا)** عنصرٌ إحاليٌّ يُشير إلى لاحق (عمر سيتزوّج).

وهكذا ننتهي إلى القول بأنّ العنصر الإشاريّ قسيم العنصر الإحاليّ ورديفه الذي يلازمه في أيّ نصّ، ولا يكون للأخير قيمة في غياب الأوّل؛ فالعنصر الإشاريّ هو المُحدِّد والمُبيِّن للعنصر الإحاليّ حيث يزيل إبهامه؛ وبالتّالي فحضوره ضروريّ إمّا متقدّما أو متأخّرا حتّى تتمّ الإحالة إليه لأنّ الاضطراب يشيع ويختلّ النّص ويستغلق الفهم حين عود العنصر الإحاليّ على أكثر من عنصر إشاريّ واحد.

أ- الإحالة الخارجيّة (Exophoric reference)

ترتبط الإحالة الخارجيّة بالمقام التّداوليّ المحيط بالنّص أو الملفوظ؛ فالعناصر الإحاليّة نحو: الضّمائر، والإشارات، الموصولات، ظروف الزّمان والمكان ... إلخ يرتبط تفسيرها بالمقام الإشاريّ الخارجيّ؛ وبالتّالي فلسياق الحال دور حاسم في تأويلها وتحديد دلالاتها وضبط معانيها لأنّها عناصر لسانيّة فارغة معجميّا، ولا يكون لها من معنى إلاّ عند تموضعها في سياق تركيبيّ، فحينئذ تُفسَّر في إطار بنية النّص أو في بنية السياق المقاميّ.

وبالتّالي فالإحالة الخارجيّة علاقة موجودةٌ بين نصٍّ أو بعض عناصره وبين السّياق الخارجيّ؛ وهذا يُوجِّه إلى أنّ النّص يُفسَّر بإشارات ومعان قائمة بالخارج وتُعدّ هذه الإشارات منه بمنزلة الأسباب التي أوجدته؛ لذا إذا فُهمَت هذه الأسباب الخارجيّة زال إشكال الإبهام وحصل بالتّالي فهم دلالة النّص بواسطة هذه الإحالة الخارجيّة. ومن أمثلة هذه الإحالة ما نقف عليه عند قوله تعالى:

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾[31].

في هذا الجزء من السّورة الكريمة عنصرٌ إشاريٌّ محوريٌّ هو (المؤمنون) وردت بعده مجموعة من العناصر الإحاليّة ممثّلة في الضّمائر: هم (المُتكرِّرة) وواو الجماعة (المُتكرِّرة) ثمّ

[30] كريم زكي حسام الدّين وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، إنكليزي – عربي، ص 6.
[31] سورة المؤمنون، الآيات 1، 2، 3، 4، 5.

يقع تجاوز الدّلالة عن هذه البنية بالإحالة إلى بنية أخرى بُنِيَ توجيه الإحالة فيها إلى خارج النّص اللّغويّ؛ هي الإحالة إلى ذات الله عزّ وجلّ. فالمستوى الخارجيّ للإحالة يقوم على وجود ذات المخاطِب خارج النّص وتتوفّر فيه إحالة على خارج اللّغة.

إنّ ارتباط العناصر الإحاليّة بالعناصر الإشاريّة يجعلها تفيد ولا تعني فهي غير ذات معنى خارج سياق ورودها، فوظيفتها الدّلاليّة رهينة بتسييقها؛ فإذا علقت بمفسّر مقاميّ تغدو عندئذ الإحالة خارجيّة (exophoric reference) تؤوّل عبرها العناصر الإحاليّة من منظور وسيط تداوليّ.

يذكر إبراهيم الفقي عن مصطلح الإحالة الخارجيّة (reference exophoric) أنّه يشير إلى "الأنماط اللّغويّة التي تشير إلى الموقف الخارجيّ عن اللّغة (extralinguistic situation)، غير أنّ هذا الموقف يشارك الأقوال اللّغويّة. ومن أمثلة تلك الأنماط المشيرة إلى ما هو خارج النّصّ، (him)،(there)، (that) ومصطلح المرجعيّة الخارجيّة، يقابل بمصطلح المرجعيّة الدّاخليّة (endophoric reference)"[32]؛ فالوحدات اللّسانيّة لأيّ لغة طبيعيّة ليست مجرّد سلسلة من صنع الكلمات، فهناك مكوّنات غير لغويّة تفرض نفسها دائما أثناء الإنجاز على مكوّنات لغويّة في كلّ بنية تواصليّة محكيّة كانت أم مكتوبة؛ وبذلك يستلزم فهم الإحالة خارج بنية النّص اعتبار المميّزات غير اللّسانيّة في تحديد معناها وإدراك كنهها وفكّ شفرة قطبيها (الإشاريّ والإحاليّ)، والوقوف "على معرفة سياق الحال أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنّص، حتّى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء والملابسات المحيطة بالنّص"[33].

إنّ النّاظر إلى الإحالة الخارجيّة (reference exophoric) وصفا وتفسيرا، ينتهي إلى تأكيد الدّور الحاسم الذي تؤدّيه المتغيّرات المقاميّة التي تكتنف البنية اللّسانيّة واستعمالاتها؛ فالمعاني المعجميّة والصّرفيّة والتّركيبيّة ليست كلّ شيء في إدراك مقصديّة المتكلّم؛ فثمّة عناصر غير لسانيّة ذات أهمّية كبرى في ضبط معنى بعض العناصر المرتبطة بالسّياق التّداوليّ أثناء توظيفها في سياق تواصليّ؛ لأنّ الإشارة اللّسانيّة بموجب التّداوليّة -كما يذكر فرنسواز أرمينكو - "تعيش من خلال الاستعمال"[34]، وبالتّالي تكون العناصر الإشاريّة المتعلّقة بالعنصر الإحاليّ هي "المعرفة المفترضة التي تسمح لنا بالإتيان بمعلومات إضافيّة تخصّه"[35].

ويذكر الأزهر الزّنّاد في حدّه للإحالة المقاميّة إلى ما هو خارج اللّغة بأنّها "إحالة عنصر لغويّ على عنصر إشاريّ غير لغويّ موجود في المقام الخارجيّ ... ويمكن أن يشير عنصر

---

[32] علم اللّغة النصيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ج 1، ص 41.

[33] انظر المرجع نفسه، ص 41.

[34] فرنسواز أرمينكو، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علوش، د. ط؛ مركز الإنماء القومي، د. ت، ص 22.

[35] سعيد بنكراد، "المؤوّل والعلامة والتّأويل"، مجلة فكر ونقد، ع 16، 1999، ص 51.

لغويّ إلى المقام ذاته، في تفاصيله أو مجملا إذ يمثّل كائنا أو مرجعا موجودا مستقلاً بنفسه"[36] كأن يحيل ضمير المتكلّم "أنا" على ذات صاحبه، ونحو قول القائل في جملة معزولة عن سياقها: هو قال ذلك.

فالمتلقي لهذه الجملة تصادفه عناصر إحاليّة تحيل إلى ما هو خارج البنية اللّسانيّة، ممّا يزيد من غموضها واستغلاق دلالتها؛ فمن القائل؟ وماذا قال؟ كما ينبغي معرفة ما حدث قبل القول، فيجب معرفة الأشياء المحال إليها في مكان ما خارج البنية اللّسانيّة بسبب ارتباط العناصر الإحاليّة بسياق الموقف التّداوليّ الّذي تُفَسَّر في ضوئه تلك العناصر الإحاليّة.

ويتّضح من الإحالة الخارجيّة (exophoric reference) "أنّ ثمّة تفاعلا متبادلا بين اللّغة والموقف، فالموقف يؤثّر بقوّة في استعمال طرق الإجراء"[37]، ويضيف قائلا: "وتعتمد الإحالة لغير مذكور في الأساس على سياق الموقف (context) ... وإذا كان معنى مفهوم ما هو موقعه في عالم النّص فإنّ معنى المرجع في الإحالة لغير مذكور (exophora) هو مكانه في عالم النّص مع التّركيز على عالم الموقف الاتّصاليّ"[38]، كما أوضحنا في المثال السّابق؛ فـ "دون السّياق نقف عاجزين أمام تفسير ما يقال"[39].

ب- الإحالة اللّغويّة الدّاخليّة (Endophoric reference)

تعني الإحالة الدّاخليّة في أدبيات الدّراسات النّصيّة الحديثة العلاقات الإحاليّة داخل النّص بحيث ترتبط العناصر الإحاليّة بالعناصر الإشاريّة النّصيّة أثناء تسييقها في التّركيب اللّغويّ؛ وبذلك فهي "إحالة على العناصر اللّغويّة الواردة في الملفوظ، سابقة أو لاحقة؛ فهي نصيّة"[40].

والإحالة الدّاخليّة - كما يرى إبراهيم الفقي - "هو مصطلح استخدمه بعض اللّغويّين للإشارة إلى علاقات التّماسك الّتي تساعد على تحديد تركيب النّص ... وتقسّم إلى (anaphora و cataphora)[41]".

وبناء على ذلك نعالج الإحالة الداخليّة (endophoric reference) بدراسة نوعيها وهما:

• الإحالة الدّاخليّة القبليّة (Anaphora)

يعرّفها إبراهيم الفقي بقوله: هي "استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النّص أو المحادثة"[42]، ويضيف عن وظائفها قائلا: "هي الإشارة إلى ما سبق من ناحية، والتّعويض عنه بالضّمير أو بالتّكرار أو بالتّوابع أو بالحذف من ناحية أخرى، ومن ثمّ الإسهام في

---

[36] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 119.

[37] روبرت دي بوجراند، مرجع سابق، ص 339.

[38] المرجع نفسه، ص 232.

[39] إبراهيم الفقي، علم اللّغة النّصيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ج 1، ص 165.

[40] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 118.

[41] إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ج 1، ص 40.

[42] المرجع نفسه، ص39.

تحقيق التّماسك النّصيّ من ناحية أخرى ثالثة"[43]، وأمّا الأزهر الزّنّاد فيعتبرها "إحالة بالعودة (anaphora) وهي تعود على "مفسِّر" (antecedent) سبق التّلفّظ به"[44]، وحسب سعيد بحيري فإنّ الإحالة القبليّة (anaphora) إلى سابق أو متقدّم تتمّ "حين تحيل صيغة الإحالة إلى عنصر لغويّ متقدّم، وقيل : إنّها إحالة بالعودة ؛ حيث تعود إلى "مفسِّر" أو عائد (antecedent) سبق التّلفّظ به، ومنها يجري تعويض لفظ المفسِّر الّذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المُضمَرُ"[45]؛ فالمفسِّر أو العنصر الإشاريّ يُشار إليه أوّلاً ثمّ يُعاد ذكره في صورة بنية مُضمَرة تحيل إليه وتعوِّضه؛ وبذلك يأتي الضّمير "بعد مرجعه في النّص السّطحيّ"[46]. كما اعتبر إلهام أبو غزالة الإحالة القبليّة بأنّها "الإشارة اللاّحقة؛ أي استعمال شكل بديل لاحق لتعبير يشاركه في المدلول"[47].

وهكذا فالإحالة القبليّة تعني إحالة عناصر لسانيّة واردة في الملفوظ ذات سمة إحاليّة إلى عنصر إشاريّ، سبق التّلفّظ به سابقا عليها، حيث تعوِّضه وتختصره وتتّجه إليه بالإحالة فترتبط به شكلاً ودلالة، بيد أنّه يُشترط أن تتّفق معه في الخصائص الدّلاليّة.

ولتوضيح ما سبق ذكره نورد الأمثلة التّالية: قال تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا، قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا، مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا، وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾[48].

نلاحظ في بداية الآيات ورود المسند إليه "الله" كعنصر إشاريّ يفسّر كلّ المحيلات اللاّحقة عليه؛ كما هو مبيّن في الشّكل:

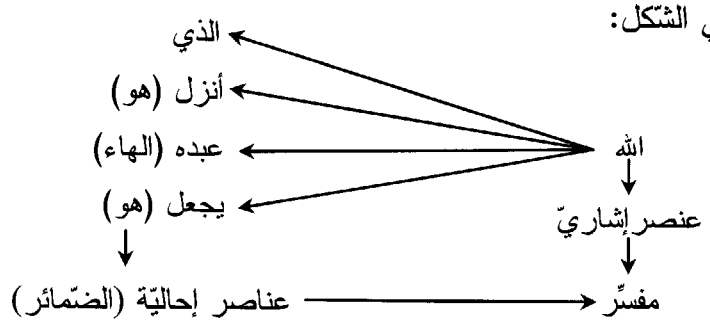

إحالة داخليّة قبليّة Anaphoric reference

الشّكل رقم 2

---

[43] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[44] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 118.

[45] سعيد بحيري، مرجع سابق، ص 104.

[46] روبرت دي بوجراند، مرجع سابق، ص 301.

[47] مدخل إلى علم لغة النّص، ص 92.

[48] سورة الكهف، الآيات من 1 إلى 5.

وكلّ هذه الضّمائر تحيل إحالة داخليّة قبليّة إلى العنصر الإشاريّ الّذي يفسّرها ويحدّد معناها وهو "الله"، ولفظ الجلالة (الله) المتكرّر في صورة ضمائر (متّصلة ومستترة وموصولة) والّتي تسهر على حضوره واستمراره على امتداد طول النّص القرآني لم يرد في موضع الحاجة إليه بل عوّضته واختصرته الضّمائرُ العائدةُ إليه بعد امتصاصها لخصائصه الدّلاليّة ؛ ممّا يجعلها مرتبطة به شكلاً ودلالة.

- **الإحالة الدّاخليّة البعديّة (Cataphora)**

يعرّفها إبراهيم الفقي بقوله: هي "استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النّص أو المحادثة"[49]، ويحدّها إلهام أبو غزالة بأنّها "استعمال الشّكل البديل الّذي يسبق التّعبير المشارك في المدلول"[50]، كما حدّها روبرت دي بوجراند بأنّها "نوع من الإحالة المشتركة يأتي فيه الضّمير قبل مرجعه في النّص السّطحيّ"[51]، ولا يبعُد عن هذا التّحديد لمفهوم الإحالة البعديّة كافّة علماء النّص؛ فجلّهم يتّفقون من حيث المبدأ الّذي يقوم عليه هذا النّوع من الإحالة وهو تقدّم العنصر الإحاليّ على مُفَسِّره. يقول سعيد بحيري بأنّ الإحالة إلى لاحق أو متأخّر (cataphora) تتمّ "حين يحيل عنصر لغويّ أو مكوّن ما إلى عنصر آخر تال له في النّص أو مكوّنات من عدّة عناصر متأخّرة عن عنصر الإحالة، وقيل هي تعود على عنصر إشاريّ مذكور بعدها في النّص ولاحق عليها"[52]؛ فالعنصر الإشاريّ يذكر بعد العنصر الإحاليّ ويأتي لاحقا عليه.

·فالإحالة البعديّة أو اللاّحقة إذن تعني ورود العنصر الإحاليّ قبل مرجعه ومُفَسِّره الّذي يعود عليه ويحيل إليه، وهي عكس الإحالة القبليّة (anaphora)، وسنوضّحها في الأمثلة التّالية: قال تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[53]

في هذه الآية الكريمة ورد العنصر الإحاليّ المتمثّل في ضمير الشّأن "هو" قبل مرجعه، وقد فسّر إبهامه وغموضه ما تلاه وهو العنصر الإشاريّ "الله أحد"؛ ولذلك فإحالة ضمير الشّأن "هو" في الآية إحالة داخليّة بعديّة أو لاحقة (cataphora). قال تعالى:

﴿**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[54].

وقال تعالى:

---

[49] علم اللغة النّصيّ بين النّظريّة والتّطبيق، ج 1، ص 40.

[50] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النّص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 93.

[51] روبرت دي بوجراند، مرجع سابق، ص 301.

[52] سعيد بحيري، مرجع سابق، ص 104، 105.

[53] سورة الإخلاص، الآية 1.

[54] سورة المائدة، الآية 32.

﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْأَسُوا مِن رَّوْحِ اللهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾[55].

وقال تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[56].

نلاحظ في الآيات الثّلاث السّابقة ورود العنصر الإحاليّ المتمثّل في ضمير الشّأن قبل مرجعه حيث أدّى وظيفة الإحالة البعديّة إلى مفسِّر متأخّر.

وفي سياق التّمثيل للإحالة البعديّة نأتي بمثالين لمزيد من التّوضيح؛ فأمّا الأوّل فقول أبي العلاء المعري (الخفيف):

تَعَبٌ كُلُّهَا الحَيَاةُ فَمَا أعجَبُ إلاَّ مِن رَاغِبٍ فِي ازدِيَادِ

إنّ ضمير"الهاء" في الشّطر الأوّل "كلّها" يحيل إحالة داخليّة بعديّة إلى كلمة "الحياة"؛ وهذا الأخير بمثابة العنصر الإشاريّ أو مفسِّر الضّمير.

وأمّا المثال الثّاني فيتمثّل في القطعة النثريّة التّاليّة:

"ترك وجهه يغتسل بنسيم الفجر، لكن روحه لم تنتعش، تريّثَ قبل أن ينحدر في الأرض المسوّاة الممتدّة وراءها غابات النّخيل، ووراء ذلك النّخل يلوح هنا وهنا بين فرجات الشّجر، المنظر، كان **محيميد** يراه آخر مرة... "[57].

ففي هذه العبارة أضمر المسند إليه في الفعل "ترك" منذ البداية، ثمّ فُسِّر بعد ذلك بالعنصر الإشاريّ وهو اسم العلم "**محيميد**"، وتلكم إحالة داخليّة بعديّة (cataphora).

3. التّماسك الضّميري عند علماء العربيّة القدامى

أشرنا آنفا إلى إدراك علماء العربيّة القدامى الإحالة الضّميريّة ودورَها في تماسك الكلام وانسجامه، ونعود الآن لنعرض بشيء من التّفصيل آراءهم من خلال تحليلاتهم ومدارساتهم للنّص القرآني والنّصوص الشّعريّة ؛ وهذا ما اضطلع به النّحاة والمفسّرون والشّرّاح والنّقاد وغيرهم، وتحدّثوا عن الدّور الحاسم الّذي تؤدّيه الضّمائر في شدّ البنى النّصيّة الصّغرى المتفرّعة عن البنية النّصيّة الكبرى ووصلها بها في نصّ ما حيث تنسج الضّمائر خيوطا على امتداد الفضاء النّصيّ ضامنة استمراريّة خطّية الكلام على المستوى التّراكبي مختصرة العناصر الإشاريّة بتعويضها وامتصاصها.

---

[55] سورة يوسف، الآية 87.

[56] سورة الأنبياء، الآية 25.

[57] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مرجع سابق، ص 94.

وبناء على ذلك ينبغي الآن الوقوف عند تحليلات علمائنا القدامى لتبيان دور التّماسك الضّميري - شكليّا كان أم دلاليّا - على مستوى جملة واحدة أو أكثر، وقبل ذلك نشير في هذا السّياق إلى أنّ الضّمائر "تكتسب أهميتها بصفتها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات والجمل المتتالية ... ولا تقف أهمّيتها عند هذا الحدّ، بل تتعدّاه إلى كونها تربط بين أجزاء النّص المختلفة، شكلا ودلالة، داخليّا (endophoric) وخارجيّا (exophoric)، وسابقة (anaphoric) ولاحقة (cataphoric)"[58].

ومادام للضّمائر هذه المرونة البالغة الأهمّية في التّعويض عن الأسماء تارة، والنّيابة عن الأفعال والعبارات تارة، وحلولها محلّ نصوص لها من الطّول ما للكوميديا الإلهيّة تارة أخرى... وهكذا دواليك؛ كان لابدّ من مساءلة علمائنا القدامى آراءَهم حول ما إذا كان للضّمائر دور فعّال في تحقيق التّرابط النّصيّ أم لا؟ وما إذا كان هذا الدّور على مستوى جملة واحدة أو أكثر؟ وهل أدرك هؤلاء الإحالة الضّميريّة: الدّاخليّة والخارجيّة، القبليّة والبعديّة؟ وهل وعوا ذلك؟ فإن كان الأمر كذلك فيم يتمثّل؟، تلك الأسئلة وغيرها نجيب عنها في ثنايا هذه المحاضرة من خلال تحليلنا لآراء القدامى ونظراتهم.

بادئًا ذي بدء نشير إلى بعض أسماء علمائنا الّذين سنعرض لآرائهم بالتّقصّي والتّحليل وهم: سيبويه (ت180هـ)، الفرّاء (207هـ)، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، الزّمخشري (ت538هـ)، العكبري (ت616هـ)، القرطبي (ت671هـ)، الرّضي (ت686هـ)، ابن هشام (ت761هـ) والسّيوطي (ت911هـ)، وغيرهم كثيرون.

وانطلاقا من ذلك نحاول في مايلي أن نأخذ نماذج للنّحاة والمفسّرين وشرّاح الشّعر ونقّاده مدللين على نضج نظريّة الإحالة عند هؤلاء القدامى في إيجاز، لأنّ المقام ليس مقام تفصيل وإنّما هو مقام تأصيل وتأثيل.

أ- **سيبويه (180هـ):** يأتي سيبويه من بين علماء العربيّة الأفذاذ في الصّدارة حين أشار إلى الدّور الّذي تؤدّيه المعوّضات أو الأسماء المُبهَمة الّتي تمتلك سمة الإحالة وتفتقر في المقابل إلى مرجع يُفسِّرها؛ يشير سيبويه إلى الإحالة النّصيّة اللاّحقة قائلا: "فأمّا المبني على الأسماء المُبهَمة فقولك: "هذا عبد الله منطلقا"... فـ "**هذا**" اسم مبتدأ ليُبنَى عليه ما بعده وهو "عبد الله" ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يُبنَى عليه أو يُبنَى على ما قبله..."[59]؛ وبذلك شرح قضية التّماسك الشّكليّ والدّلاليّ، كما يمضي في وضع اللّبنات الأولى لتشييد صرح نظرية الإحالة منذ القرن الثّاني الهجري حيث يشرحها بقوله:

---

[58] إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ج 1، ص 137.

[59] سيبويه، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، ط 1؛ بيروت: دار الكتب العلميّة، 1999، ج 1، ص 75.

"بدؤوا بالإضمار لأنّهم شرطوا التّفسير وذلك نووا...
ومثل ذلك "ربّه رجلا"... "نعم رجلا"...

ولا يجوز لك أن تقول: "نعم" ولا "ربّه" وتسكت، لأنّهم إنّما بدؤوا بالإضمار على شريطة التّفسير، وإنّما هو إضمار مُقدَّم قبل الاسم، والإضمار الّذي يجوز عليه السّكوت نحو: "زيد ضربته" إنّما أضمر بعدما ذكر الاسم مظهرا فالّذي تقدّم من الإضمار لازم له التّفسير حتّى يبيّنه...
وممّا يُضمَر لأنّه يفسِّره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب:"إنّه كرام قومك"... فالهاء إضمار الحديث الّذي ذكرت بعد الهاء..."[60].

بناء على ما جاء به سيبويه في نصوصه الّتي أوردناها حتّى الآن عن الضّمير ومفسِّره والموضع الّذي يشغله كلٌّ منهما في الكلام ندرك مدى سبقه لعلماء النّص المحدثين في صياغة نظريّة للإحالة الضّميريّة وإن على مستوى الجملة؛ فإمّا أن يرد المُفسِّر - أو ما اصطلح على تسميّته عند علماء النّص المحدثين بـــ "العنصر الإشاري" - قبل الضّمير أو المُعَوِّض الّذي يفتقر إلى مرجع يفسِّره ويُزيل إبهامه وغموضه؛ وبذلك تكون الإحالة قبليّة أو سابقة (reference anaphoric)، وإمّا أن يتخلّف المفسِّر عن الضّمير ويأتي لاحقا عليه فحينئذ تكون الإحالة بعديّة أو لاحقة (reference cataphoric)، بيد أنّ هذه الضّوابط والشّروط المتعلّقة باتّجاه الإحالة تعمل في الجملة كما تعمل أيضا في النّص، وما قاله سيبويه عن الإحالة الضّميريّة على مستوى الجملة يمكن أن ينسحب على النّص.

ب- الفرّاء (ت207هـــ): أمّا الفرّاء فنجده يتحدّث عن مرجعيّة الضّمير أو الإحالة الضّميريّة على امتداد النّص، يقول معلّقا على قوله تعالى:

﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾[61]

قائلا: "يقال: إنّ الهاء الّتي في (به) كناية عن الهدى"[62]؛ فإذا اطّلعنا على سورة الأنعام نجد كلمة "**الهدى**" قد ذكرت في الآية (35) من السّورة نفسها ثمّ ذكر الضّمير (الهاء) الّذي يحيل إلى الهدى عبر عشر آيات في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾[63].

---

[60] المرجع السابق، ص 178، 179.
[61] سورة الأنعام، الآية 46.
[62] أبو زكريا بن يحي بن زياد الفرّاء، معاني القرآن، تحق أحمد يوسف نجّاتي ومحمد علي النّجار، ط 2؛ القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980، ج 1، ص 335.
[63] سورة الأنعام، الآية 35.

إنّ إرجاع الفرّاء العنصر الإحالي إلى مرجعه المُفَسِّر له لم يكن اعتباطيّا؛ فقد استند إلى دلالة الآيات السّابقة كلّها حتّى إذا ما عثر على العنصر الإشاريّ المطابق في سماته الدّلاليّة للضّمير أو العنصر الإحالي فسَّره به، وتلك الإحالة كما نرى من خلال تحليل الفرّاء إحالة نصيّة سابقة (anaphoric reference).

أمّا عن الإحالة المقاميّة (exophoric reference) الّتي لا تمكّننا من تفسير العناصر الإحاليّة إلاّ بالرّجوع إلى السّياق الخارجيّ حيث اعتمد علماؤنا القدامى في مدارستهم النّص القرآني وتفسيره في ضوء العودة إلى السّياق المتمثّل في أسباب النّزول كلّما اقتضت الضّرورة ذلك بسبب اللّبس والغموض اللّذين يلفّان معاني الآيات لاحتوائها أحيانا على بعض الضّمائر الّتي تحيل إلى عناصر إشاريّة غير مذكورة في النّص؛ فينبغي أن يبحث مُفَسِّر النّص القرآني ومُؤَوِّله عن مراجعها في السّياق، وربطها بعناصرها الإحاليّة. يقول الفرّاء (ت207هـ) في تعليقه على قوله تعالى:

﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[64]

قائلا: "المقسمون: الكفّار، سألوا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أن يأتيهم بالآية الّتي نزلت في الشّعراء.

﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[65]، فسألوا رسول الله أن ينزلها عليهم حتّى يؤمنوا، فأنزل الله تبارك وتعالى:
قل للّذين آمنوا ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[66]..."[67].

يبدو من خلال عرضنا لتعليق الفرّاء اعتماده على السّياق الخارجيّ في بحثه عن العنصر الإشاري الكامن في الحقل الإشاريّ الخارجيّ والمُفَسِّر للضّمير والمُعيِّن لدلالته، كما يظهر من تعليقه إدراكه لوظيفة السّياق المقامي عبر أسباب النّزول ومناسباتها الّتي برز دورها التّفسيري أن ضبطت الوسيط المقاميّ ففكّت شفرة العنصر الإحاليّ، ولولا استناد الفرّاء إلى المقام الخارجيّ لما زال اللّبس الّذي سيقع فيه القارئ لا محالة؛ وبذلك يكون الفرّاء وغيره من علماء العربيّة ممّن عكفوا على النّص القرآني - دراسة وتحليلا، تفسيرا وتأويلا - قد سبقوا علماء النّص المحدثين عندما أكّدوا على دور السّياق في تحديد دلالات بعض العناصر الإحاليّة وهو ما يعرف لديهم بـــ "الإحالة الخارجيّة أو المقاميّة (exophoric reference)".

---

[64] سورة الأنعام، الآية 109.

[65] سورة الشّعراء، الآية 4.

[66] سورة الأنعام، من الآية 109.

[67] الفراء، مرجع سابق، ج1، ص 349، 350.

وانطلاقا من ذلك يزداد إدراكنا لدور الضّمائر في الرّبط والإحالة والتّماسك - شكليّا ودلاليّا -؛ فأهمّيتها لا تتوقف كونها نائبة أو معوِّضة عن الأسماء أو الأفعال أو العبارات، بل يقتضي وجودها ربط الكلم بعضه ببعض "حيث لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتّى يعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضُها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[68]؛ فالضّمائر تُعدّ من أنظمة الرّصف الشّكلي والدّلاليّ في العربيّة، بل يكاد لا يخلو أيُّ نصّ منها مهما كان قصيرا أو طويلا، ومن هنا اكتست أهمّيتها لأنّ الإنسان يحسّ بصعوبة عندما يعكف على ذكر تفاصيل الأشياء التي يتحدّث عنها، أو يعيد ما سبق له أن ذكره في مقام آخر؛ فلاجتناب الحشو أو الملل والاقتصاد في الجهد والوقت يلجأ الباثّ (المتكلّم أو الكاتب) إلى توظيف ما دأب النّصيّون على تسميّته بـــ "المُعَوِّضات"، بل إنّ ورودها أو تقديرها أحيانا يكون إجباريّا لفهم النّص.

ج- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـــ): يقول عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على قوله تعالى:

﴿قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[69]

"إنّه مَن نظر إلى هذه الآية و"لم يعلم أن ليس المعنى في "ادعوا" الدّعاء، ولكنّ الذكر بالاسم ... وأنّ في الكلام محذوفا وأنّ التّقدير: قل ادعوه الله، أو ادعوه الرّحمن ... كان بعرض أن يقع في الشّرك من حيث إنّه إن جرى في خاطره أنّ الكلام على ظاهره، خرج ذلك به، والعياذ بالله تعالى، إلى إثبات مدعوين، تعالى الله عن أن يكون له شريك"[70]؛ فالتّقدير الّذي جاء به عبد القاهر الجرجاني للضّمير المحذوف (ادعوه) أزال الغموض وفكّ اللّبس المؤدّي إلى الشّرك بالله، وقد أثبت بتقديره للضّمير وحدانية المدعوّ وهو كما يلي:

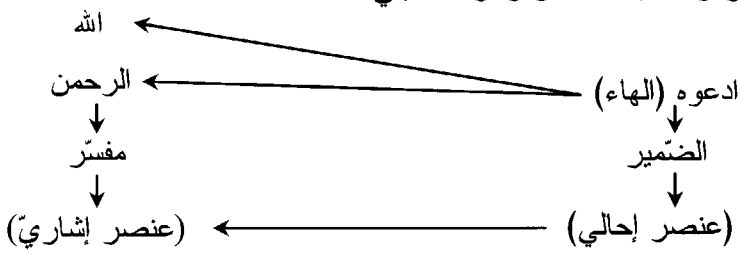

الشّكل رقم 3

وينشأ اللّبس والغموض في ذهن المتلقي حين ورد الضّمير قبل مُفَسِّره، وهذا ما يتطلّب من المتلقي جهدا مضاعفا؛ فبعد تقدير الضّمير ينبغي البحث عن العنصر الإشاريّ المُفَسِّر للضّمير

---

[68] الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحق عبد الحميد هنداوي، ط 1؛ بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001، ص 45.

[69] سورة الإسراء، الآية 110.

[70] دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 242.

أو تقديره؛ فالضمير (الهاء) في الفعل (ادعوه) تقدّم ذكره قبل مرجعه (الله والرّحمن) ممّا جعل الضّمير (الهاء) يحيل إحالة لغويّة لاحقة (cataphoric reference) بالإضافة إلى ضمير (الهاء) في (له) الّذي ورد مفردا عائدا إلى مرجع سابق، ورغم تعدّد العناصر الإشاريّة (الله، الرّحمن) فالمرجع واحد دالّ على مدعوّ واحد وليس اثنان، وهذا المدعوّ إمّا نسمّيه الله أو نسمّيه الرّحمن، فهو له الأسماء الحسنى.

د- الزّمخشري (ت538هـ): وإذا تركنا عبد القاهر الجرجاني وانتقلنا إلى الزّمخشري وجدنا لديه كمّا لا بأس به من الآراء الجادّة حول الإحالة الضّميريّة بتحليلات تنمّ عن حسّ نصيّ يكاد يطاول به علماء النّص المحدثين، فقد اقتفى أثر النّحاة السّابقين أمثال: سيبويه (ت180هـ) والمبرّد (ت285هـ) والصبّان[71] (ت1207هـ) وغيرهم في اشتراطهم توافر جملة صلة الموصول على ضمير عائد تفسّره جملة الصّلة التي ينبغي أن تكون معلومة لدى السّامع، فنجده يقول عن الموصول وهو:"ما لا بدّ له في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه"[72]؛ وبذلك تكون وظيفة الضّمير الرّبط والإحالة إلى سابق بامتصاص خصائصه الدّلاليّة كمسوِّغ لاستحضاره في ذهن المتلقي والتّعويض عليه في صورة ضمير عائد.

وإلى جانب إدراكه للإحالة اللّغويّة القبليّة (anaphoric reference) يشرح للقارئ الإحالة الضّميريّة البعديّة (ataphoric reference) قائلا: إنّ "الضّمير في قولهم: ربّه رجلا، نكرة مبهم يرمي به من غير إلى مضمر له ثمّ يفسّره"[73].

ولحاجة المتلقي إلى فهم أشمل لأنواع الإحالة يضيف الزّمخشري نوعا آخر وهو "الإحالة المقاميّة (exophoric reference)" المرتكزة على السياق التّداوليّ، يقول الزّمخشري (ت538هـ) في تفسيره لقوله تعالى:

﴿**الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[74]،

"(الذين آتيناهم الكتاب) يعني اليهود والنّصارى (يعرفونه) يعرفون رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بحليته ونعته الثّابت في الكتابين معرفة خالصة (كما يعرفون أبناءهم) بحلاهم ونعوتهم لا يخفون عليهم ولا يلتبسون بغيرهم، وهذا استشهاد لأهل مكّة بمعرفة أهل الكتاب به وبصحّة

---

[71] محمد بن علي (ت1207هـ): من علماء الأزهر، له حاشية على السلم في المنطق، وله أرجوزة في العروض مع شرحها، وله حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النّحو وغير ذلك، انظر محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ط 3؛ بيروت: دار المعرفة، د. ت، ج 5، ص 439.

[72] الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة، تحق سعيد محمود عقيّل، ط 1؛ بيروت: دار الجيل، 2003، ص 182.

[73] انظر المرجع السابق، ص 172.

[74] سورة الأنعام، الآية 20.

نبوّته"[75] حيث يقرّر رجوع الضّمير (هم) إلى اليهود والنّصارى الّذين لم يجر لهم ذكر في النّص وإنّما أحال الضّمير (هم) إحالة مقاميّة (exophoric reference) إلى عناصر إشاريّة غير لغويّة؛ ففكّ الشّفرة الإحاليّة لهذا الضّمير (آتيناهم) لا يتأتّى إلاّ عبر وسيط مقاميّ تداوليّ يزيد النّص وضوحا وانسجاما بين البنية النّصيّة اللّغويّة والمقام الخارجيّ المحيط بها.

هـ- القرطبي (ت671هـ): كما أدرك القرطبي دور الإحالة المقاميّة في تفسير دلالة الآية الواحدة وتحديدها أو نصّ بأكمله حيث يقول مستندا إلى المقام الخارجيّ في تعليقه على قوله تعالى:

﴿مَّا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾[76]:

"قيل: الضّمير عائد على إبليس وذريّته ... وقيل: الكناية في قوله: "ما أشهدتهم" ترجع إلى المشركين، وإلى النّاس بالجملة"[77]، وهنا تثار مسألة تعدّد المرجع الّذي يعود إليه الضّمير وما ينجرّ عن ذلك من تعدّد الدّلالات التّفسيريّة للآية الواحدة؛ فهويّة مُفَسِّر الضّمير(هم) إمّا إبليس وذريّته وإمّا المشركون وإمّا عموم النّاس، ويرتدّ هذا الاختلاف في تقدير المرجع المفسِّر إلى الاختلاف في معرفة أسباب النّزول والبيئة الخارجيّة المحيطة بالنّص.

وإلى جانب إدراك القرطبي الإحالة المقاميّة ودور السّياق في إزالة اللّبس بتعيّين المرجع المُفسِّر للضّمير، يتحدّث عن الإحالة النّصيّة القبليّة في تعليقه على قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾[78]

قائلا: "الضّمير في قوله: "بينهما" للبحرين"[79]؛ وهي إحالة نصيّة قبليّة فُسِّرت في ضوئها دلالة الآية بإرجاع الضّمير إلى العنصر الإشاريّ المذكور سابقا له "مجمع البحرين".

و- السّيوطي (ت911هـ): كما أدرك السّيوطي ما يتعلّق بتوظيف الدّلالة والسّياق في دراسة الإحالة الضّميريّة، ومفاد ذلك أنّ العلاقة بين مقولات الإحالة الضّميريّة وبين ما تدلّ عليه هي علاقة دلاليّة لأنّ تلك المقولات دوالّ لمدلولات، فهذه الدّوال أو المقولات تكون مبهمة وغامضة، لأنّ دلالتها خارج السّياق تكون عامّة ولا تتخصّص دلالتها العامّة إلاّ في السياق الّذي يعيّن المعنى المناسب من بين المعاني المحتملة حيث يقول السّيوطي عن مرجع الضّمير: "وقد يدلّ عليه السّياق فيُضمَر ثقة بفهم السّامع، نحو ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[80]، ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا﴾[81]،

---

[75] الزمخشري، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل، د. ط؛ دار الفكر، د. ت، م 2، ص 10.

[76] سورة الكهف، الآية 51.

[77] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحق عبد الرزّاق مهدي، ط 5؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 2003، ج 11، ص 5.

[78] سورة الكهف، الآية 61.

[79] الجامع لأحكام القرآن، ج 11، ص 14.

[80] سورة الرّحمن، الآية 26.

[81] سورة فاطر، الآية 45.

أي الأرض الدّنيا"[82].

كما أنّ الإحالة الضّميريّة قد تكون لغويّة نعثر عليها في سياق النّص الدّاخليّ ممّا تقدّم أو تأخّر؛ فقد يتأخّر العنصر الإشاريّ المحال إليه بالضّمير"متأخّرا لفظا لا رتبة مطابقا له نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[83] و﴿وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾[84] ... "[85]؛ فالضّمير في كلمة (نفسه) أحال إحالة داخليّة بعديّة (cataphoric reference) إلى العنصر الإشاريّ (موسى)، كما قد "يُذكَر شيئان ويعاد الضّمير إلى أحدهما، والغالب كونه الثّاني نحو ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[86] فأعيد الضّمير إلى الصّلاة"[87] إلى جانب أنّ "الأصل توافق الضّمائر في المرجع حذرا من التّشتّت، ولهذا جوّز بعضهم في ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ﴾[88] أنّ الضّمير الثّاني للتّابوت وفي الأوّل لموسى عابه الزّمخشري، وجعله تنافرا مُخرجا للقرآن عن إعجازه فقال: والضّمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التّابوت فيه هجنة لما تؤدّي فيه من تنافر النّظم الذي هو أمّ إعجاز القرآن، ومراعاته أهمّ ما يجب على المفسِّر"[89]، ومهما يكن من أمر فإنّ الضّمير"لا بدّ له من مرجع يعود إليه"[90]، ووظيفة يؤدّيها بجانب الإحالة والرّبط، يقول السّيوطي (ت911هـ) : "وأصل وضع الضّمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[91] مقام خمسة وعشرين كلمة لو أتي بها مظهرة"[92].

ز- ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ): أمّا إذا انتقلنا إلى ابن هشام الأنصاريّ نجده قد أنتج مادة علميّة غنيّة بشأن الرّوابط فيما بين الجمل التي تُسهم في التّماسك الشّكليّ والدّلاليّ تحت عنوان "روابط الجملة بما هي خبر عنه"[93] حيث أشار إلى أهمّية الضّمير ودوره في الرّبط

---

[82] انظر السّيوطي (ت911 هـ)، الإتقان في علوم القرآن، ص 282.

[83] سورة طه، الآية 67.

[84] سورة القصص، الآية 78.

[85] السيوطي، مرجع سابق، ص 282.

[86] سورة البقرة، الآية 45.

[87] السيوطي، مرجع سابق، ص 283.

[88] سورة طه، الآية 39.

[89] السيوطي، مرجع سابق، ص 284، 285.

[90] المرجع نفسه، ص 281.

[91] سورة الأحزاب، الآية 35.

[92] السيوطي، مرجع سابق، ص 281.

[93] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، ط 2؛ بيروت: دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1969، ج 2، ص 551.

والإحالة؛ فالترابط الضّميري - في رأيه - هو الأصل، ولهذا يذكر به مذكورا كزيد ضربته، ومحذوفا نحو قوله تعالى:

﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[94].

إذا قدّر:"لهما ساحران" بالإضافة إلى ضمير الإشارة نحو قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[95].

إنّ الضّمير أيّا ما كان نوعه يؤتى به للرّبط بين السّابق واللاحق ويشدّه إليه، ويُوظّف لتفادي تكرار ما سبق للمتكلّم أن أشار إليه؛ فيكفيه التّعويض عليه بالضّمير الّذي يحيل إلى ما تقدّم مثلما رأينا في الأمثلة التي أوردها ابن هشام الأنصاري؛ ففي الأوّل يحيل الضّمير (الهاء) إلى زيد إحالة لغويّة داخليّة قبليّة (anaphoric reference)، كما أحال ضمير الإشارة (أولئك) إلى ما سبقه من الكلام واستحضره في ذهن المتلقي، فـ (أولئك) قامت مقام جملة "الّذين كذّبوا بآيات الله واستكبروا عنها"؛ فالذات النّصيّة التّي يعوّضها ضمير الإشارة (أولئك) هي جماعة من المكذّبين والمستكبرين، وهي إحالة لغويّة قبليّة.

ونظرا لما للضّمير من أهمّية كبرى في الكلام جعله ابن هشام الأنصاريّ أصل الرّوابط وهذا ما أكّد عليه علماء النّص المحدثين في عدّهم الضّمير من أهمّ عوامل التّماسك النّصي.

إنّ ابن هشام الأنصاري كسابقيه من علماء العربيّة لم يقف تحليله عند حدود الإحالة اللّغويّة القبليّة (anaphoric reference)، بل تحدّث بإسهاب عن الإحالة اللاّحقة (cataphoric reference) فشرح هذه الأخيرة تحت موضوع "المواضع التّي يعود الضّمير فيها على متأخّر لفظا ورتبة"[96]، وهي عنده كما يلي:

"**أحدها:** أن يكون الضّمير مرفوعا بنعم أو بئس، ولا يُفَسَّر إلاّ بالتّمييز، نحو "نِعمَ رجلا زيد"...

الثّاني: أن يكون مرفوعا بأوّل المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله: "جفوني ولم أجف الأخلاّء"...

الثّالث: أن يكون مخبرا عنه فيفسّره خبرُه نحو ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[97].

الرّابع: ضمير الشّأن والقصّة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[98].

---

[94] سورة طه، الآية 63.

[95] سورة الأعراف، الآية 36.

[96] ابن هشام، مرجع سابق، ج 2، ص 541.

[97] سورة الأنعام، الآية 29.

[98] سورة الإخلاص، الآية 1.

الخامس: أن يُجرَّ بربّ مفسَّرا بتمييز، وحكمه ضمير نِعمَ وبئس في وجوب كون مُفَسِّره تمييزا وكونه مفردا، قال شاعر (الخفيف):

رُبَّهُ فِتيَةٍ دَعَوتُ إلَى مَا يُورِثُ المَجدَ دَائِبًا فَأجَابُوا

السّادس: أن يكون مبدَلا منه الظّاهر المُفسِّر له كـــ " ضربته زيدًا "..."[99].

كما تحدّث ابن هشام الأنصاريّ في موضع آخر تحت عنوان "الأشياء الّتي تحتاج إلى رابط"[100] حيث أشار إلى بعض الجمل المُفتقِرة إلى أدوات تربط أجزاءها، ويذكر في هذا السّياق:

"**أوّلا:** جملة الموصوف بها، ولا يربطها إلاّ الضّمير إمّا مذكورا نحو ﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ**﴾ ...[101] .

ثانيًا: الجملة الموصولة بها الأسماء، ولا يربطها غالبا إلاّ الضّمير، نحو﴿**وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**﴾ ...[102] .

ثالثا: الواقعة حالا، ورابطها إمّا الواو والضّمير نحو﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى**﴾[103] أو الضّمير فقط نحو ﴿**تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾ ...[104].

رابعا: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطها إلاّ الضّمير: ملفوظا نحو: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾ [105] أو مُقدَّرا نحو: ﴿**مَنِ اسْتَطَاعَ**﴾[106] أي منهم ...

خامسا: معمول الصّفة المشبّهة، ولا يربطه أيضا إلاّ الضّمير: إمّا ملفوظا به نحو: "زَيدٌ حَسَنٌ وَجهُهُ"، أو مُقدَّرا نحو:"زيد حسن وجهه" أي منه ... "[107].

وإذا تركنا المفسِّرين واللّغويّين إلى بيئة شروح الدّواوين الّتي اعتمد أصحابها أمثال: ثعلب (ت292هـــ) والعكبري (ت616هـــ) والشنتمري وغيرهم على الدّراسة اللّغويّة لقصائد الشّعراء نجدهم لم يتخلّفوا في إلقاء الضّوء على الضّمائر ودورها في الرّبط والتّماسك والإحلال والتّعويض والإحالة إلى ما سبق أو تأخّر ذكره داخل النّص أو خارجه؛ فإشارات هؤلاء العلماء وجهودهم تفرّعت إلى ثلاثة مستويات للإحالة الضّميريّة وهي كما يلي:

1 - الإحالة النّصيّة في بيت واحد.

---

[99] ابن هشام، مرجع سابق، ج 2، ص 541، 545.

[100] المرجع السابق، ج 2، ص 556.

[101] سورة الإسراء، الآية 93.

[102] سورة يس، الآية 35.

[103] سورة النساء، الآية 43.

[104] سورة الزمر، الآية 60.

[105] سورة المائدة، الآية 71.

[106] سورة آل عمران، الآية 97.

[107] ابن هشام، مرجع سابق، ج 2، ص 556 وما بعدها.

2 - الإحالة النّصيّة على امتداد أكثر من بيت واحد.

3 - الإحالة المقاميّة لمرجع خارج النّص يعرف من خلال السّياق التّداولي.

وسنحاول فيما يلي إيراد مثال لكلّ نوع من أنواع الإحالة الثّلاثة التي دأب على دراستها المفسِّرون واللّغويّون كما رأينا من قبل، فلا مناص من الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أنواع الإحالة هذه لم يخرج تصنيفها عن هذه الثّلاثة حتّى عند علماء النّص المحدثين.

ك- ثعلب(ت292هـ): يذكر ثعلب في شرحه لقول زهير بن أبي سلمى (الوافر)[108]:

فَـــذُوهَـــاشٍ عُرَيْتِنَـــاتٍ عَفَتْهَا الرِّيحُ بَعدَكَ وَالسَّمَـــاءُ
يَشِمنَ بُرُوقَـــهُ وَيَـــرُشُّ أريَ الـــ جَنُـــوبِ عَلَى حَوَاجِبِهَا العَمَاءُ
كَأَنَّ أَوَابِـــدَ الثِّيـــرَانِ فِيـــهَا هَجَائِنُ فِي مَغَابِنِـــهَا الطِّـــلاءُ

قائلا: "ذوهاش وعريتنات: أرضان ... الضّمير في (فيها): في الأرضين"[109].

وبهذا الرّبط بين الضّمير ومُفَسِّره في البيت الأوّل يكون ثعلب قد أدرك الإحالة الضّميريّة الدّاخليّة إلى ما سبق ذكره من عناصر إشاريّة فُسِّر في ضوئها الضّمير؛ وبالتّالي فدلالة البيت متوقفة على دلالة ما سبقه من حيث حضور "ذوهاش وعريتنات" وهما أرضان في الضّمير (فيها) العائد إليهما؛ فشرحُ ثعلب كما نلاحظ من خلال هذا المثال الذي أوردنا تحليله تعدّى البيت إلى ثلاثة أبيات.

ولم يقف ثعلب في شرحه عند هذا الحدّ بل وسّع الإحالة الضّميريّة على امتداد أربعة أبيات التي تفصل بين الضّمير ومُفَسِّره.

يقول زهير بن أبي سلمى في البيت الأوّل (الطّويل)[110]:

غَشَيــتُ الدِّيَــارَ بِالبَقِيــعِ فَثَهمَدِ دَوَارِسَ قد أقوَينَ مِن أمِّ مَعبَــدِ

ثمّ بعد ذلك يقول زهير بن أبي سلمى في البيت الخامس (الطّويل)[111]:

فَلَمــَّا رَأَيــتُ أَنَّــهَا لا تُجِــيبُنِي نَهَضتُ إِلَى وَجنَاءَ كَالفَحلِ جَلعَدِ

فيقول ثعلب عن الضّمير (أنّها) الوارد في البيت الخامس: "الهاء للدّيار"[112].

108 زهير بن أبي سلمى (ت ق 6 م)، الدّيوان، بيروت: دار صادر، د. ت، ص7، 8.

109 أبو العبّاس أحمد بن يحي بن زيد الشّيباني ثعلب (ت291هـ)، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، القاهرة: الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، 1944، صص 56-58.

110 زهير بن أبي سلمى، مرجع سابق، ص 19.

111 المرجع نفسه، ص 19.

112 المرجع نفسه، ص 22.

ل- العكبريّ (ت616هـ): وفي السّياق ذاته نجد العكبري من بين شرّاح الشّعر الّذين اهتمّوا بالنّص الشّعري -شكلا ودلالة- قد تحدّث عن الضّمائر ومرجعيّتها ليس فقط على مستوى بيت أو بيتين بل نظر إلى القصيدة بأكملها حيث يذكر أبو الطّيب المتنبّي في إحدى قصائده سيف الدّولة في أوّل القصيدة، ثمّ يعود ليشير إليه بالضّمير بعد عشرين بيتا.

يقول المتنبّي (الطّويل):

كَفَى بِصَـفَا الـودِّ رِقًا لِمِثْلِـهِ وَبِالقُربِ مِنهُ مَفخَرًا لِلَبِيبِ

فيقول العكبري بأنّ الضّمير في كلمة (لمثله) يعود على سيف الدّولة المذكور في البيت الأوّل[113].

كما نجده في موضع آخر من شرحه يتحدّث عن الإحالة النّصيّة البعديّة أو اللاّحقة (cataphoric reference)، ونستشفّ ذلك من قول المتنبّي (البسيط):

أعِيـذُهَا نَظَـرَاتٍ مِنـكَ صَادِقَةً أن تَحسِبَ الشَّحمَ فِيمَن شَحمُه وَرَمُ

يذكر العكبري أنّ (الهاء) تحيل إلى (نظرات)، وهذا إضمار على شريطة التّفسير[114].

خامسًا: التّماسك الضّميري عند علماء النّص المحدثين.

رأينا قبل آراء علماء العربيّة القدامى ونظراتهم التّحليليّة للضّمائر ووظائفها النّصيّة وأهمّيتها الدّلاليّة والتّداوليّة في ربط جمل النّص ومتتالياته بعضها ببعض، وتفسيرها من منظور المقام الخارجيّ إذا ما حصل اللّبس والغموض في مرجعيّة بعض الضّمائر المرتدّة إلى مُفسِّرات تداوليّة غير حاضرة في البنية النّصيّة؛ وهو ما دفع بهم إلى الاهتمام بدور الوسائط التّداوليّة في فكّ اللّبس ودفعا للغموض. وهكذا فـ" للمقام الحسّي هاهنا دور أساسيّ في الرّبط بين المُضمَر الوارد في النّص والمُفسِّر الّذي يرتبط به والموجود خارج النّص"[115]؛ ولذلك اعتمد علماء العربيّة القدامى في دراستهم للإحالة الضّميريّة من خلال النّص القرآنيّ والدّواوين الشّعريّة على "تصنيف الألفاظ إلى ألفاظ غير مبهمة وهي الألفاظ التي لها دلالة والتي تحيل بمفردها على خارجها في الواقع وألفاظ مبهمة لها دلالة لكنّك لا تعرف لها خارجا إلاّ متى توفّر مُفسِّرها وهذا المُفَسِّر قد يكون مقاميّا وقد يكون مقاليّا"[116].

---

[113] أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، شرح ديوان أبي الطّيب المتنبّي، المسمّى التّبيان في شرح الدّيوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، د. ط؛ بيروت: دار المعرفة، د. ت، ج 1، ص 53.

[114] المرجع نفسه، ج 3، ص 366.

[115] الأزهر الزّنّاد، نسيج النّص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، ص 130.

[116] محمد الشّاوش، أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النّحويّة العربيّة، ط1؛ تونس: المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، ج 1، ص 125.

وإذا كان الأمر كذلك في بيئة العلماء القدامى فهل كان علماء النّص المحدثون مختلفين أم مُتخلّفين في دراسة الإحالة الضّميريّة؟ وكيف نظر هؤلاء المحدثون إلى دور الضّمائر في نصّ من النصوص من حيث الرّبط والتّعويض والاختصار والإحالة أو بالأحرى التّماسك النّصيّ ؟ ثمّ هل كان للسّياق المقاميّ مكانة في أدبياتهم وتقاليد دراساتهم؟

اهتمّ علماء النّص المحدثون بدراسة الضّمائر باعتبارها تحقق التّماسك الشّكليّ والدّلاليّ والتّداوليّ في نصّ ما، فتعدّدت إسهاماتهم بخصوص الإحالة الضّميريّة والسّياق التداوليّ الّذي ترتبط به العناصر الإحاليّة المحتواة في نصّ ما حيث تجعله مفتوحا على كلّ المراجعات والقراءات ليصبح النّص مثل هوائيات الاستقبال ترد عليها برامج شتّى المحطّات، وعلى القارئ أن يفرزها ويحلّل رسائلها ويفسِّر محمولاتها الإشاريّة ويفكّك شفراتها مستعينا بكلّ وسائل التّلقي من إدراك وفهم وتأويل لاستنطاق علامات الفضاء الخارجيّ للنصّ وتأويلها.

ومن الجدير بالإلماع في هذا الصّدد أنّ دراسة الإحالة الضّميريّة - من منظور اللسانيات النّصيّة - في إطار البنية اللّغويّة الدّاخليّة وتفسيرها في حدودها تطرح إشكال اللّبس اللّغويّ الّذي لم يحظ بمعالجة مرضيّة حيث يرجع السّبب الأساس في ذلك إلى عدم توسيع الجهاز النّحويّ وتدعيمه بمبادئ تداوليّة معرفيّة؛ فمعالجة الإحالة الضّميريّة من المنظور النّحويّ بمفرده يُبدِي عجزا في وصفها لأنّه يصرف كامل عنايته بالشّكل التّركيبيّ للوحدات اللّغويّة ومعانيها قصد تحديد المحتوى القضوي للجملة المعنيّة بالوصف، وبالتّالي فالجهاز الواصف للنّحو يظلّ ضيّقا لأنّه يقصي المعارف غير اللغويّة من عمليّة الوصف.

وقد أكّد علماء النّص المحدثون على دور الضّمائر في أنظمة التّواصل؛ وبذلك يكون تناولها "كظاهرة لغويّة ذات ارتباط مباشر بالعمليّة التّبليغيّة والخطاب يفرض علينا نظرة خاصّة تتضمّن على الخصوص دراسة مرجعيّتها، وكذا الدّور الّذي تلعبه لضمان تحقيق الإطار التّداولي"[117] لِما لها من وظيفة أساس في قراءة النّصوص وتأويل دلالاتها المشار إليها باعتبار تلك الضّمائر علامات إشاريّة ذات سمات وظيفيّة دالّة أثناء تسييقها لأنّ دلالتها غير ثابتة وقابلة للتّفسير والتّأويل بحيث تتعلق دلالتها "بالمقام الإشاريّ لأنّها غير ذات معنى، ما لم يتعيّن ما تشير إليه، فهي أشكال فارغة في المعجم الّذي يمثّل المقام الصّقر، وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء وتتّخذ محتوى ممّا تشير إليه"[118]، ونستدلّ في هذا السّياق بقول (بول ريكور): بأنّ "اللّغة مليئة بما يؤمّن الارتباط بين الخطاب وظرفيّته الزّمانيّة والمكانيّة؛ فأسماء الإشارة وظروف الزّمان والمكان والضّمائر وأزمنة الأفعال، وعموما كلّ الأدلّة التّعيّينيّة والوصفيّة والإشاريّة تعمل على

---

[117] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحيّ في ضوء النّظريّة التّداوليّة، ط1؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2003، ص 68.

[118] الأزهر الزّنّاد، مرجع سابق، ص 116.

ربط الخطاب وترسيخ علاقته بالواقع الزّمانيّ والمكانيّ الّذي يحيط بوجوده كخطاب"[119]؛ فكلّ لغات العالم تحتوي تعبيرات لغويّة يُستنَد في تفسيرها وتأويلها وربطها بمدلولها الّذي تشير إليه إلى السّياق الماديّ الّذي وردت فيه سواء كان مقاليّا أم مقاميّا؛ فإنتاجها أو تفسيرها رهين بمعرفة سياقها، خذ مثلا هذه الجملة المجتزَأة من سياقها نحو: سوف يقومون بهذا العمل غدا لأنّهم مشغولون الآن[120].

فلا يمكن لأيّ أحد أن يدّعي إدراكه التّامّ لمقصديّة هذه الجملة اللّهمّ بعض المعاني المعجميّة والوظيفيّة للعناصر اللّسانيّة الّتي تتكوّن منها وهو ما يجعل هذه العبارة غير منسجمة لدى المتلقي الّذي يجهل خصوصيّات السّياق المقاميّ الخارجيّ المرتبط بكلّ عنصر من عناصرها؛ فما ينبغي أن يقوم به متلقي هذه العبارة هو الإحاطة بالمرجع الّذي تحيل إليه بعض العناصر الّتي ترتبط بصورة مباشرة بسياقها الماديّ كون دورها "ينحصر في تعيّين المرجع الّذي تشير إليه، وهي بذلك تضبط المقام الإشاريّ (deictic element)"[121]؛ إذ نجد في العبارة السّابقة مجموعة من العناصر الإحاليّة، وهي: واو الجماعة (يقومون، ليسوا)، الضّمير (هم)، ضمير الإشارة (هذا)، ظرفا الزّمان (غدا، الآن)، وظرف المكان (هنا).

ومن هنا يتّضح أنّ فهم العبارة السّابقة يتطلّب من المتلقي كفاءة عالية ثلاثيّة الأقطاب: تركيبيّة، دلاليّة وتداوليّة.

ونعود الآن إلى التّذكير بأنّ كلّ وسائل الرّبط اللّغويّة الّتي ذكرها (بول ريكور) لا تؤدّي دورها فقط في ربط نصّ ما بالسّياق التّداوليّ، بل تؤدّي دورها في النّص بصورة تقوّي تماسكه ووحدته؛ فالضّمائر مثلا تكتسي أهمّيتها في البنية النّصيّة من حيث إنّها" تحيل إلى عناصر سبق ذكرها في النّص، وميزتا الضّمير "هو" هما: الغياب عن الدّائرة الخطابيّة، والقدرة على إسناد (prédiquer) أشياء معيّنة، وتجعل هاتان الميزتان من هذا الضّمير موضوعا على قدر كبير من الأهمّيّة في دراسة تماسك (cohésion) النّصوص"[122]؛ فتماسك نصّ من النّصوص يستند إلى وضع الضّمائر فيه واتّجاهها بالإحالة إلى أشياء سبق ذكرها في مقام آخر من النّص إلى جانب الكفاءة الإسناديّة الّتي تتّسم بها؛ فالضّمائر من وسائل التّضام التي "تقوم في ظاهر النّص مقام تعبيرات تتّصف بإثارة محتوى أكثر تعيينا وتساعد هذه التّعبيرات مستعملي النّص على الاحتفاظ بالمحتوى وهو مهيّأ في مواقع التّخزين النّشط دون حاجة منهم لإعادة ذكر كلّ شيء بتفصيلاته

---

[119] بول ريكور، النّص والتّأويل، ترجمة منصف عبد الحق، مجلة العرب والفكر العالميّ، بيروت: مركز الإنماء القوميّ، صيف 1988، ع 3، ص 39.

[120] محمود أحمد نحلة، مرجع سابق، ص 16.

[121] الأزهر الزّنّاد، مرجع سابق، ص 116.

[122] جزيل فالانسي، النّقد النّصيّ، ترجمة رضوان ظاظا، مدخل إلى مناهج النّقد الأدبيّ، الكويت، مايو 1997، سلسلة عالم المعرفة، ص 196.

... كما تقوم مقام الأسماء أو عبارات الأسماء التي تشاركها المدلول أي تشترك معها في المدلول والمعنى"[123].

وقد أكّد علماء النّص المحدثون على الإحالة الضّميريّة النّصيّة (reference anaphoric) التي يحدّد فيها الضّمير مُفَسِّره أو مرجعه من تركيب النّص ويتوجّه إليه بالتّعيين واستحضاره وإعادة تفعيله حيث يقول إلهام أبو غزالة: "يقوم الإضمار بوظائفه في العادة من خلال اشتراك تراكيب ظاهر النّص في مكوّناته البنويّة، وأفضل الحالات تمثيلا لذلك هي الإشارة اللاحقة حيث ترد البنية بتمامها قبل ورود البنية المضمرة"[124]، نحو قوله تعالى:

﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[125]،

وما يتطلّب لقصد فهم هذه الآية إتمام التّركيب الأوّل وهو "بريء من المشركين"، وهنا يبرز دور المتلقي الكفء في ملء الثّغرات باسترجاعه لبنية المسند "بريء من المشركين" بسبب وجود الضّمير الذي يحيل إلى "الله" المسند إليه في التّركيب الأوّل.

وفي السياق ذاته يذكر إبراهيم الفقي فيما ينقله عن هاليداي ورقية حسن أنّ "الضّمائر مع غيرها من الوسائل تكوّن نسيجا نصيّا عاليّا ... لذا إذا ظهرت الضّمائر مثل (these)، (they)، (them)، فإنّها لا تشير إلى أناس أو إلى أشياء فقط بل ترجع أو تشير إلى فقرات مذكورة فيما سبق"[126]، ويمكننا تأمّل الأمثلة الآتية:

أ- محمد انتقل إلى منزل جديد.

ب- منزل محمد جميل.

ج- هذا المنزل الجديد لمحمد.

د- هو (محمد) بناه (المنزل) منذ عام.

نلاحظ من خلال هذا المثال المشتمل على أربع جمل أنّ الضّمير المنفصل في الجملة الرّابعة يعود على اسم العلم (محمد) المسند إليه في الجمل الثلاث الأولى (أ، ب، ج) وأمّا ضمير الهاء المتّصل في كلمة (بناه) يحيل إلى المنزل المذكور في الجمل الثّلاث الأولى (أ، ب، ج) ممّا يجعل تلك الجمل الثّلاث متماسكة مع الجملة الرّابعة من خلال الضّمائر التي تحيل إحالة داخليّة قبليّة (anaphoric reference)؛ ولذلك حقق وجود الضّمائر التّماسك الشّكليّ والدّلاليّ بالإضافة إلى الإيجاز والتّعويض فأغنت عن إعادة العنصرين الإشاريّين (محمد، منزل) ومنعت تكرارهما فأسهمت في اقتصاد الجهد والوقت بإزالة الحشو والإطالة.

---

[123] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مرجع سابق، ص 92.

[124] المرجع نفسه، ص 101.

[125] سورة التّوبة، الآية 3.

[126] إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ج 1، ص 162.

وإلى جانب قدرة الضّمائر الإحاليّة على الإحالة إلى أسماء وكلمات مفردة تعيد أفكار سابقة أو فقرات طويلة تضطلع الضّمائر التي قد تعتبر أشكالا فارغة في المعجم بوظيفة أثناء تسييقها؛ لأنّ معناها مرتبط بسياق ورودها الّذي يضبط لها معنى تُفَسَّر به حيث يمكن لها أن تقوم مقام ملفوظات طويلة، كما تستعمل الضّمائر "عند استبدال شاغلات مواقع قصيرة، وغير ذات محتوى مستقلّ بالعناصر ذات المحتوى، ويطلق الإضمار على تكرار بنية ومحتواها مع حذف بعض تعبيرات السّطح، وفي وسع المرء أن يقوم بإدخال إشارات سطحيّة للدّلالة على الارتباطات القائمة بين الحوادث أو المواقف في عالم النّص"[127]؛ فعندما تروي قصّة لأصدقائك وفجأة يذكّرك أحدهم بقصّة أخرى يعتقد أنّ لها علاقة بموضوع قصّتك فقد تشير إليها ثمّ تقول له: ولكن تلك قصّة أخرى.

من هذا المثال يدرك القارئ الكريم أهمّية ضمير الإشارة (تلك) الوارد في الجملة السّابقة حيث اضطلع بما يلي:

1- ضمير الإشارة (تلك) قام مقام قصّة رويت في سياق آخر، واستحضرت محتواها بإيجاز شديد فضغطت البنية السّطحيّة.

2- ضمير الإشارة (تلك) نظرا لمرونته الإحاليّة أغنى المتكلّم عن رواية القصّة مرة أخرى.

3- ضمير الإشارة (تلك) استُخدم اقتصادا للجهد والوقت واجتنابا لتشتّت الموضوعات؛ فالمتلقي لا يطيق تتبّع الملفوظات المكرّرة والمشتّتة على نحو يبعث على الإرهاق والملل.

4- إنّ المُرسِل أتى بضمير الإشارة (تلك) في عبارته؛ لأنّه يعلم أنّ المتلقي على علم بما يحيل إليه هذا الضّمير بناء على الخلفيّة المعرفيّة التّداوليّة المشتركة بين المُرسِل والمُرسَل إليه.

إذن فكلّ ذلك المجهود اضطلع بأدائه ضمير الإشارة (تلك) الّذي اختزل كلّ الأدوار فصار يساويها من حيث الدّور والمقصديّة.

وفضلا عن ذلك قد يقوم ضمير مقام عبارات بكاملها سبق ذكرها في مقام آخر، وتعاد الإشارة إليها في صورة ضمير، نحو قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ، يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[128].

فهاتان الآيتان تحتويان على مجموعة من الضّمائر التي تسهر على تماسكهما وارتباط عناصرهما بعضها ببعض إلى جانب إحالة بعض الضّمائر إلى السّياق التّداوليّ؛ لأنّ بعض الذوات التي تشير إليها موجودة خارج البنية النّصيّة كونها عناصر إشاريّة غير لغويّة، فإذا أتينا إلى هذا النّص القرآنيّ نجد ما يلي:

---

[127] إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، مرجع سابق، ص 72.

[128] سورة النّحل، الآيتان 10، 11.

إنّ الضّمير المنفصل (هو) الغائب عن الدّائرة الخطابيّة قد أسندت إليه بعض الأعمال مثل: إنزال الماء، إنبات الزّرع، وإنبات الزّيتون...إلخ، كلّ هذه المسندات ترتبط بعنصر إشاريّ واحد وهو ذات الله سبحانه وتعالى فكلّ الضّمائر الّتي تحيل إلى الله سبحانه وتعالى فإحالتها خارجيّة مقاميّة (exophoric reference) غير نصيّة؛ لأنّ ذات الله لم يجر ذكرها في النّص ويمكن أن نلاحظ ذلك فيما يلي:

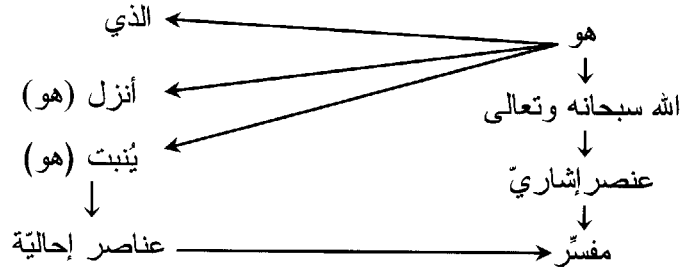

إحالة خارجية (تداولية) Exophoric reference

الشّكل رقم 4

إنّ الإشارة بضمير منفصل إلى الذّات الإلهيّة يؤكّد هيمنة الله سبحانه وانفراده بالملكوت، ثمّ أردف بضمير الموصول (الّذي) للرّبط بين السّابق واللاّحق حيث يشير إلى ارتباط كلّ شيء بالله سبحانه؛ فكلّ الأسباب تؤدّي إليه فلا منجى منه ولا ملجأ منه إلاّ إليه.

يتوجّه هذا النّص القرآنيّ بالخطاب إلى عباد الله فيذكّرهم بآيات الله ونعمه عليهم ليتدبّروها ويشكروا خالقهم على آلائه كلّها؛ فتحيل بعض الضّمائر إلى عباد الله إحالة خارجيّة تُعرَف من السّياق المقامي كوسيط تداوليّ؛ لأنّ العنصر الإشاريّ الّذي يُفَسِّر تلك الضّمائر الواردة في النّص غير مذكور في النّص، ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

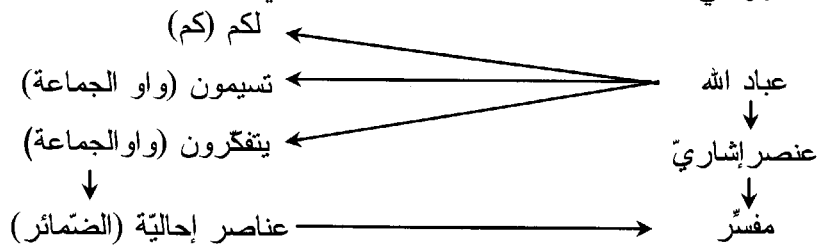

إحالة خارجيّة (تداوليّة) Exophoric reference

الشّكل رقم 5

كما يوجد في النّص ضمائر أخرى تضمن - على مدار النّص - استمراريّة العنصر الإشاريّ (الماء) نظرًا لدوره الحاسم في موضوع النّص، وبذلك يكون عنصر (الماء) عنصرا إشاريّا عاملا لارتباطه بضمائر تحيل إليه مشكّلة ضفيرة إحاليّة متواشجة. يقول زتسيسلاف واو رزنياك: "وعادة ما تتعاون في النّص الضّمائر مع الأسماء المتكرِّرة، وتشكّل معا شبكة اسميّة

إحاليّة أو ضفيرة اسميّة إحاليّة، وحين يضمّ نص ما عدة شبكات اسميّة فإنّ واحدة منها في الغالب هي موضوع النّص"[129].

ولا مناص من الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ أهمّ عنصر إشاريّ في النّص يرتدّ إليه أكبر عدد ممكن من الضّمائر، وأمّا العناصر الإشاريّة غير العاملة تكون كذلك إذا لم توجد أدوات إحاليّة تسهر على استمرارها وامتدادها على طول النّص فحينئذ تكون غير عاملة نحو: شراب، الزّرع، الزّيتون، النّخيل، الأعناب، الثّمرات؛ فهذه عناصر إشاريّة تشير إلى أشياء بلا واسطة إحاليّة، أمّا عنصر (الماء) فيمكن ملاحظته فيما يلي:

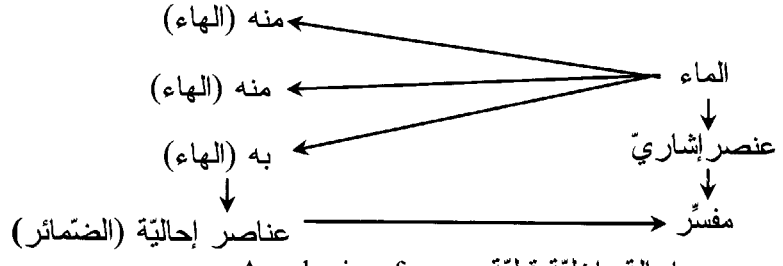

الشّكل رقم 6

ورغم ما قلناه عن بعض العناصر الإشاريّة غير العاملة بناء على خلوّ النّص من الضّمائر المحيلة إليها، يطلّ علينا ضمير الإشارة (ذلك) كبؤرة تنصهر فيها كلّ العناصر الإشاريّة السّابقة عليه، فقد أحال هذا الضّمير (ذلك) إلى عبارات برمّتها.

ولو أتينا نتأمّل هذا الضّمير (ذلك) نلفيه مرتبطا بكلّ ما سبق ذكره من أسماء وأفعال وجمل ودلالات؛ فهذا الماء العذب الفرات الرّقراق مَن أنزله من السّماء؟ ومَن جعله سائغا للشّاربين؟ ومَن أنبت منه شجرا وزرعا وزيتونا ونخيلا وأعنابا وكلّ الثمرات؟.

إنّ النّص القرآنيّ يدعو عباد الله إلى الوقوف والعودة إلى ما سبق للتدبّر والتّفكّر فيه عبر ضمير الإشارة (ذلك) المحدّد للعناصر الإشاريّة واحدا واحدا نحو:

[129] زتسيسلاف واو رزنياك، مدخل إلى علم النّص، مشكلات بناء النّص، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص 125، 126.

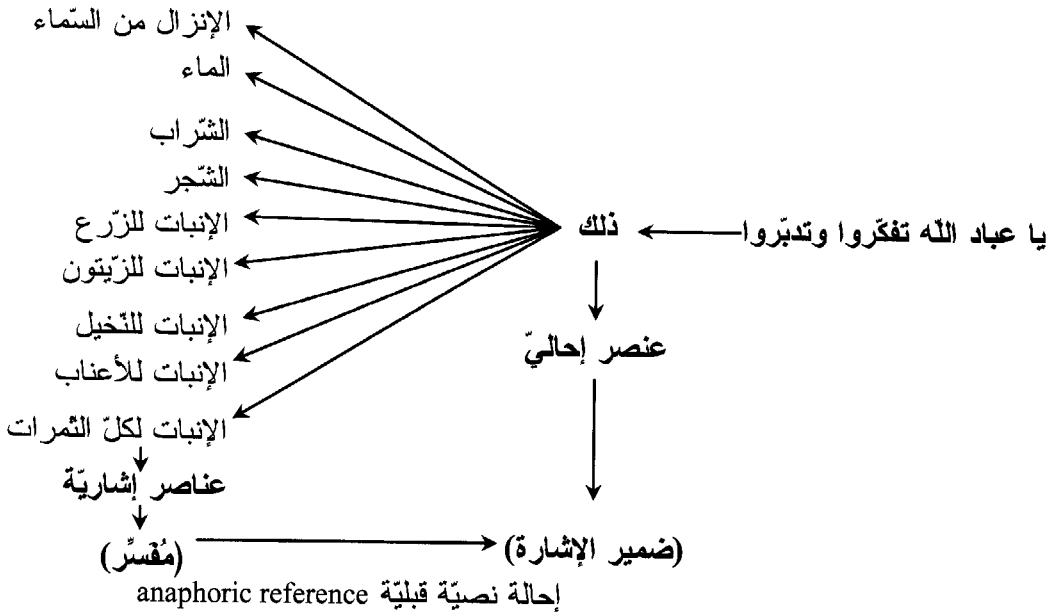

الشّكل رقم 7

وهذه الإحالة - كما نرى - إحالة نصيّة قبليّة (anaphoric reference) لأنّ كلّ العناصر الإشاريّة واردة في النّص قبل العنصر الإحاليّ (ذلك) حيث نخلص إلى أنّ ضمير الإشارة (ذلك) جمع كلّ العناصر الإشاريّة في عقد واحد وشكّل منها ضفيرة إحاليّة متماسكة شكليّا ودلاليّا وتداوليّا؛ وبذلك ندرك أنّ الضّمائر قد تشير إلى ذوات خارجيّة أو أسماء أو أفعال أو عبارات إضافة إلى قدرتها الاستحضاريّة لخطابات سابقة.

ويطلق أحمد مدّاس مصطلح (المُعَيِّنات) على الضّمائر فيرى أنّها تمتلك "قيمة مرجعيّة داخل عمليّة التّواصل... والمُعَيِّنات بحث في شبكة الضّمائر المحيلة على وظائف لغويّة"[130]، ويضيف قائلا: "والمُعيِّنات بحث كذلك في أسماء الإشارة والظّروف. زمانيّها ومكانيّها"[131]، كما يحلو للأزهر الزّنّاد أن يطلق على الضّمائر مصطلح (المُعوِّضات) ويرى بأنّها مزدوجة الدّور في اللّغة؛ فهي:

> "تشير وتعيّن المشار إليه في المقام الإشاريّ؛ فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها.
> تعوّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به؛ وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك حسيّ أو غيره"[132].

---

[130] أحمد مدّاس، لسانيات النّص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشّعريّ، ط 1؛ عالم الكتب الحديثة، 2007، ص 57.

[131] انظر المرجع نفسه، ص 58.

[132] الأزهر الزنّاد، مرجع سابق، ص 118.

وقد اعتبر علماء النّص المحدثون أسماء الإشارة والموصولات ضمائر نظرا للدّور المشترك بينها جميعا في الرّبط والإحالة والتّعويض والاختصار حيث نجد إبراهيم الفقي يقول: "تقوم الإشارة والموصولات بنفس وظيفة الضّمائر من حيث الإشارة والمرجعيّة والرّبط، فالإشارة قد تكون إلى سابق أو لاحق أو خارج النّص"[133]؛ فأمّا الاسم الموصول فهو -كما يقول إبراهيم خليل- : "من الأدوات التي تشدّ من أزر التّلاحم النّحويّ بين ما تقدّم ذكره، والعلم به، وما يراه من المتكلّم أن يعلم به، أو يضمّه إلى ما سبق من العلم به"[134]؛ فاسم الموصول يربط السّابق باللاّحق ويحيل إليه ويعوّضه ويختزله، ويمكننا ملاحظة هذا من خلال المثال التّالي نحو قول القائل: ما فعل الرّجل الّذي كان عندك بالأمس؟

إنّ ضمير الموصول في هذه الجملة يربط بين جملتين إحداهما معلومة لدى المتلقي سبق ذكرها وهي "الرّجل كان عند المسؤول بالأمس"، أمّا ما يريد السّائل إبلاغه للمخاطب هو الجملة المجهولة لديه وهي سؤال السّائل عن "فعل الرّجل"؛ أي ما صدر منه من فعل، وأنت ترى كيف ربط ضمير الموصول "الّذي" بين شيء معلوم وشيء غير معلوم؛ فقد قام الاسم الموصول "الّذي" مقام الاسم الظّاهر "الرّجل" حيث إنّ الجملة تتكوّن من جزأين وهما:

أ- فعل الرّجل.

ب- الرّجل كان عندك بالأمس.

فقد صدّر السّائل جملته بـــ "ما" الاستفهاميّة وعوّض كلمة "الرّجل" في الجملة الثّانية بعد حذفها فانتهت الجملة إلى هذا النّحو: ما فعل الرّجل الّذي كان عندك بالأمس

وأمّا بخصوص الضّمائر الإشاريّة يقول أزولد وتزيفان: "فالأسماء الإشاريّة وحركة التّعيّين لا تكون في ذاتها مُعرِّفة شيئا ما على وجه مرجعيّ، ومن ثمّ وجب أن نؤوّل أسماء الإشارة مثل هذا وذاك على أنّها مشيرة إلى اسم عين مثل (الكتاب الّذي أشير إليه، أو اللّون الّذي للحائط المشار إليه)"[135]؛ وبالتّالي تكون وظيفتها "التّعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه"[136]، ويمكن أن نلاحظ ذلك عبر الحوار الآتي:

- أعرني قلمك.

- تستطيع أن تأخذ ذلك.

---

[133] إبراهيم الفقي، مرجع سابق، ج 1، ص 138.

[134] إبراهيم خليل، في اللّسانيات ونحو النّص، ط 1؛ الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 230.

[135] أزولد وتزيفان، الدّلالة والمرجع، دراسة معجميّة، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، ضمن كتاب، المرجع والدّلالة في الفكر اللّسانيّ الحديث، جماعة من المؤلفين، د. ط؛ بيروت: إفريقيا الشّرق، 2000، ص 40.

[136] الأزهر الزّنّاد، مرجع سابق، ص 116.

فقد أحال ضمير الإشارة في الجملة الثّانية إلى كلمة "قلم" في الجملة الأولى وقام مقامها، كما زاد من تعلّق الجملة الثّانية بالأولى بالإضافة إلى أنّه يمكن القول بأنّ اسم الإشارة "ذلك" أحال إلى ما سبق ذكره واستحضر كلمة "قلم" في الجملة الثّانية؛ فأهمّيته لا تقلّ عن أهمّية الضّمائر الأخرى "الشّخصيّة والموصولة"؛ إذ يقول محمد خطّابي: "المبدأ العام التّاوي خلف الإشارة وهو جعل الخطاب متماسكا من خلال استحضار عنصر متقدّم أو خطاب بأكمله"[137]؛ لأنّ دلالة الكلام ترتبط بما يفهم من سابقه ويؤوّل في ضوئه أو من لاحقه فيرتبط بما سيأتي.

إذن فالضّمائر ممّا لا يجد المتكلّم منه بُدًّا لتوظيفها في ربط الجمل بعضها ببعض، باعتبارها - -كما يقول محمد خطّابي -: "تقوم بوظيفتين: استحضار عنصر متقدّم في خطاب سابق أو استحضار مجموع خطاب سابق في خطاب لاحق"[138]؛ فعندما يقول القائل: اشتريت كتابا جديدا ثمنه ثلاثمائة دينارٍ دفعتها نقدا.

فهذا الخبر الّذي يريد القائل إبلاغه للسّامع يحتوي على ثلاث جمل وهي:

- اشتريت كتابا جديدا.
- ثمن الكتاب ثلاثمائة دينار.
- دفعت الثّلاثمائة دينار نقدا.

إنّ اللّجوء إلى توظيف الضّمائر أعفى القائل من تكرار بعض العناصر الإشاريّة وما يبعث على التّشتّت ويقلّل من يقظة المتلقي وانتباهه، فجعلت الضّمائر الجمل الثّلاث كما لو كانت جملة واحدة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصّدد أنّ علماء النّص المحدثين يتّفقون على أنّ النّص - أيّ نصّ - تشتغل فيه "شبكة من العلاقات الإحاليّة بين العناصر المتباعدة في فضاء النّص، فتجتمع في كلّ واحد عناصره متناغمة، وهذا مدخل الاقتصاد في نظام المُعوِّضات في اللّغة؛ إذ تختصر هذه الوحدات الإحاليّة العناصر الإشاريّة وتجنّب مستعملها إعادتها وتكرارها"[139]؛ فالإحالة بوساطة الضّمير من وسائل الرّبط الّتي تفيد الكلام اتّساقا وانسجاما، وتنفي عنه التّكرار، وتجنّبه التّشتّت والتّفكّك، وتُسهم "بشكل فعّال في اتّساق الخطاب"[140].

---

[137] محمد خطابي، مرجع سابق، ص 177.

[138] المرجع نفسه، ص 175.

[139] الأزهر الزّنّاد، مرجع سابق، ص 121.

[140] محمد خطابي، مرجع سابق، ص 175.

خاتمة

لقد كانت غايتنا لدى وقوفنا عند دراسة الإحالة الضّميريّة بين علماء اللّغة العربيّة القدامى وعلماء النّص المحدثين إقامة تأثيلٍ للفكر اللّغوي العربي القديم وتأصيله محاولين اكتشاف نظريّة عربيّة للإحالة، ومَوضَعَتها داخل إرثٍ نظريٍّ عربيٍّ أصيلٍ، وملامسة أوجه التّقاطع والتّطابق من جهة الجهاز المفهومي الموظّف عند كليهما في التّحليل اللّغويّ من حيث المنهج والمصطلحات.

- لقد اكتشفنا أوجه التّطابق شبه التّام بين الفريقين رغم ما بينهما من حقب زمنية طويلة، واختلاف السّياقات التّاريخيّة والحضاريّة والوسائل الإجرائيّة والآليات المساعدة، وهذا فضلاً عن اختلاف الذّهنيّة العلميّة التي تقوم بالبحث والاستقصاء والاستنباط والتّجريد والتّقنين والتّفسير وما إلى ذلك.

- إنّ التداوليات (pragmatics) منهجٌ تحليليٌّ وصفيٌّ وتفسيريّ يتوخّى فهم الظّاهرة اللّغويّة وكشف قوانينها التي تحكم النّص/الخطاب؛ إنّه منهجٌ يبدأ بالنّص وينتهي به، وبينما مال المُحدَثون إلى الكلّية والشّموليّة مال اللّغويون القدامى إلى الجزئيّة في إطار نحو الجملة اللّهمّ إلاّ المفسّرين الذين عكفوا على النّص القرآنيّ في علاجهم للإحالة وأهمّيتها في تحديد دلالات الآيات وتحكّمها بالسّياق النّصي الداخليّ والمقام التّداوليّ إلى جانب شُرّاح الشّعر الذين عالجوا الضّمائر في فضاء نصيّ يتجاوز الجملة إلى النّص برمّته بل قد يتجاوز السّياق اللّغويّ إلى المقام الخارجيّ التّداوليّ.

- للرّوابط الإحاليّة دورٌ مهمٌّ في تحقيق التّماسك بين أجزاء النّص كما تكشف عن مواضع الغموض والتّعمية.

- إنّ الأسس المعرفيّة للإحالة الضّميريّة كانت حاضرة في الدّرس اللّسانيّ العربيّ القديم وخاصة عند البلاغيين والمفسّرين وشرّاح الشّعر.

- درس علماء العربيّة القدامى من نحاة ومُفسّرين وشُرّاح الشّعر ونُقادٍ وغيرهم الإحالة في شتّى مستوياتها: الدّاخليّة والخارجيّة، واتّجاهاتها القبليّة والبعديّة؛ وبذلك لم يكونوا بعيدين عن علماء النّص المُحدَثين في درسهم للإحالة الضّميريّة ويمكن تلخيص ما انتهى إليه الفريقان - قدامى ومحدثين - في باب الإحالة الضّميريّة في النّقاط التّالية:

- المعوّضات تفتقر إلى مرجع يُفسّرها.
- ضرورة التّطابق في الخصائص الدّلاليّة بين العنصر الإشاريّ والعنصر الإحالي.
- للسّياق الخارجيّ دور حاسمٌ في تفسير بعض العناصر الإحاليّة.
- للضّمائر دور فعّال في: الرّبط، والإحلال، والتّعويض، والاختصار، والانسجام المعنوي بين العناصر المتباعدة في نصّ ما.

- مبحث الإحالة واسعٌ يشمل الإحالة النّحويّة داخل الجملة من خلال الضّمائر، ويشمل تعلّق الجمل بعضها ببعض وهو المطلق عليه: الإحالة النّصيّة.
- لموضوع الإحالة قسمان: إحالة داخليّة بين عناصر النّص وإحالة خارجيّة تكون علاقة النّص أو بعض عناصره ذات علاقة مع السّياق الخارجيّ.
- الإحالة عَودٌ على بدء وربط للآخِر بالأوّل.
- كلّ لفظ عام أو مجمل يحمل قيمة إحاليّة لأنّه يختصر كلاما كثيرا أو يُحيل على جزء من نصٍّ أو على جملٍ أو على كلام كثيرٍ.

وبذلك يبقى دائمًا البحث في الإحالة الضَّميريّة وتفسيرها خاضعا للكفاءات التّقارئيّة، وامتلاك الأدوات النّصيّة: الشّكليّة والدّلاليّة والتّداوليّة بل يقتضي فكّ شفراتها وتأويلها من المتلقي أن يَتَموضَع في مكان المخاطِب والمخاطَب ليستطيع دخول عالم النّص بالإضافة إلى تجاوزه البنية اللّسانيَّة الدّاخليّة المُغلقة إلى الفضاءات التّداوليَّة للنّص؛ ومن ثمّ الانفتاح على أغلب المرجعيات الثّقافيّة والاجتماعيّة والدّينيّة والسّياسيّة الّتي ينتمي إليها الخطاب، وكذا الملابسات التّأويليّة المحيطة لاستنطاق علامات الفضاء الخارجيّ؛ وذلك بتجاوز تلك الأطر البنيوية المُغلقة إلى تناول معطيات البنيّة الرّأسيّة، واستثمار كلّ الأنظمة الدّالّة، وتفجير المرجعيّات عبر فكّ شفرات عناصر الإحالة المقاميّة في النّص، واستكناه المعاني الغائبة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن منظور، لسان العرب، دون طبعة، دار إحيـــاء التراث العربيّ، دون تاريخ، مادة (حول).

أزولد وتزيفان، الدّلالة والمرجع، دراسة معجميّة، ترجمة وتعليق عبد القادر قنيني، ضمن كتاب، المرجع والدّلالة في الفكر اللّسانيّ الحديث، جماعة من المؤلّفين، دون طبعة؛ بيروت: إفريقيا الشّرق، 2000.

أبو غزالة، إلهام وحمد، علي خليل، مدخل إلى علم لغة النّص، تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر، الطبعة 2؛ القاهرة: الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1999.

الأنصاري، ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، الطبعة 2؛ بيروت: دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 1969، الجزء 2.

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة 1؛ بيروت: دار الكتب العلميّة، 2001.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشّاف عن التنزيل وعيون الأقاويل، دون طبعة؛ دار الفكر، دون تاريخ، مجلد 2.

ـــــ، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، الطبعة 1؛ بيروت: دار الجيل، 2003.

الزنّاد، الأزهر، نسيج النّص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا، الطبعة 1؛ بيروت: المركز الثّقافي العربيّ، 1993.

المتوكّل، أحمد، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، دون طبعة؛ الرّباط: دار الأمان للنّشر والتّوزيع، 2001.

السّيوطي، عبد الرّحمن جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة؛ بيروت: المكتبة العصريّة، 1997.

العكبري، أبو البقاء، شرح ديوان أبي الطّيب المتنبّي، المسمّى التّبيان في شرح الدّيوان، ضبط وتصحيح ووضع فهارسه، مصطفى السّقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دون طبعة؛ بيروت: دار المعرفة، دون تاريخ، الجزء 1.

الفقي، صُبحي إبراهيم، علم اللّغة النّصيّ بين النّظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقيّة على السّور المكّية، الطبعة 1؛ القاهرة: دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2000.

الفرّاء، أبو زكريا بن يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجّاتي ومحمد علي النّجار، الطبعة 2؛ القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1980، الجزء 1.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الرزّاق مهدي، الطبعة 5؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 2003، الجزء 11.

الشّاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، الطبعة 1؛ تونس: المؤسسة العربية للتوزيع،2001.

الشّيباني، أحمد بن يحي بن زيد أبوالعبّاس ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، القاهرة: الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، 1944.

أرمينكو، فرنسواز، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علوش، دون طبعة؛ مركز الإنماء القومي، دون تاريخ.

بحيري، سعيد حسن، دراسات لغويّة تطبيقيّة في العلاقة بين البنية والدّلالة، الطبعة1؛ القاهرة: مكتبة الآداب، 2005.

بلخير، عمر، تحليل الخطاب المسرحيّ في ضوء النّظريّة التّداوليّة، الطبعة 1؛ الجزائر: منشورات الاختلاف، 2003.

بن أبي سلمى، زهير، الدّيوان، بيروت: دار صادر، دون تاريخ.

بنكراد، سعيد، "المؤوّل والعلامة والتّأويل"، مجلة فكر ونقد، العدد 16، 1999.

براون، جوليان ويول جورج (Gillian Brown, George Yule)، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومنير التّريكي، دون طبعة؛ السّعوديّة: جامعة الملك سعود،1997.

دايك، فان، النّص والسّياق، استقصاء البحث في الخطاب الدّلاليّ والتّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، دون طبعة؛ افريقيا الشّرق، 2000.

دي بوجراند، روبرت، (Robert De Beaugrand)، النّص والخطاب والإجراء، ترجمة تمّام حسّان، الطبعة 1؛ القاهرة: عالم الكتب، 1998.

حمو الحاج، ذهبيّة، لسانيات التّلفظ وتداوليّة الخطاب، دون طبعة؛ الجزائر: دار الأمل للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2005.

حسام الدّين، كريم زكي وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة، إنكليزي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، 1997.

مدّاس، أحمد، لسانيات النّص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشّعريّ، الطبعة 1؛ عالم الكتب الحديثة، 2007م.

موشلار، جاك، التّداوليّة اليوم، علم جديد في التّواصل، ترجمة سيف الدّين دغفوس والشّيباني، محمد مراجعة لطيف زيتوني، الطبعة 1؛ بيروت: دار الطّليعة للطّباعة والنّشر، 2003.

مفتاح، محمد، مجهول البيان، دون طبعة؛ الدّار البيضاء: دار توبقال، 1990.
نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر، دون طبعة؛ القاهرة: دار المعرفة الجامعيّة، 2002.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب، الطبعة 1؛ بيروت: دار الكتب العلميّة، 1999.
سيرفوني، جان (Jean Cervoni)، الملفوظيّة، ترجمة قاسم المقداد، دون طبعة؛ منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، 1998.
عفيفي، أحمد، نحو النّص، اتّجاه جديد في الدّرس النّحويّ، القاهرة، الطبعة 1؛ مكتبة زهراء الشّرق،2001.
فالانسي، جزيل، النّقد النّصيّ، ترجمة رضوان ظاظا، مدخل إلى مناهج النّقد الأدبيّ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، مايو1997.
فوك، كاترين وقوفيك، بيارلي، مبادئ في قضايا اللّسانيات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1984.
رزنياك، زتسيسلاف واو، مدخل إلى علم النّص، مشكلات بناء النّص، الطبعة 1؛ القاهرة: مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، 2003.
ريكور، بول، "النّص والتّأويل"، ترجمة منصف عبد الحق، مجلة العرب والفكر العالميّ، بيروت، مركز الإنماء القوميّ، صيف 1988.
شاهر، حسن، علم الدّلالة السمانتيكيّة والبراجماتيّة في اللّغة العربيّة، الطبعة 1؛ عمان: دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، 2001.
خطّابي، محمد، لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، الطبعة 1؛ المغرب: المركز الثّقافي العربي،1991.
خليل، إبراهيم، في اللّسانيات ونحو النّص، الطبعة 1؛ الأردن: دار المسيرة للنّشر والتّوزيع، 2007.

ثبت المصطلحات

انجليزي	فرنسي	عربي
Anaphora	Anaphora	الإحالة الدّاخليّة القبليّة
Antecedent	Antécédent	مفسِّر
Cataphora	Cataphora	الإحلة الدّاخليّة البعديّة
Coherence	Cohérence	انسجام
Cohesion	Cohésion	اتساق، سبك
Situational context	Contexte situationnel	سيّاق مقامي، خارجيّ
Deictic element	Elément déictique	مقام إشاريّ
Deictic field	Champs déictique	حقل إشاريّ
Discourse	Discours	خطاب
Deictic	Déictiques	إشاريات
Endophora	Endophora	إحالة لغويّة داخليّة
Exophora	Exophora	إحالة مقامية، خارجيّة
Sign	Indice	مؤشّر
Linguistic context	Contexte linguistique	سياق لغويّ
Phrase grammar	Grammaire de phrase	نحو الجملة
Pragmatic function	Fonction pragmatique	وظائف تداوليّة
Pragmatic reference	Référence pragmatique	إحالة تداوليَّة
Pragmatics	Pragmatique	تّداوليّات،علم التخاطب
Reference	Référence	إحالة، مرجعية
Referent	Référent	مرجع
Textuality	Textualité	نصية

إنتاجية بعض الصيغ الصرفية في المعاجم اللغوية العربية الحديثة

نبيلة عباس
المدرسة العليا للأساتذة
في الآداب والعلوم الإنسانية
بوزريعة - الجزائر

الملخص

تلعب الصيغ الصرفية دورا مهمّا في التعبير عن المفاهيم اللاّمتناهية؛ فهي تسهّل على المتحدّث والمتعلّم التعبير عن المعاني العامة الكلية كالفاعلية، والمفعولية، والحدث، والآلية.

والنظام الصرفي العربي ممثّلا في الصيغ الصرفية، مثله مثل كل الأنظمة اللغوية الأخرى، غير ثابت في اللغة العادية والعلمية على السواء؛ إذ إنه يتضمّن بعض الصيغ التي توظف بفعالية أكبر في الاستعمال الحديث، وأخرى تختفي تدريجيا من الاستعمال أو تتغيّر دلالتها.

وبغرض معرفة مدى حيوية بعض الصيغ بالتركيز على مقدار إنتاجيتها اعتمدنا على مجموعة من المعاجم اللغوية العربية الحديثة أحادية اللغة أو ثنائيتها، لأنها ستسمح لنا برصد هذه التغيرات في الجانب الاصطلاحي العلمي، باعتبارها تحمل على عاتقها مهمة تيسير استعمال خطاب التبسيط العلمي لغير المتخصصين.

الكلمات المفاتيح

الصيغة الصرفية - حيوية الصيغ - الإنتاجية - المعاجم اللغوية العربية الحديثة - التغيرات الصرفية.

Résumé

Les schèmes jouent un rôle important dans l'expression des concepts infinis. Le système grammatical arabe, représenté par les schèmes, a tendance à subir des changements. Il comporte certains schèmes qui sont employés avec davantage d'efficacité et d'autres qui disparaissent de l'utilisation ou changent de signification.

Afin de connaître le degré de vitalité de certains schèmes selon leur volume de productivité, nous nous sommes basés sur une série de dictionnaires linguistiques arabes modernes, unilingues ou bilingues, pour cerner ces changements sur le plan terminologique scientifique, étant donné que leur incombent la mission de vulgarisation du discours scientifique.

Mots clés

Les schèmes - vitalité des schèmes - productivité - dictionnaires linguistiques arabes modernes - changements grammaticaux.

Abstract

Grammatical patterns play an important role in expressing infinite concepts. The Arabic grammatical system, represented by the patterns, has tendency to incur modifications. It includes some patterns that are employed with more efficiency and others that disappear from the usage or change their meaning. In order to determine the extent of vitality of some patterns by focusing on their volume of productivity, we have based our study on some modern Arabic language dictionaries, monolingual or bilingual, to identify these changes as regards the scientific terminological aspect, since their mission consists in facilitating the scientific discourse for non-scientists.

Key words

Patterns - vitality of patterns - productivity - modern Arabic language dictionaries - grammatical change.

مقدمة

اللغة ظاهرة طبيعية اجتماعية، لا يختلف حالها عن حال النشاطات الإنسانية التي تخضع لتغيرات الزمن فهي تتفاعل مع المجتمع وتتغير نسبيا وفق المستجدات الاجتماعية الثقافية العلمية والحضارية التي تطرأ عليها وتعيش في حالة توازن بين قوتين متناقضتين[1]، الأولى محافظة تسعى للحفاظ على حال اللغة كما هي، والثانية تجديدية تهتم برصد مختلف مظاهر التطور اللغوي[2] التي تمسّ مستويات اللغة بتفاوت بين كل مستوى، معتمدة في ذلك على ثلاثة معايير هي: التغيرات الصوتية، التغيرات النحوية والصرفية، التوليد المعجمي.

وبسبب اختلاف العلماء في المنهج المتّبع لرصد هذه التغيرات بين الوصفي الذي يهتم باستقراء التغيرات التي تمسّ اللغة دون الحكم على قيمة هذا التغير، إذ تعتبر الجماعات اللغوية المستعملة للغة هي السلطة الوحيدة التي لها حق قبول هذه التغيرات أو رفضها[3]، فهي المقياس الوحيد الذي تقاس به القيم اللغوية وبين المنهج المعياري الذي يدعو إلى عدم الاكتفاء بوصف هذه التغيرات كما هي، بل ضبط موقعها من الاستعمال اللغوي الفصيح. لأنّ انضمام هذا الجديد اللغوي إلى القديم لا يتم بطريقة عشوائية ويفترض ألاّ يحدث على نحو مشتت غير مطرّد بل وفقا لقواعد ثابتة[4]. فإذا كانت دلالة الألفاظ هي الأكثر عرضة للتغيير في لغتنا مقارنة بباقي أنظمة اللغة التي تتميز بثبات نسبي[5]، فإن الحاجة إلى التعبير عن حاجات ثقافية وعلمية واجتماعية متنوعة استدعت بحكم المعاناة في الاستعمال تراكيب نحوية وصرفية جديدة[6].

أمّا بالنسبة إلى مجال التغيرات الصرفية التي طرأت على الصيغ الصرفية فلا يزال خصبا، وأكثر من اهتم به هم علماء المجامع اللغوية العربية، حيث فرضت عليهم حتمية تجدّد الأوضاع العلمية والحضارية التي لا يمكن للغة العربية أن تبقى في معزل عنها إلى تفعيل كل خصائصها،

---

[1] Arsène Darmasteter, 1979. La vie des mots. Paris : Editions champs libre. p. 15.

[2] اختلف الدارسون في إعطاء تعريف محدّد للتطور اللغوي وهي اختلافات حاول كمال بشر حصرها في أربعة آراء متباينة هي:

- التطور بمعنى الخطأ الذي يقتضي الخروج عن القواعد الثابتة.
- التطور بمعنى الانتقال من حالة سيئة إلى حالة أحسن، لتواكب التطور الحضاري.
- التطور بمعنى الانحراف، فهو ليس خطأ بل ميل عن القاعدة اللغوية في إطار معلل وذلك بإيجاد أصل له في اللغة.
- التطور بمعنى التغير الذي يمسّ كل مستويات اللغة؛ فمهمّته هي استقراء كل الظواهر اللغوية الجديدة وتحليلها. انظر: كمال محمد بشر، "اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ "، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج 62، ص 133.

[3] محمد عيد، "العوامل الطارئة على اللغة: دراسة لقضايا اللحن والتصحيف والتوليد والتعريب في ضوء علم اللغة الحديث"، مجلة اللسان العربي، المجلد 9، 1971، ج 1، ص 37.

[4] كمال بشر، مرجع سابق، ص 134.

[5] عباس السوسوة، العربية الفصحى المعاصرة أصولها التراثية، القاهرة: دار غريب، 2002، ص 15.

[6] المرجع نفسه، ص 17.

خاصة ما تعلّق منها بالصيغ الصرفية، باعتبارها القوالب التي تصبّ فيها مختلف الجذور لتولّد لنا ما احتجنا إليه من كلمات ومصطلحات عن طريق الاشتقاق. فالنظام الصرفي مَثَله مَثَل كل الأنظمة اللغوية لديه ميزة التحرك، فهو لا يحافظ على عناصره كما هي بل نجده يتضمّن بعض الصيغ التي تُوظَّف بفعالية أكبر، هذا لا يعني أنها لم تكن موجودة، إنّما تمّ إعادة إحيائها من جديد وبشكل فعّال أكثر في الاستعمال مثل صيغة المصدر الصناعي، فهناك صيغ تختفي تدريجيا من الاستعمال وأخرى تتغيّر دلالتها وإن كان تطور المعاني هو الأسرع والأكثر حدوثا مقارنة ببناء الصيغ.

فهل توجد إمكانية لتقييم إنتاجية الصيغ الصرفية بقصد التعرف على تلك الصيغ التي عرفت حيوية أكثر في الاستعمال ؟.

نهدف في هذا البحث إلى معرفة مدى مواكبة المعاجم اللغوية العربية الحديثة لهذه التغيرات في الجانب الاصطلاحي العلمي والحضاري لأنها تحمل على عاتقها مهمة تيسير استعمال خطاب التبسيط العلمي لغير المتخصصين، كما سنعمل على تحديد الصيغ الحيوية الذي يعكسه ارتفاع إنتاجيتها في تلك المعاجم.

1. المعاجم المعتمدة في دراسة إنتاجية الصيغ الصرفية

يعتبر مفهوم الإنتاجية (la productivité) وسيلة مهمّة للتوليد المعجمي، فـ" إنتاجية أيّة لاحقة أمر مرتبط بعدد الوحدات المعجمية المتكوّنة في زمن معيّن وفي فترة محدّدة"[7].

ونقول عن ظاهرة معجمية إنها منتجة عندما تسمح بتوليد كلمات جديدة، أوصافا وأسماء حتى وإن لم تُوظّف بعد فعليا في الاستعمال اللغوي[8].

وللتعرف على إنتاجية الصيغ الصرفية في اللغة العربية يمكن الاعتماد على مجموعة من المعاجم اللغوية العربية الحديثة أحادية اللغة وثنائيتها.

اعتمدنا بالنسبة إلى المعاجم اللغوية أحادية اللغة على معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، فهو: "يضم جميع المفردات والعبارات التي يحتاج إليها مثقف القرن الحادي والعشرين حتى تلك المأخوذة من أصل غير عربي"[9]. كما يوظّف الناس أحيانا في استعمالاتهم اليومية المصطلحات العلمية والتقنية الواردة في هذا المعجم في إطار ما يسمّى بخطاب التبسيط العلمي.

ووقع اختيارنا بالنسبة إلى المعاجم ثنائية اللغة على معجم المنهل فرنسي - عربي لسهيل إدريس والمورد: عربي - إنجليزي لروحي بعلبكي. يعود سبب اختيارنا لهما إلى كونهما يهتمان في الأساس بنقل المفاهيم العلمية والحضارية من لغة إلى لغة أخرى، وهو ما صرّح به مؤلّفا

---

[7] Jean Peytards, 1975. Recherche sur la préfixation en français contemporain. Thèse présentée à l'université de Paris 3. Tome 1. p. 89.

[8] George Mounin, 1974. Dictionnaire de linguistique. Paris: PUF. p. 270.

[9] صبحي حموي وآخرون، مقدمة المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2؛ دار المشرق، 2001.

المعجمين في المقدّمة، إذ جعل سهيل إدريس أول ميزة لمعجمه: "عنايته بشتى المعارف والعلوم من طب وتشريح ورياضيات وفيزياء وكيمياء ونبات وزراعة وطيور وحشرات وحقوق وتجارة وفلك وفلسفة وعلم نفس ومنطق ولغة ... الأمر الذي يسهّل فهم المصنّفات العلمية الفرنسية بالإضافة إلى الكتب الأدبية ... وييسّر الاستيعاب على القارئ أو العمل على المترجم"[10].

وهي تقريبا الميزة ذاتها التي استهل بها روحي بعلبكي المنهجية المتّبعة في إعداد معجمه إذ يقول عنها: "أوّلا تضمين مفردات اللغة العربية كافة الكلمات والمصطلحات والعبارات المعاصرة والحديثة التي باتت بحكم التطور الحضاري والتمازج الثقافي والتواصل العلمي جزءا لا يتجزّأ منها، شرط أن يتوفر فيها عنصرا الشيوع والتداول ... ولمّا كان تقصير المعاجم العربية فادحا ففي إمكان المرء أن يتخيل مدى الجهد الذي على مؤلّف قاموس عربي - أجنبي أن يبذله والعنت الذي عليه أن يكابده إذا أراد لقاموسه أن يشتمل على تلك الكلمات والمصطلحات والعبارات"[11]. ولأنّ عملية وضع المقابلات العربية للمفاهيم العلمية والتقنية تعرف حركية متواصلة لدى اللغويين وصناع المعاجم عامّة فهو أحسن مجال يمكن أن نقيّم فيه مدى إنتاجية الصيغ الصرفية في اللغة العربية.

2. طريقة تصنيف الصيغ الصرفية

بغرض التوصل إلى طريقة تساعدنا على تصنيف كل الأوزان التي جُمعت مع التمييز بين مختلف معانيها الصرفية، رأينا أنّ أحسن منهج يمكن الاعتماد عليه هو ذلك الذي انتهجته خديجة الحديثي في دراستها الموسومة بـــ "أبنية الصرف عند سيبويه"[12]. والذي هدفت فيه إلى جمع ما تفرّق في كتاب سيبويه من صيغ صرفية، بالإضافة إلى متابعة الأبنية في غير كتاب سيبويه لمعرفة ما زيد عليها وما استُدرك على الصيغ التي ذكرها.

قسّمت بحثها إلى ثلاثة أبواب خصّصت الباب الأول للميزان الصرفي، هدفت من خلاله إلى إعطاء فكرة عن الحروف الأصلية وحروف الزيادة والقلب المكاني.

ركّزت في الثاني على أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة، إضافة إلى أبنية المصادر التي قسّمتها بدورها إلى مصادر سماعية وقياسية، كما تحدّثت عن أبنية المشتقات بمختلف أنواعها وصيغ جموع التكسير والتصغير.

أمّا الباب الثالث فكان مخصّصا لصيغ الأفعال المجرّدة والمزيدة وأبنية الأفعال اللازمة والمتعدّية.

---

[10] سهيل إدريس، المنهل، قاموس فرنسي - عربي، ط 32؛ بيروت، لبنان: دار الآداب، 2004، ص 9.

[11] روحي البعلبكي، المورد، قاموس عربي - انجليزي، ط 11؛ بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، 1999، ص 6.

[12] خديجة الحديثي، أبنية الصرف عند سيبويه، معجم ودراسة، ط 1؛ بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1965.

3. إنتاجية بعض مصادر الفعل الثلاثي المجرّد: فَعْل، فُعْل، فِعْل

1.3. صيغة فَعْل

هي من الأوزان المشهورة[13] لهذا عدّه العلماء المتقدّمون الأصل في الأوزان جميعا. يقول المبرّد أثناء حديثه عن مصادر الثلاثي: "... منها ما يجيء على فَعْل مفتوح العين ساكن الثاني وهو الأصل"[14]، ثم يبرهن على أهميّة وزن فَعْل:

> "والدليل على أنّ أصل المصادر في الثلاثة فَعْل مسكّن الوسط مفتوح الفاء، أنّك إذا أردت رَدّ جميع هذه المصادر إلى المرّة الواحدة، فإنّما ترجع إلى فَعْلَة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة، وذلك قولهم، ذهبتُ ذَهَابًا ثم نقول ذَهَبْتُ ذَهْبَةً واحدة وتقول في القُعُود: قَعَدْتُ قَعْدَةً واحدة ... والفعل أقلّ الأصول والفتحة أخفّ الحركات ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلاّ بثبت وتصحيح" [15].

لقد أجمع جلّ اللّغويين قديما وحديثا على أنّ هذا الوزن يطّرد مصدرا للفعل الماضي الثلاثي المتعدّي إذا لم يسمع[16]. و لم يدلّ على صناعة[17]، فالسيوطي يقول: "فَعْل بفَتْح الفاء وإسكان العين (قياس مطرّد المعدّى من ذي ثلاثة) سواء كان مفتوح العين كرَدّ رَدًّا وأكَلَ أكْلاً وضَرَبَ ضَرْبًا أو مكسورها كفهم فَهْما وأمْنًا" [18].

1.1.3. إنتاجيتها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة** [19]

أكل (طب، 34)[20]، أري الزهرة (نبات، 20)، أيض (57)، بتر (63)، بثر (65)، بثق (63)، بري (87)، بزغ (89)، بزل (89)، بسط (رياضيات، 90)، بضّ (موسيقى، 97)، بضع جنين (97)، بول (131).

---

[13] آمنة صالح الزغبي، مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية، ط 1؛ الأردن: مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1996م، ص 25.

[14] أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994، ج 2، ص 122.

[15] المرجع نفسه، ج 1، ص 124، 125.

[16] رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمّد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1982، ج 1، ص 157.

[17] حسن عبّاس، النحو الوافي، ط 10؛ القاهرة: دار المعارف، ج 3، ص 193.

[18] أبو الحسن علي بن محمّد الأشموني، حاشية الصبّان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج 2، ص 459.

[19] يدل الرمز * على استقراء إنتاجية الصيغة في المادّة المعجمية - في حال وفرتها- المتضمّنة في الحرف "أ" في معجمي المنجد في اللغة العربية المعاصرة، والمورد وفي الحرف A في معجم المنهل، في حين يدلّ الرمز** على استقرائها في حرفي "أ" و"ب" - في حال عدم وفرتها في مادة حرف واحد- في معجمي المنجد في اللغة العربية المعاصرة والمورد وفي حرفي A+B في المنهل.

[20] الأرقام المذكورة مع الكلمات تدلّ على الصفحة التي ورد فيها المصطلح داخل المعجم.

2.1.3. إنتاجيتها في معجم المنهل**

أورد لهذه الصيغة 89 مصطلحا منها:

خفض العقوبة (abaissement de la peine، قانون، 17)، خفض (abaissement du pointage، عسكريّة، 18)، قطع النفقة (abandon de la famille، قانون 18)، ترك الخصومة (abandon de la procédure، قانون، 18)، زيغ لوني (aberrance chromatique، فيزياء، 18)، قطع (ablation، جراحة، 21)، فسخ، نقض (abolition، قانون، 21)، وصل فتحتين (abouchement، تقنية، 22)، جدّ، قطع، بتر، هبر (abscission، طب، 23)، حظر الإقامة في موضع (de lieu abstention، قانون، 24)، رسم لوحات تجريديّة (abstractionnisme، فنّ، 25) ...

3.1.3. إنتاجيتها في معجم المورد**

أيض (أحياء، metabolism، 214)، بسط (رياضيات، numerator، 236).

2.3. إنتاجية صيغة فُعْل في

1.2.3. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

بهر (طب، 125).

2.2.3. معجم المورد**

بعد النظر أو البصر (farsightedness، طب، 242).

3.2.3. معجم المنهل**

عقم (agénésie، طب، 46)، بعد زاوي (amplitude، علم الفلك، 66)، بهر (طب، 81)، نطق بطئ (bradyphasie، طب نفسي، 172)، بطء عام في لفظ الكلام (bradyphémie، طب نفسي، 172)، بطء التفكير (bradypsychie، 172)، بطء النبض (bradysphygmie، 172).

3.3. إنتاجية صيغة فِعْل في

1.3.3. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

إلف ملح (نبات، 36).

2.3.3. معجم المنهل** قِلْيٌ (alcali، كيمياء، 53)، عِيٌّ (alogie، طب نفسي، 59)، تيه البصر (amétropie، طب، 63). إذن (bon، 159).

3.3.3. معجم المورد:0

نتيجة:

لم تشهد صيغتا (فِعْل وفُعْل) أي تغيير من حيث إنتاجيتها والدليل على ذلك هو قلة ما أوردته المعاجم العربية الحديثة لها من كلمات مقارنة مع صيغة فعْل التي بقيت منتجة في مختلف العلوم، والتقنيات الحديثة

4. بعض المصادر الثلاثية المزيدة والرباعية

هي متنوّعة، نذكر منها: إفْعَال، تَفْعِيل مُفَاعَلَة، افْتِعَال، افْعِلال، تَفَعُّل، اسْتِفْعَال، ... لكنّنا سنركّز

في هذا البحث على إنتاجية صيغتين هما: إفعال، تَفَعُّل.

1.4. إنتاجية صيغة إفْعَال في

1.1.4. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة*

إبراق (نظام إرسال تلغرافي، 83)، إبرام (زراعة، 85)، إبعاد عن المركز (تقنية، 105).

2.1.4. معجم المورد*

أورد لهذه الصيغة 26 مصطلحا نذكر منها:

إبراق (telegraphy، 23)، إبلاغ (قانون، delivery، 25)، إجماع (شريعة إسلامية، consensus، 41)، إجهاد (فيزياء، stress، 42)، إحباط (نفس، frustration، 43)، إخراج (سينما ومسرح، directing، 59)، إخماج (طب، infectiousness، 61)، إدغام (لغة، Assimilation، 66)، إرداف (لغة، parataxis، 74)، إرسال (راديو، تلفزيون transmission، 74)، إزمان (مرض، chronicity، 79) ...

3.1.4. معجم المنهل

أورد 22 مصطلحا من بينها:

إنزال خط عمودي (abaissement d'une perpendiculaire، رياضيات، 17)، إبطال (abolition، قانون، 21)، إحراج بالاحتباس (accaparement، قانون، 26)، إرداف (adjonction، لسانيات، 38)، إغراب (albinisme، طب، 53)، إصقاع (algidité، طب، 55) ...

2.4. إنتاجية صيغة تَفَعُّل في

1.2.4. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

تأهّب حِلائيّ (طب، 51)، تأيّن (58)، تبدّل (أحياء، 72).

2.2.4. معجم المنهل*

ذكر 40 مصطلحا، منها:

تقيّح (abcéder، طب، 19)، تسمّع (auscultation، طب، 20)، تولّد ذاتي (abiogenèse، 20)، تأكّل (ablation، جيولوجيا،21)، تفمّم (abouchement، طب، 22)، تقيّح خُراج (aboutissementd'un abcés، طب، 22)، تشرّب (absorption، علم النبات، 24)، تعسّف (abus de pouvoir، قانون، 25)، تكيّف (accommodation،فلسفة، 28)، تبدّل تكيّفي (accommodat، علم الأحياء، 28)، تكيّف العين (accommodation de l'oeil، طب، 28) ...

3.2.4. معجم المورد: 0

نتيجة : تظهر عملية استقراء بعض مواد المعاجم اللغوية الحديثة اهتمام هذه الأخيرة باستعمال مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية سواء كانت مصادر مستحدثة لمعانٍ جديدة أو بإحداث تغيير في معناها الأصلي أو حتى أسماء ذوات، وذلك في مختلف المفاهيم العلمية والتقنية والحضارية ممّا يدلّ على حيوية هذه الصيغ.

5. إنتاجية المصدر الصناعي

1.5. كيفية صياغته

أجمع الكثير من اللغويين المحدثين الذين اهتمّوا بهذا النوع من المصادر على عدم استعمال المتقدّمين من علماء اللغة لهذا المصطلح.

فهو مصطلح متأخّر في وضعه، وجد رواجًا في الاستعمال اللغوي الحديث خاصة ما تعلّق منه بالمصطلحات العلمية والفنية عموما.

عرّفه أحد اللغويين المحدثين بقوله: "هو مصدر مُصَاغ من الأسماء بطريقة قياسية للدّلالة على الاتّصاف والخصائص الموجودة في هذه الأسماء، وذلك بزيادة ياء مشدّدة على الاسم تليها التّاء نحو قَوْم قَوْمِيّة، عالم عَالَمِيَّة"[21]. هذه التاء التي تجمع بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب، لكن تاء المصدر الصناعي "تقع في نهايته و تنقل الاسم من الوصفية إلى الاسمّية، ولعلّ هذه الجزئية تفرّق بين الأسماء المنسوبة والمصدر الصناعي"[22].

مثال ذلك:

1- زادت القدرات الإنتاجية الخاصة بزراعة الحبوب في بلادنا.

2- الإنتاجية هي الوسيلة الوحيدة للحدّ من ظاهرة الاستيراد.

كلمة الإنتاجية في المثال الأوّل صفة منسوبة وليست مصدرًا صناعيًا، ونقصد بها نوعًا معيّنًا من القدرات أي وصفنا تلك القدرات باسم نسبناه إليها وهو معنى يختلف عن معنى الإنتاجية في المثال الثانِي الذي يحمل معنى مجرّدًا لمفهوم اقتصادي مستقل يمكن أن يتقابل مع مفاهيم أخرى في هذا المجال مثل: الاستهلاكية.

2.5. إنتاجيته في المعاجم اللغوية الحديثة

أولت المعاجم اللغوية الحديثة أهمية كبيرة لهذه الصيغة المصدرية، دليلنا على ذلك هو ذلك الكمّ المعتبر من الكلمات التي أوردتها بهذه الصيغة قصد التعبير عن مختلف المذاهب الفكرية والاتجاهات السياسية والمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية. ولأن المصدر الصناعي أصبح من أهم الصيغ اللغوية التي يعتمد عليها اللغويون لمقابلة الكثير من المفاهيم المستجدة في مختلف العلوم والفنون، مما يجعلنا نتصور لها إنتاجية أكبر في المستقبل مقارنة بالأنواع الأخرى من المصادر ويعود السبب في ذلك ربما إلى سهولة طريقة صياغتها مع مختلف أشكال الكلمات.

1.2.5. في المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

ذكر لهذه الصيغة مائة مصلح وواحد مصطلحا منها:

---

[21] محمد عبد الوهاب شحاتة، المصدر الصناعي في اللغة العربية دراسة صرفية دلالية من خلال مؤلفات الكندي - الفارابي- ابن سينا، القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 31.

[22] صالح سليم الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع، 1996، ص 181، 182.

الأبويّة (نظام، 4)، أبيقوريّة (تعليم، 4)، أتيليّة (إدمان الكحول طب (يونانية)، 6)، أثيريّة طب(6)، تأثيرية (أحياء، 7)، مؤثريّة (7)، إيثاريّة (مذهب، 7)، التأثريّة (نزعة فنية، 7)، أخيريّة (نظرية،11)، إخوانيّة، أخويّة (نزعة، 7)، آدميّة (مذهب، 14)، مأذونيّة (إجازة، 15)، أرستقراطيّة (مذهب، 18)، أرسطو طالسيّة (مذهب،21)، استراتيجيّة (22)، أستاذيّة (مهنة، 22)،إستراتيجية (فن التخطيط، 22) ...

2.2.5. في معجم المورد:

ذكر لهذه الصيغة 68 مصطلحا، من بينها:

إبداعية (أدب، 22)، أثينية (نظرية، 35)، الإحترافيّة (45)، أدريّة (65)، لا أدريّة (65)، استمراريّة (99)، استهلاكيّة (نظرية اقتصادية، 102)، اشتراكيّة (111)، إشعاعيّة (113)، اصطفائيّة (117)، افتتاحيّة (139)، إقطاعية (149)، آليّة (164)، امتثاليّة (171)، أمميّة انطباعيّة (193)، انفعاليّة (197)، انهزاميّة (202)، بهائيّة (حركة دينية، 250) ...

3.2.5. في معجم المنهل*

ذكر 155 مصطلحا منها:

النحليّة الإمبراطورية (les abeilles impériales، 20)،عتقيّة (مذهب، abolitionnisme، 21)، تغيّبيّة (absentéisme، 24)، مُطلقيّة (absoluté، 24)، استبداديّة (حكم، absolutisme، 24)، امتصاصيّة، تشرّبيّة، قابليّة الامتصاص (absorbabilité، 24)، امتصاصيّة (وحدة، absorbance، 24) ممتصّيّة (absorptivité، فيزياء، كيمياء، 24)، استنكافيّة (نزعة، abstentionnisme، 24)، تجريديّة (abstractionnisme، ميل إلى...، فلسفة، 25)، تجرّديّة (قابلية التجرّد، abstractivité، منطق، 25)، عبثيّة (نظريّة فلسفيّة، absurdisme، 25)، اتباعيّة، اصطلاحيّة، تقليديّة (académise، 26)، وَخزيّة (طب نفسي، acanthestesie، 26)، أكروماتيّة (خاصيّة، achromatisme، 33) ...

6. إنتاجية بعض المشتقات

1.6. صيغ اسم الفاعل

1.1.6. صيغة فاعِل

أ. إنتاجيتها في معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة*

إبرة الحاكي (فونوغراف، 2)، آذنة (جهاز، 15)، باسنة (سلّة منطاد كبيرة، 92).

ب. إنتاجيتها في معجم المنهل*

ذكر 18 مصطلحا منها:

خافض التوتر (اليكترونيك، abaisseur، 18)، عاكس النور(اختراع، abat-jour، 19)، عاكس الصوت (اختراع، abat-voix، 19)، حاشدة (اليكترونيك، accumulateur، 31)، ناقل هوائي (aérocable، 40)، كابح هوائي (aérofrein، 41)، صائت هوائي (aérophone،41)، ماسكة العقد (affiquet، 43) ...

ج. إنتاجيتها في معجم المورد: 0

نتيجة:

ما يلاحظ على بعض الكلمات التي جمعناها من المعاجم اللغوية الحديثة لصيغة اسم الفاعل هو إضافة دلالة جديدة لها في الاستعمال الحديث، نقصد بها دلالة اسم الآلة، وذلك بشكل متفاوت في مختلف صيغ اسم الفاعل المجردة والمزيدة: فَاعِل، مُتَفَاعِل، مُفْعِل، مُفَعِّل، مُتَفَعِّل، مُفْتَعِل، مُفَعْلِل، مُسْتَفْعِل.

يمكن أن نفسّر هذا التطور بأنه انعكاس للظاهرة ذاتها الموجودة في لغات أخرى، مثل الفرنسية والإنجليزية وهي لغات منتجة أصلا للمفاهيم العلمية، يقول "جون ديبوا" معلّلا الظاهرة: "يظهر التطور التقني تزايد استبدال الإنسان بالآلة أكثر فأكثر في عملية الإنتاج، هذه الآلية التي تسارعت في النصف الأول من القرن الثامن عشر إذ عوّضت الآلات التقنية الإنسان في إجراء بعض العمليات العقلية. من هنا أصبح اسم الفاعل هو اسم الآلة فلم يصبح الموزّع (distributeur) يدلّ فقط على ذلك الشخص الذي يوزّع، بل الآلة التي تختص بعملية التوزيع"[23].

لكن يمكن القول إن هذا التطور لم يخرج عن سنن اللغة العربية وقوانينها لأن "العرب اعتادت أن تنسب الفعل إلى بعض ما يلابسه أو يلابس الفاعل كالزمان والمكان والآلة فقالوا: ليل ساهر ويوم صائم ونهر جار وزند وارد وعيشة راضية، فإذا قلت كوت المكواة ثيابي، وحرث المحراث أرضي فهو استعمال عربي سائغ"[24].

2.1.6. صيغة مُفَعّل (ة):

أ. إنتاجيتها في معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

مُؤزِّر كبح (21)، مؤشِّر (شخص أو جهاز،27)، آمرة مؤزِّرة (آلية، 40)، مبجّنة (آلة، 65)، مبخّر (جهاز، 67)، مبخّرة (أداة، 67)، مبدّل (مفتاح مبدّل أسطوانات، 71)، مبرّد (فيزياء: مبرّد زيت، 79)، مبطّئ (آلة، 98)، مبلّر (يُحدث تبلّرا 114)، مُبَلِّل (جهاز، 117)، مُبَلِّلة (مُبَلِّل الجهاز، 117)، مبيّض (من يبيّض الأواني النحاسية أو مُستحضَر، 136).

ب. إنتاجيتها في معجم المنهل*

أورد 31 مصطلحا منها:

مخفّض اللسان (طب، abaisse-langue، 17)، معجّل التظهير (علم التصوير، accélérateur، 26)، مسجّل التسارع (accélérographe، 27)، متمّمات الأسلحة (accessoire d'armes، 27)، مبدّل (موسيقى، accident، 28)، منشّط (كيمياء، activateur، 35)، منشّط (activeur، كيمياء، 36) مهوّية

[23] Jean Dubois, 1962. Etude de la dérivation suffixale en français moderne et contemporain. Paris : Librairie Larousse. p. 40.

[24] إبراهيم مصطفى، "اسم الآلة"، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958، ج 10، ص 63.

(aérateur، 40)، مصوّر جوّي للخرائط (aérocartographe، 40)، مكثّف هوائي (aéro-condenseur، 40)، محرّك هوائي (aéromoteur، 41)، مخفف (علم التصوير، affaiblisseur، 41) ...

2.6. بعض صيغ المبالغة

1.2.6. صيغة فعّال (ة)

باستقرائنا لما أنتجته صيغة (فَعَّال) و(فَعَّالة) من كلمات في هذه المعاجم يتبين لنا أنها تدل في عمومها على معنى اسم الآلة أو الحرفة، وتقلّ الكلمات التي تدلّ على معنى المبالغة.

أضاف علماء اللغة المحدثون صيغتي (فَعَّال وفعَّالة) إلى مجموعة الصيغ التي تستعمل في اللغة العربية للدلالة على اسم الآلة وهي (مِفْعَال)، (مِفْعَل) و(مِفْعَلَة) وذلك "بسبب كثرة دورانها على ألسن الناس وشيوعها في الاستعمال مثلما يقولون في ثَلاَّجَة وغَسَّالة وهَرَّاسَة وكَسَّارَة"[25].

هذا التطور في صيغ اسم الآلة كان نتيجة لاقتراح تقدّم به أحمد حسين الزيّات إلى مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة المنعقد في 22 مارس 1954، دعا فيه إلى إضافة صيغ (فَعَّال، فَعَّالَة) إلى الصيغ القديمة لمعنى اسم الآلة، فقال:

> "يصوغ المحدثون من الثلاثي المتعدي اسم الآلة على وزن فَعَّالة ولا يكادون يعدلون عنه إلى وزن من الأوزان القياسية الثلاثية فيقولون غَسَّالة للآلة الكهربائية التي تغسل الثياب ونحوها، وعَصَّارَة للآلة التي تعصر الفواكه ... وفرَّازَة للآلة التي تفرز الزبد من اللبن ... وأنا أقترح أن تضاف هذه الصيغ إلى الصيغ القديمة تيسيرا على الناس وتقريبا للعامية من الفصحى"[26].

لهذا قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جلسة مجلس المجمع المنعقدة في 10 مايو 1954 ما يلي:

> "صيغة فَعَّال في العربية من صيغ المبالغة واستعملت أيضا بمعنى النسب أو صاحب الحدث وعلى الأخصّ الحرف، فقالوا: نَجَّار، خَبَّاز، نَسَّاك، ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل، زمانه أو مكانه أو آلته فقالوا: نهر جار، يوم صائم ليل ساهر، عيشة راضية، وعلى ذلك يكون استعمال صيغة فَعَّالة اسما للآلة استعمالا عربيا صحيحا [27].

أ. إنتاجيتها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

أزّاز (منشار، 21)، بَخَّاخ، بخَاخة (آلة، 67)، بدّال (بائع أو قطعة من آليّة،71)، بَدّارة (آلة، 74)، برّاد (جهاز، 77)، برّاية (مبراة، 87)، بكّارة (مجموع بَكَرات، 110)، بَلاَّعة (بالوعة، 115)، بيّاض (مبيّض، 135).

---

[25] المرجع السابق، ص 62.

[26] مجلس المجمع، "صيغة فعَّالة من صيغ اسم الآلة"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958، ج 11، ص 280.

[27] المرجع نفسه، ص 279.

ب. إنتاجيتها في معجم المورد*

بدّالة (telephone، 227)، برّاءة (pencil sharpener، 230).

ج. إنتاجيتها في معجم المنهل*

ذكر 33 مصطلحا منها:

مصّاصة (آلة، absorbeur ،24)، دوّاسة التسارع (ميكانيك، pédale d'accélération، 26)، علاّقة صحون (accroche-plat،31)، شحّاذة (affuteuse، 45)، مزّاجة، خضّاضة (كيمياء، agitateur، 47)، علاّقة أوراق (agraphe de bureau، 48)، شبّاكة، دبّاسة (agrafeuse، 48) ...

7. صيغ التصغير

عرّف سيبويه التصغير بقوله: "اعلم أنّ التصغير إنّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل.فأمّا فُعَيْل فلمّا كان عدد حروفه ثلاثة أحرف وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغّرا على أقل من فُعَيْل، وذلك نحو قُيَيْس وجُمَيْل وجُبَيْل.

وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.

وأمّا فُعَيْعِل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني وذلك نحو جُعَيْفِر ... فأمّا فُعَيْعِيل فلما كان على خمسة أحرف وكان الرابع منه واوًا أو ألفا أو ياء وذلك نحو قولك في مِصْبَاح مُصَيْبِيح ..."[28].

يأتي التصغير ليحقّق عدّة أغراض، منها:[29]

- التحقير: نحو جُبَيْل في تصغير جَبَل.
- تقليل جسم الشيء وذاته نحو وُلَيْد.
- تقليل الكميّة والعدد كدُرَيْهِمَات.
- التعظيم كقول أعرابيّ، رأيتُ مُلَيْكا تهابه الملوك.
- الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف كالذي في مثل نُهَيْر...

عرفت صيغ التصغير تراجعا واضحا في الاستعمال اللغوي الحديث[30] وهو ما نفسّره بثقلها مستدلّين برأي الإستراباذي حين يقول:

> "لمّا كانت أبنية المصغّر قليلة واستعمالها في الكلام أيضا قليلا صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثّقل مع القلّة محتمل، فجلبوا لأوّلها أثقل الحركات ولثالثها أوسط حروف المدّ ثقلا وهو الياء، لئلا يكون ثقيلا بمرّة، وجاؤوا بين الثّقلين بأخفّ الحركات وهو

---

[28] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون وشرحه، ط 3؛ القاهرة: مكتبة الخافجي، 1988، ج 3، ص 415، 416.

[29] حسن عباس، مرجع سابق، ج 4، ص 683، 684.

[30] عليان محمد الحازمي، "التصغير في اللغة العربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 13، العدد 21 - 1421 هـ، ص 10.

الفتحة لتقاوم شيئا من ثقلها والأولى أن يقال: "إنّ الضمّ والفتح في عُنَيْق وجُمَيْل وصُرَيْد غيرهما في عنق وجمل وصرد، كما قيل في فلك وهجان"[31].

1.7. إنتاجيتها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

بُوَيغات الطحالب (9)، وحيد البُذَيرة (9)، جزيئة (9)، أذين (15)، أذينة (15)، أويسة (53)، بزيرة (88)، أويّل (فيزياء، 56)، بصيلة (97)، بطين (102)، بويب (نبات، 128)، بويغ (135)، بويضة (135).

2.7. إنتاجيتها في معجم المورد**

أُريمة (أحياء، 77)، بُصيلة النبات (238)، بُطين القلب (تشريح،241)، بُليحاء عطريّة (نبات، 257)، بُويغ (بوغ صغير، 254)، بُويضة (أحياء، 254)، بُيَضية (أحياء، 257).

3.7. المنهل*

أورد 25 مصطلحا بصيغة التصغير من بينها:

كُميمة الوصل (mouchoir-d'accouplement، ميكانيك 30)، جُنيّحات العظم (علم التشريح، aile de l'os، 51)، جُنيّح الطائرة (aileron d'un avion، 51)، جُنَيحة (تقنية، ailette، 51)، بُلَيطة (aissette، 52)، عُصيّة النشاء (amylobacter، 67)، مقلوب البُييضة (علم النبات، anatrope، 69)، مِجهر الشعيرات Angioscope، 71)، دُويبة مجهريّة (animalcule، 72)، جُوين (جيولوجيا، anse، 75)، شُبيكة (ansiére، 75) ...

نتيجة:

عرفت المعاجم التي اعتمدناها تفاوتا في ذكر الكلمات بصيغها المُصَغَّرة، وإن كان الكثير ممّا نقلناه منها، مرتبط بمفاهيم علمية موزّعة على مختلف العلوم والتقنيات، مرجع ذلك أمران:

- تطوّر الأجهزة العلمية والمجاهر الإلكترونية التي تكشف عن أدقّ الأجزاء المحيطة الموجودة في الطبيعة.
- التطوّر التقني الذي ساهم في اختراع آلات تتشكلّ من أجزاء صغيرة متراكبة.

8. صيغ النسبة

عرّف التصريفيون النسبة على أنّها إضافة ياء مشددة مكسور ما قبلها، مع تفصيلهم في كيفية هذه الزيادة، حسب نوع الاسم أي في حالة: التجرد والزيادة، الإفراد، التثنية، الجمع، المقصور، الممدود المنقوص، أنواع المشتقات.

تعتبر صيغة النسبة من أهم الصيغ المستعملة حديثا في اللغة العربية وإنتاجيتها في المعاجم الحديثة خير دليل على ذلك، إذ ارتبطت بنسب الأسماء إلى مختلف المفاهيم العلمية والفنية والتقنية الحديثة وبمختلف أشكالها، أي الأسماء العربية، المعربة، الدّخيلة، ومع مختلف أنواع

[31] رضي الدين الاسترابادي، مرجع سابق، ج 1، ص 193.

المصادر والمشتقات. يمكن أن نعلّل حيوية هذه الصيغة بخفتها، فهذا الاستراباذي يقول عنها: "واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك إذ قولهم رُجَيِّل أخفّ من رجل صغير وكوفيّ أخصر من منسوب إلى الكوفة و فيما معنى الصفة كما ترى".[32]

1.8. إنتاجيتها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة

أبابيّ (خاص بالأبابة (1)، أبجديّ (2)، أبديّ (2)، إبريّ الشكل (2)، مأيضي (طب، 3) إبْطيّ (طب، 3)، أبقراطيّ (طب،3)، أبيقوريّ (4)، أثْرُوريّ (5)، مَأتَمِيّ (5)، أتِيكيّ (5)، أتيليّ (كيمياء،5)،أتيلينيّ (كيمياء،5)، إيثاريّ (7)، استئثاريّ (7)، أثيوبيّ (8)، إجاصيّ الشكل (8)، إيجاريّ (9)، أحاديّ الحمض (كيمياء، 9)، استاتيكي (23)، تأسيسيّ (24)، أفلاطونيّ (30)، لاأكنتيني (فيزياء، 31)، اليكترونيّ (37)، امبرياليّ (39)، انزيميّ (47)، إنسانيّ (49)، إنفلونزيّ (49)، أولمبيّ (54).

2.8. إنتاجيتها في معجم المورد*

بلغ عدد المصطلحات 174 مصطلحا، منها:

ابتدائي (قانون، instance of first، 19)، ابتنائيّ (أحياء، anabolic، 21)، إبداعي (أدب، romantic، 22)، أثاريّ (أحياء،vestigial، 33)، اجتهاديّ (قانون، jurisprudential، 38)، احتياطيّ ماليّ (reserves، 48)، إحداثيّ (رياضيات،coordinate، 49)،أحيائيّ (بيولوجيا، Biologic (al)، 53)، أرصاديّ (meteorologist، 75)، استبطانيّ (نفس، introspective، 83) اسميّ (لغة، nominal، 108)، أسّيّ (رياضيات، exponential، 109)، إشراطيّ (نفس، conditioned، 113)، اضماريّ (لغة، elliptic، 122)، أعْراضيّ (طب، symptomatic، 131).

3.8. المنهـــل*

بلغ عدد المصطلحات المنسوبة 394 مصطلحا منها:

ميول تَركيّة (علم النفس، tendance abandonnique، 18)، أبيليّ (رياضيات، abelien)، زيغ لوني (فيزياء، aberration chromatique، 20)، أرَيزعِطْريّ (علم النبات، faux acajou، 26)، معرفة ظنّية (فلسفة، acatalepsie، 26)، نَجميّ (غيرجوهريّ، فلسفة، accidentel، 28)، تبدل تكيّفي (علم الأحياء، accommodat، 28)، عضلات هُدبيّة (علم التشريح، accommodateurs muscles، 28)، اتفاق جنائي (قانون، accord criminel، 29)، تضخّم جَرمي (علم الفلك، accrétion، 30)، حُقّ حرقفيّ (علم التشريح، acétabule، 32)، تأستنيّ (طب، acétonémique، 32)، عدسة لا لونيّة (تصوير، achromat، 33) ...

9. صيغ الأفعال

زادت الحاجة إلى استعمال الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية لارتباط الأمر أساسًا بمسألة شغلت

---

[32] المرجع السابق، ج 1، ص 192.

بال علماء اللغة ومنهم علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذين دعوا إلى: "وضع صيغ فعلية جديدة انطلاقا من أسماء الأعيان العربية والأعجمية منها"[33] حيث رأوا أنّه يجوز أن نصوغ من المادّة غير ثلاثية الحروف ما لم يذكر على حسب قياس أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعي وملحقاته و مزيده، وهو ما سيسمح لنا باشتقاق "تبرجز" من "برجوازية" و"تلفن" من "تليفون"[34]. هذه العملية التي تربط بين علمي المعاجم والصرف، ستمكّننا من إثراء المعجم العربي باستغلال وسائل صرفية بحتة.

فالمتقدمون من علماء الصرف كانوا يجيزون بحذر اشتقاق صيغ فعلية ثلاثية ورباعية من أسماء الأعيان والأشياء، لكن علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة طالبوا (35)[35] بجواز ذلك، مع التقيّد بالقواعد التي سار عليها العرب إضافة إلى حصره في الميدان العلمي. لذلك توسّعت المعاجم اللغوية في اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان خاصة في مجال المصطلحات العلمية.

1.9. إنتاجيتها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة**

أَرْدَزَ (18)، أَرْكَسَ (موسيقى، 19)، مَاسَسَ (24)، أَكْسَجَ (33)، أَلْمَسَ (38)، أَلْمَنَ (38)، أَمْرَكَ (41)، أَنْجَلَزَ (47)، أَنْسَنَ (48)، أَيَّنَ (58). بَرْطَلَ (82)، بَرْمَلَ (82)، بَرْغَلَ (82)، بَرْمَلَ (82)، بَرْنَقَ (86)، بَرْوَزَ (87)، بَسْتَرَ (89)، بَسْتَنَ (89)، بَلْشَفَ (114). بَلْمَرَ (كيمياء، 118).

2.9. إنتاجيتها في معجم المورد*

أَبْجَدَ (to alphabetize،21)، أَبْرَدَ (أرسل بالبريد، to mail 23)، أَبْرَقَ (أرسل برقيّة، to cable 23)، أَرْصَدَ (الحساب، to balance (the account)،75)، أَرَّضَ (كهرباء، to ground، 75)، أَعْصَبَ (طب، to innervate، 763)، أَكْسَجَ (to oxygenate، 153)، أَكْسَدَ (كيمياء، tooxidize، 153)، أَمَاهَ (كيمياء، to hydrate، 166).

3.9. إنتاجيتها في معجم المنهل*

مَشمَشَ (abricoter، 23)، تَدَوزَنَ (موسيقى، s'accorder، 29)، فولذ (acerer، 32)، خَلَّلَ (كيمياء، acétifier، 32)، حَمَّض (acidifier، 33)، حَصَّص (allotir، 58)، أَلْفَبَ (alphabétiser، 59)، مَلْغَمَ (amalgamer، 60)، سَمَّدَ (amender، 62)، أَمْرَكَ(américaniser، 63)، نَشَّى (amidonner، 63)، تَفامَمَ (anastomoser، 68)، نَكْلَزَ (angliciser،71)، حَيْوَنَ (animaliser، 72)، أَشْمَلَت الريح (anordir، 74)، أَكْسَدَ أنوديا (anodiser، 74)، أَلْيَلَ (anuiter، 79)، تَظَهَّر (apponter، 84)، فَضَّضَ (argenter، 92)، شَعَّرَ (armorier، 94)، عَرْبَنَ (arrher، 95)، مَفْصَلَ (articuler، 97)، رَدَّدَ (tomiser، 105)، دَرَعَ (auner، 110)، ذَهَّبَ (aurifier،111)، أَلَى (automatiser، 113)، مَحْوَرَ (axer، 119).

---

[33] محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط 1؛ بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1988، ص 308.

[34] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[35] المرجع نفسه، ص 39.

الخاتمة

أثبت لنا البحث صحّة الفرضية التي وضعناها في المقدمة وهي أن اللغة العلمية تعرف حركة معتبرة في صيغها الصرفية. تبيّن لنا ذلك من خلال إنتاجية بعض الصيّغ الصرفية في المعاجم اللغوية الحديثة وفي ميادين علمية متنوعة. ولقد ظهرت مظاهر هذا التغيّر في:

أ. المصادر

- تزايد نسبة إنتاج بعض مصادر الثلاثي المزيد والرباعي في مختلف مصطلحات العلوم مقارنة بصيغتي الثلاثي "فُعْل" و"فِعْل".

- اعتماد اللغويين والعلماء في مختلف العلوم والفنون على المصدر الصناعي لصياغة المصطلحات العلمية، مقارنة بالأنواع الأخرى من المصادر، نظرا لسهولة صياغتها مع كل أنواع الكلمات، وهو ما تثبته العيّنة الأولية التي جمعناها من بعض المعاجم اللغوية العربية الحديثة.

ب. المشتقات

- توسّع استعمال الفاعل في مختلف صيغه للدلالة على اسم الآلة، فلم تصبح صيغ اسم الفاعل دالة فقط على الشخص الذي قام بالفعل بل على الآلة أيضا، حيث بيّن لنا استقراؤنا لاستعمال هذه الصيغ في المعاجم اللغوية الحديثة أنها تعرف إنتاجا أكبر في معنى اسم الآلة.

- تزايد استعمال صيغ المبالغة فعَّال وفعَّالة بمعنى الآلة مقابل تقلّص دورها في الدلالة على معنى المبالغة.

ج. النسبة

- ارتفاع إنتاج كلمات بصيغ النسبة وهي مرتبطة مع مختلف أشكال الأسماء العربية، المعربّة، الدخيلة ومع مختلف أنواع المصادر والمشتقات قصد التعبير عن العديد من المفاهيم العلمية والفنية المستحدثة، والسبب في ذلك هو سهولة صياغة النسب.

د. التصغير

أظهر تتبعنا لهذه الصيغة في بعض مواد المعاجم اللغوية الحديثة ارتفاعا معتبرا في إنتاجها للدلالة على العديد من المفاهيم العلمية والتقنية الدقيقة، والتي ساهم تطوّر الأجهزة العلمية والمجاهر فائقة الدقة في اكتشافها وتصويرها وهي مكبّرة آلاف المرات، كما زاد في إنتاجية هذه الصيغة التطوّر التقني الذي يعتمد في الصناعة التقنية على أجهزة متكونة هي ذاتها من أجزاء أصغر منها من حيث الحجم، لكنها ذات أهمية قصوى في تشغيل تلك الأجهزة.

هـ. الأفعال

ما يلاحظ على إنتاج الأفعال في المجال العلمي والتقني هو توسّع المعاجم اللغوية الحديثة في اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان.

المراجع

باللغة العربية

إدريس، سهيل، المنهل، قاموس فرنسي ـ عربي، الطبعة 32؛ بيروت، لبنان: دار الآداب، 2004.

الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمّد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان: دار الكتب العلمية، 1982، الجزء1.

البعلبكي، روحي، المورد، قاموس عربي ـ انجليزي، الطبعة 11؛ بيروت، لبنان: دار العلم للملايين، 1999.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمّد، حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،الجزء 2.

الحمزاوي، محمد رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة 1؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

الحازمي، عليان محمد، "التصغير في اللغة العربية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد 21،المجلد 13، 1421هـ.

الحديثي، خديجة، أبنية الصرف عند سيبويه، معجم ودراسة، الطبعة 1؛ بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1965.

الزغبي، آمنة صالح، مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية دراسة وصفية تاريخية، الطبعة1؛ الأردن: مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، 1996.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994، الجزء 2.

السوسوة، عباس، العربية الفصحى المعاصرة وأصولها التراثية، القاهرة: دار غريب، 2002.

الفاخري، صالح سليم، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع، 1996.

بشر، كمال محمد، "اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ "، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء 62.

حموي، صبحي وآخرون، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة 2؛ دار المشرق،2001.

حسن، عبّاس، النحو الوافي، الطبعة 10؛ القاهرة: دار المعارف، الجزء 3.

مجلس المجمع، "صيغة فعَّالة من صيغ اسم الآلة"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958، الجزء 11.

مصطفى إبراهيم، "اسم الآلة"، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958، الجزء 10.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة 3؛ القاهرة: مكتبة الخافجي، 1988، الجزء 3.

عيد، محمد، "العوامل الطارئة على اللغة، دراسة لقضايا اللحن والتصحيف والتوليد والتعريب في ضوء علم اللغة الحديث"، مجلة اللسان العربي، المجلد 9، 1971 الجزء 1.

شحاتة، محمد عبد الوهاب، المصدر الصناعي في اللغة العربية دراسة صرفية دلالية من خلال مؤلفات الكندي - الفارابي - ابن سينا، القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع.

باللغة الفرنسية

Darmasteter, Arsène, 1979. La vie des mots. Paris: Edition champs libre.

Dubois, Jean, 1962. Etude de la dérivation suffixale dans le français moderne et contemporain. Paris: Librairie Larousse.

Mounin, George, 1974. Dictionnaire de linguistique. Paris: PUF.

Peytards, Jean, 1975. Recherche sur la préfixation en français contemporain. Thèse présentée à l'université de Paris 3. Tome 1.

ملاحظات على بعض المداخل المفهومية للمعجم الموحد للسانيات (الطبعة الثانية)

حميدي بن يوسف
جامعة يحي فارس
المدية - الجزائر

الملخص

يعدّ التعريف المصطلحي مكوّنا محوريا من مكوّنات المعجم المتخصص، لِمَا يؤديه من وظائف تعليمية (معرفية)، وأخرى تتصل بالتوحيد والتنميط المصطلحي، وفضلا عن ذلك فهو يساهم في تنظيم البنية المفهومية للعلوم. ولمّا كانت أهميته على هذه الدرجة ارتأينا أن يكون محور دراستنا هذه، بحيث أردنا أن نقدّم قراءة نقدية لعدد من التعريفات الخاصة بالمصطلحات اللسانية (المفتاحية) التي وردت في المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الثانية الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 2002.

وقد تأسس نقدنا على مرجعية مستمدّة من اطلاعنا على المعارف اللسانية التي أفرزها الفكر الغربي الحديث على اختلاف مدارسه من جهة، وعلى ما استجد من نظريات خاصة بقضايا التعريف المصطلحي أثبتها علماء المصطلح المحدثون في كتاباتهم المعاصرة.

الكلمات المفاتيح

التعريف - المصطلح - اللسانيات - المعجم المتخصص.

Résumé

La définition terminologique est l'objet essentiel de tout dictionnaire, et en particulier le dictionnaire spécialisé, puisqu'elle contribue dans l'organisation du système conceptuel des sciences. Dans ce cadre, nous visons à travers cet article à présenter une étude critique des définitions de certains termes clés de la deuxième édition du Dictionnaire unifié de la linguistique publié par le Bureau de Coordination de l'Arabisation (Rabat) en 2002.

Cette étude est fondée, d'une part, sur les concepts de la linguistique moderne (Post-Saussurienne), et sur ce qui a été établi dans la terminologie, d'autre part.

Mots-clés

Définition - terme - linguistique - dictionnaire spécialisé.

Abstract

This paper deals with the essential object of the dictionary, and in particular the specialized dictionary, which is the definition or the terminological definition. The corpus of our study is selected from one of the most important dictionaries in Arabic modern linguistics, namely the Unified Dictionary of Linguistic Terms (second edition, 2002), published by the Bureau of Coordination of Arabization.

The study of the definitions of some key linguistic terms is based on modern linguistic knowledge, from one hand, and on what is established in modern terminological theories, from the other hand.

Key words

Definition - term - linguistics - specialized dictionary.

مقدّمة

نتعرّض في مقالنا هذا إلى قراءة في أحد أهم الأعمال المعجمية العربية المتخصصة في اللسانيات، ونقصد به "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات" في طبعته الثانية الصادرة بالرباط سنة 2002. وتظهر أهمية هذا المؤلّف باعتباره أولاً مجهودا جماعيا أشرفت عليه هيئة علمية عربية متخصصة في التأليف المعجمي المتخصص؛ وهي: مكتب تنسيق التعريب. وثانيا لأنّ مؤلفي هذا المعجم في طبعته الثانية قد أدرجوا فيه عنصر التعريف، بعد أن كانت الطبعة الأولى لهذا المعجم مجرد قوائم اصطلاحية ثلاثية اللغة. ولا يخفى على أحد ما للتعريف من أهمية خاصة في الحقل المعجمي المتخصص.

لن نتعرّض في مداخلتنا هذه إلى نقد كل التعاريف المصطلحية، لأنّها من الكثرة بالقدر الذي لا يمكن لمقالة مثل هذه أن تحيط بها، ولكننا نقصر عملنا على نقد التعريفات الخاصة بالمصطلحات الأساسية التي تشكّل نواة البنية المفهومية للسانيات، كالتعريفات التي تمثّل المفاهيم القاعدية لمدرسة أو تيار لساني، كالوظيفة والبنية وغيرهما.

أما الهدف من هذه الدراسة فيتلخص في معرفة كيفية تلقي المعجمي العربي المتخصص للمفاهيم اللسانية الغربية، ومدى توفيقه في ذلك، خاصة وأنّه (أي المعجمي) له دور كبير وخطير في آن واحد، فهو يقوم بترسيخ المفهوم في الاستعمال، وتوضيحه، والفصل في دلالته الاصطلاحية، وإليه يعود كل من حصل له غموض أو لبس في تمثّل مفهوم ما.

1. تعريف عام بالمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (الطبعة الثانية - 2002)

ظهر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن مكتب تنسيق التعريب في طبعتين: الطبعة الأولى وصدرت سنة 1989، ولا يمكن عدها معجما بالمعنى الحقيقي، إذ إنها لا تعدو أن تكون مجرّد مسارد اصطلاحية ثلاثية اللغة (إنكليزية، فرنسية، عربية). أما الطبعة الثانية فيمكن القول بأنها جاءت بعد أن شعر مكتب تنسيق التعريب بالتحدّيات التي تواجهه في ميدان المصطلح، لا سيما ذلك التدفّق الهائل للمصطلحات الجديدة في كلّ مجال، لِذا كان لِزامًا عليه التّفكير في تحديث المعاجم الموحّدة التي أصدرها، وذلك من خلال "مُراجعتها وإغنائها بما يستجدّ من مصطلحاتٍ، وتخليصها ممّا قد يُصبح متجاوَزًا، واستكمال ما ينقص مصطلحاتها العربية من تعريفاتٍ وشروح..."[1].

وتجسيدًا لِهذا المسعى بدأ المكتب في تحديث المعاجم الموحّدة، مبتَدِئا بالمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، الذي جُنّدَ له "فريق عملٍ من الخُبَراء العرب، بإشراف ليلى المسعودي، وبمساعدة محمّد شباضة (جامعة ابن طُفيل، المغرب)، ولقد تمّت الاستعانة بالملاحظات

[1] مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ط 2؛ 2002، (التقديم)، ص 13.

الموضوعيّة التي وصلت إلى المكتب، أو ما تجمّع لديه من نقدٍ وتعليقاتٍ حول المعجم"[2].

ولقد توِّجت هذه المساعي بصدور الطبعة الثانية من المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، وذلك خلال سنة 2002. ويُلاحظ على هذه الطبعة أنّها خضعت لمجموعة من التغييرات الهامّة، منها ما يتصل بالمقدّمة ومنها ما يتصل بالمداخل الاصطلاحيّة.

1.1. مقدّمة المعجم (ط 2)

سُبِقت مقدّمة المعجم الموحّد لمصطلحات للسانيات (ط 2) بالتقديم والمقدّمة اللذين وردا في الطبعة الأولى، وسُبقت كذلك بتقديم خاص بها، أهمّ ما جاء فيه عرض مختصر لإنجازات مكتب تنسيق التعريب في ميدان المعاجم، وإشارة - أيضا - إلى ضرورة تحديث المعاجم الموحّدة الصّادرة. أمّا المقدِّمة فقد ذكِرت فيها الدوافع التي بموجبها أراد مدير المكتب: عبّاس الصوري مراجعة الطبعة الأولى من المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات. جاء في مقدّمة الطبعة الثانية ما يلي: "ومن دواعي التـفكير في تحيين معجم اللسانيات الموحّد، الطفرةُ النـوعيّة التي عرفها هذا المجال في العقدين الأخيرين، والتـطوّر الحاصل في المدارس والنّظريّات والمصطلحات العديدة التي تمخّضت عنها وعن نماذجها ومناهجها"[3]. ولا جدال في أنّ مواكبة ما يستجدّ من مفاهيم في الإنتاج الفكري اللساني يمكن أنْ يشكـلّ وحدَه دافِعًا لمراجعة المادة المعجمية بين الحين والآخر، خاصّة مع التطوّر السريع لمفاهيم اللسانيات ومختلف فروعها. على أنّ هنالك دوافع أخرى قد تنبع من ذات العمل المعجمي، وهي بدورها كفيلة بأنْ تدفع إلى إعادة النظر فيه.

خِلافا للطبعة الأولى من المعجم الموحّد التي لم يُحدَّد فيها الهدف من العمل، تدارك المراجعون ذلك في الطّبعة الثانية، حيث أعلنوا أنّ الهدف من هذه الطبعة المعدّلة هو "إبلاغ المعارف الأساسيّة في هذا المجال إلى القارئ العربي"[4].

والحقيقة أنّ التركيز على ما هو أساسي في نقل المعارف اللسانية من شأنه أن ينعكس على طبيعة المتلقين، بحيث إذا تم الاكتفاء بذلك فقط فإنه لن يكون موجها للباحثين المتخصصين، وإنّما إلى القارئ الذي يود الاطلاع على الجهاز المفهومي القاعدي للسانيات بصفة عامة، ومن ثمّ فالمعجم سيسعى من ضمن ما يسعى إليه إلى تحقيق الهدف التعليمي.

أمّا المنهجيّة المعتمدة في هذه المراجعة، فقد لخّـصها المراجعون في المقدّمة أيضا، حيث إنـّهم عمدوا إلى تجميع المصطلحات اللسانية المتداوَلة لدى المتخصّصين في هذا الحقل، وذلك

---

[2] المرجع السابق، ص 14.

[3] المرجع نفسه، ص 15.

[4] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

بناءً على استقراء شاملٍ لمجموعةٍ من المؤلـّفات اللغويّة والمعجميّة العربية[5].

ويبدو من خلال المادة المرجعية التي استعان بها المؤلفون لهذا المعجم في طبعته الثانية أنّها لا تنطلق من فراغ في التعامل مع المفاهيم اللسانية الوافدة، وإنما بالاعتماد أيضا على من سبقهم من اللغويين العرب، وفي ذلك أهمية كبيرة تتصل بالتسمية وبالمفهوم، فبالنسبة إلى التسمية يمكن القول بأن الاعتماد على مراجع لسانية عربية سابقة يجعلهم يتفادون ما أمكن اللجوء إلى استحداث تسميات جديدة للمفاهيم اللسانية، كما يدفعهم في المقابل إلى إثبات استعمال مصطلح شائع ومناسب من الناحية المفهومية وتثبيته من خلال تبنيهم إياه في معجمهم. أما على مستوى مفهوم-وهو الذي يهمنا في هذا البحث-فإن اللجوء إلى المراجع العربية السابقة من شأنه أن يسهل ضبط المفاهيم لديهم، ومن ثمّ إنجاز تعريفات دقيقة.

وبالإضافة إلى المراجع العربية استعان المؤلفون "ببعض الأعمال والمؤلـّفات الأجنبية[6] وبقواميسَ متخصّصة بالعربية والفرنسية والإنكليزية"[7].

والحقيقة أن الرجوع إلى المؤلفات الأجنبية خاصة المصادر منها أمر لا غنى عنه، لأنه يسمح بالتلقي المباشر للمفهوم من عند صاحب النظرية اللسانية، ومن ثمّ يساهم في ضبط المفهوم ضبطا جيدا، وفضلا عن ذلك فإن الرجوع أيضا إلى بعض الأعمال المعجمية الشهيرة كمعجم جون ديبوا [وآخرين]، ومعجم جورج مونان، أو معجم ديكرو من شأنه أن يساعد في التمثل الأمثل للمفاهيم اللسانية.

وفي خاتمة المقدّمة تمّت الإشارة إلى أهمّ ما تميّزت به هذه الطّبعة عن سابقتها، وهو إدخال عنصر التعريف، بحيث "تكمن أهمية هذا القاموس في كونه يدلي بالتعاريف ولا يكتفي بالمداخل والمقابلات الأجنبية"[8]، ويمكن اعتبار هذا التغيير أهم شيء حصل في هذا المعجم، حيث إنّ إضافة التعريف قد غيّرت الطابع العام له، وسارت به نحو تحقيق جميع الخصائص المعجمية. والحقيقة أنّ هذا الإجراء مفيدٌ جدّا؛ لأنّ هنالك كثيرا من المفاهيم اللسانية الغامضة أو الملتبَسة التي لا يُجلي غموضَها أو التباسَها إلاّ تعريفُها. ثمّ إن هذه الإضافة بقدر ما ترفع من قيمة العمل المعجمي، فإنها أيضا ستساعدنا في بحثنا هذا كونها تسمح لنا بالوقوف على مدى تمثل منجزي هذا المعجم للمفاهيم الخاصة باللسانيات الحديثة على اختلاف مدارسها.

---

[5] جاء في المقدّمة ذكر لِبعض المراجع العربية المستقراة، وهي تتمثـّل في أبحاث كلّ من تمام حسان، إبراهيم السامرّائي، أحمد شفيق الخطيب، عبد السّلام المسدي، حلمي خليل، بيتر عبّود، ميشال زكريا، صالح جواد طعمة، داود عبده، علي القاسمي، الفاسي الفهري.

[6] فيما يتّصل بالمؤلـّفات الأجنبية، فمما ورد في المقدّمة أعمال:

Noam Chomsky، David Hartman، William Labov، John McCarthy، وغيرهم.

[7] المعجم الموحّد، ط 2؛ ص 15، 16. (لم يمُثـّل على هذه القواميس في المقدّمة).

[8] المرجع نفسه، ص 15، 16.

2.1. متن المعجم

على غرار المقدّمة، شهد متن المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات في طبعته المعدّلة، تغييرات معتبرة، خاصّة فيما يتعلّق بالمادّة الاصطلاحيّة. من حيث تعريفها، وحجمها.

فيما يتّصل بعرض المداخل الاصطلاحيّة، حافظ المعجم على كامل الخطوات المنهجيّة التي سار عليها في الطبعة الأولى، فأبقى على الإنكليزية باعتبارها لغةً للمداخل، كما أبقى على الفهرسين العربي والفرنسي، وحافظ أيضا على النظام الألفبائي في ترتيب المصطلحات، أمّا الشيء الذي تغيّر في هذه المداخل هو إيراد التعريف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وبخصوص حجم المادة الاصطلاحية احتوى المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (ط 2) على 1744 مدخلا اصطلاحيا، وبمقارنة هذا الحجم مع حجم الطبعة الأولى (3059 مصطلحا) يتبيّن أنّ عدد المداخل قد تقلّص بما يَقرُب النّصف، وقد يُفسَّرُ ذلك بما سبق ذكره في مقدّمة المعجم، حيث إنّه تمّ التركيز على المصطلحات اللسانية الأساسية فيه.

2. ملاحظات حول التعريف المصطلحي في المعجم الموحد للسانيات (ط 2)

1.2. منهجية بناء التعاريف

لم تكن التعاريف على قدر واحد من الاستيفاء، فاختلفت بحسبِ طبيعة المصطلح المعرَّف، فمصطلح (Language) المترجم بلغة ولسان في آنٍ واحد، قد عرّف بالنظر إلى مفهوم كلِّ مدرسةٍ لسانيّة[9]. وبالمقابل هناك مصطلحات اكتُفيَ في تعريفها بإيرادِ مرادِفاتِها فقط، مثل مصطلح Tonality (رقم 1598) الذي قوبل بنغَميّة، عرِّف كما يلي: "مرادِفة لكلمةِ علوّ"[10]، كما أنّه قد وردت بعض المصطلحات خالية من التعريف، اكتفى المعجم فيها بذكر المقابِلات العربية فقط، مثل: (Modulation) (رقم 1010) ← تصريف نغمي، (Multilingual) (رقم 1033) ← متعددّ اللغة، (Question) (رقم 1326) ← سؤال. فإذا كانت دلالة المصطلحين الأخيرين تتّضح بالنظر إلى المقابلات العربية، فإنّ مصطلح تصريف نغمي يحتاج إلى تعريف يوضّح دلالته. وورود مثل هذه المصطلحات التي تفتقر إلى تعاريف إنّما يُنبئ عن وجود ثغراتٍ في المعجم كان بالإمكان تفاديها.

---

[9] عرّف مصطلح (Language) كما يلي: "- نظام من العلامات الصّوتية التي تُعدُّ خاصيّة مشتركة بين البشر، والتي تتنوّع بتنوّع العشائر اللغويّة. - وسيلة للتواصل تكمن في القدرة الخاصّة بالكائن البشري على استخدام نظامٍ من العلامات الصوتيّة، مستعمِلا في ذلك تقنية جسديّة معقّدة تفترض وجود ملكةٍ فطريّةٍ خاصّة.

- حسب دو سوسير ومدرسة براغ والبنيويين الأمريكيين، اللسان نظام من العلامات المرتبطة ببعضها بعلائق مميّزة ومتكاملة. واللسان جزء محدَّد من اللغة، بينما يُعدُّ الكلام حصيلة الإنجاز الفردي للسان.

- عندما تجاوز تشومسكي مرحلة التّصنيف إلى مرحلة بناء النّماذج الفرضيّة الصّريحة للألسن واللغة، فرّق بين القدرة والإنجاز، وهذا التّفريق قريب من ثنائيّة (لسان/كلام)، فالقدرة (اللغة) تمثّل المعرفة الباطنية لدى المتكلّمين والنظامَ النحويَ المستبطن، بينما يُمثّل الإنجاز (الكلام) تفعيلَ هاته القدرة في الواقع. المعجم الموحّد، ط 2؛ ص 83.

[10] المعجم الموحّد، ط 2؛ ص 153.

2.2. مضامين التعريفات

لن نتناول في هذه النقطة، كما سبقت الإشارة في التقديم الخاص بهذا البحث، كل المداخل المصطلحية التي يضمها هذا المعجم، وإنّما نقف على ما لفت نظرنا بعد الاطلاع على عدد من التعريفات اللسانية الواردة فيه، مع العلم بأننا ركّزنا في اختيارنا للتعريفات المتناولة مقياسا يتصل بأهمية المصطلح، أي إننا ركّزنا على اختيار المصطلحات الأساسية أو المفتاحية التي تشكل نواة المنظومة الاصطلاحية للسانيات كما سبقت الإشارة إليه أيضا: وفيما يأتي عدد من المداخل المصطلحية اللسانية المعرّفة التي لفتت انتباهنا فحاولنا التعليق عليها:

1.2.2. اعتباطية

(رقم155) وأوردها المعجم باعتبارها مقابلا لـــ (arbitrariness) الإنكليزية و(arbitraire) الفرنسية، ويُعرّفها على أنها: "خاصية العلاقة بين الدال والمدلول وهي ناتجة عن تواضع ضمني بين أفراد العشيرة اللغوية"[11].

ويظهر من خلال التعريف أنّه قد قدّم المحتوى المفهومي الأساس بالنسبة لمفهوم الاعتباطية، فقد حدد طبيعتها ومصدرها، وهما من أهم العناصر التعريفية المطلوبة في التعريف المصطلحي الدقيق والموجز، ولكن ما لفت انتباهنا في هذا التعريف هو أنه لا يشير إلى صاحب هذا المفهوم، ولا إلى المدرسة اللسانية التي ينتمي إليها، على الرغم من كون هذا المفهوم من المفاهيم السوسيرية التأسيسية الهامة. وربما يكون ذلك ناتجا عن خلو التعريف من الإشارة إلى المجال أو الميدان أو المدرسة التي ينتمي إليها هذا المصطلح. مع العلم إلى أن تحديد المجال المفهومي هو من أسس الصناعة المعجمية المتخصصة ولوازمها.

وربما ينعكس هذا التحديد الناقص على تلقي القارئ العربي له، بحيث لو اطلع على هذا التعريف فإنه لا يستطيع موضعة هذا المفهوم - الاعتباطية - سواء تعلّق الأمر بتاريخه [أي المفهوم]، أو بالتيار اللساني الذي ينتمي إليه. ويتأكد لدينا هذا النقد إذا عاينا بعض التعريفات المصطلحية لمفهوم الاعتباطية في بعض المعاجم الأجنبية، فها هو جون ديبوا في معجمه (Dictionnaire de linguistique) يفتتح تعريفه لمصطلح (Arbitraire) بقوله: "في النظرية السوسيرية، تحدد الاعتباطية العلاقة الموجودة بين الدال والمدلول ..."[12]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جورج مونان في معجمه (Dictionnaire de la linguistique) الذي يستهل تعريفه لمصطلح (Arbitraire) كما يلي: "بالنسبة لسوسير، العلاقة بين الصورة الصوتية (الدال) وما تحيل إليه (المدلول) ..."[13].

وبخصوص هذا المدخل، فإنّ مؤلّفي المعجم اكتفوا بعرض مفهوم واحد، وهو ذلك المفهوم

---

[11] المرجع السابق، ص 16.

[12] J. Dubois & al., 2002. Dictionnaire de linguistique. Paris : Larousse. 2ème édition. p. 46.

[13] G. Mounin, 2000. Dictionnaire de la linguistique. Quadrige . PUf. 3ème édition. p. 37.

السوسيري المتعارف عليه، دون التعرّض إلى مفهوم آخر يحمل التسمية نفسها - على الأقل في اللغتين الإنكليزية والفرنسية - وهو المفهوم الذي ينتمي أيضا إلى التيار اللساني البنوي، ولكنه خاص بالمدرسة الكلوسيمية التي تزعمها لويس يلمسليف والتي يقصد بها بعض الشروط المطلوب توفرها في النظرية اللسانية، وبالضبط "معنى الإحكام. فلكي تكون النظرية ناجعة من الناحية المنطقية - في نظر يلمسليف - لا بدّ أن تخضع لمعيار الإحكام (arbitrariness) أو الاتساق التام، أي أن تكون النتائج الطبيعية لأي قضية تابعة لمقدّماتها المنطقية"[14]. وبتعبير لويس يلمسليف نفسه أن "تُشكّل [النظرية اللسانية] ما سمّي بالنظام الاستنتاجي الخالص"[15].

2.2.2. وظيفة

(رقم 648) وهي ترجمة للمصطلح الإنكليزي (Function)، والمصطلح الفرنسي (Fonction)، ويُسند المعجم إلى هذا المدخل عددًا من المفاهيم كما يأتي:

"- الدور الذي يؤدّيه كلّ مكوّن (صوتية، صرفية، كلمة، مركب... إلخ) في البنية النحوية للعبارة.

- تعني الوظيفة، في المدرسة الكلوسيماتية العلاقة بين لفظين.

- الوظيفة، في النحو التوليدي، هي العلاقة النحوية التي تربط بين عناصر بنية معيّنة. للغة وظائف متعددة منها: الوظيفة التواصلية، الوظيفة الإحالية، الوظيفة الإدراكية ...إلخ."[16]

والحقيقة أنّ إشارة المعجم إلى أكثر من مفهوم لمصطلح الوظيفة، وهذا تبعا لاختلاف نظرة بعض المدارس اللسانية إلى هذا المصطلح، يُعد شيئا إيجابيا، إذ يعكس مسايرة المعجم للنقلة المفهومية الحاصلة بالنسبة للمصطلحات، كما يتيح للقارئ عدم الاكتفاء بمفهوم واحد. ولكن ما يلاحظ على هذا التعريف أنه مأخوذ عن معجم ديبوا، وبصفة حرفية في بعض الأحيان، خاصة في المفاهيم الثلاثة الأولى. فالمطلع على هذا المدخل في معجم ديبوا لا يجد صعوبة في إدراك التشابه الذي يصل إلى حد التطابق بين هذين المدخلين في كلا المعجمين:

Fonction:

"1- on appelle fonction le rôle joué par un élément linguistique (phonème, morphème, mot, syntagme) dans la structure grammaticale de l'énoncé …

2- En glossématique, on appelle fonction, dans un sens voisin de celui que le mot a en mathématiques, toute relation entre deux termes …

---

[14] أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 164.

[15] L. Hjelmslev, 1971. Prolégomènes à une théorie du langage. tra. Anne-Marie Léonard. Edition Minuit. p. 24.

[16] المعجم الموحد، ط 2، ص 58.

3- En grammaire générative, la fonction est la relation grammaticale que les éléments d'une structure (les catégories) entretiennent entre eux dans cette structure ... "[17]

أما بخصوص المفهوم الرابع لمصطلح الوظيفة الذي يُقصد به "الغرض الذي تؤدّيه اللغة" والذي أُلحِق مباشرة بالمفهوم الثالث الخاص بالمدرسة التوليدية، فهو مفهوم أساسي، يعكس نظرية هامة من نظريات رومان ياكوبسون، وهي: "نظرية وظائف اللغة". وعلى اعتبار الهوّة المفهومية الكبيرة بينه وبين المفهوم السابق، فإنّه ينبغي إحداث فصل بينهما على مستوى الكتابة، بل إنّه من الضروري أن يُخصَّص له مدخل مستقل في المُعجم.

3.2.2. كلوسيم (رقم 681)

ويورده المعجم باعتباره مصطلحا معرّبا عن الإنكليزية Glossem وعن الفرنسية Glossème كما يكتفي بتعريفه تعريفا موجزا كما يأتي:

"أصغر وحدة في مجال التعبير كما في مجال الدلالة". (المعجم الموحد ص 222)

فهو من جهة يفتقر إلى نسبة هذا المصطلح إلى المدرسة أو النظرية التي استحدثته، كما أنه اكتنفه كثير من الغموض، وقد يكون سببه عدم وضوح مصطلح التعبير (خاصة وأن مفهوم التعبير له تحديد خاص في مدرسة لويس يلمسليف)، وهو يوافق مفهوم "الدال الخاص بالدليل اللساني، ويقابل المضمون [أو المحتوى]"[18].

ونظرا لاختصاص مصطلح التعبير بمفهوم محدد في المدرسة الغلوسيمية، فإنّه يتعين على المعجمي الإحالة إلى موقع تعريفه في المعجم، خاصة إذا علمنا بأنّ هذا المصطلح قد أدرج ضمن القائمة الاصطلاحية المشكّلة للمعجم. (يُنظر الصفحة: 54 من المعجم الموحد، ط 2).

4.2.2. كلوسيماتية (رقم 682)

ويجعلها المعجم مقابلا معربا لمصطلح Glossematics الإنكليزي وGlossématique الفرنسي، وهو معرَّف كالآتي:

> كلوسيماتية: "مدرسة أنشأها يلمسليف متبعا خطى دو سوسير في تحليل اللغة في ذاتها لأجل ذاتها، وكل هذا يتأسس على مبدإ التجريب، كما أنّ الوصف ينبغي أن يكون: أ ـ غير متناقض. ب - شمولي. ج - بسيط للغاية.
> ووسيلة المدرسة استقرائية تنطلق من الخاص (المعطيات) للوصول إلى العام (القوانين)" (المعجم الموحد، ص 223).

وما يلاحظ على هذا التعريف أنّ الجزء الأول منه صحيح، غير أنّ ما لفت انتباهنا هو الجزء الثاني الذي يقرّ فيه مؤلّفو المعجم بأن الوسيلة أو المنهج الذي اعتمدته المدرسة الغلوسيمة منهج استقرائي، ولكن الحقيقة خلاف ذلك تماما.

---

[17] J. Dubois & al. 2002. Dictionnaire de linguistique. pp. 204 -205.

[18] G. Mounin. Dictionnaire de la linguistique. p. 134.

ففي معجم اللسانيات لديبوا يتحدث مؤلفوه عن المدرسة الغلوسيمية، ويقرّون بأنّها تخلّت عن المنهج الاستقرائي بل انتقدته، ويظهر ذلك في قولهم: "ينبغي [لهذه المدرسة] التخلي عن الطريقة الاستقرائية، التي تنطلق من الخاص (المعطيات) إلى العام (القوانين). [فهذه الطريقة] لا تسمح إلا باستنباط المفاهيم الخاصة بنظام لساني معين. وعليه فالغلوسيمية ستكون إذن طريقة استنتاجية (تحليلية)، تنطلق من عدد محدود من المسلمات المتينة لتصل إلى تحديد الأصناف".

" ... Pour être acceptable, en effet, les résultats de la théorie doivent concorder avec les données de l'expérience. Fondée sur «le principe d'empirisme», la description doit être sans contradiction, exhaustive et la plus simple possible. Il faut donc abandonner la méthode inductive, qui prétend aller du particulier (les données) au général (les lois). Elle ne peut dégager que des concepts valables pour un système linguistique donné. La glossématique sera donc une méthode déductive, qui procède à partir d'un nombre restreint d'axiomes rigoureux à la détermination de classes."[19]

وبالرجوع إلى أحد المصادر الأساسية للنظرية الغلوسيمية، يتأكد لنا ذلك، فلويس يلمسليف بعد تحديد مفهومي لمصطلح الاستقراء نجده ينتقده، ويقرّ بأنّ "الطريقة الاستقرائية (...) لا تسمح بإجراء وصف غير متناقض وبسيط"[20]. ومن ثمّ لا يمكن اعتمادها في بناء النظرية اللسانية.

5.2.2. دِلالة (رقم 1417)

وقابل بها المؤلفون مصطلح (semantics) الإنكليزي ومصطلح (sémantique) الفرنسي ويحددونها كما يلي:

دلالة: "في إطار النظرية اللسانية العامة، وسيلة لتمثيل معنى الجمل..." (المعجم الموحد، ص. 134)

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه يفتقر كثيرا إلى الدقة المفهومية، فمؤلّفوه اعتبروا مصطلح العلم الذي يدرس الدلالات وسيلة، وهذا انحراف كبير عن مفهوم العلم، بجعله مجرد وسيلة، والحقيقة أنّ هذا ينعكس عنه خلل كبير لدى القارئ أثناء تلقيه لمثل هذه المفاهيم التي تعد المنطلق الأساس بالنسبة إليه، على اعتبار أنها مصطلحات نواة ومفتاحية. ويبدو بأنّ إدراك مفهوم العلم الذي يشير إليه المصطلح خاصة في اللغة الأجنبية لا يحتاج إلى إعمال فكر كبير، فلقد عهدنا أن تصوغ اللغة الإنجليزية مفهوم العلم في مصطلحاتها بإضافة اللاحقة(ics) - إلى الاسم، كما هو الحال بالنسبة إلى (linguistics)، و(stylistics) وغيرهما. وكذلك الشأن بالنسبة للغة الفرنسية التي تطّرد فيها اللاحقة (ique) - للدلالة على مفهوم العلم.

[19] J. Dubois & al. 2002. Dictionnaire de linguistique. p. 223.

[20] L. Hjelmslev. 1971. Prolégomènes à une théorie du langage. p. 21.

6.2.2. دال (رقم 1440)

ويقابل (signifier) الإنكليزية و(signifiant) الفرنسية وتعرف كالآتي: "حسب اصطلاح (De saussure)، ينتج الدليل اللغوي عن تجميع الدال والمدلول، أو أيضا عن تجميع صورة سمعية ومفهوم ما. وباستعمال الصورة السمعية، يقصد (De Saussure) المتوالية من الصوتيات المسماة التي تشكل الدال اللغوي". (المعجم الموحّد، ص 136).

ويبدو من خلال هذا التعريف أنّ مؤلّفيه قد اعتنوا بمفهوم الدليل ربّما أكثر من مفهوم الدال المطلوب تحديده، وإذا كان بإمكاننا أن نحمل ذلك على أنّ المفهوم في علم المصطلح ينبغي ألاّ يُنظر إليه منعزلا، وإنما ضمن نظام مفهومي مضبوط بدقة، فإنه ينبغي الانطلاق في ذلك من المفهوم المركزي للمدخل المصطلحي وهو الدال، ولا مانع من أن نشير إلى روابطه المفهومية التي يقيمها بينه وبين المفاهيم التي تدور في فلكه.

ثمّ إنه إذا عاينا العبارة الأخيرة التي يتحدث فيها المؤلّفون عن الدال، نلاحظ بأنّها توحي بأنّ الصورة السمعية والدال شيئان مختلفان، وهما تسميتان لمفهوم واحد، لكن سوسير فضل التسمية الثانية وهي الدال لاعتبارات معينة[21]. وكلّ هذا ينبئ عن افتقار التعريف إلى الدقة والضبط المفهومي الذي ينبغي أن يتصف به، وبخاصة، المعجم المتخصص.

[21] منها أنها تحقق التقابل الاشتقاقي بينها وبين المدلول من جهة، وبينهما معا وبين الكل الذي يجمعهما، وهو الدليل. يُنظر:
F. de Saussure. 2004. Cours de Linguistique générale. Algérie : ENAG. 2éme édition. p. 110.

خاتمة

يمكن أن نجمل في هذه الخاتمة ما استخلصناه من خلال هذه الملاحظات والتي يمكن لها أن تنسحب على كثير من المداخل الاصطلاحية في هذا المعجم:

- عدم الإشارة في كثير من المداخل إلى التيار أو المدرسة (أو حتى إلى المجال الفرعي ضمن دائرة اللسانيات) وهذا ما يجعل تمثّل المفاهيم وضبطها أمرا صعبا.
- عدم وجود إحالات إلى مصطلحات لها صلة مفهومية مع المصطلح المعرّف، وهذا ما يؤدي إلى عدم اكتمال النظام المفهومي للحقل المصطلحي في ذهن المتلقي، خاصة ونحن نعلم أنّه من أهداف التعريف مَوْضَعَة المفهوم ضمن نظام مفهومي خاص به. وهذا يؤثر أيضا على عملية التلقي الأمثل للمفاهيم اللسانية الغربية.
- اعتماد النقل الحرفي عن المعاجم اللسانية الغربية، وبخاصة معجم اللسانيات لجون ديبوا (وآخرين)، وهذا ما يجعل من المؤلف العربي في ميدان المعاجم اللسانية مجرد مترجم لمعجم آخر. ومن ثمّ يمكن وسم عملية التلقي بصفة السلبية.
- افتقار كثير من التعريفات إلى الدقة المفهومية، وهو ما انجر عنه أحيانا التباس مفهومي بين المصطلحات.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا الإقرار بأنّ العمل المعجمي عمل صعب للغاية، خاصة في ميدان العلوم الإنسانية، حيث يكون هناك اختلاف في وجهات النظر، وهو ما ينجر عنه تداخل في المفاهيم. ويزداد الأمر تعقيدا إذا كان المعجم ثنائي اللغة أو متعدد اللغات، وهو ما يتطلب - زيادة على ما سبق - تحقيق التكافؤ المفهومي بين لغات مختلفة، قد تؤثر خصوصياتها على المفهوم في حدّ ذاته.

وأمام كل هذه التحديات التي تواجه مصنف المعاجم يبدو أنه من اللائق في هذا المقام التذكير بشعار أحد المعجميين البارزين وهو جونسون: الذي يقول فيه: "يتوق كلّ من يؤلّف كتابا إلى المديح. أما من يصنّف قاموسا فحسبه أن ينجو من اللوم"[22].

[22] رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، بيروت: دار العلم للملايين، 1990، المقدمة، ص 20.

المراجع

باللغة العربية

البعلبكي، رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، (انكليزي - عربي) (عربي -إنكليزي)، بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

مومن، أحمد، اللسانيات، النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

مكتب تنسيق التعريب بالرباط: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، الطبعة الأولى؛ 1989.

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، الطبعة الثانية؛ 2002.

باللغة الأجنبية

de Saussure, F., 2004.Cours de linguistique générale. Algérie: 2ème édition.

Mounin, G., 2000. Dictionnaire de la linguistique. Quadrige. PUF. 3ème édition.

Dubois, J. & al., 2002. Dictionnaire de Linguistique. Paris: Larousse. 2ème édition.

Hjelmslev, L., 1971. Prolégomènes à une théorie du langage. Trad. Anne-Marie Léonard. Edition Minuit.

واقع تطبيق المقاربة النصية في الطور الثانوي

مصطفى بن عطية
جامعة المسيلة
- الجزائر-

الملخص

يهدف هذا البحث إلى شرح المرتكزات النظرية لمقاربة تعليمية تطبق حاليا في تدريس النص، وهي ما يعرف بالمقاربة النصية؛ هذه المقاربة التي تستمد أدواتها من ميدان تحليل الخطاب ولسانيات النص.

وقد تطرقت الدراسة إلى مجالين مهمّين من مجالات الحكم على النص، وهما ما يعرف بالاتساق والانسجام، وبينت عناصر كل منهما، ثم حاول البحث استثمار كل ذلك في مناقشة الكيفيات المطبّقة في كتب اللغة العربية لطلاب السنتين الأولى والثانية من المرحلة الثانوية في المدرسة الجزائرية، قصد إفادة الميدان التعليمي من الدراسات النظرية وهداية الممارسين إلى حسن تنفيذها، بغرض إحداث تعلمات نوعية ووظيفية. ولعل انفتاح منهاج اللغة العربية على المعرفة اللسانية يساهم في تطوير وإغناء الدرس الأدبي وتقريبه من المتعلم. وبناء على ما سبق جاء هذا البحث ليجيب عن التساؤلات الآتية:

ما مفهوم المقاربة النصية؟ وهل تمّت محاورة النص الأدبي في المرحلة الثانوية بواسطتها؟ وما مدى وظيفية التعلمات المقترحة في كتب المتعلمين؟

الكلمات المفاتيح

المقاربة النصية - الاتساق - الانسجام - تعليمية النص.

Résumé

Nous exposons dans cette étude les aspects théoriques d'une approche nouvelle dans le domaine de la didactique des langues. Cette approche dite « approche textuelle» s'intéresse aux mécanismes textuels. Elle englobe les données et les avancées de l'analyse du discours appliquée au texte littéraire. Notre champ d'application est le manuel scolaire de la langue arabe dans le secondaire. De ce fait, nous tentons de répondre à travers cette étude aux questions suivantes: Que signifie l'approche textuelle et quelles en sont ses limites ? Comment l'approche textuelle est-elle appliquée dans l'enseignement de la première et deuxième année de l'enseignement secondaire ?

Mots clés

Approche textuelle - cohésion - cohérence - didactique du texte.

Abstract

This study is about a new approach in the field of language teaching and which is the textual approach. This later studies the structure of texts and how they function. The textual approach is a pedagogical choice through which Arabic language is taught and learned. In this study, we are going to answer the following questions : What is the textual approach ? What are its withdraws ? How is it applied in the Algerian secondary school?

Keywords

Textual approach - cohesion - coherence - didactics of texts.

مقدمة

لا يمكن لمدرس اللغة العربية اليوم أن يجهل ما أثبته العلم في عصرنا الحاضر من حقائق وقوانين ومناهج ناجعة في التحليل اللغوي، وذلك بضرورة الإلمام بما جدّ على صعيد البحث اللساني الذي طالعنا بمنهج لساني حديث، ينطلق من المنظور الوظيفي لتعليم اللغات وتعلّمها، فأخذت ملامحه ومناهجه وإجراءاته في التبلور منذ منتصف الستينيات تقريبا، وقد عرف هذا الاتجاه بـــ (علم النص أو علم لغة النص أو لسانيات النص) وهو الاتجاه الذي يدرس بنية النصوص وكيفية اشتغالها.

وقد دأب حقل تعليمية اللغات على استغلال كل ما وصلت إليه العلوم التطبيقية والإنسانية من نتائج ودراسات، وكان من بينها تلك المتعلقة بكيفيات النظر والتحليل اللغوي في مستوى النص، وبنت من ذلك منظومة منهجية تعليمية خاصة، تدعى المقاربة النصية. ومن خلال تصفح منهاج اللغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية بالجزائر نجد أن المقاربة النصية اختيار بيداغوجي تسير وفقه عملية تعلّم اللغة العربية وتعليمها، وتحلّل النصوص على خلفية معرفية قائمة أولا وأخيرا على الأدوات الإجرائية لتحليل النص، وتعليم اللغة - مقاييسها وفنياتها - من خلاله. وهنا تطرح إشكالية بالغة الأهمية في تصوري ألخصها في الأسئلة الآتية:

ماذا يقصد بمفهوم المقاربة النصية؟ وكيف طبقت إجراءات تحليل النص في التعليم الثانوي من خلال محتوى الكتاب المدرسي للسنتين الأولى والثانية ثانوي؟

1. المقاربة النصية

تعني المقاربة "كيفية دراسة مشكل أو معالجة أو بلوغ غاية... وترتكز كل مقاربة على استراتيجية للعمل"[1] ومعنى كلمة مقاربة" التي يقابلها المصطلح الفرنسي (Approche) هو الاقتراب من الحقيقة المطلقة، وليس الوصول إليها، كما أنّها من جهة أخرى خِطّة عمل أو استراتيجية لتحقيق هدف ما"[2]، أما وصفها بالنصية فلأنها مجموع طرائق التعامل مع النص وتحليله بيداغوجيا لأجل أغراض تعليمية، وللمقاربة النصية ثلاث نواح هي:

- **الناحية السوسيولسانية:** حيث تعالج شروط إنتاج النص ووضعه في إطاره الاجتماعي، وأدوار المرسل والمتلقي وأوضاعهما، وتنظيم النص حسب مرجعيته.
- **الناحية اللسانية الصرفة:** وذلك بتحديد وظائف اللغة والعلامات الشكلية للتلفظ، والمقتضيات التقديرية والمنطقية.

---

[1] عبد اللطيف الفاربي، عبد العزيز الغرضاف، محمد آيت موحي، عبد الكريم غريب، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك1، سلسلة علوم التربية 9-10، دار الخطابي للطبع والنشر، 1994، ص 21.

[2] عبد الله صوالح ومحمد الضب، لماذا بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات؟ الكتاب السنوي 2003، الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، 2003، ص 10،11.

- **الناحية المنطقية التركيبية:** وهي مستوى التحليل النصي من خلال التقاط نظام النص وشكله والتقاط العلاقات الزمنية والتقاط إجراءات انسجام النص والتقاط أشكال الجمل (نفي، استفهام، اسمية، فعلية...)[3] وتأتي كل هذه الإجراءات في خدمة النص وتحقيقا لفهم مضامينه.

والنص كيان مهيكل يتميز ببنية خاصة تقوم على ما بداخله من علاقات بين مكوناته، ومع أنه يتكوّن من الوحدات الجملية فهو يختلف عنها نوعيا، إذ إنّ النص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص، وهو يتحقق فعلا بوجود خاصية يطلق عليها "النصية" وهذا ما يميزه عمّا ليس نصّا[4]*. والنص -من منظور المقاربة النصية - هو بنية مهيكلة تقوم على مقوّمين أساسيين، يضطلع أحدهما برصد العلاقات التي تنتظم بها البنية الشكلية (الاتساق)، والآخر برصد العلاقات الخفية أو البنية التحتية العميقة (وهو ما يعرف بالانسجام)، ويحتل هذان المقوّمان موقعا مركزيا في الدراسات النصية حتى إننا لا نكاد نجد مؤلفا ينتمي إلى هذا المجال خاليا من هذين المفهومين أو من أحدهما.

ومما سبق ذكره نقول إنّ الاتساق والانسجام يشكلان موضوع المقاربة النصية التي تدرس الكيفية التي بمقتضاها تشكّل سلسلةٌ من الجمل وحدةً ونصا.

1.1. الاتساق

يقصد بالاتساق قوة التماسك بين الأجزاء المشكّلة لنص ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية الشكلية التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب/نص أو نص برمّته، ويذهب الدارسون إلى أن السامع أو القارئ حين يحدد بوعي أو من دون وعي وضعية عينة لغوية يستدعي بنيتين "داخلية وخارجية" تتمثل البنية الداخلية في اعتماد الوسائل اللغوية التي تربط أواصر مقطع ما، وتكمن الخارجية في مراعاة المقام[5]، ويحصل الربط بين جمل النص بمجموعة من الوسائل المختلفة في طبيعتها ووظائفها ومعانيها، وممن تعرّض لأدوات التماسك النصي هاليداي ورقية حسن في كتابهما (Cohesion in English) ذكرا فيه مظاهرَ نصية نلاحظ أنّ أغلبها مسخّر في بناء نصوص اللغة العربية، وأبرزها:

أ- **الإحالة:** وتعد من أهم الوسائل التي تحقق للنص التحامه وتماسكه ويرى هاليداي ورقية حسن أن العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل إذ لابد من العودة إلى ما

---

[3] ينظر، عبد اللطيف الفاربي وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

[4] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط 2؛ المركز الثقافي العربي، 2006، ص 13.

* نؤكد على أن هذين العنصرين هما أهم العناصر وليسا كلها في تحديد نصية النص فـ دي بوغراند مثلا يشترط سبعة عناصر يوصف بواسطتها الفعل اللغوي بأنه نص وهي: الاتساق والانسجام والقصد والقبول أوالمقبولية المتعلقة بموقف المتلقي من قبول النص والإخبارية أو الإعلام (توقع المعلومات الواردة في النص) ومناسبة النص للموقف (المقامية) والتناص.

[5] محمد خطابي، مرجع سابق، ص 14.

تشير إليه من أجل تأويلها وتنقسم إلى:

- **إحالة مقامية:** باعتبار أن اللغة تحيل دائما إلى أشياء وموجودات خارج النص.
- **إحالة نصية:** هي إحالة عنصر معجمي على مقطع من الملفوظ أو النص، وتؤديها ألفاظ من قبيل "قصة، خبر، رأي ..."[6]، فإذا كانت الإحالة نصية (داخلية) يمكن أن تحيل إلى السابق أو اللاحق، أي إنّ كل العناصر تملك إمكانية الإحالة، والاستعمال وحده هو الذي يحدّد نوع إحالتها.

وتكون الإحالة إما إحالة قبلية: وهي إحالة إلى عنصر لغوي سبق ذكره في النص ومثاله الضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ...﴾ (سورة البقرة، الآية 255) وهي إحالة قبلية إلى اسم الجلالة (الله) في مطلع الآية، أو بعدية: وهي التي يأتي فيها المحال إليه بعدها ومن أمثلتها استعمال العبارات: (وهو ما سنذكره، فيما يأتي، على النحو الوارد فيما يأتي، كما تبيّن لاحقا ...)، فالإحالة تمثل وسيلة من وسائل التماسك النصي، ومن ثم تتمثل أهميتها في إنشاء التماسك الدلالي للنص ... وهذا صادر أساسا من منطلق أنّ الإحالة شيء رابط دلالي ... لا يطابقه أي رابط بنوي آخر[7].

ب- الاستبدال: ويتمثل من حيث هو- وسيلة من وسائل التماسك النصي - في تعويض عنصر لغوي بعنصر آخر، ويتم على المستوى النحوي والمعجمي داخل النص، ويختلف عن الإحالة في كونها تقع على المستوى الدلالي، كما أنها أحيانا تحيل إلى أشياء خارج النص، كما يتميّز عنها أيضا في أنّ معظم حالاته قبلية، وذاك أن العلاقة بين الكلمات فيه تكون بين عنصر متأخّر وعنصر متقدّم.

وأمثلة الاستبدال المعجمي كلمة "أخر" في الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (سورة آل عمران، الآية 7). فكلمة "أُخَر" عوّضت كلمة "آيات" وقامت مقامها، مما زاد في تعلق الجملة اللاحقة بالسابقة.

وأما الاستبدال الذي يتمّ على المستوى النحوي، فهو يتمثل في لجوء المتكلم أو الكاتب إلى استعمال تركيب نحويّ بدل تركيب آخر، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (سورة البقرة، الآية 60) فقد حصل الاستبدال هنا بتعويض جملة جواب الطلب (وهي من المفروض: فضرب الحجر بعصاه ...) بجملة أخرى (فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) وترتبط هذه الجملة بالجملة المحذوفة بعلاقة سببية أشير إليها في السابق.

---

[6] صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2000، ص 70.

[7] الأزهر زناد، نسيج النص، ط 1؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991، ص 121، نقلا عن: صبحي إبراهيم، الفقي، علم اللغة النص بين النظرية والتطبيق.

ويبرز دور الاستبدال في اتساق النص من خلال العلاقة بين العنصرين: المستبدل والمستبدل منه، وهي علاقة قبلية بين عنصر سابق في النص وعنصر لاحق عليه[8]، وهذا ما يحقق نوعا من التلاحم والاستمرار في محيط التقابل.

ج- الحذف: الحذف ظاهرة نصية لها دورها أيضا في اتساق النص والتحام عناصره، ويوجد العنصر المحذوف في معظم الأمثلة مضمنا في النص السابق، وهذا يعني أن الحذف عادة علاقة قبْليّة. ويقع الحذف في الأسماء المشتركة ومثاله: أيّ الكتب ستقرأ؟ هذا هو الأنفع، وذلك أن الكتاب حذف في الجواب، وهذا نوع من الحذف يدعى بالحذف الاسمي، وقد يقع أيضا داخل المركّب الفعلي مثل: فيما كنت تفكر؟ المشكلة التي أرّقتني، والتقدير: أفكر في المشكلة، ويسمى حينها بالحذف الفعلي، وقد يقع نوع آخر من الحذف داخل الجملة: مثل: كم ثمنه؟ عشرون دينارا، والتقدير ثمنه عشرون دينارا، أو بحذف جملة كاملة فيؤدي حذفها إلى ربط أجزاء من الخبر وجعل الجمل المتعددة كالجملة الواحدة، لا نستطيع التفريق بين أجزائها، أو أن نميز إحداها عن الأخرى، ومنها حذف جملة الفعل، والمصرّح به وهو الجواب يتضمن الإيحاء بالمحذوف، فبدلا من أن يقول القائل: "أكرمني عبد الله، وأكرمت عبد الله" وفي ذلك جملتان، يقول: أكرَمني وأكرمتُ عبدَ الله، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الأنعام، الآية 149) وتأويلها ولو شاء الله أن يهديكم لهداكم.

د- الوصل: يختلف الوصل اختلافا تاما عن بقية وسائل التماسك النصي التي سبق ذكرها، من حيث إنه يصل وصلا مباشرا بين جملتين أو مقطعين في النص، إنه الطريقة التي يتلاحم بها اللاحق مع السابق بشكل منتظم، وتأتي أهمية الوصل من كون النص مجموعة من الجمل أو المتواليات المتعاقبة، وإنه لا بدّ لكي ندرك بنيته المتماسكة من توافره على أدوات رابطة تفرض كلّ نوع منها طبيعة العلاقة بين الجمل، وكثيرا ما يطلق على هذه الأدوات تسمية "الأدوات المنطقية" وذلك لدورها في تحديد أنواع العلاقات بين الجمل من إضافة وتوضيح وتعداد وشرح وربط وسببية وتعاقب زمني ومن ثم إسهامها في بناء النص بناء منطقيا، وإذا خلا النص من هذه الأدوات، سواء كانت شكلية، أم دلالية، فإنه يصبح جملا متراصّة لا يربط بينها رابط، ويصبح النص - إذا عددناه حينئذ نصا - جسدا بلا روح، ولأهمية التماسك النصي فقد نال اهتماما كبيرا من علماء النص، بداية بتوضيح مفهومه ومرورا ببيان أدواته أو وسائله وعوامله.

هـ- التكرار: ويجسد شكلا من أشكال الترابط المعجمي على مستوى النص، ويتمثل في تكرار لفظ أو مرادف له في الجملة، وقد ورد كثيرا في نصوص العربية وفي مقدمتها النص القرآني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

[8] محمد خطابي، مرجع سابق، ص 20.

لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الكَذِبَ، إِنَّ الذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ لاَ يُفْلِحُونَ﴾ (سورة النحل، الآية 116)، حيث ذكر الكذب ثلاث مرات ثم أعاد ذكر جملة (لِتَفْتَرُوا عَلَى اللهِ الكَذِبَ) مرّتين.

وهناك تماسك يحصل بتكرار مرادف للكلمة، وتمثل له بعبارة: كان لا يدخل في دعوى ولا يشترك في مراء، ولا يدلي بحجة حتى يرى قاضيا عدلا، وشهودا عدولا، فكلمات "يدخل، يشترك، يدلي" ذات معان متقاربة.

و- المصاحبة اللغوية: وهي علاقات تربط بين الوحدات المعجمية المنفردة، وهي ارتباط اعتاد أبناء اللغة وقوعه في الكلام بحيث يمكن توقع ورود كلمة محدّدة في النص من خلال ذكر كلمة أخرى فيه، كما هو الحال في علاقة التضاد المعروفة عند البلاغيين بالطباق في المفردات والمقابلة في العبارات كما في قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي المُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ المُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة آل عمران، الآية 26)، وعلاقة التدرج التسلسلي بين أيام الأسبوع أو أسماء الشهور مثلا. وعلاقة الجزء بالكل: كعدد من العناصر تنتمي إلى مجموعة واحدة ومثالها: السقف والجدران وعلاقتها بالحجرة. وعلاقة الصنف العام: مثل الطواف والسعي والكعبة وعلاقتها بالحج. وأخيرا علاقة التلازم الذّكري: إذ كلما ذكر عنصر استدعى بالضرورة عنصرا معيّنا كالسفر الذي يستدعي ذكر وسيلته، والمرض الذي يستوجب ذكر معالجه وهكذا. والسؤال الذي يفرض نفسه بناء على ما سبق: هل تعد أدوات التماسك النصي كافية لإقامة تحليل موضوعي لبنية النص؟

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال عرضا موجزا للمقوّم الثاني من مقومات النص؛ الذي يتجاوز المستوى السطحي للنص وصولا إلى فضاء أرحب يفتح المجال للدارس (المتلقي) لبناء علاقات بين النص والعالم الخارجي.

2.1. الانسجام: هو مجموع الآليات أو العمليات الظاهرة والخفية التي تجعل قارئ خطاب ما قادرا على فهمه وتأويله، حيث يعتقد فان دايك أن الظواهر النصية الحرفية لا تكفي وحدها لتحديد النص الأدبي ودراسته على أكمل وجه[9]، بل يتطلب الأمر عوامل غير حاضرة في النص؛ أي ليست من جنس الوحدات الملفوظة غير أنها تقوم بأدوار مهمة وتساهم في بناء معاني النص ومقاصده، ويتجلى الانسجام في جملة من المظاهر منها:

- الترابط الموضوعي: حيث حضور الوحدة الموضوعية التي تقتضي تجنب التناقض، والانتقال غير المبرر من فكرة إلى أخرى، لا تربط بينهما أية صلة منطقية، لذلك فإن من العوامل التي تحقق للنص انسجامه وترابطه، وحدته المعنوية، إذ إن قوة الربط تكمن حقيقة في العلاقات المعنوية؛ فالنص وحدة دلالية والجمل ليست سوى وسيلة لتحقيق ذلك.

---

[9] رياض مسيس، "لسانيات النص"، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، عدد خاص بالملتقى الوطني حول دور اللسانيات في العلوم الإنسانية، 5 و6 فيفري 2002، ص 167.

- إنّ سيرورة النص، وتقدّمه في عرض المعلومات يخضعان إلى ظاهرتين مهمّتين هما: التكرار والتدرّج، ذلك أن صاحب النص يذكر أحيانا، في مرحلة ما من مراحل النص أشياء سبق ذكرها محاولا بذلك ربط السابق باللاحق، وممهدا للانتقال إلى معلومات جديدة، وعليه فإنّ فهم دينامية النص يقتضي دراسة الطريقة التي يتحقق بها التوازن الذي يتمّ من خلاله تحوّل المعلومات الجديدة إلى معلومات مكتسبة، تمثّل بدورها المنطلق نحو عناصر أخرى جديدة، مثلا: تحديد الفترة التاريخية لظهور كتاب ما ييسر فهمه بشكل أفضل وذلك ما يفرضه السياق وخصائصه، فلا نحاول أن ننقد كاتبا أو شاعرا قديما معتمدين على رؤية إنسان معاصر، فلكل عصر خصائصه، وهذا ما يجلّيه السياق بتوضيح ما يكون ملتبسا في هذا النص أو ذاك، وهو الذي يحدّد أغراضه ومقاصده بدقة ويحصر مجالات تأويلاته الممكنة.

2. تطبيق مبادئ المقاربة النصية في التعليم الثانوي

1.2. في تحليل النصوص

لقد استقر الأمر على أن النص الأدبي في مرحلة التعليم الثانوي يدرس دراسة كلية اعتمادا على كونه ظاهرة لغوية متعددة الأبعاد، معقدة في تشكيلها ومضامينها، الأمر الذي يجعل معالجة النص تستمد من آفاق مختلفة منها المقاربة النصية أي النظر إلى النص على أنه وحدات لغوية ذات وظيفة تواصلية واضحة تحكمها جملة من المبادئ، ومنها الاتساق والانسجام، ولتحقيق هذا المبدأ في تناول النص، تظهر حاجة المتعلم إلى التحكم في دعائم فهم النص، من حيث بناؤه الفكري والفني ونقصد بذلك قواعد النحو، قواعد الصرف، البلاغة، والعروض، وتنشط هذه الدعائم انطلاقا مما يتوافر عليه النص من مظاهر لغوية وفنية، وتسمى من منظور المقاربة النصية بروافد النص.

ونتوقع بعد الدراسة النظرية سالفة الذكر أن نجد لها تطبيقات في كتاب المتعلم للطور الثانوي بحكم أن المقاربة المعتمدة هي المقاربة النصية، وإنه من باب الإنصاف الإقرار بأن مصمّمي الكتب المدرسية لهذه المرحلة حاولوا جهدهم تحقيق هذه الأفكار النظرية فخصصوا لكل نص من نصوص الكتاب فقرات قارّة تحاول دراسته من نواح متعددة للغوص في معانيه وفهم الأفكار التي ينقلها، فنجد الفقرة الأولى: (أكتشف معطيات النص) تركّز على المعلومات التي يحملها النص، والتي تتم مناقشتها في الفقرة الموالية وإبداء الرأي حولها، وفي ثالث محطة يتم تحديد بناء النص وفق نمط معين من الأنماط الأربعة (النمط الوصفي والنمط الحجاجي والنمط التفسيري والنمط السردي) ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الأكثر أهمية حسب تصوّري ألا وهي مرحلة تفحّص الاتساق والانسجام في تركيب فقرات النص، وفيها يتعرّض المتعلّم للعناصر سالفة الذكر التي تحقق نصّية الأثر الأدبي من اتساق وانسجام. إلا أنه من الواجب إبداء جملة من الملاحظات حول المطالب المقترحة في هذا الباب، فهي تتعلق في معظمها بأدوات اتساق النص اللغوية الشكلية ونذكر بالخصوص الروابط وعناصر الإحالة والحذف، كما هو الحال مثلا بالنسبة للمطلب الآتي: عُد إلى النص وعيّن الروابط التي وظّفها الشاعر في بناء نصه، وهي مطالب وإن تباينت صيغها فهي تتكرّر نفسها في مواطن كثيرة من الكتاب المدرسي، وتكتفي

بالتركيز على بعض أدوات الاتساق المذكورة ولا تتعداها إلى غيرها[10].

إنّ جوهر المقاربة النصية يقوم على دراسة بنية النص ونظامه، وتوجيه العناية إلى التعامل معه على أنه خطاب، متناسق الأجزاء منسجم العناصر؛ أي توجيه العناية صوب ظاهرتي الاتساق والانسجام، أمّا ملاحظة الممارسة التربوية فتؤكد على أنّ الأستاذ يكتفي أثناء تتبّعه لعناصر الاتساق والانسجام بأسئلة الكتاب المدرسي حرفيا، مثل ما جاء في تحليل نص الحكمة والفلسفة في الشعر ودراسته لأبي الطيب المتنبي:

- هل ترى علاقة بين هذه الحكم؟
- في البيت [9-8] أسلوب شرط حدد عناصره والعلاقة بين الشرط وجوابه؟
- على من يعود ضمير الهاء في (شأنه، منه، لياليه، أعانه) ؟[11]

والملاحظ أن هذه الأسئلة وغيرها في غاية السطحية، بل إنها تشتغل على هامش النص ولا تعمل حقيقة على ربط فقراته والوصول بالمتعلم إلى أحكام تخصّ الشاعر، ككيان مبدع له نفسيته المستقلة وفكره الخاص، ومع ذلك فإنّ المتعلم الذي يجهل تماما معنى الاتساق والانسجام يقوم باستخراج هذه الأدوات والإجابة عن الأسئلة المطروحة بطريقة آلية، والحال نفسها مع غالبية النصوص المدرجة في برنامج المرحلة الثانوية.

ومن المؤكّد أن المعارف النظرية الخاصة بمفاهيم الاتساق والانسجام، تثير نقاشات طويلة بين الباحثين المتخصصين، أما المتعلم في المرحلة الثانوية فإنه غير مزوّد بها على الإطلاق، لكن المطلع على المطلب الآتي: (حدّد بعض مظاهر انسجام معاني النص) الذي ورد في معرض تحليل نص: (من الغزل العفيف) لـــ (جميل بن معمر العذري) يفاجأ بأن واضع السؤال لم يضع ضمن مجال اهتمامه هذه الحقيقة، وكان من الواجب مراعاة ذلك بتفكيك المطلب إلى مطالب إجرائية تحدّد بدقة المطلوب من المتعلّمين رَصْدُه من مظاهر الانسجام والتعليق عليها.

ومن ناحية أخرى يمكن لمتصفح أسئلة كتاب التلميذ في المرحلة الثانوية، أن يلاحظ إهمال واضعي الأسئلة في أنشطة اللغة المختلفة بعضَ الجوانب التي تخصّ مبادئ المقاربة النصية، فهم لم يعيروا اهتماما للنص بوصفه ظاهرة لغوية اجتماعية إلا حينما يتعلّق الأمر بالنصوص الإبداعية وهي الآثار الشعرية على وجه التحديد فنجد محاور مناقشة النص لا تتعرّض لظواهر الاتساق والانسجام إذا تعلق الأمر بالنصوص التواصلية (النثر الفني، النقدي أو العلميّ). فنجد نصوصا فنية كنص (المواجهة)[12] لـــ جميلة زنير مثلا لا تثار حول فقراته مسائل تتعلق بالاتساق والانسجام، وفي المقابل نجد الأسئلة الموضوعة تسخّر لدراسة مظاهر أخرى لا تتحقق

---

[10] ينظر: المشوق في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، السنة الأولى من التعليم الثانوي جذع مشترك آداب، 2006، ص 18، 101، 130، 168، 153، وغيرها.

[11] الجديد في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، السنة الثانية من التعليم الثانوي لشعبتي الآداب والفلسفة والآداب واللغات الأجنبية، 2006، ص 104.

[12] المرجع السابق، ص 135.

بواسطتها المقاربة النصية ولا تساعد المتعلم على فهم النص، كما هو الحال بالنسبة لنص (انتظار) لأبي العيد دودو حيث نجد أسئلة تقنية تخدم جوانب نقدية صرفة مثل: ما أنواع الحبكات الفنية التي تعرفها؟ أو ما الفرق بين الرواية والأقصوصة من حيث الحبكة؟[13] أو أسئلة معرفية تتناول مسائل نحوية كما هو الحال بالنسبة للمطلب: (استخرج كلمة ممنوعة من الصرف) أو (أعرب: يا عدُوَّ الله)[14] وغيرها من الأمثلة في كتب النصوص.

2.2. في دراسة الظاهرة النحوية

يكتسي نشاط القواعد بشقيه (النحو والصرف) أهمية بالغة الأثر في تثبيت المكتسبات العلمية للمتعلم، وهي الدّعامة الأولى لكل المعارف التي يتلقاها المتعلّمون في مجال الأدب وفنونه واللغة وأساليبها، وعليه فقد كان من الواجب تجاوز كل ما يكتنف هذه القواعد من صعوبات تعليمية نبّه النحاة إلى وجودها، وذلك بتغيير طرائق تدريسها وأساليب عرضها، باعتماد المقاربة النصية أسلوباً للتعامل معها بهدف تيسير مقولاتها، وتقريب ما استغلق على المتعلّم من مفاهيمها، ذلك لأن تدريسها لم يعد غاية مقصودة لذاتها، بل أصبح وسيلة لتقويم اللسان من اللحن وصون الأساليب من الخطأ، فيصبح تعامله باللغة سليما فهما وتعبيرا، قراءة وتحريرا.

إنّ أكبر هدف يسعى المنهاج إلى تحقيقه لدى متعلّم المرحلة الثانوية هو إكسابه الدّراية اللغوية التي لا تتحقق إلا بالممارسة، ولتحقيق هذا المسعى اعتمد المنهاج جملة من الأهداف نذكر منها:

- تدريب المتعلمين على توظيف القواعد توظيفا قائما على إدراك المعنى وفهم السياق ومتطلبات المقام.
- تنمية الذوق الفني لدى المتعلم من خلال تعامله مع النصوص المتنوعة وإبراز ما فيها من أساليب راقية، وصور جميلة (السياق الطبيعي للغة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ المقاربة بواسطة النص تشترط أن تُنشّط الحصة عن طريق الرجوع إلى النص الأدبي أو التواصلي للوحدة التعليمية، وتسليط الضوء على الظاهرة اللغوية المقصودة بالدراسة، ودعوة المتعلمين إلى استخراج ما يماثلها في النص، ثم تدوّن على السبورة وتعالج وفق طريقة تراعي فكرة التواصل مع النص باستمرار (ذهابا وإيابا)، ويعد نشاط القواعد والصرف والبلاغة والعروض روافد لفهم النص؛ إذ يتمّ تناولها انطلاقا مما يتوافر عليه النص، غير أننا نجد مؤلفي الكتاب المدرسي قد خالفوا هذه القاعدة، فالنشاطات المسمّاة روافد النص (نشاط القواعد بشكل خاص) تأتي في أحيان كثيرة مستقلة عن النص.

وإذا كان النص الأدبي يشكل محور الفعل التربوي في تدريس نشاطات اللغة العربية فهذا يعني أن نقطة الانطلاق هي النص ونقطة الوصول هي النص أيضا، لذلك كان تدريس باقي فروع اللغة من نحو وصرف وبلاغة وعروض وتعبير ينطلق من النص، إذ إن المنهاج الجديد

---

[13] المشوق في الأدب والنصوص، مرجع سابق، ص 162.

[14] الجديد في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، مرجع سابق، ص 59.

لم يخصص لها أي حصة تعليمية مستقلة (زمنيا) واعتبر تدريسها وظيفيا من خلال النصوص نفسها، لأن المقاربة بالنص تلغي كل الحواجز التي كانت تقام بين تدريس النصوص وبين نشاطات اللغة الأخرى، لكن الملاحظ أنّ الأمثلة والشواهد في نشاط قواعد اللغة التي اعتمدت مثلا في درس "أفعال المدح والذم"[15] لم تكن مستقاة من النص، والملاحظة نفسها سجلناها مع كثير من الدروس مثل: درس الأحرف المشبهة بـــ ليس[16]، والممنوع من الصرف، وغيرها من الدروس ... فالقائمة تبقى طويلة؛ حيث يضيق المجال بنا للإحاطة بكل مواضيع الكتاب؛ حيث نلاحظ على بعض الدروس انطلاقها من شواهد لا وجود لها في نص الوحدة التعليمية، كما هو حال موضوع (المصدر الدال على المرة والهيئة) الذي جيء فيه بالأبيات الآتية:

(رَأيتُك في سَبَحاتِ الهلالِ يــُضِيءُ على غِرّةِ الأشْـــهُر) (وإشراقةِ الشَّمْسِ في خِدْرِها وفي صَفْحَةِ القَمَرِ الأزْهَــرِ) (وفي وَمضةِ البَرْقِ وَسْط السَّحابِ وفي وقْدَةِ الشّفَقِ الأحْمَرِ)[17]

والحقيقة أن النص الذي بُرمج في هذه الوحدة "من قضايا الشعر في عهد الدولة الرستمية"[18] ليس فيه من أثر لظاهرة صيغ المرة أو أسماء الهيئة، وهذا هو سبب لجوء واضع الكتاب إلى شاهد شعري ليس من نص الوحدة، لكن النص المذكور أعلاه فيه من الظواهر الصرفية ما يُغْني عن هذا الموضوع من جهة، وما يخدم المعنى ويعضد أحكاما فنية تتعلّق بالنص مباشرة، كـــ (صيغ التعجب القياسية)* مثلا التي يمكن أن يستند فيها المدرّس إلى البيت التاسع من هذا النص:

حتىّ تزورَ رجالاً في رحَالِهِمُ   فَصْلا فأكرِمْ بأهْلِ العلم زُوّارا

ليبين في مستهل الدرس معنى البيت وأثره في المعنى العام للنص، ثم يدرسه كظاهرة نحوية يبين أحكامها وعناصر تركيبها، ومن ثم يكون الدرس النحوي خادما للنص ومنطلِقا منه ليعود إليه، فيحسّ المتعلمون بذلك الارتباط البنوي بين مختلف نشاطات اللغة والأدب.

3.2. في دراسة الظاهرة البلاغية

ما قلناه عن الانفصال الملاحظ بين النص ودرس النحو والصرف، يقال أيضا عن درس البلاغة ومواضيع دروس العروض، التي لم تسلم هي أيضا من التجزيء؛ حيث نجد مؤلفي الكتب المدرسية يأتون بشواهد في مواضيع دروس البلاغة التي يبدو لي أنهم وضعوها مسبقا، ثم

---

[15] المرجع السابق، ص 52.

[16] المرجع نفسه، ص 114.

[17] الجديد في الأدب والنصوص، السنة الثانية، رياضيات، علوم التجريبية، تسيير واقتصاد، تقني رياضي، ص 97.

[18] الجديد في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، مرجع سابق، ص 95.

* درس القواعد (صيغ التعجب) مبرمج في السنة نفسها بعد نص: "الدعوة إلى الجديد والسخرية من القديم" لأبي نواس الحسن بن هانئ، والغريب أنه (صيغ التعجب) قد انطلق هو أيضا من نص آخر غير نص الوحدة، لخلو نص أبي نواس من ظاهرة التعجب، فلو أن هذا الدرس أخّر إلى نص: "من قضايا الشعر في عهد الدولة الرستمية" للإمام أفلح بن عبد الوهاب لكان واضع الكتاب قد احترم مبادئ المقاربة النصية أكثر. يرجى الاطلاع على: الجديد في الأدب والنصوص، مرجع سابق، ص ص 23-25.

حينما لم يجدوا لها أمثلة في نصوص الوحدات التعليمية لجأوا إلى الطريقة القديمة، فأتوا بشواهد مختارة للانطلاق منها في مناقشة الظاهرة المقصود تلقينها للمتعلمين، وكأنه لا وجود لمقاربة بيداغوجية تسمى المقاربة النصية.

أما درس البلاغة فالأصل فيه أن يُنشَّط انطلاقا من النص الأدبي، بدراسة الظاهرة البلاغية خدمة لفهم النص، وكشفا لسبب اختيارها، ومن ثمّ تذوّق الأساليب العربية الرّاقية بغرض: توظيفها توظيفا مناسبا في مقامات مختلفة، فالمقاربة بالكفاءات بالنسبة إلى درس البلاغة، تصب في مجرى التطبيق والتفعيل، أي أنْ يُعبّر المتعلم بكلام واضح يفهمه غيره ويتأثر به. ولبلوغ هذه الغاية لا بد على المدرس بواسطة محتوى الكتاب وتطبيقا للمقاربة النصية أن يعمل على: تنمية الذوق الأدبي للطلاب وإذكاء ذوقهم الفني وإقدارهم على فهم الأدب فهما دقيقا، ومعرفة خصائصه ومزاياه البلاغية وبيان جماليته، كما يعمل محتوى الكتاب على إدراك ما تدلّ عليه النصوص الأدبية من ضروب فنية، وتبصير المتعلّم بمختلف أنواع الأساليب، وكيف تؤَدَّى الفكرة الواحدة بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عن طريق الحقيقة والمجاز.

- تحصيل المتعة والإعجاب لما يقرؤون من الآثار الأدبية، وتدريبهم على إنشاء الكلام الجيّد بمحاكاتهم لها[19].

والبلاغة مرتبطة بالأدب من خلال نصوصه وهي على هذا الأساس ليست قضايا وأحكاما وتعاريف وقواعد بل هي تشبّع بالأسس والأصول التي تقوم عليها بلاغة الكلام وجودة الأسلوب، من حيث الوضوح والقوة وجودة التصوير. وقد عمل المنهاج عن طريق محتوى الكتاب على تحقيق هذه الكفاءات فركّز على ظواهر بلاغية غاية في الأهمية كالتشبيه والمجاز والاستعارة والكناية والخبر والإنشاء والطباق والمقابلة والجناس، وهي مواضيع ذات أهمية قصوى في فهم المعاني وربط العلاقة بين المرسل والمتلقي بواسطة النص.

وما يلاحظ على هذا النشاط في السنة الأولى الثانوية - الشعبة العلمية خصوصا - أنّ شواهده مأخوذة من النصوص المبرمجة في الوحدات وهو أمر محمود بيداغوجيا حسب المقاربة النصية وخاصية الإدماج. فمن بين عشرة مواضيع في البلاغة نجد ثمانية منها ترجع إلى النص في استخراج الظاهرة لدراستها بواسطة الفقرة التعلّميّة: (عُدْ إلى النص)، عدا درسين منها فقط أتى فيهما مؤلفو الكتاب بشواهد من خارج النص، وهما درسا الجملة الإنشائية والجناس[20].

وختاما نقول إن المقاربة النصية من حيث أساساتها النظرية وطموحات واضعيها، تُعدّ إضافة نوعية للمنظومة التربوية عموما ولتعليمية اللغة العربية بشكل خاص، غير أنّ تطبيقاتها المدرسيّة تبقى رهينة العوائق المتعلقة بتعريف المدرسين والمشرفين التربويين على حد سواء بأهم مبادئها، لتحسين أدائهم الميداني والوصول إلى الكفاءات اللغوية المنشودة.

---

[19] محمد الصالح سمك، فن التدريس للتربية النحوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العلمية، د. ط؛ دار الفكر العربي، 1991، ص 551.

[20] ينظر: المشوق في الأدب والنصوص، مرجع سابق، ص ص 95-180.

المصادر والمراجع

الفاربي عبد اللطيف، الغرضاف عبد العزيز، آيت موحي محمد، غريب عبد الكريم، معجم علوم التربية مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك 1، سلسلة علوم التربية 9-10، دار الخطابي للطبع والنشر، 1994.

الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1؛ دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجديد في الأدب والنصوص، السنة الثانية، رياضيات، علوم التجريبية، تسيير واقتصاد، تقني رياضي.

ـــ ، الجديد في الأدب والنصوص والمطالعة الموجهة، السنة الثانية من التعليم الثانوي لشعبتي الآداب والفلسفة والآداب واللغات الأجنبية، 2006.

ـــ ، المشوق في الآداب والنصوص والمطالعة الموجهة، السنة الأولى من التعليم الثانوي جذع مشترك آداب، 2006.

زناد، الأزهر، نسيج النص، الطبعة 1؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991.

مسيس، رياض، لسانيات النص، مجلة المبرز، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب العلوم الإنسانية عدد خاص بالملتقى الوطني حول دور اللسانيات في العلوم الإنسانية، 5 و6 فيفري 2002.

سمك، محمد الصالح، فن التدريس للتربية النحوية وانطباعاتها المسلكية وأنماطها العلمية، دون طبعة؛ دار الفكر العربي، 1991.

صوالح، عبد الله، الضب، محمد، لماذا بيداغوجيا المقاربة بالكفاءات ؟ الكتاب السنوي، الجزائر: المركز الوطني للوثائق التربوية، 2003.

خطابي، محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، الطبعة 2؛ المركز الثقافي العربي، 2006.

اللسانيات

طبع بمطبعة دار هومة

AL-LISĀNIYYĀT

Achevé d'imprimer sur les presses de l'Imprimerie Houma

LA NOTION DE SYLLABE ET LA THEORIE CINETICO-IMPULSIONNELLE DES PHONETICIENS ARABES*

Abderrahmane Hadj-Salah
Centre de Recherche Scientifique et Technique
pour le Développement de la Langue Arabe

Résumé

La syllabe telle que l'ont conçue les Grecs a été connue des Arabes par la traduction des ouvrages de l'Antiquité. Mais il a existé bien avant ce contact gréco-arabe, une conception de la dynamique verbale, entièrement originale, basée sur les notions de *ḥarf et de ḥaraka.* Le ḥarf est le segment minimal de la chaîne parlée. Il possède d'après al-Ḫalīl (8e s.) deux qualités : un timbre (*ǧars*) et une force impulsive (*ṣarf).* Ce dernier terme est explicité par le mot *ḥaraka.* Celle-ci serait d'après de nombreux auteurs, *le mouvement acoustico-physiologique nécessaire, en même temps, à la production séquentielle du ḥarf et au passage à l'articulation suivante.* Ceci est confirmé par la rythmique conçue par les musicologues et les métriciens arabes. Ces derniers ont retenu le *sabab* comme molécule articulaire minimale ; or le *sabab* correspond à la « syllabe longue ». En effet, la chaîne parlée dans un débit normal ne comporte pas de divisions syllabiques comme le montre l'observation instrumentale et la seule unité actualisable en syllabe est la portion verbale qui peut être effectivement isolée, c'est-à-dire celle qui peut être limitée par deux *sukūn-s (Vs ḥaraka).*

L'auteur a proposé de traduire *ḥaraka* par *kinème*, l'état du segment avec *ḥaraka* : kinèse et son contraire *akinèse.* Les concepts exprimés par les termes : *kinéisé* et *akinéisé* lui semblent plus adéquats que les concepts saussuriens : explosif, implosif.

Mots-clés
Syllabe - *ḥarf* - *ḥaraka* - *ǧars* - *ṣarf* - *sabab* - *sukūn.*

---

* Les résultats de cette recherche ont obtenu, depuis sa première publication (al-lisāniyyāt, n°1, 1971) une remarquable confirmation par l'usage de nouveaux instruments d'analyse (voir l'article, entre autres, de G. Droua-Hamdani et M. Abbas, al-lisāniyyāt, n° 17 - 18, pp. 69-79).

الملخص

لقد عرف العرب المقطع اليوناني بفضل ما ترجم من مؤلفات اليونانيين. غير أنهم كانوا قد بنوا قبل اتصالهم بهذا التراث نظرية أصلية في الدينامية اللفظية أساسها مفهوم **الحرف** ومفهوم **الحركة**. أما الحرف فهو "أقل ما يمكن أن ينطق به" ويتصف عند الخليل بن أحمد بصفتين ذاتيتين هما **الجرس** أو نوعية صوته ثم **الصرف** وهو قوة اندفاعه (هواء صوته) وقد فسره بالحركة. أما هذه فهي عند الكثير: الحركة الصوتية الفيزيولوجية التي لا بد منها لإخراج الحرف (أي لتحقيقه في درج الكلام) أولا وللخروج منه إلى حرف آخر ثانيا. وهذا ما تؤكده نظرية الإيقاع التي تصورها علماء الموسيقى العرب والعروضيون منهم. وقد اتخذ هؤلاء **السبب** ليجعلوه "أقل مركب لفظي يمكن أن يتكلم به مفردا". وهو يناسب في مدلوله "المقطع الممدود". وقد أصابوا في ذلك لأنه لا يوجد - كما تثبته الاختبارات الآلية - أي انقسام مقطعي في درج الكلام العادي إذ العنصر اللفظي الوحيد الذي يستطاع اخراجه وتحقيقه كمقطع هو القطعة اللفظية التي يمكن أن تنفصل في النطق عن غيرها وهي ما يكتنفها ساكنان.

وقد اقترح صاحب المقالة ترجمة لفظة "حركة" بـ : kinème ولفظة تحرك بـ : kinèse وضدها بـ : akinèse ويرى أن المفهومين العربيين متحرك وساكن kinéisé وakinéisé أوفق وأنسب من مفهومي سوسير implosif و explosif .

الكلمات المفاتيح

المقطع - الحرف - الحركة - الجرس - الصرف - السبب - السكون.

Abstract

The syllable, as viewed by the ancient Greeks, was known by the Arabs through translations of ancient studies. But much prior to this contact between Greek and Arab thought, a conception of speech dynamics already existed. It was thoroughly original, and based on the concepts of « *ḥarf* » and « *ḥaraka* ». The *ḥarf* is the minimal segment of the speech continuum. Al-Ḫalīl (8th century) ascertained that it has two qualities: sound colour (*ğars*) and strength of motion *(ṣarf).* This latter is explained by the word « *ḥaraka* ». According to many authors, the *ḥaraka* is *the acoustico-physiological motion which is required both for producing sequentially the ḥarf and for gliding to the following articulation.* Confirmation is given by rhythm conceived by Arab musicologists and experts of metrics. They have designed the « *sabab* » as the *smallest articular molecule;* however, the *sabab* bears the meaning of « long syllable ». In fact, a normally uttered speech sequence does not contain syllabic divisions, as is shown by instrumental observation, and the only item which may be presented as a syllable is the speech sequence which can actually be isolated; that is to say, which may be limited by two «*sukūn-s* » (opposite to « *ḥaraka* »).

The author brings forward the idea of translating « *ḥaraka* » by « *kinem* », the state of a speech segment with *ḥaraka:* « *kinesis* » and its opposite « *akinesis* ». The concepts expressed by the terms « *kineised* » and « *akineised* » seem to him more adequate than the Saussurian concepts « explosive » and « implosive ».

Keywords

Syllable - *ḥarf* - *ḥaraka* - *ğars* - *ṣarf* - *sabab* - *sukūn.*

« On ne peut prononcer un phonème isolément mais suivi d'un autre phonème car la continuité [sonore] est la règle en matière de langage ». Cette vérité élémentaire a été énoncée au 4e siècle de l'Hégire (IIe siècle de l'ère chrétienne) par 'Alī Ibn 'Isā al-Rummānī, commentateur du célèbre grammairien arabe Sībawayh[1]. Un phonème (un ḥarf = le plus petit segment de la chaîne parlée)[2] à l'état isolé est irréalisable[3]. Mais cela suppose donc qu'il est intégré dans un groupe limité de phonèmes car, de même que l'articulation d'un seul phonème est impossible, de même on ne saurait assurer la continuité du souffle phonatoire au delà des possibilités physiologiques du sujet parlant (mutakallim)[4]. En quoi consiste donc ce groupe, cet agrégat sonore qui permet l'actualisation de la parole et à l'intérieur duquel, par conséquent, peuvent se réaliser les phonèmes et comment est-il perçu? Les Grecs avaient constaté en examinant le fonctionnement de leur langue dans son articulation que certains segments apparaissaient rarement seuls dans une même « émission de voix » et que d'autres en revanche, pouvaient s'émettre isolément. Ceux qui ne pouvaient avoir un son qu'accompagnés d'autres sons, ils les dénommèrent *sumphona,* les autres *phoneénta.* Ce fut donc l'origine de la très célèbre division des phonèmes en consonnes et voyelles. La notion de syllabe était née avec celle de voyelle et de consonne.

Les linguistes arabes ont eu également une conception très originale de la dynamique verbale et, à ce titre, ils méritent qu'on examine, avec la plus grande attention, les résultats de leurs recherches et de leurs réflexions. C'est là précisément l'objet de la présente étude.

De nombreuses opinions ont été émises au sujet de cette conception. Certains auteurs ont cru reconnaître chez les anciens phonéticiens arabes des concepts grecs relevant de la musicologie et partant de la philosophie[5]. D'autres savants pensent au contraire que les plus anciens parmi ces phonéticiens n'ont pas eu la notion de syllabe et qu'en fin de compte « ils n'ont pas dégagé la notion de consonne »[6].

Il est évident que ces auteurs veulent faire du système hérité des Grecs un absolu auquel il est légitime de tout ramener. On ne pourrait cependant y souscrire qu'à la condition que ce système soit le seul valable au point de vue scientifique - et de l'avis

[1] Cf. *Šarḥ*,V, folio 23 V. Sībawayh est l'auteur du plus ancien ouvrage de linguistique arabe -et aussi- du plus considérable - qui nous soit parvenu. Son Kitāb a, par ailleurs, constitué la source essentielle de tous les auteurs qui ont suivi. Mort en 180 H. = 796 J.C.

[2] Rummānī, *Ibid.*, folio 41 V : « aqallu ma yumkinu 'an yunṭaqa bihī... wa-huwa l-ḥarfu l-wāḥid ».

[3] Voir *al Muqtaḍab* d'al-Mubarrad (Le Caire, 1386 H., 1,36 : « lā yaǧūzu li-ḥarfin an yanfaṣila bi-nafsihī li-annahū mustaḥīl »).

[4] Voir note de Šalabī dans *Šarḥ al-Mawāqif*, III. 272.

[5] Voir Bravman, *Materialen und Untersuchungen zu den Phonetischen Lehren der Araber*, Gottingen, 1934, p. 12.

[6] H. Fleisch, *La conception phonétique*, 104.

de tous les phonéticiens de notre époque. Or, nous n'en sommes pas là ! Jamais la notion de syllabe (et avec elle la division des sons du langage en consonnes et voyelles) *telle que la concevaient les anciens Grecs* n'a été autant discutée[7].

En fait, la syllabe telle qu'elle a été définie dans l'Antiquité a été bien connue des Arabes et il serait bien étonnant qu'il en fût autrement, si l'on sait que la plupart des écrits grecs - et surtout ceux d'Aristote qui s'est occupé de phonétique - firent l'objet de traductions en langue arabe. *Mais ces traductions ne se firent* - et c'est là le point le plus important - *qu'après la parution du grand ouvrage de Sībawayh, c'est-à-dire après que l'essentiel de la grammaire et de la phonétique arabe fut codifié et diffusé.*

Il est curieux de constater que le mot « syllabe » a été toujours traduit par le mot *maqṭa'* qui signifie « lieu de coupure »[8]. Or si ce vocable n'a jamais eu auparavant le même contenu que celui de syllabe, il marquait cependant l'endroit où pouvait se faire la pause. C'est cela qu'ont retenu les traducteurs. La pause ne peut, en effet, se faire à l'intérieur d'une syllabe mais à la limite, au « lieu de coupure » d'une émission sonore. C'est donc le mot dont la signification s'approchait le plus de cette notion que les traducteurs ont choisi. Les philosophes arabes d'inspiration hellénistique (en tant que philosophes surtout) ont essayé d'expliquer cette conception grecque et, ce qui est remarquable, l'ont presque toujours pensée dans l'optique de la tradition phonétique arabe.

C'est ainsi qu'Ibn Sīnā (Avicenne)[9] après avoir défini les consonnes et les voyelles comme l'avaient fait les Grecs (avec un certain écart malgré tout) envisage le *maqṭa'* = la syllabe grecque, de la façon suivante : « Un segment non sonnant » *(ṣāmit* : traduction de *aphōna)* qui est dans un état tel qu'on puisse le prononcer dans un continuum naturel est appelé syllabe : [Le maqṭa' (ou syllabe)] consiste donc en un segment non sonnant dont l'intervalle temporel qui le sépare d'un autre segment subséquent est rempli par un son audible » (naġama = son musical ≠ bruit consonantique)[10].

---

[7] L'existence même de la syllabe comme phénomène physiologique et acoustique a été niée comme on le sait par d'éminents savants tels que G. Pancocelli-Calzia (voir ci-dessous). E. - W. Scripture, A. Gemelli et G. Pastori. De nombreux phonéticiens ont essayé cependant de renouveler sérieusement cette notion : on citera F. de Saussure, O. Jespersen, R. H. Stetson, M. Grammont, P. Fouché, A. W. de Groot et plus près de nous : A. Rosetti et B. Hala (Voir l'abondante bibliographie qu'a donnée le regretté Hala dans son article : *La syllabe, sa nature, son origine et ses transformations, Orbis*, 1961 (pp. 68 - 71).

Nous nous devons de signaler aussi pour ce qui concerne la division des sons du langage en voyelles et consonnes la remarquable mise au point de A. Belardi : *Sur l'aspect subjectif de la distinction entre voyelle et consonne* (*Annali dell'Istituo Univ. Or. di Napoli.* 1962. pp. 149 - 165). On y relève notamment: « Pourquoi donc continuer à considérer les voyelles et les consonnes traditionnelles comme si elles étaient des prototypes immuables dont l'analyse devrait déceler la raison d'être ? ... La science ne peut hériter que le schéma de la dichotomie et non les éléments qui dans l'Antiquité remplissent ce schéma » (p. 164).

[8] Ne pas confondre avec l'autre sens de maqṭa' : lieu d'articulation d'un segment.

[9] Célèbre philosophe arabe. Mort en 428 H. = 1037 J. C.

[10] Autrement dit un son périodique. Il s'agit du son vocalique qu'Avicenne considère comme essentiellement musical (= naġama). Ibn Sīnā, 123.

Ce qu'il y a de vraiment grec dans ces définitions c'est surtout la notion[11] de consonne que les anciens phonéticiens arabes ont appréhendée d'une façon bien différente.

En effet, on constate qu'Avicenne, malgré lui et malgré l'influence grecque, ramène la syllabe d'abord à cet élément central de la phonétique arabe : le ḥarf et ensuite qu'il reste préoccupé par la fonction de l'agrégat syllabique qui est celui de permettre au ḥarf de s'intégrer dans l'écoulement sonore. C'est là le fondement même de la dynamique vocale conçue par les premiers théoriciens arabes tels qu'al-Ḫalīl[12] et Sībawayh.

Il en a été de même du philosophe et musicien al-Fārābī[13] qui a écrit[14] :

> « Les Arabes donnent au *maqṭa'* (= la syllabe grecque) le nom de segment «en mouvement» (mutaḥarrik) parce qu'ils appellent les [segments] «sonants» de brève durée (= *muṣawwitāt* : traduction du grec «phoneénta») *ḥarakāt* (plur. ḥaraka = sens lexical de base : mouvement) ».

Nous voici donc amenés à analyser ce qui nous semble constituer la clé du système arabe à savoir la *ḥaraka* que l'orientaliste Henri Fleisch considère « comme la notion... la plus éloignée de notre conception moderne »[15].

Voyons d'abord cette notion de ḥaraka chez al-Ḫalīl et son disciple Sībawayh. Le premier de ces auteurs attribue[16] au ḥarf (= segment minimal comme on vient de le voir) deux qualités :

- un *ğars* qui signifie timbre, qualité acoustique[17] et
- un *ṣarf :* mise en mouvement ou état de ce qui est mis en mouvement (dans une direction opposée à celle de l'état initial de l'objet quand cet état consiste également en un mouvement)[18].

Le premier de ces termes est expliqué par ce linguiste à l'aide de l'expression : *fahm al-ṣawt.* Le *ğars* ou qualité acoustique est donc, pour al-Ḫalīl, l'élément qualitatif du ḥarf qui permet, d'après le sens lexical du mot *fahm* (saisie, aperception, *compréhension*), la saisie du *ṣawt* ou son linguistique dans l'une de ses réalisations concrètes mais fonctionnelles c'est à dire en tant qu'il peut constituer des unités

---

[11] Nous nous proposons de traiter ce sujet dans une prochaine étude.

[12] L'une des plus grandes figures de la linguistique arabe. Mort en 175 H. = 786 J. C.

[13] Auteur -entre autres ouvrages- du *Kitāb al-Mūsīqā al-kabīr.* Mort en 339 H. = 950 J.C.

[14] Folio 405.

[15] *La Conception phon.*, 46.

[16] *Le Monde oriental*, 46.

[17] Voir Ibn Ğinnī, *Sirr al-Ṣinā'a*, 1,6.

[18] D'où le sens de « détourner de son cours », « renvoyer », etc. que possède aussi ce terme dans la langue courante. Le sens général de « mise en mouvement » se retrouve au niveau des contenus lexicaux de base des termes techniques - par ailleurs équivalents : Ṣarf = iğrā' = taḥrīk. Voir ci-dessous.

fonctionnellement distinctes : les sons *b, d, k*, par exemple, dans ce qu'ils ont de spécifique, du seul point de vue acoustico-fonctionnel.

Le second terme qui est l'objet essentiel de notre analyse est tout simplement expliqué par le terme de *ḥaraka.*

Pour bien comprendre cette correspondance sémantique entre *ṣarf* et *ḥaraka* nous aurons à nous référer à la notion de *ḥarf al-madd.*

Le ḥarf al-madd est, pour les phonéticiens arabes, un segment non autonome parce qu'acéphale (= ne possède pas d'attaque par lui-même : lā (i)btidā'a lahū) : il s'agit d'un prolongement ou d'une *extension quantitative* (madd) de la voyelle brève[19]. Cela est confirmé par cette importante remarque de Faḫr al-Dīn al-Rāzī[20] : la limite vers laquelle tend la diminution quantitative du ḥarf al-madd est la ḥaraka[21]. On serait donc tenté de voir dans cette dernière une voyelle brève et rien d'autre. En effet, les deux notions sont souvent confondues. Mais cela ne l'est vraiment qu'au seul niveau acoustique car la dénomination même de ḥaraka montre que la perspective de l'analyse retenue par les Arabes est autrement plus large. Al- Rummānī nous dit en effet :

> « ... la ḥaraka permet au *ḥarf* de se produire (tumakkinu min iḫrāǧ al-ḥarf) alors que le sukūn (opp. à ḥaraka) ne le permet pas (V, folio 15 R) », et ailleurs :
>
> « ... L'état de taḥarruk du ḥarf *implique le passage* (ou mouvement séquentiel : al-ḫurūǧ min... ilā...) de ce ḥarf vers un autre ḥarf : affirmer le contraire serait se mettre dans le cas de celui qui essaierait d'appréhender en son lieu initial un objet en mouvement [rectiligne] et qui refuserait de le voir se déplacer vers un autre lieu, ce qui est absurde ». (V, folio 22 V).

Il y a dans ces remarques deux idées essentielles :

- la ḥaraka est une cause nécessaire à la production du ḥarf[22]: elle est un mouvement qui permet l'articulation. L'absence de ḥaraka ne peut évidemment pas le permettre;
- sa présence implique que le locuteur doit passer d'un ḥarf à un autre : elle est nécessairement *mouvement vers une autre articulation*. Ce qui suppose qu'un ḥarf à l'état de sukūn (sans ḥaraka) est toujours précédé d'une ḥaraka.

Ainsi la ḥaraka est bien quelque chose de transcendant au son vocalique puisque c'est elle -et non la voyelle en tant que phénomène acoustique- qui conditionne la

[19] C'est malgré tout un ḥarf (= segment phonique minimal) parce que :

1- il peut tenir lieu d'élément phonématique -et non prosodique- dans la chaîne parlée. La quantité vocalique comme élément pertinent est donc pour les Arabes segmentale et non supra-segmentale.

2- à ce titre, il est substituable aux autres segments non vocaliques.

[20] Savant arabe du VIe siècle H. On trouve dans ses ouvrages de pertinentes analyses concernant la phonétique acoustique et physiologique. Mort en 606 H. = 1210 J. C.

[21] *Tafsīr*, I, 30.

[22] Aussi bien des ḥurūf al-madd que des ḥurūf non vocaliques.

production du ḥarf. Le son vocalique en tant que tel n'est qu'un *effet acoustique* qui peut accompagner le développement d'une ḥaraka[23]. On peut en inférer que la production d'un son vocalique est toujours précédée ou accompagnée d'une ḥaraka mais que la réciproque n'est pas nécessairement vraie - du moins pour certaines langues comme on le verra.

C'est bien ce qu'affirme Sībawayh dans son *Kitāb* :

> « ... le locuteur ne peut «mettre en mouvement» (yu-ḥarriku) un segment qu'il fera suivre d'un silence » (II, 279);
>
> « On ne peut réaliser, après un [segment] à l'état de sukūn, un ṣawt (ici son vocalique): si l'on essayait de le faire, on le mettrait en état de taḥarruk (mise en mouvement) » (II, 285) ;
>
> « Si l'on veut «mettre en mouvement (iġrā') »[24] les segments phonétiques, on peut produire, si l'on veut, soit une voix sonore soit une voix assourdie, par le moyen des segments à prolongement vocal (ḥurūf al-madd) ou à l'aide seulement de leurs parties [initiales] (= l'attaque productrice du ḥarf al-madd c'est-à-dire, comme on l'a vu, la ḥaraka).

Dans ces trois propos, on remarque que le son vocalique (ṣawt)[25] *constitue* toujours, *lorsqu'il se produit*, l'élément concomitant ou subséquent au *ḥarf mis en mouvement* (mutaḥarrik)[26]. Remarquons que Sībawayh fait une nette distinction entre le courant d'air vibrant et non vibrant - voix sonore et voix chuchée (rafʿ al-ṣawt wa iḫfā'uhū = ġahr/hams). Ce n'est donc pas pour lui le son vocal qui constitue l'impulsion syllabique - mais le mouvement de l'air seulement. Le ton laryngé peut uniquement se surajouter à ce mouvement[27] et c'est là la situation la plus fréquente (Sībawayh parle, en effet, surtout du ṣawt).

Ibn Ǧinnī[28] nous dit également : « La mise en mouvement séquentiel (idrāǧ ≠ waqf) est, en principe, spéciale au ḥarf mutaḥarrik car la *ḥaraka est la cause de l'idrāǧ,* et un

---

[23] C'est pour cette raison que les ḥarakat sont considérées - *mais uniquement du point de vue acoustique* - comme des éléments de segments quantitatifs (abʿāḍu wa-aǧzā'u ḥurūfi l-madd), d'où la dénomination de « petits segments » (ḥurūfun ṣaġīra). Voir Ibn Ǧinnī, *Sirr al-Ṣinā'a*, I. 19. et Sībawayh, II, 252, l. 22, et 165, l. 2 et 3.

[24] Voir le *Commentaire* de Hārūn Ibn Mūsā où iġrā' = taḥrīk. (folio 76 R).

[25] *Ṣawt* équivaut dans ce contexte à la voix humaine (= le ton laryngé).

[26] *Le ḥarf al-mutaḥarrik* est toujours de nature non vocalique car le ḥarf al-madd est, comme on le verra, un élément décroissant alors que la ḥaraka est toujours croissante. C'est pour cela qu'il est dans la nature de ce ḥarf d'être *sākin.*

[27] Cf. cette remarque de Sībawayh : « ... ces segments (il s'agit des sourdes) se produisent en même temps que l'émission du souffle (nafas) (II, 284) et : le l (pour se produire) ne fait pas obstacle au son vocal (ṣawt) de la même façon que les occlusives (šadīda) » (II, 406).

[28] Célèbre linguiste et phonéticien arabe. Mort en 392 H. = 994 J. C.

moyen d'y parvenir »[29], et ailleurs : « il n'y a pas de courant d'air sonore (lā yağrī l-ṣawt) dans le ḥarf sākin, mais dès qu'on le met en état de taḥarruk, *le son s'élance* (inba'aṭa) *dans la ḥaraka* puis atteint le ḥarf [suivant][30] ».

Al-Saḫāwī[31] de son côté remarque : « L'occlusive glottale (hamza) en état de sukūn (sans ḥaraka) présente une plus grande gêne articulatoire car elle ne peut se produire qu'avec une rétention (ḥabs) du souffle phonatoire étant donné l'absence de ḥaraka qui puisse en permettre la réalisation séquentielle[32] ».[33]

La ḥaraka est donc la mise en mouvement aérienne, organique et acoustique[34] dont a besoin le *ḥarf*, unité phonético-phonologique, pour se produire dans un continuum sonore. C'est le mouvement qui actualise le ḥarf en l'intégrant dans un enchaînement verbal et en même temps le mouvement acoustico-physiologique qui *doit* se faire d'un *ḥarf* vers un autre ḥarf pour rendre possible l'acte de parole.

Ce mouvement est, en fait, une véritable *impulsion motrice* nécessaire à la production séquentielle (la « séquentialisation ») des sons du langage[35].

La ḥaraka en tant qu'elle est essentiellement mouvement aéro-organique[36] implique donc la notion de *force*. Ainsi le ḥarf « mutaḥarrik » est toujours considéré comme « plus fort » (aqwā), c'est-à-dire comme un élément se produisant avec une plus grande énergie que le ḥarf dit « sākin » (opp. mutaḥarrik)[37]. D'autre part, al-Ḫalīl nous dit que : « *le ḥarf al-madd* (ici l'alif = chronème de timbre *a*) n'a absolument pas de *ṣarf* (lā ṣarfa lahū); il ne constitue que le *ğars* (processus acoustique) d'une extension segmentale (madda) réalisé après une ḥaraka (ici de timbre a = la fatḥa). Si les *ṣurūf* (plur. de ṣarf = force

---

[29] Ḫaṣāiṣ, I. 58.

[30] *Ibid.*, III, 130.

[31] Savant arabe auteur d'un traité d'orthoépie coranique. Mort en 643 H. = 1245 J. C.

[32] Ḫurūğ signifie d'abord, en parlant des segments phonématiques : naissance, production, réalisation. Cf. iḫrāğ : l'acte articulatoire. Voir Dānī., *Tağdīd*, folio 12 : « al-maḫrağ est le lieu où prend naissance le ḥarf » (al-mawḍi'u l-lāḍī yanša'u minhu l-ḥarfu), mais il a un sens tout aussi fréquent : passage, séquence. Cette valeur est marquée par les prépositions : min... ilā = (à partir de... vers).

[33] *Šarḥ*, folio 70.

[34] Ce mouvement prend son impulsion à partir du thorax : « *le ṣawt impulsé à partir des poumons* devient des ḥurūf quand il se segmente dans les maḫāriğ (lieux d'articulation) » (Balawī, *Kitāb alif bā'*, Le Caire, 1870, p316). Voir aussi Rāzi, *TAFSĪR*, I, 11, 16 et 26.

[35] L'impulsion qui permet au ḥarf non seulement de se produire mais aussi de se soutenir comme c'est le cas des segments continus et extensibles : les spirantes et les segments quantitatifs. Ibn Ḥazm (mort en 456/1064) a bien vu ce mécanisme : « Les segments phoniques, dit-il, sont de l'air [vibrant] *impulsé* (mundafi') par le *taḥrīk* ». *Fiṣal, I, 33.* Celui-ci provoque aussi bien l'impulsion thoracique que le mouvement articulatoire : « le taḥrīk *des muscles du thorax et ceux de la langue* quand nous prononçons ces ḥurūf... (*ibid.*)

[36] L'aspect acoustique est secondaire comme on l'a vu.

[37] Voir Ibn Ğinnī, *Munṣif*, II, 221 et Sībawayh, II, 78 et 79.

cinétique) inhérents aux ḥarakāt s'y appliquaient, ce ḥarf serait incapable de les supporter et il se transformerait nécessairement en hamza (occlusive glottale) ou en *w ou y* »[38].

Al-Ḫalīl veut nous expliquer que le ḥarf al-madd, étant une simple extension sonore (provoquée par la force impulsive de la ḥaraka) est nécessairement *décroissant* du point de vue de sa force cinétique et en tant que tel il ne saurait être suivi d'une ḥaraka sans que sa partie finale ne se transforme soit en une occlusion glottale soit en une semi-voyelle.

Rien de plus vrai : quand à la fin de l'émission d'une « voyelle longue » (nous utilisons ici faute de mieux la métalangue de la phonétique grecque), on veut arrêter brusquement les cordes vocales pour émettre une nouvelle « voyelle », il se produit un « appui » qui donne naissance soit à une occlusive glottale si l'arrêt est brutal, soit à une « diphtongue » si l'arrêt est plus doux.

Les phonéticiens arabes attribuent donc aux ḥurūf al-madd une « faiblesse articulatoire » (ḍa'f) qu'ils expliquent par l'absence, le long du canal phonatoire, de tout obstacle organique (i'tirāḍ)[39]. Or cette obstruction est nécessaire, sauf pour les éléments quantitatifs, à la production du ḥarf. C'est pour cette raison que la notion de force cinétique a été exprimée par le mot *ṣarf* car elle est le plus souvent contraire à une autre force : cette dernière n'est autre que la force de l'obstacle contre laquelle agit la ḥaraka[40]. Dans les ḥurūf al-madd, cet obstacle étant quasi inexistant, la ḥaraka se contente seulement de soutenir le son vocal (ṣawt) ou son substitut le souffle phonatoire (nafas).

Il est possible que les phonéticiens arabes -linguistes et philosophes- n'aient pu avoir qu'une idée assez élémentaire du concept de force -ce qui n'est pas sûr - mais il n'en demeure pas moins que la seule image (assez riche cependant) d'une force (i'timād = mayl = quwwa dāfi'a[41]) absolument distincte du mouvement lui-même et nécessaire aussi bien à la « mise en mouvement » ou impulsion de l'air phonateur (taḥrīk) ou daf' al-hawā', ou tazğiyatu l-ṣawt[42]) qu'à *l'acte articulaire* (taqṭī'u l-ṣawt, ḥaṣr ou i'tirāḍ =

[38] *Le Monde oriental.* 4748.

[39] Ibn Ğinnī, *Sirr al-Ṣinā'a,* I, 6 et 8.

[40] Les deux forces antagonistes ont pour terme générique le mot *« i'timād »* (sens de base : appui, contact énergique) dont le contenu est très proche de la notion moderne *d'énergie.* Voir là-dessus 'Abd al-Ğabbār, *al-Muġnī.* VII, 23 : (al-muwallid lahumā... huwa l-i'timād) et Ğurğānī, V, 191 ssq. Voir également l'article de S. Pines sur la théorie de l'impétus, *Archeion,* 1938,298 - 306, et cette remarque d'al-Rummānī (V, folio 48 R) : « laysa lahā (l'alif) i'timādatun yumkinu bihā l-ḥaraka = (l'alif) ne possède pas un i'timād qui permette la réalisation de la ḥaraka ».

[41] Ce dernier terme est surtout employé par al-Fārābī dans son traité de musicologie (folio 399 sqq.). Le mot *mayl* n'est employé que par les philosophes. Ces trois termes contiennent d'ailleurs des nuances sémantiques dont l'examen exigerait une étude spéciale.

[42] Voir Sībawayh, II, 283, 13.

obstruction et pression organiques[43], suffit à établir l'originalité et l'extrême justesse d'une telle conception. Aussi la *ḥaraka* implique-t-elle, pour nous hommes du XX^e^ siècle, et en tant qu'elle est essentiellement *mouvement générateur* de sons linguistiques, non seulement le concept de *force cinétique* mais aussi celui de *force de cohésion* ou énergie nécessaire soit au franchissement de l'obstacle organique soit au maintien de cet obstacle face à la force impulsive de l'air phonateur, or c'est précisément cette notion de force de cohésion que les Arabes ont appréhendée et définie sous l'appellation *d'i'timād.*

Les caractéristiques qui définissent la notion de *ḥaraka* se retrouvent aussi chez les musicologues arabes et notamment dans leur *théorie du rythme* qui semble avoir été une création originale. En effet, la rythmique arabe a pour fondement cette même notion de ḥaraka et son contraire : le *sukūn.* C'est ce qui apparaît de cette très opportune remarque d'al-Fārābī : « Les Arabes qualifient de *percussion « sans mouvement »* (= naqra sākina) celle qui est suivie d'une pause, et de *percussion en mouvement* (naqra mutaḥarrika) celle qui n'est pas suivie d'une pause, *mais d'un mouvement vers la note suivante* »[44].

Les traits essentiels de la ḥaraka apparaissent ici encore plus nettement puisqu'il n'est pas du tout question de confondre, dans l'exécution musicale, le mouvement générateur de la note et cette note elle-même. Les percussions - sur un instrument à corde par exemple délimitent des *intervalles de temps* (azmina) d'une durée déterminée et c'est précisément le *groupement et l'agencement séquentiel* de ces intervalles en *périodes* (adwār) qui produit le rythme (Iqā')[45]. Or ces intervalles sont remplis soit par le mouvement du plectre (ou de la main) *(ḥaraka)* soit par l'immobilité *(sukūn)* momentanée de l'objet percuteur.

Les phonéticiens et les musicologues considèrent, d'autre part, que le *passage* (al-ḫurūǧ (min) = al-intiqāl (min)) d'une percussion « immobile » (sākin) à la percussion suivante (nécessairement « mobile ») *est toujours d'une durée plus longue*[46] que le passage inverse, c'est-à-dire : du mutaḥarrik à la réalisation suivante[47]. L'intervalle entre sākin et mutaḥarrik constitue, en effet, une véritable interruption de la séquence

[43] Quand le ḥaṣr (obstruction) est implosif, il n'est évidemment pas appelé *taḥrīk* mais *taskīn* (mise en repos) car le taḥrīk, rappelons le encore une fois, concerne le mouvement de « séquentialisation » des segments phoniques. Le terme de ḥaraka ne désigne donc pas n'importe quelle sorte de mouvement (et surtout pas celui qui provoque l'arrêt momentané ou continu de la séquence verbale) mais essentiellement le mouvement de génération *séquentielle des ḥurūf.*

[44] Au moment de la rédaction de cette étude, nous n'avons pas eu sous les yeux le texte d'al-Fārābī sauf quelques passages que nous avons pu noter au cours d'une visite à la Bibliothèque Nationale du Caire. Nous renvoyons donc pour ce seul passage à la traduction française du Baron d'Erlangez (Paris 1938, t. II, 31).

[45] Voir la définition du rythme selon la conception d'al-Ḫalīl dans le *Ṣarḥ Mawlānā Mubārak Shah* sur le *Kitāb al-Adwār* de Ṣafiyyu l-Dīn al-Urmawī (m. en 693 H./1294 J. C.), Manuscrit n° 2361 OR. du British Museum, folio 29 R.

[46] Parce qu'exigeant une plus grande force articulatoire.

[47] Voir, par exemple, Zaǧǧaǧi, *Īḍāḥ 'ilali l-naḥw,* Le Caire. 1959, pp. 70-71.

musicale ou verbale[48]. La réalisation subséquente (segment phonique ou musical) au *sākin* doit donc être précédée d'une « remise en séquence » (isti'nāfu l-taḥrīk) et nécessite par conséquent un substrat énergétique plus important. Quand le segment mutaḥarrik est suivi d'un segment sākin[49] il y a, comme on s'en doute, accroissement de l'énergie articulatoire[50].

La notion de syllabe telle que l'a conçue la Tradition occidentale à savoir *l'idée de la plus petite unité phonique prononçable* implique celle d'une unité autonome autrement dit d'un chaînon verbal dont les limites ne soient pas nécessairement liées aux éléments précédents et subséquents, une unité telle qu'on puisse la prononcer isolément ou à la pause[51]. Or le groupement classique : C+V[52] (ou vocoïde seul ou tout autre combinaison de phonèmes considérée comme une « syllabe ») ne présente pas, à l'intérieur de la chaîne parlée, d'autonomie motrice ni même acoustique. L'abbé Rousselot l'avait bien vu : « la syllabe n'a rigoureusement d'existence physiologique que dans les monosyllabes isolés. Autrement, on l'a vu par ce qui précède, les *mouvements organiques se lient les uns aux autres sans solution de continuité*, et il n'y a pas de point d'arrêt dont on puisse dire d'une façon absolue : ici finit une syllabe et commence une autre » (*Principes*, p. 965)[53]. On connaît cependant la très brillante démonstration de R. Stetson qui a essayé de conférer à cette notion une assise expérimentale. La syllabe relèverait essentiellement, d'après les recherches de cet auteur, d'un mécanisme moteur : chaque syllabe constituerait une bouffée d'air résultant d'une contraction des muscles intercostaux internes (mouvement balistique) qu'arrêterait soit une contraction des intercostaux externes soit une articulation

[48] Interruption de la séquence en tant qu'elle implique un « mouvement continu » mais sans que cette interruption soit un relâchement de la tension musculaire (dans ce cas, il y aurait *waqf = arrêt de la séquence + relâchement de la tension musculaire*).

[49] Le segment dit « sākin » n'étant pas suivi d'un mouvement vers la réalisation suivante a donc besoin, pour se produire, de « s'appuyer » sur la ḥaraka qui a produit le segment précédent et qui d'achève - en tant que mouvement - en produisant le segment sākin.

[50] Cet accroissement de l'intensité aéro-organique est appelé : *faḍlu l-i'timād*. Voir ci-dessous.

[51] D'après ce qu'il ressort des définitions concernant d'une part la syllabe et d'autre part les consonnes et les voyelles. Voir la *Poétique d'Aristote* (éd. et traduction franç. de J. Hardy, Paris 1932, pp., 59 - 60). c'est bien ainsi que l'a compris le commentateur le plus fidèle d'Aristote : Ibn Rošd (Averroès). Voir son *Talḫīṣ Kitāb al-Ši'r*, éd. A. Badawī, Le Caire, 1953. pp. 234 - 235. Voir également le point de vue des Stoïciens (chez qui le concept de « aphona » est transposé en « sumphona ») dans Steinthal, *Geschichte der Sprachwissenchaft*, Berlin, 1890, I, 256 et Chlumsky, *Archives néerlandaises de phon.* exp, XI, 1935, pp. 79-80.

[52] V = élément formant le noyau central de la « syllabe ».

[53] D'autres phonéticiens ayant fait la même constatation ont affirmé, comme on le sait, que la syllabe est, du point de vue physique, une pure fiction (G. Pancocelli-Calzia, *Die experimentelle Phonetik in ihrer Anwendung auf die Sprachwissenchaft* (Berlin, 1924, pp. 23 et 119).

consonantique[54]. La syllabe à laquelle attribue cet auteur le nom de chest-pulse, serait donc une réalité physiologique.

Ces conclusions *sont tout à fait exactes si l'on se réfère* aux portions minimales d'une *chaîne verbale discontinue* c'est-à-dire à des « monosyllabes » (comme l'a relevé Rousselot) mais elles ne peuvent s'appliquer à un débit continu car on a constaté tout récemment[55] que l'activité des intercostaux est tout à fait inexistante dans une chaîne verbale continue sauf -peut-être- pendant la production des portions phoniques accentuées[56].

Ceci étant, il est intéressant de remarquer que si les premiers phonéticiens arabes n'ont pas eu les même préoccupations que les auteurs de l'Antiquité, ils ont cependant donné un nom : *al-sabab* à ce que les auteurs et les phonéticiens contemporains appellent « syllabe longue » !

Ignorant tout à fait le concept classique de syllabe, il semble bien étrange que les premiers phonéticiens arabes aient senti le besoin de nommer et par conséquent de définir celui de syllabe longue. Cela pourrait paraître étrange, en effet, pour qui voudrait situer ce concept dans la hiérarchie : syllabe, terme générique → syllabe brève/ syllabe longue[57]. Or c'est précisément ce qu'il ne faut pas faire si l'on veut comprendre l'attitude de ces vieux chercheurs.

En fait, les Arabes ont bien conçu l'idée de syllabe mais en tant que monosyllabe seulement c'est-à-dire en tant que portion phonique minimale prononcée séparément car ils avaient la nette conviction qu'à l'intérieur de la chaîne verbale normale il n'existe pas de coupures de nature physiologique sauf quand il se produit une pause (waqf). Les seules interruptions perceptibles[58] sont celles de l'arrêt momentané de l'air phonateur provoqué par l'implosion[59] d'un phonème, c'est-à-dire le *sukūn des ḫurūf.* Or c'est précisément à cet endroit là que peut se faire la coupure de la chaîne parlée. Il ne peut donc se produire de *vraie syllabe*, telle que l'a appréhendée Stetson, qu'entre deux

---

[54] Stetson, *Motor phonetics*, 2e éd. Amsterdam, 1951: « The syllable... consist essentially of a single chest-pulse... which be started or stopped by a chest movement or by a consonant movement » (p. 171) et « ... the syllable is a puff of air forced upward through the vocal canal by a compression stroke of the intercostal muscles » (p. 200).

[55] Voir P. Ladefoged, *Three Areas of Experimental Phonetics* (Londres, 1967, p. 46) et M. Draper, P. Ladefoged, D. Whitteridge, *Syllables and Stress* dans *Miscellanea Phonetica.* 3 (1958) ainsi que Y. Lebrun. *Is Stress essentially a Thoracic or an Abdominal Pulse* ? dans *Linguistic Research in Belgium* (Wetteren, 1966). Ce sont les résultats obtenus par l'examen électromyologique qui ont infirmé la thèse de Stetson.

[56] Lebrun, *Ibid.*

[57] On pourrait donc penser bien naïvement que ces phonéticiens n'ont pu s'élever au concept général de syllabe.

[58] Interruptions de la *séquence* aéro-organique mais non de la tension musculaire comme on l'a déjà vu.

[59] Au sens très général que donne Saussure à ce terme (c'est à dire s'appliquant à toute sorte de phonèmes).

sukūn suivis, l'un et l'autre, d'un *waqf* (pause), c'est-à-dire entre deux segments implosifs s'achevant sur un *relâchement de la tension musculaire*. Quant à la ḥaraka, on ne pourrait y voir qu'un mouvement impulsionnel aéro-organique, sonore ou non, se situant entre deux strictures (rétrécissement ou fermeture du canal phonatoire) ou entre une stricture et une ouverture décroissante. Si ces limites de la ḥaraka sont dans un environnement pausal, la ḥaraka correspond alors au chest-pulse de Stetson. Si, au contraire, elles sont placées dans une séquence continue, elle ne peut constituer qu'une portion d'un chest-pulse plus large.

Le *sabab*[60] a été conçu surtout pour les besoins de la métrique, autrement dit pour l'analyse de cette séquence très particulière qu'est le vers (bayt). Or, il nous semble indéniable que la scansion d'un vers produit non seulement l'impression subjective d'une division syllabique mais aussi cette même division dans ce qu'elle a de purement objectif. En effet, en marquant fortement la répartition des pieds (aǧzā'), on marque en même temps la répartition des minima articulatoires *susceptibles d'être séparés*. C'est par cette voie là que les Arabes[61] sont arrivés à la notion de *sabab* ou minimum potentiel (et actualisable) de l'acte articulatoire.

Si les phonéticiens arabes ont retenu ce qui correspond à la « syllabe longue » dans la terminologie occidentale, c'est que pour eux comme pour nous, il est impossible de prononcer une « syllabe brève » (ou ouverte) à l'état isolé ou à la pause : une telle « syllabe » est nécessairement longue (ou fermée) en ce sens que le « noyau vocalique » ou la simple turbulence aérienne qu'elle contient est nettement décroissant et extensible[62]. Si c'est une « consonne » qui ferme la syllabe, elle est évidemment implosive.

Le groupe C+V brève n'a donc aucune espèce d'autonomie, ni potentielle ni actuelle : la voyelle brève comme l'a définie M. Durand[63] et en tant que son concomitant à la ḥaraka implique, comme l'a remarqué al-Rummānī, le passage à une autre articulation. Seule la séquence C+V longue ou C+V+ C implosive est susceptible de former -à l'état isolé seulement- une vraie syllabe. Mais située dans un enchaînement

[60] Nous devons ce terme technique à al-Ḫalīl.

[61] Comme d'ailleurs tous les phonéticiens qui se sont penchés sur les problèmes du rythme poétique. La différence réside seulement dans le souci des Arabes de ne voir de syllabe (au sens général d'unité articulatoire minimale) que dans le *sabab* c'est à dire de la séquence : contoïde - vocoïde décroissant ou implosif.

[62] Voir là-dessus M. Durand, *Voyelles longues et voyelles brèves*, Paris, 1946.

[63] *Ouv. cité.* p. 177. La voyelle (ou le vocoïde, quel qu'il soit), ne peut constituer une syllabe à elle seule quoi qu'en pense la grammaire traditionnelle : prononcée isolément, elle est nécessairement précédée d'une attaque forte (arabe, allemand) ou douce (français) qui joue le rôle de contoïde. Celui-ci peut être ou non une unité phonologique mais il est toujours présent en tant que réalisation phonétique située dans une syllabe à initiale vocalique. Cette voyelle est également suivie d'une extension vocale et aéro-organique décroissante (d'où V brève + extension vocale = « voyelle longue »).

verbal continu, elle ne constitue plus une unité totalement autonome[64]: indissolublement liée à ce qui précède et à ce qui suit, elle n'est qu'un « moment » de l'écoulement sonore. C'est bien là l'opinion des savants arabes. Ainsi Sībawayh nous dit à propos du pronom personnel première pers., sing.: 'an(a) (qu'on devrait prononcer *'an* à la pause) : ... qu'il est constitué *du plus petit nombre* [de phonèmes] *qu'on puisse prononcer isolément*[65] (II, 280, I. 2-3). Ibn Ğinnī affirme également que « le ḥarf en état de sukūn ne possède pas la même manière d'être quand on le prononce à la pause ou dans un mouvement séquentiel »[66]. La raison de cette différence vient de ce qu'à la pause, un « petit son » = ṣuwayt (il s'agit d'un son de soutien) apparaît après l'implosion et que provoque la détente postimplosive. Or, il n'en est pas de même quand ce même ḥarf est à l'intérieur d'une séquence. « Cela provient de ce que le locuteur effectuant un *waqf* sur le ḥarf [al-sākin] et s'abstenant [par conséquent] *d'étendre son action jusqu'à l'articulation subséquente, y fait alors une pause et s'abstient de quitter* rapidement cette articulation : c'est grâce à cette pause qu'il peut faire suivre le ḥarf du son indiqué. Mais *s'il se prépare à articuler ce qui suit... cela l'empêchera de faire cette pause* et par conséquent de produire très clairement ce petit son »[67].

Ainsi le sentiment[68] que peut avoir le sujet-parlant, même illettré, de l'existence d'unités successives, quand il prononce une à une certaines combinaisons de phonèmes vient de ce qu'il transforme ces combinaisons, par la lenteur du débit en syllabes « longues » *non susceptibles d'être liées*. Autrement dit, il parvient à transformer par une nouvelle distribution des pauses, un continuum sonore (initialement limité par deux silences) en une *série discontinue* d'unités acoustico-physiologiques.

Il ressort de toutes ces considérations que la pause ou *waqf* et son contraire le *idrāğ*, ou *waṣl* (concaténation articulatoire) déterminent, dans ce modèle, toutes les normes de la syllabation. Il en découle aussi une série de règles qui régissent la successivité des sons du langage et qui nous semble d'une portée réellement universelle comme on va le voir. Elles peuvent se formuler ainsi :

- un ḥarf à l'initiale absolue (ibtidā') d'une séquence (non lié à ce qui précède) est nécessairement en état de taḥarruk c'est-à-dire *qu'il est toujours suivi d'une ḥaraka;*

---

[64] La suspension extrêmement brève (due à l'implosion) de la séquence aéro-organique (et non de la tension musculaire) n'est pas suffisante pour en faire une syllabe mais elle lui permet, en revanche, de *s'actualiser* comme telle à l'état isolé.

[65] « aqallu 'adadi ma yutakallamu bihī mufradan ». C'est le *sabab* des métriciens. Il en est de même de la 3e pers. masc. sing.: huwa> hū. Le *a* final de *'ana* est toujours bref en séquence. C'est pour cela qu'il devrait tomber à la pause. Celle-ci se fait sur une extension vocale (alif) : *'anā* afin de renforcer l'audibilité du *n* (d'après Sībawayh, *Ibid.*).

[66] *Ḫaṣā'iṣ*, I. 57. 1. 5-6.

[67] *Ibid.*, 1. 11-12 et 58, 1. 1.

[68] Impression subjective souvent invoquée à tort. Voir Hala, *Ouvr. cité*, p. 73.

- un ḥarf à la finale absolue (intihā') d'une séquence (non lié à ce qui suit) est nécessairement en état de sukūn : *il n'y a jamais de ḥaraka après un tel segment*[69];
- deux ḥarf-s en état de sukūn *ne peuvent se suivre* (lā yaltaqī sākināni)[70] : un ḥarf en état de sukūn dans une séquence ne peut être suivi que d'un ḥarf en état de taḥarruk.

Corollaires :

- un ḥarf en état de sukūn *est nécessairement précédé d'une ḥaraka*[71];
- une ḥaraka *est toujours précédée et suivie d'un ḥarf*;
- une ḥaraka *ne peut se trouver à l'initiale absolue d'une séquence*[72].

Transposés dans la métalangue de la phonétique contemporaine, ces règles s'expliquent ainsi :

- une séquence verbale ne peut s'entamer que sur une phase articulatoire « ouvrante » c'est-à-dire par un desserrement des organes appelés par F. de Saussure « explosion ». Le segment « explosif » est par conséquent en position forte puisqu'il doit être « tendu » vers l'articulation suivante : la tension musculaire et l'impulsion aérienne croient toutes deux en direction du phonème suivant ;
- l'achèvement d'une séquence doit se faire sur une phase articulatoire « fermante » appelée « à implosion » par ce même auteur : un resserrement -rapide ou progressif[73]- doit nécessairement « fermer » la séquence. Le segment implosif est alors en position faible : la tension et l'impulsion aérienne décroîent d'une façon continue jusqu'à extinction totale. Si ce phonème n'est pas à la finale absolue d'une séquence (à la pause), cette tension et cette turbulence aérienne - toutes deux décroissantes - au lieu de s'anéantir tout à fait reprennent un nouvel élan dès l'attaque du phonème suivant[74].

L'état de taḥarruk correspond donc au caractère « ouvrant » ou explosif d'un segment et l'état de sukūn à son caractère fermant ou implosif[75]. Mais il n'y a là qu'une simple

---

[69] Cette antithèse s'exprime par la formule devenue classique : « la yubtada'u bi-sākin wā-lā yūqafu 'alā mutaḥarrik ».

[70] Sībawayh, I, 340.

[71] *Ibid.,* 14-17.

[72] Même conséquence découlant de la fonction essentielle de la ḥaraka : *permettre le passage d'un ḥarf à un autre.*

[73] Selon qu'il s'agit d'une occlusive ou d'un phonème continu et extensible.

[74] Le mouvement de mise en place des organes a lieu souvent pendant la dernière phase de décroissance comme le montrent les radiofilms. Cette interférence ne peut évidemment se faire que lorsque les points d'articulation sont totalement différents. Sībawayh en donne une description d'une étonnante exactitude (II, 285, I. 5-10 et 19-20).

[75] Le taḥarruk/sukūn ne s'applique évidemment qu'aux segments susceptibles d'être produits par la ḥaraka ce qui exclut cette dernière puisqu'elle est elle-même le mouvement d'ouverture continue vers l'articulation immédiatement subséquente. Mais son prolongement acoustico-physiologique (le ḥarf al-madd) qui se produit grâce à son action, est, par conséquent, décroissant et doit se fermer sur ce qui précède.

correspondance d'objet et non identité de points de vue. Les perspectives adoptées par l'une et l'autre de ces conceptions (la conception moderne et celle des phonéticiens arabes) impliquent cependant les mêmes conséquences. En effet, un segment explosif consiste en une « *ouverture* » *sur ce qui suit* : son substrat aérien, organique et acoustique[76] est nécessairement « *en mouvement vers l'articulation suivante* » (mutaḥarrik). Un segment implosif consiste, par contre, en une *fermeture*, totale, ou partielle, lente ou brusque, *sur ce qui précède* qui est *déjà* ouvert et « en mouvement vers lui »[77].

D'autre part, deux phonèmes implosifs ne peuvent se suivre. En effet, une articulation qui résulte d'une fermeture ou implosion ne peut être suivie d'une articulation elle-même implosive.

On trouve, cependant des séquences comme *dābba* et *šābba* où *ā* qui se décompose en : *a* + prolongement vocal, est suivi de *b* implosif. Les phonéticiens arabes expliquent la possibilité d'une telle contiguïté ou plus exactement le passage possible de l'extension vocale décroissante (donc se fermant de plus en plus) au *b* implosif par l'application d'une force plus importante[78] sur le mouvement aéro-organique qui sous-tend cette extension : ce qui permet une certaine neutralisation du sukūn et le maintien du mouvement séquentiel vers le ḥarf suivant. C'est ce que nous avons signalé ci-dessus en parlant du « nouvel élan que prend l'impulsion » dans le mouvement de concaténation articulaire.

Il existe également -dans toutes les langues- des séquences du type *Bakr, nafs, katb*, où apparaissent, à la pause, des groupes implosifs (-kr, -fs, -tb). Tous les phonéticiens arabes expliquent cette anomalie par le fait que la pause permet au dernier segment en tant qu'elle est un relâchement tensionnel, de « *s'appuyer* » sur un « petit son ou souffle » [de soutien][79] : cette détente postpausale peut jouer le rôle de taḥrīk tout comme l'accroissement de la tension à la finale du ḥarf al-madd permet à celui-ci de se concaténer à l'articulation implosive[80].

Les termes techniques de la phonétique moderne que nous utilisons ici ne laissent pas d'être ambigus[81]. On risque, en effet, -et cela arrive même souvent- de confondre, d'une part :

---

[76] Les savants arabes ont bien montré qu'ils désignaient par le qualificatif « mutaḥarrik » le substrat matériel (maḥall) du ḥarf c'est à dire le courant d'air sonore (al-ṣawt) et le travail musculaire concomitant et non la qualité acoustique qui le constitue. (Voir Suyūṭī, *al-Ašbāh wa-l-naḍā'ir*, Hyderabad, 1ère éd., 1317, p. 192 : « yūṣafu bi-l-ḥaraka taba'an li-ḥarakati maḥallihī »).

[77] Cela est confirmé par l'observation instrumentale. Voir planche 2 ci-dessous.

[78] « faḍl i'timād », *Ḫaṣā'iṣ*, II, 220.

[79] C'est le « ṣuwayt » que nous avons vu ci-dessus. *Ibid.*, 328 et I. Ya'īš, IX, 71.

[80] *Ibid.*

[81] F. de Saussure a lui-même prévu cette ambiguïté. Voir son *Cours*, p. 81, (1966).

- *la fermeture implosive* avec *la fermeture catastatique* (catastase : mise en place des organes) : tandis que cette dernière constitue la première phase de toute articulation à laquelle manque cette mise en place des organes, la première, par contre, désigne l'action articulaire qui *clôt* une ouverture et ne concerne, par conséquent, que les phonèmes qui se produisent dans cette position. Si une implosion comporte toujours une certaine catastase, cette dernière, en revanche n'est pas toujours implosive.

et d'autre part :

- *l'ouverture explosive* avec *l'ouverture métastatique* ou *postpausale*. La première est due à un desserrement qui s'ouvre sur ce qui suit comme nous l'avons dit, tandis que la seconde correspond à tout desserrement, quel qu'il soit; on peut l'appliquer en particulier à *l'ouverture postpausale* qui n'est qu'une détente finale non dirigée vers une éventuelle articulation : c'est un simple relâchement final.

Les vieux termes arabes : taḥrīk et taskīn et leurs codérivés (ḥaraka, taḥarruk, sukūn, etc.), sont, en revanche parfaitement univoques quand on s'en tient évidemment au sens technique strict visé par les anciens linguistes eux-mêmes[82]. En effet, ces linguistes ne visent dans le mot taḥrīk, par exemple, qu'un fait général mais très précis, à savoir : la mise en mouvement du substrat phonateur en vue de la production d'un élément phonique et de sa concaténation à l'élément subséquent. Par opposition au taḥrīk, le taskīn est le mouvement articulaire qui *arrête*, lentement ou brusquement, le mouvement de sens opposé, du substrat phonateur en vue de produire, par cet arrêt, un élément phonique qui se trouve être ainsi nécessairement concaténé à ce qui précède.

Un segment sākin se confond donc avec le son que provoque l'arrêt brusque ou progressif du substrat phonateur tandis que le segment mutaḥarrik a un son que provoque la mise en mouvement même de ce substrat.

Etant donné l'importance de cette conception, il nous a semblé tout à fait opportun de proposer au *VI^e Congrès International des Sciences Phonétiques*, voici bientôt trois ans[83], des termes techniques susceptibles de traduire le plus adéquatement possible le contenu des termes arabes et ceci en vue d'éviter, une fois pour toutes, de regrettables erreurs d'interprétation.

Nous disions au cours de ce Congrès : « Si l'on supposait qu'un linguiste arabe du Moyen Age connaissant les critères de formation de la terminologie linguistique moderne, avait à traduire ces termes, il aurait certainement utilisé des vocables dont il aurait tiré la

[82] Il est vain d'y chercher des connotations philosophiques comme on a malheureusement tendance à le faire.

[83] Tenu à Prague en 1967. Voir le résumé de notre communication dans les comptes-rendus de ce congrès: *Proceeding of the 6th Intern. Congress of Phonetic Sciences*, Publishing House of the Czechoslovak Academy of Sciences, Prague, 1970, pp. 437-439.

substance de racines gréco-latines et la forme, des modèles existant dans la terminologie scientifique contemporaine. Remarquons, en effet, que la ḥaraka contient deux traits sémantiques pertinents qui sont : l'idée d'« élément minimal » et celle de « mouvement ». Avec ces deux composantes, je proposerais en même temps que ce linguiste des temps passés le terme de *kinème* pour l'impulsion aéro-organique (la ḥaraka), de kinème zéro pour l'absence d'impulsion, de *kinèse* pour l'état de taḥarruk et d'*akinèse* pour son contraire. Les segments peuvent être alors *kinéisés* ou *akinéisés*.

Pour délimiter le contenu qui revient à chacun de ces termes et en déterminer les correspondances, il est absolument nécessaire de distinguer plusieurs niveaux dans la production de la séquence sonore.

Il y a ainsi :

I) *Un niveau générateur ou physiologique* qui constitue le substrat matériel de la parole.

Il présente deux aspects :

1) l'*aérokinèse* (ḥarakāt al-hawā') qui est l'élément véhiculaire de la parole. Ainsi le plus petit mouvement de l'air phonateur est l'*aérokinème* ;

2) l'*organokinèse* (ḥarakat al-'uḍw)[84] qui en est l'élément moteur. Le plus petit mouvement organique donnant naissance à un son linguistique : un son vocal (ou chuché) produit par les effecteurs musculaires sous-glottiques et glottiques conjugué ou non avec un bruit produit par les effecteurs musculaires sus-glottiques est l'*organokinème*.

II) *Un niveau transmetteur ou acoustique* représenté par :

- la *phonokinèse* (ḥarakat al-ṣawt) qui est le son vocal (ou chuché) transporté par le mouvement aérien. Le plus petit mouvement sonore ou chuché devant accompagner un kinème sera donc le *phonokinème*.

III) *Un niveau purement linguistique* qui est celui des signes, c'est-à-dire de la fonction discriminative des sons du langage. C'est la résultante de toutes les composantes kinétiques. En effet, les vecteurs kinémiques sont tous issus d'impulsions et en tant que tels ils relèvent d'une même classe de phénomènes. Mais ces mouvements aéroorganiques ont des lieux et des modes de production distincts d'où les différents timbres vocaliques. En arabe, ce sont la ḍamma (u), la fatḥa (a), la kasra ou ğarra (i). Ces termes signifient respectivement « fermeture », « ouverture » et « rétraction » des lèvres. C'est bien là le mouvement producteur des phonokinèmes mais différencié par la configuration fluctuante des organes phonateurs.

La perception du kinème, pour les Arabes, ne se fait qu'au niveau acoustique. Les soubassements aéroorganiques ne sont perçus par le locuteur que sous forme

[84] Cf. al-Suhaylī dans Suyūṭī, *Ouvr. cité.*, I. 191-192, et Rāzī, *Ouvr. cité*, I. 11 et 16.

d'impressions kinestésiques. Mais on s'est demandé à une certaine époque (4e siècle de l'Hégire/10e s. J.C.) si le phonokinème était perçu avant, après ou en même temps que le segment kinéisé. C'était confondre les niveaux indiqués plus haut. La faute en est due à des grammairiens qui n'avaient pas très bien saisi cette différence et aussi à l'influence de la philosophie grecque à qui on avait emprunté les notions d'essence et d'accident[85]. Certains auteurs avaient ainsi considéré le ḥarf comme une essence et la ḥaraka comme son accident. Il est clair pourtant que la force de rétention (ḥabs) (plus exactement l'équilibre entre les deux forces antagonistes : celle de l'obstacle et celle du souffle) qui aboutit au kinème *se situe avant* le segment kinéisé, que la pulsion ou mouvement kinémique a son point de départ *immédiatement après* la rétention c'est-à-dire en *même temps* que l'explosion (iṭlāq), qu'enfin le son ou phonokinème est *subséquent* à la production du segment[86].

Ce qu'on peut retenir dans ce système c'est sa capacité d'extension à d'autres langues que l'arabe. En effet, il ne s'agit nullement d'un système clos comme la théorie de la syllabe-consonne-voyelle. Ainsi les linguistes arabes se sont d'abord trouvés embarrassés par la découverte de groupes explosifs dans les langues étrangères telles que le persan (ce genre de groupe n'existe pas, en effet, en arabe classique). Mais la plupart d'entre eux, se sont refusés à voir dans le premier élément de ces groupes un segment akinéisé car, disaient-ils : il ne s'agit plus de convention linguistique propre à chaque langue (tawādu'), mais d'impossibilité matérielle (ġayr mumkin fī l-ṭāqa→ ta'aḍḍur)[87].

On leur opposait des mots tels que *stām* et *klīd*; ils répondaient que le *s* et le *k* étaient effectivement kinéisés mais que leur kinème était si bref qu'il était réellement impossible de le séparer du segment suivant et d'en distinguer le timbre acoustique[88].

Il y a effectivement kinèse dans le premier élément de ces mots : il ne peut en être autrement; un échappement aérien ultra bref est ici nécessité par le passage de *s* à *t*[89] dans *stām* car il ne peut y avoir simultanéité dans la production des deux phonèmes comme le prouvent les enregistrements instrumentaux. La différence entre la notion de voyelle et celle de kinème apparaît ici très clairement : entre *s* et *t* il y a un kinème mais pas de voyelle ».

---

[85] La confusion des concepts philosophiques et linguistiques a eu la fâcheuse conséquence d'empêcher - en maintes occasions - la compréhension profonde des premiers phonéticiens-linguistes. Les premières victimes de cette malheureuse indistinction furent les linguistes eux-mêmes et ce à partir de ce 4e siècle si favorable à la philosophie. C'est encore le cas de nombreux savants aussi bien orientaux qu'occidentaux.

[86] Voir là-dessus I. Ğinnī, *Ḫaṣā'iṣ* II, 321-327 et *Sirr al-Ṣinā'a*, I, 32-37.

[87] I. Ğinnī, *Munṣif*, I, 53 et I. Ya'īš, IX, 136.

[88] *Ḫaṣā'iṣ*, I, 91.

[89] Cet échappement aérien se confond, en fait, avec la tenue du *s* car le kinème chevauche, en quelque sorte, les spirantes mais entre deux occlusives telles que *k* et *t* il y a un échappement aérien nettement distinct des deux plosions.

REFERENCES

Ābd al-Ğabbār (Al-Qādī), *al-Muġnī*, Le Caire, vol. VII, 1961.

Dānī (Abu 'Amr al-), *al-Taġdīd fī l-itqān wa-l-taġwīd*, manuscrit n° 23, vol. 30, Ğarallah, Istambul.

Fārābī (Abu Nasr al-), *Kitāb al-mūsiqa l-kabīr*, manuscrit n° 430, beaux-arts, Bibliothèque Nationale, Le Caire.

Fleisch (H.), *La conception phonétique des Arabes* d'après *le Sirr Sinā'at al-I'rāb* d'Ibn Ğinnī, *Zeitschrift der Deutschen Mörgenländischen Gesellschaft*, 108 (1958), 74-105.

Ğurğānī (al-Šarīf al-), Šarh *al-Mawāqif*, avec notes de Šalabi et Siyālāgūtī, Le Caire. 4 vol., 1907.

Harūn Ibn Musa, *Šarḥ Kitāb Sībawayh*, manuscrit n° 31 Quart X, British Museum.

Ibn Ğinnī (Abu l-Fatḥ), *al-Ḫaṣā'iṣ*, Le Caire, 3 vol., 1952-1956.

___, *al-Munṣif*, Le Caire, 3 vol, 1954.

___,*Sirr Sinā'at al-I'rāb*, Le Caire, t. I, 1954.

Ibn Ḥazm ('Alī b. Aḥmad), *al-Fiṣal fī l-milal wa-l-'ahwā' wa-l-niḥal*, Le Caire, 5 vol., 1317-1321 H.

Ibn Sīna (Avicenne), *al-Ṣifāt*, III (*Gawāmi' 'ilm al-mūsiqa*), Le Caire, 1956.

Ibn Ya'īš, *Šarh al-Mufaṣṣal*, Le Caire, 10 vol., s. d. [al-Maṭba'a l-Munīriyya].

Makkī Hammūš, *al-Ri'āya*, manuscrit n° 672 Awqāf, Bibliothèque générale, Rabat, *Le Monde oriental*, Uppsala, vol. 14, (1920).

Rāzī (Faḥr al-Dīn al-), *al-Tafsīr al-kabīr*, Le Caire 30 vol., s. d. [al-Maṭba'a l-Bahiyya].

Rummānī ('Alī b. 'Īsā al-), *Šarḥ Kitāb Sībawayh*, microfilm n°88, Institut des Manuscrits arabes, Ligue Arabe.

Saḥāwī ('Alī b. Muḥammad al-), *Fatḥ al-waṣīd fī šarḥ al-qaṣīd*, manuscrit n° 611, Bibliothèque Nationale, Paris.

Šalabi : voir. Ğurğānī.

Sībawayh, *al-Kitāb*, Būlāq, 2 vol., 1317 H.

Exécution musicale et exécution phonétique
(Tableau comparatif d'après les auteurs arabes)

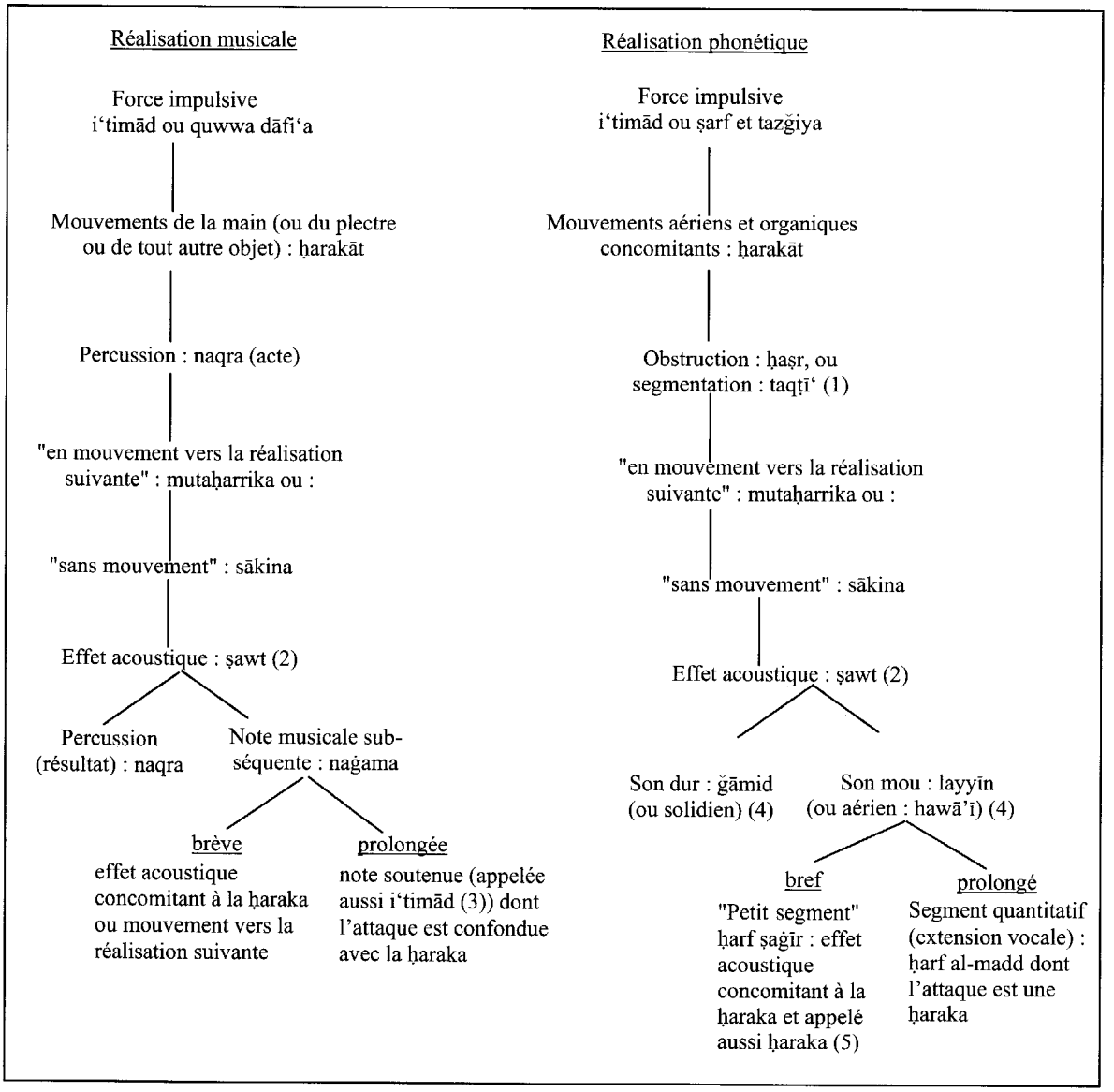

(1) D'ou la dénomination de "aṣwāt muqaṭṭa'a" pour les ḥurūf. Le taḥarruk et le taskīn concernent donc, en fait, le mode de production des segments, c'est à dire la segmentation elle-même et l'air phonateur.

(2) Ṣawt comme nom générique des sons (bruits et sons périodiques).

(3) Parce que nécessitant une certaine force pour se prolonger.

(4) Dānī, *Taġdid,* folio 103. Sur le mode de production des sons mous voir Sībawayh, II, 285 et Ibn Ya'īš, X, 130. Le qualificatif : Hawā'ī (cf.Makkī Ḥammūš, *Ri'āya,* folio 8) semble avoir été suggéré par la description de Sīb. : "maḥāriġuhā muttasi 'a li-hawā'ī l-ṣawt" (Ibid.).

(5) C'est là que réside la source des nombreuses confusions que l'on commet à propos de la nature de la ḥaraka. Pour la consubstancialité acoustique existant entre la ḥaraka et le ḥarf al-madd, voir Ibn Ya'īš, IX, 64.

LES PRINCIPAUX TYPES DE SEGMENTS KINEISES ET AKINEISES

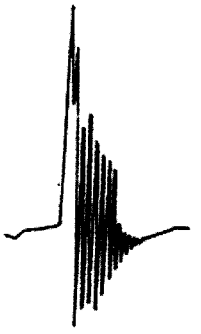

1er type de segment kineisé
(mutaḥarrik + ḥaṣr)
Kinèse ⇄ obstruction segmentale

1er type de segment akineisé
(sākin + ḥaṣr)
Akinèse brusque ⇄ obstruction segmentale

2e type de segment akinéisé
(sākin mamdūd + mutaḥarrik)
Akinèse lente ⇄ obstruction segmentale
(en séquence)

2e type de segment kinéisé
(mukaḥarrik + madd)
Kinèse → extension vocale

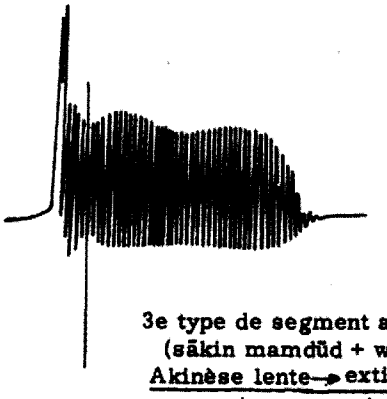

3e type de segment akinéisé
(sākin mamdūd + waqf)
Akinèse lente → extinction
(à la pause)

2e type ci-contre

LE MODELE PHONETIQUE DES LINGUISTES ARABES

APPLIQUE A UNE REALISATION VERBALE

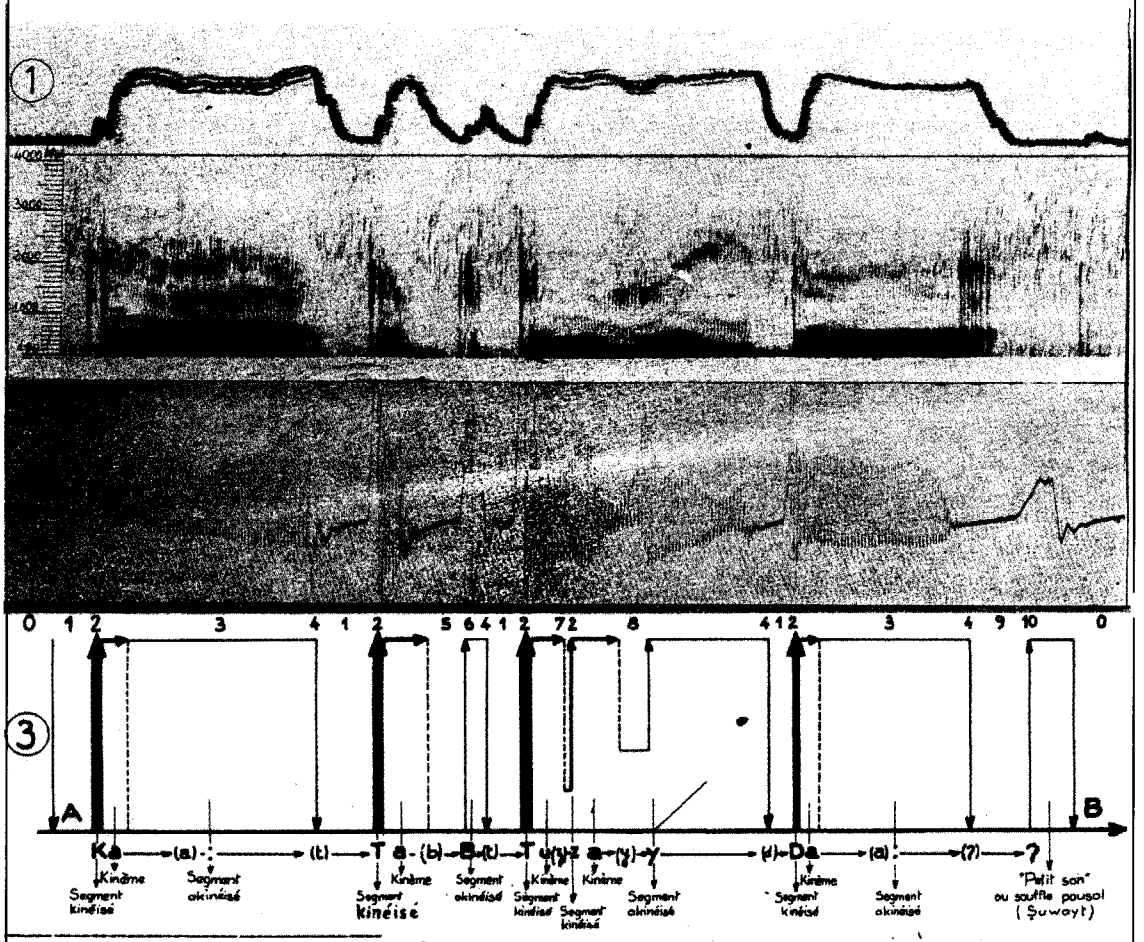

(0) Silence + relâchement total
(1) Rétention kinétique totale
(2) Détente kinétique
(3) Extension vocale ou chuchée
(4) Akinèse
(5) Rétention akinétique totale
(6) Détente akinétique
(7) Rétention kinétique partielle
(8) Rétention akinétique partielle
(9) Rétention pausale
(10) Détente pausale (La transcription de l'arabe est ici phonologique. ? = occlusive glottale)

$\overrightarrow{AB}$ = Continnum physiologique : tension expiratoire continue + tension articulaire fluctuante mais non discontinue

Vecteurs (1) et (5) = Rétention totale : Interruption de la séquence aéro-acoustique) dans tous les cas :) jamais de coupure tensionnelle) dans $\overrightarrow{AB}$ sauf pause volontaire) ou involontaire (qui ne pourra être) faite qu'à la limite des quatre vecteurs ci-contre)

Vecteurs (7) et (8) = Rétention partielle = pas d'interruption

Vecteurs $\overrightarrow{Ka}$:) $\overrightarrow{Tab}$:) $\overrightarrow{Zay}$:) $\overrightarrow{Da}$:) actualisables en syllabes en dehors de $\overrightarrow{AB}$ (à l'état isolé = non concaténés)

① ② et ③ Sonagramme, oscillogramme et modèle phonétique de la réalisation : Ka : tabtu zayda : (= J'ai écrit à Zayd).

COLLOCATIONS ET MAITRISE DES LANGUES

Hassan Hamzé
Université Lumière-Lyon 2 - France

Résumé

Dans l'enseignement traditionnel des langues, on considère qu'il suffit de connaître la grammaire et le lexique d'une langue donnée pour pouvoir communiquer correctement dans cette langue. Le présent texte met l'accent sur l'exemple des collocations pour mettre en évidence l'insuffisance de cette vision réductrice incapable d'établir une communication réelle, et l'insuffisance du dictionnaire monolingue arabe sur ce point.

Mots-clés
Collocation - dictionnaire - arabe - enseignement - idiotisme.

الملخص

يزعم المنهج التقليدي الشائع أن معرفة مفردات المعجم اللغوي وقواعد النحو والصرف في لغة من اللغات تكفي لمعرفة تلك اللغة واستخدامها في الخطاب بهدف التواصل مع الآخرين. ويهدف هذا البحث الذي يتناول ما يسميه بالمتوارد أو بالمتصاحبات التي يستدعي بعضها بعضا في الخطاب إلى إبراز عدم كفاية المنهج التقليدي في تعليم اللغة يمكن أن تكون فاعلة في مناسبات التواصل اللغوي الحقيقي، وإلى إبراز النقص الفادح في المعجم العربي في هذه المسألة.

الكلمات المفاتيح

المتوارد - المتصاحبات - المعجم - عربي - التعليم - المتلازمات.

Abstract

According to the traditional approach of language teaching, knowing the grammar and the lexicon of a given language is considered largely sufficient for a person to communicate properly in this language. This study focuses on collocations as an example illustrating how much this traditional vision is reductionist, in that it is unable to establish a real communication. It also highlights the lack of collocations in Arabic monolingual dictionaries.

Keywords

Collocation - dictionary - Arabic - teaching - idiom.

1. La vision traditionnelle

Dans la vision traditionnelle, maîtriser une langue étrangère consiste à acquérir son lexique et sa grammaire, c'est-à-dire à maîtriser son vocabulaire et ses structures : phonétique, morphologique, syntaxique et sémantique. Et c'est tout. On se souvient comment on donnait aux élèves, pour l'enseignement du français, ce qu'on appelait un « dictionnaire » français-arabe qui n'était, en réalité, qu'un simple lexique bilingue, et on leur demandait d'apprendre par cœur, chaque semaine, un certain nombre de mots à réciter le lendemain ou la semaine suivante. Ce procédé est toujours en cours sous une forme ou sous une autre, dans beaucoup de pays et dans beaucoup d'écoles. Le simple lexique bilingue est très souvent appelé « dictionnaire » dans le monde arabe de nos jours. Les nombreux lexiques modernes qui portent sur le vocabulaire général ou sur les domaines de spécialité et qui portent le titre de « dictionnaire » sont là pour le rappeler. A côté de ce vocabulaire, on apprenait, essentiellement, les conjugaisons et les règles de formation des phrases pour commencer à affronter une langue. A la première occasion, dans une situation réelle de communication, on se cassait la figure.

2. L'usage

Cette vision, artificielle, passe l'usage sous silence. En effet, il n'est point suffisant de maîtriser la grammaire d'une langue et son vocabulaire pour pouvoir communiquer, c'est-à-dire produire des discours à la manière de la communauté qui parle cette langue. Les savants arabes anciens exprimaient cette idée quand ils parlaient de ce qu'ils appelaient : « ʾuṣūl al-ʿarab fī muḫāṭabātihim » أصول العرب في مخاطَباتهم.

Dans chaque langue, l'usage sélectionne des unités lexicales pour les associer dans le discours et en exclut d'autres qui peuvent appartenir aux mêmes paradigmes et qui sont parfaitement acceptables par le système. En fait, il y a lieu de distinguer trois types d'association que peuvent prendre les unités lexicales dans le discours, même si les frontières entre ces trois types ne sont pas étanches et qu'ils constituent, parfois, ce qu'on peut appeler un continuum.

3. Les types d'association

3.1. L'association libre

Si on fait une représentation de ces trois types d'association sur un axe linéaire, on trouve, à une première extrémité, une association libre dans laquelle chaque unité lexicale peut être remplacée par une autre appartenant au même paradigme. Dans une association de type : « manger une orange », on peut remplacer le mot « orange » par un autre mot qui appartient au même paradigme : « pomme », « poire », etc. ; c'est-à-dire par un autre produit qui peut être mangé. De même, il est possible de remplacer le verbe « manger » par un autre : « déguster », « croquer », etc. Si le produit peut être dégusté ou croqué. Autrement dit, la commutation entre les différents éléments doit respecter les

contraintes sémantiques et pragmatiques qui assurent une compatibilité entre les composantes de l'énoncé. Ainsi, si on remplace le verbe « manger » par le verbe « boire », par exemple, il faut que le nom suivant soit un liquide buvable. On ne boit pas une orange ou une pomme, mais un jus d'orange, de pomme, de poire, etc. Par ailleurs, dans les associations libres, le sens global est prédictible à partir du sens des unités qui le composent. Ainsi le sens global de « manger une pomme » peut être saisi à partir du sens du verbe « manger » et du nom « pomme ».

3.2. L'association figée

A l'autre extrémité de l'axe, on trouve des associations figées avec des degrés de figement. Dans ces associations, une unité lexicale ne peut pas être remplacée par une autre appartenant au même paradigme sous peine de produire une séquence agrammaticale ou un autre énoncé tout à fait différent du premier. Par ailleurs, le sens global de l'association n'est pas prédictible à partir des éléments qui la composent, c'est ce que Gaston Gross appelle « opacité sémantique »[1]. Ainsi l'énoncé « casser sa pipe » peut signifier deux choses :

- briser sa pipe ; dans ce cas, il s'agit d'une association libre ;
- mourir ; dans ce cas, il s'agit d'une association figée.

Dans ce deuxième cas, le sens global ne se déduit pas à partir des éléments qui le composent, et il n'est pas possible de remplacer ses éléments par d'autres qui appartiennent aux mêmes paradigmes. Il n'est même pas nécessaire d'avoir une pipe ou même de fumer pour dire : « casser sa pipe ». Ainsi, le verbe « casser » ne peut pas être remplacé par un autre verbe qui lui est synonyme : on ne dit pas (briser sa pipe) pour signifier la même chose. En effet, remplacer « casser » par « briser » produirait une association libre complètement différente ; elle signifierait : sa pipe a été effectivement cassée. Il en serait de même si on remplaçait le complément « pipe » par un autre objet cassable comme les « lunettes », par exemple, puisque le sens serait ainsi : les lunettes ont été effectivement cassées.

3.3. L'association habituelle

Entre les deux extrémités, il y a lieu de distinguer un troisième type d'association qui n'a pas suscité beaucoup d'intérêt dans les études traditionnelles, et qui n'a pas encore sa place dans les études arabes. Il s'agit des « collocations », terme qui n'a toujours pas un équivalent arabe stable. On lui a proposé le terme « mutalāzimāt » المتلازمات اللفظية qui ne me semble pas convenir. En effet, le sens étymologique du terme

[1] Gaston Gros, *Les expressions figées en français*, Collection : l'essentiel français, Ophrys, 1996, p. 10.

arabe « mutalāzimāt » désigne des éléments inséparables et serait beaucoup plus adéquat pour nommer les expressions figées que nous venons d'expliquer dans le paragraphe précédent. Or, dans les collocations, il est peut-être plus judicieux de parler de « mutasāḥibāt » متصاحبات ou de « mutawāridāt » متواردات, pour nommer des éléments qui arrivent ensemble mais qui ne sont pas obligatoires. Le terme « collocation », tel qu'il est défini dans le « Dictionnaire de linguistique », indique une « association habituelle » d'éléments dans l'énoncé. Ces collocations réunissent des unités lexicales qui gardent leurs valeurs habituelles, mais qui donnent l'impression du « déjà vu » selon l'expression de Bally. En comparant les deux adverbes du français : « gravement » et « grièvement », on peut remarquer que leur distribution n'est pas libre, même s'ils ont la même valeur et que, sur tous les plans du système, rien ne devrait empêcher de remplacer l'un par l'autre. Cependant, les habitudes du français consistent à associer chacun d'entre eux à un adjectif différent. L'on dit « gravement malade » et « grièvement blessé ». Ce n'est pas la connaissance du vocabulaire français, ni la connaissance des règles morphologiques et des règles syntaxiques de formation en français qui permettent de nous dire pourquoi tel adverbe est associé à tel adjectif et non pas à tel autre. Ce n'est donc pas uniquement les mots du vocabulaire « gravement, grièvement, malade, blessé » et leurs sens respectifs qu'il faut apprendre, mais également leurs associations habituelles.

4. D'une langue à une autre

Dans la vision traditionnelle aussi, traduire nécessite, en plus de la maîtrise des deux langues en contact (structures et vocabulaire), une bonne connaissance des deux cultures. Cette maîtrise et cette connaissance sont nécessaires mais ne sont pas suffisantes. En effet, ce n'est pas la connaissance du vocabulaire des deux langues en contact ni de leurs différents systèmes qui nous permet de traduire telle expression idiomatique ou telle autre. C'est pour cette raison que les expressions idiomatiques sont consignées, telles quelles, dans le dictionnaire. Elles sont à apprendre avec le vocabulaire et avec la grammaire. Ce n'est pas cette connaissance du vocabulaire et des différents systèmes, non plus, qui nous renseigne sur les associations habituelles utilisées dans telle langue ou dans telle autre, et pourquoi il faut faire appel à telle collocation dans la première langue et à telle autre dans la deuxième. Il est intéressant de regarder un exemple entre le français et l'arabe pour étayer notre propos. On dit en français : « **appeler** un ascenseur » (nādā) alors qu'on dit en arabe : « **demander** un ascenseur » (ṭalaba). Le traducteur, tout comme l'apprenant de la langue, se trouvent complètement démunis s'ils ne connaissent pas cet usage. Dire : « nādā l-miṣ'ada » en arabe ferait rire les interlocuteurs arabophones puisque cette collocation ne fait pas partie de leur usage alors qu'elle est tout à fait correcte sur tous les plans envisagés par l'enseignement traditionnel.

Où trouver cette indication, pourtant essentielle, si on souhaite apprendre une langue et l'utiliser comme instrument de communication ? Nous avons vérifié cet exemple, comme tant d'autres, dans les dictionnaires arabes modernes. Le résultat est plus que décevant : Al- Mu'ğam al-Wasīṭ de l'Académie arabe du Caire, dans sa troisième édition, se contente de donner sous l'entrée (miṣ'ad), sa variante (miṣ'ād) et son pluriel (maṣā'id). Al-Mounğid fī l-luġa wa l-'a'lām dans sa 26ème édition de 1982 en donne, tout simplement, une définition comme étant un instrument électrique utilisé dans les immeubles à plusieurs étages pour transporter les gens. Même Al-Mounğid fī l-'arabiyya l-mu'āṣira, dans son édition de 2000, ne donne que des définitions sans aucune collocation. Si cette collocation n'est pas dans le dictionnaire, l'erreur est assurée.

5. Les variations

Dans le paragraphe précédent, nous n'avons traité que des associations qui font appel à une combinaison sans variation. Or, dans les collocations, l'association n'est pas obligatoire. Nous pouvons en donner un exemple intéressant entre l'arabe et le français qui montre à quel point les outils utilisés pour une connaissance réelle de la langue sont rudimentaires. Nous avons choisi le mot « attention » en français et son correspondant standard en arabe « 'intibāh ». Nous notons au passage que nous avons utilisé le terme « correspondant » et non « équivalent » entre l'arabe et le français parce que nous considérons qu'il n'y a pas d'équivalence en langue ; il n'y a d'équivalence qu'en discours. On dit, en français, « **appeler** l'attention sur un problème » en utilisant le même verbe « appeler » (nādā) -c'est-à-dire qu'on appelle l'attention et on appelle l'ascenseur- ou « **attirer** l'attention de quelqu'un » (šadda, ğaḍaba), et on « **fait** attention » ('amila) à quelque chose tout comme on y « **prête** attention » ('a'āra). L'on remarque d'abord qu'il ne s'agit pas du tout d'expressions idiomatiques ou figées et que les associations sont libres, puisqu'on peut utiliser un verbe à la place d'un autre : « **appeler** l'attention » ou « **attirer** l'attention », et que, contrairement aux expressions idiomatiques, on peut manipuler l'énoncé et dire : « l'attention est appelée » ou y insérer d'autres éléments : « appeler fortement l'attention », etc., mais l'usage associe souvent les deux éléments : « appeler » et « attention », ou « attirer » et « attention ». Ces deux associations sont donc libres, mais c'est une « liberté surveillée », pour emprunter cette expression à la politique, une expression d'ailleurs intéressante à regarder en arabe. Il s'agit, en fait, de collocations.

En arabe classique, tout comme en arabe moderne, les expressions correspondant à « **faire** attention » ('amila) et à « **appeler** l'attention » (nādā) ne sont jamais utilisées. En revanche, l'expression qui correspond à « **prêter** attention » : ('a'āra) est bien attestée en arabe moderne. Il en est de même pour les collocations arabes qui correspondent à « **attirer** l'attention » qui sont nombreuses et que nous allons regarder de plus près.

5.1. La variation synonymique

Pour « **attirer** l'attention » de quelqu'un, on utilise en arabe moderne plusieurs verbes : « **lafata** l-'intibāh» (**tourner** l'attention), « **šadda** » (tirer), « **ğaḍaba** » (tirer avec force), « **'istar'ā** » (prier quelqu'un d'être le pâtre du troupeau ou le gardien de quelque chose, d'où demander de prêter l'oreille, ou d'avoir égard à quelque chose), etc. Il est intéressant de noter qu'on utilise fréquemment le verbe « **lafata** » (tourner), mais jamais (lawā), ni ('aṭafa), ni (ṭanā), etc. qui appartiennent au même paradigme que (lafata) et qui signifient aussi : (tourner). Les collocations avec « šadda » (tirer) et « ğaḍaba » (tirer avec force) sont également utilisées, mais jamais d'autres verbes qui appartiennent au même paradigme et qui signifient également « tirer », comme (ğarra) ou (saḥaba), etc. Le système n'interdit absolument pas ce type d'association ; le sémantisme des unités lexicales ne devrait pas l'interdire non plus. Il s'agit d'une question d'usage qui peut varier d'une région à une autre, d'un domaine à un autre et d'une époque à une autre. Nous avons essayé de voir ces collocations dans les dictionnaires arabes. Rien dans les dictionnaires anciens : al-'Ayn d'al-Ḫalīl, 'Asās l-balāġa d'Az-Zamaḫšarī, Lisān l-'arab d'Ibn Manḍūr, al-Qāmūs l-muḥīṭ d'al-Fayrūzābādī, al-Muḫtār min ṣiḥāḥ l-luġa d'Ar-Rāzī. Cette absence peut être le résultat d'une certaine conception du dictionnaire, tout comme elle peut être une indication sur leur création tardive. Il en est de même pour la plupart des dictionnaires arabes modernes : Rien dans le dictionnaire de l'Académie Arabe du Caire : al-Mu'ğam l-Waṣīṭ, qui ne consacre même pas une sous-entrée à ('intibāh). Il en est de même pour al-Munğid fī l-luġa wa l-'a'lām. En revanche, deux collocations dans al-Munğid fī l-'arabiyyat l-mu'āṣirat : « 'istar'ā » et « lafata ».

Dans le premier dictionnaire arabe-français dont nous disposons, celui de Kazimirski publié en 1860, aucune collocation concernant cette expression n'est attestée. En revanche, le dictionnaire bilingue arabe-français, as-Sabīl de D. Reig est plus généreux, probablement sous l'influence de la tradition lexicographique française. Nous y trouvons « lafata », « 'istar'ā » et « šadda » avec des significations proches : (attirer l'attention ; souligner l'intérêt) pour les deux premiers et (soutenir l'intérêt) pour le troisième. Le plus récent de ces dictionnaires, al-Marği' de Joseph Hajjar, ne fait pas mieux. Il note « lafata », « 'istar'ā » (attirer l'attention sur, donner l'éveil) et « šadda » (soutenir l'intérêt). En gardant un même verbe, « lafata » par exemple, on peut constater qu'il est possible de varier l'autre mot de la collocation puisqu'on peut avoir : « lafata ntibāhahu » tout comme « lafata naḍarahu » et « lafata htimāmahu », etc. Il en est de même pour d'autres verbes comme « 'istar'ā » puisqu'on peut avoir « 'istar'ā ntibāhahu » tout comme « 'istar'ā htimāmahu », etc.

Ces exemples, ainsi que leurs attestations dans le dictionnaire, constituent une indication claire sur trois caractéristiques de la collocation : l'habitude, l'association

libre et le sens compositionnel des éléments. Ce troisième type d'association se distingue donc du premier, celui de l'association libre, par son caractère habituel, et du deuxième type, celui des associations figées, par ses deux autres caractéristiques : l'association libre et le sens compositionnel de ses éléments.

5.2. La variation régionale

L'une des variantes que nous avons signalée, « ǧaḍaba » (tirer avec force), est signalée par Muḥammad Ḥilmī Hulayyil[2] ; elle n'est pas dans les dictionnaires que nous avons consultés, probablement parce qu'elle est moins fréquente ou parce qu'elle est une variante régionale dont l'emploi n'est pas encore répandu. En effet, les collocations peuvent varier d'une région à une autre dans le monde arabe. Le développement de ce monde est inégal et la circulation de l'information entre les différents pays arabes est limitée, voire très limitée. Elle est l'écho d'une situation politique de division et d'un échange économique médiocre.

Par ailleurs, les collocations du dictionnaire arabe, lorsqu'elles existent, ne sont pas le fruit d'un travail de recherche sur un corpus. Elles ne prennent pas en compte les variations régionales du monde arabe et ne s'appuient pas sur une étude de fréquence. Elles sont basées sur l'intuition du lexicographe et sur ses choix personnels et non pas sur une description de ce qui existe réellement dans le discours. En outre, les dictionnaires arabes ne s'intéressent pas aux questions de variation et de régionalisme. Il ne s'agit pas dans ce dernier point de noter l'emploi dialectal mais les différentes variantes de l'arabe moderne dit standard et qui peuvent être dues à des variations dialectales ou, très souvent, à des choix différents dans chaque pays arabe de tel synonyme ou de tel autre, de viser tel trait ou tel autre de l'objet, de calquer la collocation sur le français ou sur l'anglais ou d'adopter une autre manière de l'exprimer. En raison de la diversité des systèmes éducatifs dans les pays arabes, de l'absence d'une instance de décision et de concertation linguistique et culturelle, chaque pays se développe à part et constitue son propre stock de collocations et d'expressions figées, un stock qui peut parfois devenir opaque pour l'utilisateur dans un autre pays, même voisin.

5.3. La variation dans le temps

Les mots arabes qui apparaissent dans les exemples donnés ci-dessus sont bien des mots anciens : « 'intibāh », « lafata », « 'istar'ā », « šadda », « ǧaḍaba », etc. Il n'y a pas eu un changement notable dans le sémantisme respectif de chacune de ces unités à travers le temps. En revanche, ce qui a changé, c'est la combinaison entre elles, c'est-à-dire la création de collocations. Si les collocations construites sur « 'intibāh » que nous avons examinées ne figurent pas dans les dictionnaires arabes monolingues, ce n'est

[2] « al-'usus an-naḍariyyat li waḍ' mu'ǧam li l-mutalāzimāt al-lafḍiyyat al-'arabiyyat », p. 227.

peut-être pas uniquement en raison des défauts des dictionnaires- ce qui est au demeurant vrai et n'a pas besoin d'être démontré- mais aussi en raison de l'absence de ces collocations dans les textes arabes anciens. En fait, on crée sans cesse de nouvelles constructions dans le discours, lesquelles constructions sont individuelles ; elles appartiennent à des associations libres et représentent souvent un écart par rapport à ce qui est habituel. Avec le temps, la communauté peut reprendre ces constructions qui deviennent dès lors habituelles et passent du discours dans la langue. En fait, elles deviennent des collocations. Un examen attentif des textes arabes modernes, même lorsqu'ils utilisent le même vocabulaire ancien et les mêmes règles anciennes de construction, montre que le nombre des collocations récentes est considérable.

6. Traduction et collocations

La traduction vers l'arabe, notamment à partir du français et de l'anglais, met le traducteur dans une situation inextricable. Il est sans cesse devant des unités nouvelles et des constructions dont le correspondant ne se présente pas spontanément à l'esprit et pour lesquelles le dictionnaire bilingue ou le dictionnaire arabe monolingue n'est d'aucun secours. Ce traducteur est amené, non seulement à faire son métier de traducteur, mais également à inventer des termes nouveaux et à produire des expressions nouvelles et des collocations nouvelles qui sont à l'image des expressions françaises ou anglaises. Beaucoup de collocations dans les textes arabes modernes ne sont qu'un calque, plus ou moins réussi et plus ou moins normalisé, des expressions du français et de l'anglais. Souvent, elles trouvent leur chemin vers l'arabe car le traducteur est en panne d'imagination. Elles entrent en concurrence avec les expressions arabes correspondantes et peuvent même finir par les supplanter. Tel est, par exemple, le cas de l'expression « **prendre** le train » ou « **prendre** le bateau » qui passent en arabe par un procédé de calque sur une langue européenne « 'aḫaḍa l-qitāra » ou « 'aḫaḍa l-bāḫirata », alors qu'on ne pouvait que « monter » (rakiba) dans un train ou dans un bateau. La collocation française « prendre la mer » ('aḫaḍa l-baḥra) n'a pas, pour l'instant, un correspondant arabe répandu. Mais on ne sait jamais.

Il n'est peut-être pas difficile de remarquer que ce sont les textes traduits vers l'arabe, notamment du français et de l'anglais, et les dictionnaires bilingues français-arabe et anglais-arabe qui jouent le rôle de locomotive dans la fabrication puis la normalisation de collocations en arabe et que le dictionnaire monolingue arabe-arabe leur emboîte le pas. C'est, sans doute, l'une des raisons pour lesquelles al-Mounǧid fī l-'arabiyya l-mu'āṣira est plus riche en collocations que les autres dictionnaires du même genre. De fait, ce dictionnaire est une compilation de deux dictionnaires bilingues précédents de la même maison : l'un français-arabe et l'autre anglais-arabe.

7. Collocations et statistiques

Définir la collocation comme une « association habituelle » ou comme un « usage habituel » qui donne l'impression du « déjà vu » implique des statistiques qui calculent le degré de fréquence et permettent, en conséquence, de décider du statut de collocation. Or, ce genre de travail est encore très timide dans le monde arabe et ses résultats sont aléatoires. Entre une expression rencontrée dans le discours et la fixation de cette expression en langue, il y a un chemin à faire. En principe, le dictionnaire consacre ce passage du discours en langue. Cependant, les dictionnaires arabes ne sont pas très fiables. Ils ne font pas appel à des statistiques. Pire encore : souvent, voire très souvent, ils ne font pas appel à un corpus. Sur ce plan, les dictionnaires modernes sont très nettement inférieurs aux dictionnaires traditionnels. Le lexicographe ne note pas ce qui est attesté par l'usage, mais ce qu'il croit être le bon choix, c'est-à-dire le choix qui lui est propre, non celui de la communauté. Un corpus réel et représentatif et des statistiques correctement menées devraient permettre de confirmer ou d'infirmer des jugements basés actuellement sur des intuitions linguistiques, même si ces intuitions s'appuient sur des compétences réelles du spécialiste et sur une bonne connaissance du terrain. Ces statistiques devraient permettre de mesurer le degré de fréquence de telle association ou de telle autre et de voir si cette fréquence lui permet d'accéder au statut de collocation.

8. Conclusion

L'usage de telle collocation ou de telle autre n'est pas prévisible. Il ne peut donc être déduit ni de la connaissance du vocabulaire ni des règles de la grammaire. Or, cet usage, fondamental pour connaître une langue et pour pouvoir traduire un discours dans une autre langue, ne trouve pas la place qu'il mérite dans le dictionnaire arabe. En effet, le traitement des collocations dans ces dictionnaires est soit marginal, soit aléatoire. Et dans les deux cas, le dictionnaire ne peut pas rendre compte de l'emploi réel de la langue arabe dans la communauté, non seulement au niveau de son vocabulaire, de sa grammaire, et de ses expressions idiomatiques mais également, et c'est ce qui est encore très mal connu, au niveau de ses collocations.

BIBLIOGRAPHIE

Académie Arabe du Caire, *al-Mu'ğam al-waṣīṭ*, Dār 'umrān, 3ème éd. 1985.

Dār al-Mašriq, *Al-Munğid fī l-luġa wa l-'a'lām*, 26ème éd., 1982, Beyrouth.

Dār al-Mašriq, *Al-Munğid fī l-luġa al-'arabiyya al-mu'āṣira*, Beyrouth, 1ère éd., 2000.

Al-Fayrūzābādī, *al-Qāmūs al-muḥīṭ*, Dār al-Fikr, Beyrouth, s.d.

Gross, Gaston, *Les expressions figées en français*, Collection : l'essentiel français, Ophrys, 1996.

Hajjar, Joseph, Al-Marği', *Dictionnaire contemporain arabe-français*, Librairie du Liban Publishers, Beyrouth, 1ère éd., 2002.

Hulayyil, Muhammad Ḥilmī , « al-'Usus an-naḍariyya li waḍ' mu'ğam li l-mutalāzimāt al-lafḍiyya l-'arabiyya », Revue de la Lexicologie, Tunis, n° 12-13, 1416H/1996C – 1417H/1997C, pp. 225-243.

Kazimirski, A. de Biberstein, *Dictionnaire arabe-français*, Librairie du Liban, reproduction de l'édition de 1860.

Al-Ḫalīl b. 'Ahmad al-Farāhīdī, *Kitāb al-'Ayn*, éd. Mahdī al-Maḫzūmī et 'Ibrāhīm as-Sāmurrā'ī, Mu'assasat al-'A'lamī, Beyrouth, 1408H/1988C.

Ibn Manḍūr, *Lisān al-'arab*, Dār Sādir, Beyrouth, s.d.

Ar-Rāzī, Muhammad b. Abī Bakr, *al-Muḫtār min Ṣiḥāḥ al-luġa*, éd. Muhammad Muhyi d-Dīn 'Abd al-Ḥamīd et Muhammad 'Abd al-Laṭīf as-Subkī, Dār as-Surūr, Beyrouth, s.d

Reig, Daniel, *As-Sabīl, Dictionnaire arabe-français, français-arabe*, Larousse, collection Saturne, Librairie Larousse, 1983.

Az-Zamaḫšarī, *'Asās al-balāġa*, Dār Sādir, Beyrouth, 1399H/1979C.

LA PRODUCTION VERBALE DE MOTS CHEZ L'ADULTE SAIN : QUESTIONS ET PROBLEMATIQUES ACTUELLES*

Patrick Bonin**
IUF- Université de Bourgogne - France
Patrick.Bonin@u-bourgogne

Résumé

Parler est une de nos activités préférées. Nous produisons en effet environ 16000 mots par jour, ce qui est énorme, et ce, de façon relativement précise puisque nous commettons moins d'un lapsus pour 1000 mots produits. En revanche, la production du langage à l'écrit est une activité moins pratiquée (même si les échanges électroniques - SMS et emails - sont de plus en plus nombreux), jugée difficile avec des niveaux de maîtrise variables. Après un tour d'horizon sur quelques généralités concernant la production du langage et la façon dont on l'étudie scientifiquement, nous envisagerons certaines problématiques de recherches actuelles dans ce domaine. En particulier, nous aborderons des questions telles que : « combien de niveaux de traitement sont nécessaires pour fabriquer les mots ? », « y a-t-il une spécificité de la production verbale écrite par rapport à celle orale ? », « comment l'information circule-t-elle d'un niveau de traitement à l'autre ? » « pourquoi certains mots sont-ils produits plus vite que d'autres ? »

Mots-clés

Production des mots - écrit - oral - niveaux de traitement - rôle des codes phonologiques - traitement sériel - discret vs traitement en cascade - déterminants de la vitesse de dénomination.

---

* Le contenu du présent article a fait l'objet d'une conférence inaugurale à Alger dans le cadre de la Journée d'études internationale portant sur « *Les troubles de l'expression : évaluation et prise en charge en milieu clinique algérien* ». L'auteur tient à remercier vivement le directeur du Centre de Recherche Scientifique et Technique pour le Développement de la Langue Arabe (CRSTDLA), M. Rachid Benmalek, ainsi que M. Kaci et tous les chercheures de l'équipe Pathologie du langage.

** Patrick Bonin est professeur à l'université de Bourgogne et membre senior de l'Institut Universitaire de France (IUF, Promotion 2010). Il conduit des recherches au Laboratoire d'Etude de l'Apprentissage et du Développement (LEAD-CNRS) sur la production du langage à l'oral et à l'écrit.

الملخص

يعتبر الكلام من بين أنشطتنا المفضلة ؛ ذاك أننا ننتج حوالي 16000 كلمة في اليوم، وهو أمر ذو بال، بصفة دقيقة نسبيا؛ إذ إننا لا نقع إلا فيما لا يزيد عن زلة واحدة في تلفظنا لـ 1000 كلمة. مقابل ذلك، نجد إنتاج اللغة المكتوبة، نشاطا دون المراس الأول (على الرغم من التزايد المطرد للتخاطب الإلكتروني، من رسائل قصيرة، ورسائل البريد الإلكتروني)، إذ يعتبر صعبا لما يقوم عليه من مستويات تحكم متغايرة.

بعد عرض لمحة عامة عن بعض عموميات الإنتاج اللغوي، وطريقة دراسته علميا، سنعرض بعض الإشكاليات العلمية المعاصرة في هذا المجال. وسنتناول على وجه الخصوص المسائل التالية: "كم يلزم من مستويات المعالجة لإنتاج الكلمات؟" ؛ "هل هناك خصوصية يستبد بها الإنتاج اللفظي الكتابي، مقارنة بالشفاهي؟" ؛ "كيف تسري المعلومة من مستوى معالجة إلى آخر؟" ؛ "لماذا تتفاوت سرعة إنتاج بعض الكلمات؟".

الكلمات المفاتيح

إنتاج الكلمات - الكتابة - التلفظ - مستويات المعالجة - دور الرموز الفونولوجية - المعالجة التسلسلية مقابل المعالجة الموزعة - محددات سرعة التسمية.

Abstract

The aim of the present article is to conduct a (non-exhaustive) survey of the questions and issues that have been addressed and, at a certain level, continue to be a focus of interest in the field of verbal word production among adults who are not affected by pathologies and whom we shall refer to as "healthy" below. Following a brief presentation of certain general features of language, we briefly look at a number of tools and methods used for the study of verbal word production. Thus, we start by looking at the number and characterization of the processing levels that are necessary for word production. In connection with this topic, we also consider the question of the processing levels that are shared between the spoken and written verbal production modalities and, at the same time, the role of phonological codes in written verbal production. Another research question relates to the dynamic involved in the activation of units during verbal production. This issue has given rise to some significant discussions and continues to be an object of exploration. Finally, we conclude this short summary with the question of speed of access to the different units involved in the verbal production of words.

Keywords

Word production - writing - speaking - levels of processing - role of phonological codes - discrete - serial versus cascaded processing - determinants of naming speed.

Le présent article propose un tour d'horizon (non exhaustif) de questions et problématiques qui ont pu être abordées, et à un certain niveau continuent à l'être, en production verbale de mots chez des adultes non-atteints de pathologies, adultes que nous qualifions de « sains » dans la suite du texte. Après une brève présentation de quelques généralités sur le langage, nous exposons rapidement quelques outils et méthodes d'étude de la production verbale de mots. Nous décrivons alors certaines problématiques de la production verbale. Ainsi aborderons-nous tout d'abord la question du nombre et de la caractérisation des niveaux de traitement qui sont nécessaires pour produire des mots. En lien avec cette thématique, nous envisagerons la question des niveaux de traitement qui sont partagés entre modalités écrite et orale de la production, et ce faisant, le rôle des codes phonologiques en production verbale écrite. Une autre question de recherche concerne la dynamique d'activation des unités en production verbale. Cette problématique a suscité d'importants débats et continue à être explorée. Enfin, nous terminerons cette brève synthèse avec la question de la vitesse d'accès aux différentes unités en production verbale de mots.

Quelques généralités sur le langage

Le langage est produit à l'oral comme à l'écrit mais, dans notre activité quotidienne, c'est le langage oral qui domine, et ce, même si les échanges électroniques s'accroissent au travers de l'envoi d'emails et de SMS (Rapp & Dufor, 2011). Nous passons beaucoup de temps à parler, à autrui, mais aussi à nous même car nous adorons nous adonner à cette activité (Levelt & Meyer, 2000). Parler est donc une activité qui est hautement pratiquée ! Des estimations disponibles (ex., Mehl, Vazire, Ramirez-Esparza, Slatcher, & Pennebaker, 2007) révèlent que nous produisons quelques 16000 mots par jour mais il existe des variations interindividuelles très importantes. Une telle estimation a été obtenue grâce à l'analyse d'échantillons de paroles collectées au moyen d'un appareil d'enregistrement qui se déclenchait automatiquement et de façon non-intrusive. Quant à la question de savoir si les femmes sont de véritables « pipelettes », l'étude de Mehl et al. (2007) tord le cou à ce stéréotype. En effet, dans cette étude conduite aux Etats-Unis et au Mexique, les chercheurs ont montré que les femmes ne produisaient pas significativement plus de mots que les hommes. En réalité, les différences à l'intérieur d'un même genre étaient plus élevées que celles observées entre les genres. D'ailleurs, dans les 15% les plus bavards de l'échantillon, il y avait autant d'hommes que de femmes et, de façon anecdotique, il s'est avéré que la personne la plus bavarde de l'échantillon était un homme ! Cependant, malgré le volume de parole produit, le taux d'erreurs est faible : de 1-2 erreurs pour 1000 mots produits (Levelt, 2001).

En comparaison avec l'oral, la production verbale écrite est bien moins pratiquée, mais force est de constater que la production de messages électroniques s'est accrue de façon vertigineuse. Par exemple, en France au premier trimestre de l'année 2009, c'est

environ 13.5 milliards de textos qui ont été envoyés (http://www.journaldunet.com/cc/05_mobile/sms_marche_fr.shtml). Comme le signalent Rapp et Dufor (2011), il est probable de nos jours que chez certains individus, la production écrite de messages soit proche de la production à l'oral. La production à l'écrit de textes est en général jugé difficile comparativement à l'oral. Dans une étude déjà ancienne, il avait été observé que 45% des étudiants qualifiaient « douloureuse » la production à l'écrit (Freedman, 1983).

Dans mes travaux de recherche, je me suis centré sur l'étude de la production de mots isolés. Cette manière de procéder est commune en psycholinguistique, notamment en lecture où il y a une longue tradition de recherches centrées sur le mot (Ferrand, 2007). Pourquoi une telle focalisation ? Une des raisons est que la récupération des mots est un processus fondamental et obligatoire lors de la production verbale (Shao, Roelofs, & Meyer, 2012). À la racine de chaque conversation ou document écrit, se trouvent la récupération et la production de mots, de sorte qu'il est impossible de produire une phrase ou un énoncé sans récupérer des mots isolés. Par ailleurs, il est bien établi que les individus qui ont des problèmes d'accès aux mots éprouvent des difficultés sévères de production du langage (Bonin, Roux, & Barry, 2012). J'ai fait mienne l'affirmation de Balota (1994), chercheur cognitiviste sur la lecture, selon laquelle « *le mot est central pour les psycholinguistes tout comme la cellule pour les biologistes* », notre traduction).

De quelques méthodes et outils pour l'étude de la production verbale de mots

Parmi les méthodes utilisées pour l'étude de la production verbale, il y a la tâche de dénomination. Elle consiste en la production du nom d'un objet (ou d'une action), lequel est, la plupart du temps, représenté par une image. L'idée qui préside au recours à cette tâche de laboratoire est qu'elle opérationnalise une situation plus écologique où un individu part d'une idée qu'il veut communiquer comme « communiquer l'idée qu'un avion passe dans le ciel ». Il est évident que si un chercheur souhaite que se produise une telle situation et mesurer le temps pris entre l'idée et son expression, il ne l'aura jamais aisément en laboratoire. Il doit donc provoquer la communication d'avion, ce qui peut se faire facilement en laboratoire en ayant recours à des images. La vitesse de dénomination peut être mesurée grâce à un dispositif spécifique d'enregistrement. Pour la production à l'oral, il peut s'agir d'un micro qui est relié à un ordinateur avec un logiciel (par exemple PsyScope : Cohen, McWhinney, Flatt, & Provost, 1993 et http://psy.ck.sissa.it/) qui pilote l'ensemble. Pour l'écrit, on utilise une tablette graphique. Bien sûr, le recours à la tâche de dénomination nécessite des images. Mais pour utiliser des images de façon pertinente afin de construire des expériences de dénomination, il faut disposer d'informations sur les caractéristiques des images et leurs noms. Cela a conduit les chercheurs à recueillir des « normes ».

La collecte de normes est devenue une pratique fréquente en psycholinguistique. Il est important d'en collecter pour des raisons empiriques et théoriques. Sur le plan empirique, cela permet de contrôler des variables qui ne sont pas au centre de l'attention du chercheur mais qui peuvent avoir un impact sur la performance étudiée. Au niveau théorique, ce type de recherche a permis l'étude du rôle des variables qui ont un impact sur la vitesse et la précision des réponses en dénomination (nous y reviendrons). Parmi les images qui ont servi au recueil de normes, il y a celles, très connues, de Snodgrass et Vanderwart [SV] (1980), celles produites par Bonin, Peereman, Malardier, Méot et Fayol (2003), ou encore celles de Rossion et Pourtois (2004), lesquelles sont en réalité les mêmes que celles de SV mais colorisées. Parmi les normes collectées se trouve « l'accord sur le nom de l'image ». Pour obtenir des scores d'accord nom-image, des participants doivent fournir le premier nom qui leur vient spontanément à l'esprit en réponse à la présentation d'une image. Lorsque pour une image aucun nom ne leur vient à l'esprit, ils doivent en fournir la raison : ils ne reconnaissent pas ce que l'image représente ou reconnaissent parfaitement ce qui est signifié mais ignorent le nom ou bien enfin sont dans un état de mot sur le bout de la langue. Récemment, des normes psycholinguistiques ont été collectées pour la langue Russe (Tsaparina, Bonin, & Méot, 2011) à partir des images de Rossion et Pourtois (2004). Les images de SV ont été standardisées sur un nombre conséquent de populations de parleurs (ex., anglais, français [Alario & Ferrand, 1999], espagnol, italien, chinois mandarin, etc.) mais à notre connaissance jamais en langue arabe.

Pour ce qui concerne la dénomination à l'oral, produire le nom d'une image à partir de sa présentation sur un écran d'ordinateur prend entre 600 et 1200 ms et des données récentes en électricité cérébrale suggèrent que le mot est choisi dès les 300 ms qui suivent cette présentation (ex., Costa, Strijkers, Martin, & Thierry, 2009 ; Indefrey & Levelt, 2004). Parmi les méthodes utilisées pour l'étude de la production verbale orale, il y a l'analyse des erreurs de production : les fameux lapsus ! Les lapsus correspondent pour les psycholinguistes à des « erreurs d'aiguillage » comme dans « *Il a reçu la médaille à titre costume* » au lieu de « *posthume*». Selon certaines estimations, on trouve de un à deux lapsus linguae pour 1000 mots produits (Levelt, 2001). Les erreurs de production (voir Rossi et Peter-Defare (1998) pour un corpus d'erreurs en français) se doivent d'être distinguées des ruptures de fluidité dans l'énonciation d'un discours : les pauses qui peuvent être qualifiée de « pleines » comme « euh » ou de « silencieuses» (ex., Schachter, Christenfeld, Ravina, & Bilous, 1991). Un phénomène fréquemment exploité pour étudier la production verbale est le mot sur le bout de la langue (en abrégé MBL). Dans un état de MBL, un parleur cherche à exprimer une idée mais le mot correspondant ne vient pas. Cette expérience est le plus souvent qualifiée de frustrante (Schwartz, 2010). Les situations de mot sur le MBL ne sont pas exceptionnelles mais

augmentent avec l'âge (de 1.65 MBL en moyenne par semaine chez les plus âgées contre 0.98 chez les plus jeunes, Burke, MacKay, Worthley, & Wade, 1991). En effet, les chercheurs ont montré que ce phénomène était présent dans toutes les langues (Schwartz, 1999). Les MBL se produisent plus souvent sur les noms propres que sur des noms communs (Hanley, 2011), et pour ces derniers plus souvent sur ceux qui sont rares dans la langue (Burke et al., 1991).

Dans un état de MBL, des informations partielles sont disponibles. C'est pourquoi il est possible d'exploiter ce phénomène comme méthode pour avoir accès aux représentations (aux unités de traitement) en jeu dans la production du langage. En situation de laboratoire, les chercheurs peuvent provoquer des états de MBL en ayant recours à des définitions de mots rares (ex., Brown & McNeill, 1966 ; Ferrand, 2001). Lorsqu'un participant se trouve dans un état de MBL, il le signale, et le chercheur va alors sonder ce que ce premier peut récupérer grâce à un questionnaire. Grâce à l'analyse des MBL, comme nous le montrerons, des hypothèses ont été avancées sur les unités (les « briques ») que le cerveau utilise pour fabriquer les mots. Notamment, l'analyse des MBL a fortement appuyé la distinction lemma-forme des mots sur laquelle nous allons revenir.

Pour terminer cette brève présentation de quelques méthodes d'étude de la production du langage, mentionnons que les chercheurs peuvent aussi avoir recours à des méthodes intéressantes, mais complexes à utiliser, et qui imposent des contraintes élevées. Elles sont aussi très coûteuses, au sens strict du terme, c'est-à-dire financièrement parlant mais aussi en temps. Il s'agit des méthodes neurophysiologiques comme l'enregistrement des potentiels évoqués (ex., Indefrey & Levelt, 2004) ou encore l'imagerie cérébrale par résonance magnétique fonctionnelle (IRMf) (ex., Indefrey & Levelt, 2004). Ces méthodes ont le vent en poupe mais il faut rester prudent quant à leur pouvoir explicatif.

De quelques problématiques de la production verbale de mots

Sans prétention à l'exhaustivité, nous allons exposer quelques problématiques de la production verbale de mots. Nous nous centrons sur des problématiques qui ont fait l'objet de nombreux travaux et qui, pour l'essentiel, ne sont pas réglées.

Niveaux de traitement : combien ? Y a-t-il partage entre l'oral et l'écrit ? L'écrit est-il dépendant des codes phonologiques ?

Combien de niveaux de traitement en production ?

Parmi les problématiques actuelles, il y a celle qui concerne le nombre de niveaux de traitement qui sont nécessaires pour fabriquer les mots (Caramazza, 1997 ; Nickels, 2000). On peut prendre comme analogie la recette de cuisine. On sait que pour réaliser une recette de cuisine, il faut des ingrédients, lesquels sont insérés selon un certain

ordre. La question ici posée est celle de savoir quels sont les ingrédients de la fabrique des mots. Un aspect bien établi est que les mots ne sont pas « prêts à l'emploi » lorsqu'on souhaite communiquer une idée. Autrement dit, si l'on s'autorise une formule poétique, on peut dire que les recherches attestent que les mots ne sont pas « cueillis » dans « le jardin cérébral des mots ». Les chercheurs en production verbale orale s'accordent sur l'existence de trois niveaux principaux de traitement : conceptuel, lexical et articulatoire mais l'accord s'arrête là ! L'accord est plutôt mince et il existe des désaccords tant sur le nombre des niveaux de traitement impliqués que sur leur caractérisation.

Pour illustrer notre propos, nous considérons des modèles qui sont encore discutés dans la littérature comme ceux de Dell, de Levelt et de Caramazza. Dell, Schwartz, Martin, Saffran et Gagnon (1997) ainsi que Levelt, Roelofs et Meyer (1999) s'accordent sur l'existence d'un niveau lemma (les lemmas codent le genre et la catégorie grammaticale des mots) mais pas sur la nature exacte de ces représentations. Ainsi dans la conception de Dell et al. (1997), les lemmas incluent-ils la syntaxe tandis que dans celle de Levelt et al. (1999) sont-ils des nœuds « vides » qui pointent sur des informations syntaxiques. Quant à Caramazza (1997), il affirme que ce niveau est tout simplement superflu. La question de l'existence d'un niveau lemma a fait l'objet de discussions vives à une certaine période (Caramazza, 1997 ; Roelofs, Meyer, & Levelt, 1998), mais elle n'est plus polémique ces dernières années. Toutefois, la question n'est pas réglée, et de plus, elle n'est plus actuellement abordée en tant que telle ! Il semble donc que les chercheurs aient renoncé à polémiquer sur ce thème sans doute en raison du manque d'arguments pouvant permettre de trancher sans ambiguïté. La polémique qui fut vive notamment entre Levelt, Roelofs et Caramazza est d'une certaine manière enterrée mais la question demeure pourtant.

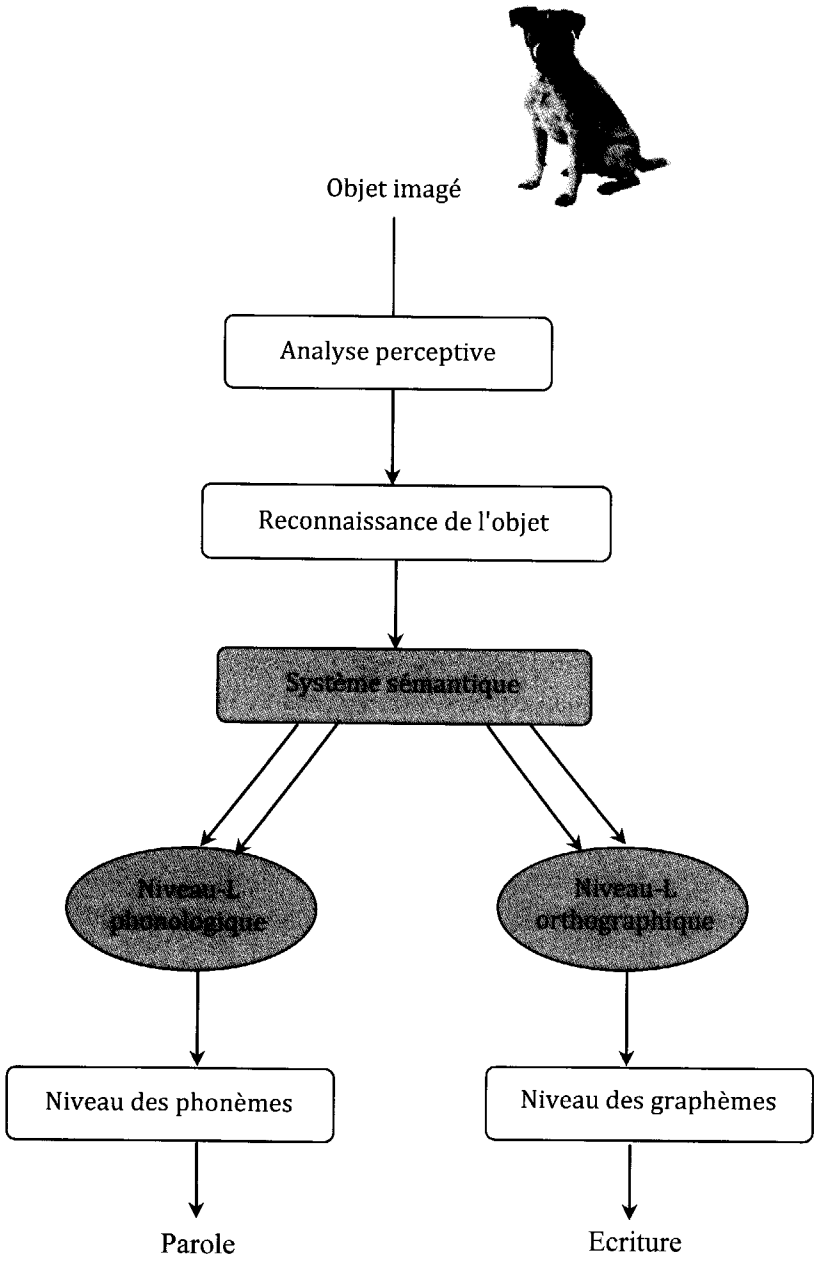

Figure 1 : *Modèle de la production verbale orale et écrite de mots isolés (d'après Bonin, Roux, Barry & Canell, 2012)*

Comme l'illustre la Figure 1, en ce qui concerne la dénomination d'objets, un niveau de traitement important est la reconnaissance des objets. A ce niveau, les représentations canoniques des objets sont récupérées après une analyse perceptive (Coltheart, 2004 ; Humphreys, Riddoch, & Quinlan, 1988 ; Riddoch & Humphreys, 1987). Puis l'accès au niveau sémantique s'effectue alors car un accès direct à la forme des mots à partir des seules représentations structurales ne semble pas possible car les données qui

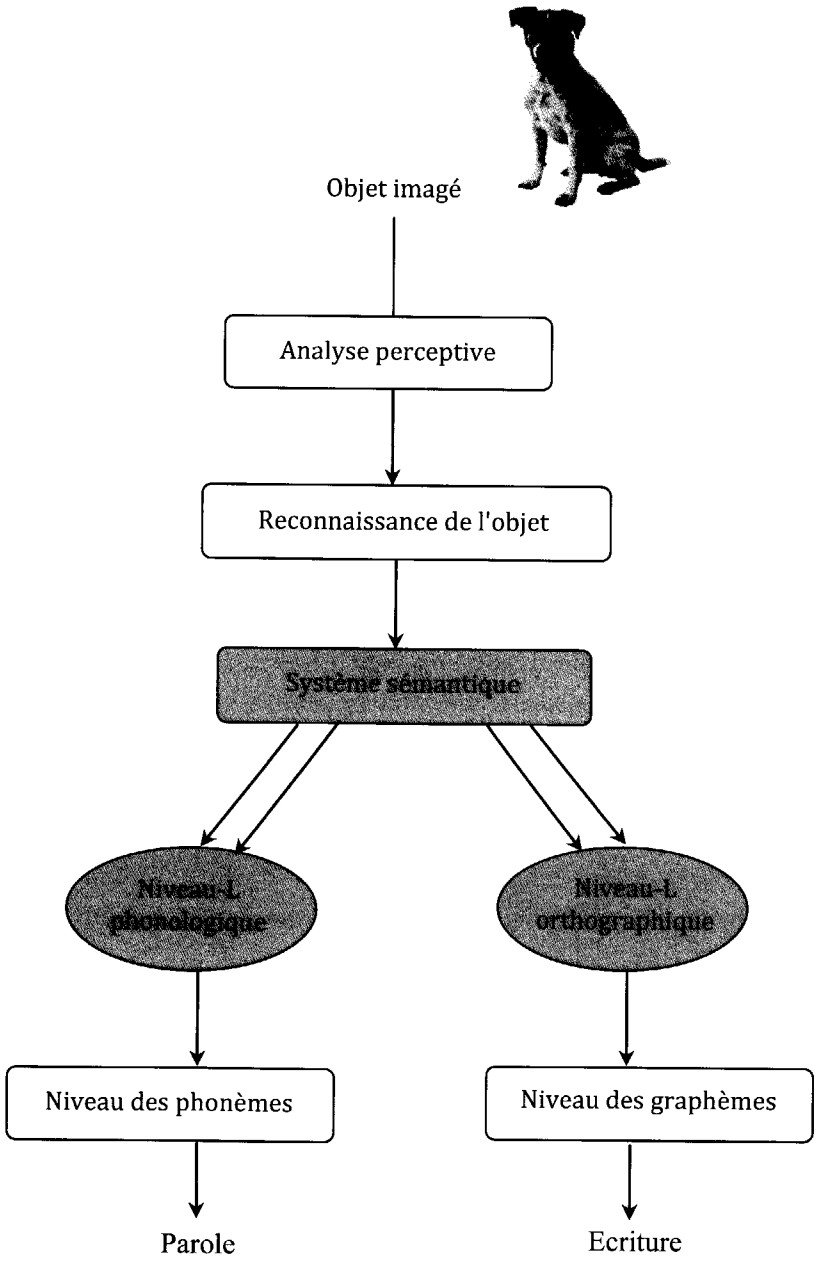

Figure 1 : *Modèle de la production verbale orale et écrite de mots isolés (d'après Bonin, Roux, Barry & Canell, 2012)*

Comme l'illustre la Figure 1, en ce qui concerne la dénomination d'objets, un niveau de traitement important est la reconnaissance des objets. A ce niveau, les représentations canoniques des objets sont récupérées après une analyse perceptive (Coltheart, 2004 ; Humphreys, Riddoch, & Quinlan, 1988 ; Riddoch & Humphreys, 1987). Puis l'accès au niveau sémantique s'effectue alors car un accès direct à la forme des mots à partir des seules représentations structurales ne semble pas possible car les données qui

soutiennent une voie asémantique sont relativement ténues (ex., Brennen, David, Fluchaire, & Pellat, 1996 ; Kremin, 1986). Quel format possèdent les représentations sémantiques ? Il s'agit d'une vaste question qui n'a pas été seulement abordée en psycholinguistique. Certains chercheurs pensent qu'il existe des atomes de sens, de sorte qu'un concept est jusqu'à un certain point décomposable en primitives ou traits sémantiques (ex., Caramazza, 1997 ; Dell, 1990 ; Dell & O'Seaghdha, 1992 mais voir Levelt et al., 1999 ; Roelofs, 1992, 1996). Ainsi le concept de « père » est-il décomposable en « parents » + « mâle ». Pour « banane », les traits sémantiques associés correspondraient à « fruit », « comestible », « à la couleur jaune », « est lisse » etc. Les chercheurs parlent aussi de niveau conceptuel et ce niveau regroupe, chez Levelt et al. (1999), les deux niveaux de l'identification des **objets et sémantique**. Au delà du niveau conceptuel, tous les modèles parlent de niveau lexical. Comme déjà abordé, les désaccords les plus nets sont relatifs à la caractérisation de ce dernier niveau.

Comme déjà dit, certains chercheurs admettent la distinction lemma/forme des mots (ou lexèmes mais le terme semble en désuétude, Levelt et al., 1999) tandis que d'autres la réfutent (Caramazza, 1997) ou « l'esquivent » (Goldrick & Rapp, 2007). Sur quoi repose une telle distinction ? Parmi les arguments en faveur de la séparation entre niveaux des lemmas et de la forme des mots se trouvent ceux qui s'appuient sur le phénomène du MBL. Des études conduites sur ce phénomène (ex., Ferrand, 2001 ; Vigliocco, Antonini, & Garrett, 1997) attestent que, dans un tel état, des informations conceptuelles sont disponibles dans la mesure où le locuteur sait pertinemment ce qu'il veut dire comme « *elle portait autour du cou un appareil de maintien des vertèbres cervicales* ». Généralement, des informations sur le genre et la catégorie grammaticale sont aussi disponibles. En effet, lorsqu'on interroge quelqu'un dans un état de MBL, il peut deviner correctement le genre et la catégorie grammaticale du mot qu'il n'arrive pas à produire intégralement (« *c'est un nom et il est féminin* »). C'est ce qu'a montré par exemple Ferrrand (2001) pour le français. L'étude a mis en évidence que les informations grammaticales étaient récupérées à hauteur de 80% lors des MBL. Ce qui fait défaut c'est l'information sur la sonorité du mot, de sorte que le mot ne peut être complètement produit. Pour certains chercheurs, dans un état de MBL, les concepts et lemmas sont activés, tandis que les unités lexèmes ne le sont que partiellement (Levelt et al., 1999). Parmi les arguments en faveur de cette séparation se trouvent des données chez des patients qui s'avèrent incapables de produire le nom d'objets présentés sur des images mais qui peuvent virtuellement donner le genre du mot qu'ils n'arrivent pas à produire, et pour lequel ils n'ont pas la moindre idée du premier ou dernier phonème associé comme le patient italien Dante décrit par Badecker, Miozzo et Zanuttini (1995).

Niveaux partagés entre productions verbales orale et écrite ?

Une question qui n'a pas fait l'objet d'importants travaux est celle des niveaux qui sont partagés entre les modalités orale et écrite de la production verbale. Dans une recherche, déjà ancienne, Bonin et Fayol (2000) avaient étudié cette question en ayant recours au paradigme de l'interférence image-mot. Il s'agit d'une technique expérimentale qui a été fréquemment utilisée pour étudier la nature et le décours temporel d'activation des unités mobilisées dans la production verbale orale. Dans cette technique, des participants doivent dénommer une image cible (par exemple celle d'un CHAT) tout en ignorant un mot distracteur (le mot « *renard*» écrit au centre de cette image). La relation entre la cible et le distracteur est manipulée de même que le SOA entre image et distracteur. Bonin et Fayol (2000) ont donc eu recours à cette technique pour étudier le décours temporel d'activation de représentations en production verbale écrite et orale. Des adultes devaient produire par écrit sur une tablette graphique ou oralement le nom des images. Les latences orales et écrites étaient enregistrées. Les images étaient accompagnées de mots distracteurs présentés auditivement à différents SOAs (+150, 0, -150). Dans une des expériences, on avait utilisé des distracteurs sémantiques comme « TRAIN - *vélo* » et des distracteurs contrôles comme « TRAIN - *brique* ». L'un des résultats de l'étude était que le décours temporel d'activation des codes sémantiques était similaire entre les deux modalités de production, suggérant par là que les deux modalités de production du langage mobilisent les mêmes types de représentation, en l'occurrence les mêmes codes sémantiques. Pendant longtemps, cette problématique n'a pas été suivie de travaux chez des adultes sains. Toutefois, dans une étude très récente, Perret et Laganaro (2011) ont confirmé avec des mesures électro-encéphalographiques ce que Bonin et Fayol (2000) avaient suggéré quant aux partages des niveaux de traitement entre modalités orale et écrite de la production. Grâce à l'étude de Indefreys et Levelt (2004) en production verbale orale, on sait que le décours temporel des processus correspond à la séquence suivante : (1) traitement visuel pendant 0-150 ms ; (2) traitement sémantique pendant 150-190 ms puis (3) traitement lexico-sémantique (190-275 ms). Perret et Laganaro (2011) ont enregistré l'activité électrique cérébrale chez des adultes sains lorsqu'ils dénommaient à partir des mêmes 120 stimuli soit à l'oral soit à l'écrit. Des analyses des ondes électriques et patrons topographiques ont montré des corrélats électro-physiologiques similaires aux deux modalités de production jusqu'à environ 260 ms. Ce patron révèle que les dénominations orale et écrite commencent à diverger et à traduire des configurations topographiques spécifiques à partir de 260 ms. Le point important est que cette frontière temporelle de divergence correspond à de l'encodage de la forme phonologique des mots en production verbale orale. Suivant la terminologie de Levelt et al. (1999), ces résultats

suggèrent fortement que les niveaux concepts et lemmas sont communs à l'oral et à l'écrit. Il y aurait une divergence ensuite au niveau de l'encodage de la forme des mots. Les questions sont alors les suivantes : qu'est ce qui diffère entre l'oral et l'écrit ? Que faut-il entendre par « accès à la forme des mots » en production verbale écrite ?

Spécificité de l'écrit et rôle des codes phonologiques

La production verbale écrite nécessite de récupérer des codes orthographiques mais une question est de savoir si cette récupération est ou non médiatisée par des codes phonologiques. Avant de se pencher sur cette question, nous fournissons quelques renseignements sur les représentations lexicales orthographiques, c'est-à-dire sur leur format et les unités impliquées.

Pendant longtemps, l'hypothèse qui a prévalu était celle linéaire selon laquelle les représentations orthographiques correspondent à l'agencement linéaire des graphèmes des mots. Des travaux chez des patients en neuro-psychologie cognitive ont amené à la formulation d'une autre hypothèse : l'hypothèse multidimensionnelle (Tainturier & Rapp, 2000). Selon elle, différents aspects concernant les représentations orthographiques seraient codés en mémoire : les grapho-syllables, le statut consonne/voyelle des graphèmes, le caractère doublé de certaines lettres. En faveur de cette hypothèse, des patients traduisant des déficits sélectifs sur les voyelles ont-ils été rapportés (Cotelli, Abutalebi, Zorzi, & Cappa, 2003 ; Cubelli, 1991).

Une question très importante est celle relative au rôle des codes phonologiques dans l'encodage orthographique. Une hypothèse traditionnelle est la médiation phonologique obligatoire (Luria, 1970). Selon cette hypothèse, l'accès aux codes orthographiques est entièrement dépendant de l'accès aux codes phonologiques. Cette hypothèse trouve argument du fait que le langage oral précède celui écrit (Scinto, 1986) et est utilisé bien plus fréquemment. Elle s'accorde aussi avec l'observation d'erreurs phonologiquement plausibles comme il est possible d'en observer dans des copies d'étudiants. Aussi est-elle en accord avec l'expérience subjective du langage interne qui souvent accompagne l'écriture (Hotopf, 1980). Mais l'hypothèse de la médiation phonologique obligatoire a été clairement remise en cause par de nombreuses observations neuropsychologiques. Ainsi la dénomination écrite peut être préservée chez des patients alors qu'ils ont un déficit de la production orale (le déficit à l'oral ne pouvant être attribuable à une affection périphérique - articulatoire) comme le patient PW rapporté par Rapp, Benzing et Caramazza (1997). Aussi certains patients manifestent-ils des réponses lexicalement incohérentes entre productions verbales orale et écrite en réponse à la même cible comme une réponse écrite correcte et une réponse orale erronée (ex., une substitution sémantique) ou l'inverse ou encore deux réponses lexicales différentes (Miceli &

Capasso, 1997 et voir en particulier le patient ECA décrit par Miceli, Capasso & Caramazza, 1999). Pour rendre compte de ces observations neuropsychologiques, une hypothèse alternative a été avancée : l'autonomie orthographique. Selon elle, la récupération des codes orthographiques ne nécessite pas obligatoirement l'accès préalable aux codes phonologiques. Au contraire, elle prévoit que l'activation se propage directement et en parallèle aux formes orthographiques et phonologiques et elle n'exclut pas que la phonologique joue un rôle dans l'encodage orthographique en production verbale écrite de mots.

Jusqu'alors peu d'études se sont penchées sur les relations entre la phonologie et l'orthographe en production verbale écrite chez des adultes sains. Dans une étude Bonin, Fayol et Peereman (1998) avaient testé l'hypothèse de l'autonomie orthographique en ayant recours au paradigme de l'amorçage masqué en production écrite de mots à partir d'images. Dans cette technique, la visibilité des amorces, comme l'amorce « LYVRE », est réduite en ayant recours à des SOAs courts et des masques. Pour construire cette étude, nous nous étions appuyés sur une recherche conduite par Ferrand, Grainger et Segui (1994). Ces auteurs avaient eu recours à cette technique pour étudier la production verbale orale en ayant recours à des amorces non-mots. Les non-mots étaient : (a) soit des pseudo-homophones comme « lyvre » (P+O+), (b) soit des amorces orthographiques (P-O+) ou (c) soit des amorces contrôles non-reliées (P-O-). Ils avaient montré que les latences orales étaient plus rapides pour des cibles P+O+ que pour celles P-O+ et les contrôles (P-O-), lesquelles ne différaient pas entre elles. Ces résultats étaient en accord avec l'hypothèse selon laquelle la dénomination orale nécessite l'activation des codes phonologiques. Bonin et al. (1998) avaient eu recours aux mêmes conditions d'amorçage sauf que les participants adultes devaient produire par écrit le nom des images. Des effets d'amorçage orthographiques étaient observés avec des durées d'exposition des amorces de 34 et 51 ms mais pas avec une durée plus courte de 17 ms. Si l'on compare les résultats des deux études, un patron d'amorçage très différent apparaît donc entre l'oral et l'écrit. Dans les effets de facilitation observés, ce qui compte pour l'écrit, c'est la ressemblance orthographique ; tandis que pour l'oral, c'est la ressemblance phonologique. Les données de Bonin et al. (1998) s'accordaient avec l'hypothèse selon laquelle les codes orthographiques peuvent être récupérés directement à partir des spécifications sémantiques. Mais, comme déjà énoncé, l'hypothèse de l'autonomie orthographique n'exclut pas que les codes phonologiques jouent un rôle dans l'encodage orthographique. Une question se pose alors : quel rôle ?

Dans le modèle de travail de la production verbale de mots représenté par la Figure1, les codes phonologiques peuvent jouer un rôle dans l'encodage orthographique soit via des liens lexicaux directs, soit via des liens sous-lexicaux où la phonologie est convertie

en orthographe par un mécanisme de conversion. Dans une autre étude Bonin, Peereman et Fayol (2001) ont testé l'hypothèse selon laquelle que les codes phonologiques jouent un rôle dans l'encodage orthographique. Pour cela, ils ont étudié les effets de consistance phonie-graphie (PG) sur les latences écrites et les erreurs. Dans leurs expériences, la consistance PG des noms d'objets était manipulée. Un mot est irrégulier/inconsistant quand il existe au moins deux alternatives orthographiques pour une unité phonologique donnée. Par exemple, en français, le son /f/ est inconsistant car il peut donner lieu à deux réalisations orthographiques différentes « *f* » ou « *ph* ». Ainsi le mot « *phoque* » est-il inconsistant. Au contraire, un mot consistant est un mot pour lequel les unités phonologiques n'admettent chacune qu'une seule réalisation orthographique comme le mot « *prune* ». Sans entrer dans les détails de cette étude, dans l'une des expériences, Bonin et al. (2001) avaient manipulé la position de phonèmes inconsistants. De la sorte, quatre types d'images étaient considérées : des images dont le nom avait un phonème inconsistant au début du mot (II) et des images contrôles appariées (IC), des images dont le phonème était inconsistant à la fin du mot (FI) et des images contrôles appariées (FC). Des adultes devaient produire par écrit le nom des images et les latences ainsi que les erreurs étaient collectées. L'un des résultats les plus importants de l'étude était que seuls les mots ayant une inconsistance initiale avaient un effet (inhibiteur) sur les latences d'écriture. Pour Bonin et al. (2001), ce patron de résultats suggérait que la construction des représentations orthographiques en dénomination écrite est contrainte par la phonologie. Un autre aspect important de l'étude est que, dans toutes les expériences, un effet de consistance était observé sur les erreurs orthographiques : elles étaient plus nombreuses pour les mots inconsistants que pour ceux consistants. Plusieurs analyses complémentaires avaient permis de soutenir l'idée que les erreurs orthographiques seraient dues à leur stockage erroné. Autrement dit, si les individus font plus d'erreurs orthographiques sur des mots inconsistants que sur ceux consistants, ce ne serait pas pour des raisons attentionnelles (même si cela ne peut être exclus pour une partie des erreurs) car avec plus de temps et de possibilités de se corriger, les taux d'erreurs ne variaient pas.

Dynamique d'activation des unités de traitement en production verbale

Dans cette partie, nous abordons la question de la gestion en temps-réel des unités lors de la production. Autrement dit, comment l'information circule-t-elle au sein des différents niveaux de traitement ? Cette question a été abordée essentiellement à l'oral. Pendant longtemps il y a eu peu d'accord entre les chercheurs mais il semble aujourd'hui qu'ils convergent sur une conception dite « en cascade ». En effet, il existe de nombreuses données, comme nous allons l'illustrer, qui favorisent une conception en

cascade, notamment celles recueillies à l'aide de paradigmes qui relèvent de la chronométrie mentale. A l'écrit, le problème n'a été que très rarement abordé.

Nous avons présenté plus haut la distinction entre « lemma » et « forme des mots ». Mais les lemmas sont-ils activés avant la forme des mots ? Cette question a été abordée à l'oral, puis laissée relativement de côté ces dernières années. Une étude, désormais ancienne, de Schriefers, Meyer et Levelt (1990), mais souvent citée (391 citations selon le site Web of Science à la date du 26/03/12), avait fourni des résultats à l'aide du paradigme de l'interférence qui, selon ces chercheurs, s'accordaient avec l'hypothèse selon laquelle les lemmas sont activés strictement avant les lexèmes (la forme phonologique des mots). Sans entrer dans les détails de l'étude en question, des participants dénommaient des images tout en entendant des distracteurs-mots reliés, soit sémantiquement comme « *chat* » pour CHIEN[1], soit phonologiquement comme « *chaise* » ou bien étaient non-reliés. Les distracteurs présentés auditivement apparaissaient par rapport aux images selon différents SOAs : précoce (SOA -150), simultané (0 ms) ou plus tardif (+150). Schriefers et al. (1990) avaient observé un effet d'interférence sémantique avec un SOA de -150 ms seulement et un effet de facilitation phonologiques aux SOAs de 0 et +150 ms. Pour eux, ce patron de résultats était en faveur d'un accès discret et sériel des représentations lexicales - lemma puis forme des mots (lexème selon la terminologie de l'époque). Précisément, pour eux, l'effet sémantique était la signature de l'accès aux lemmas et celui phonologique de l'accès aux lexèmes. Donc, le fait d'avoir des effets distincts à des SOAs séparés était en faveur d'un accès sériel et discret aux lemmas et aux lexèmes. Une étude récente (ainsi que d'autres après celle pionnière de 1990 mais non relatées ici) remet en cause cette séquentialité stricte. Dans cette étude, Camen, Morand et Laganaro (2010) ont eu recours à la technique des EEG. Dans une condition, les participants devaient déterminer silencieusement si le nom des images présentées était ou non congruent avec un genre grammatical prédéterminé. Par exemple, peut-on dire « UN » pour CHIEN ? Pour POIRE ? etc. Dans une autre condition, les participants devaient décider si le nom des images contenaient un phonème cible, comme /k/ dans CAMION ou dans POIRE, etc. Les chercheurs ont analysé les décours temporels des réponses selon le type de tâche. Ils n'ont pas trouvé de différences dans les décours temporels de vérification du genre grammatical et dans celle de vérification du phonème. Les deux effets étaient observés dans la fenêtre temporelle 270-290 ms après la présentation de l'image. Ces données remettent donc en question l'hypothèse d'une séquentialité stricte d'activation des niveaux lemmas et forme des mots.

[1] Les noms en majuscules renvoient à des images d'objets.

Une question qui a donné lieu à de nombreux travaux et à de nombreuses polémiques est celle de l'encodage phonologique en dénomination orale, à savoir cet encodage est-il sériel-discret ou en cascade pour des concepts non-cibles ? Selon une conception sérielle et discrète de la transmission de l'information en production verbale-défendue avec force et vigueur par Levelt et son équipe pendant une longue période-lorsqu'une cible a été choisie pour être lexicalisée, seule la cible fait l'objet d'un encodage verbal-phonologique (Jescheniak, Hahne, & Schriefers, 2003 ; Levelt, Schriefers, Vorberg, Meyer, Pechmann, & Havinga, 1991 ; Schriefers et al., 1990). Ainsi dans une situation concrète où il y a par exemple une chaise et une chemise posée sur le dos de la chaise, si on décide de lexicaliser « *chaise* », pour une conception discrète, la phonologie de « *chemise* » n'entrera pas en jeu, seul le concept cible (CHAISE) sera lexicalisé. Dans une conception en cascade de la production verbale, comme soutenue par Caramazza (1997) (voir aussi Humphreys et al., 1988) la phonologie du nom correspondant au concept cible sera activée mais également, à un degré moindre, celle du concept non-cible. Pour étudier ce problème, les chercheurs ont eu recours ces dernières années à une variante du paradigme de l'interférence : le paradigme de l'interférence image-image (Aristei, Zwitserlood, & Abdel Rahman, 2012; Meyer & Damian, 2007 ; Morsella & Miozzo, 2002). Avec ce paradigme, deux images sont présentées comme deux dessins dont les traits se superposent. Le participant doit dénommer une seule des deux images, par exemple celle qui est en traits verts et il doit tenter d'ignorer l'image en traits rouges. Avec cette technique, on peut jouer sur la relation qui existe entre les images. Elle peut être phonologique comme pour le couple « *canard-camion* » et non-reliée pour le couple « *canard-pomme* ». Des résultats obtenus avec ce paradigme ont montré que les temps de dénomination étaient plus courts lorsque les participants dénommaient des couples reliés comme «*canard-camion* » comparativement à une situation non-reliée comme « *canard-pomme* » (Meyer & Damian, 2007 ; Morsella & Miozzo, 2002). Ces résultats suggèrent que, même lorsqu'un participant veut seulement exprimer verbalement « *canard* », le nom de l'image en rouge s'impose à son esprit, d'où la facilitation de dénomination observée. Il semblerait donc en effet que les mots s'imposent à l'esprit mais le font-ils automatiquement ? C'est-à-dire dans n'importe quelle circonstance, par exemple à chaque fois que l'œil se pose sur un objet, et ce même si nous n'en avons pas conscience ? Des résultats récents ont montré que cela dépendait, entre autres choses, de la difficulté de traitement de la cible à dénommer (Mädebach, Jescheniak, Oppermann, & Schriefers, 2011). Il est possible de rendre l'image cible - celle que le locuteur a choisit de dénommer - plus difficile à traiter, par exemple en diminuant sa visibilité. Il est en effet plus difficile de reconnaître le dessin d'une TABLE dans la situation où une

partie des traits du dessin de table sont effacés que dans celle où les traits sont parfaitement visibles. L'étude de Mädebach et al. (2011) a été conduite de la façon suivante eu égard à cette manipulation expérimentale. Des participants devaient dénommer une image cible comme TABLE. L'image cible était présentée à côté d'une autre image que les auteurs ont désigné 'image contexte', comme celle d'un « *arbre* ». Les participants adultes entendaient, par l'intermédiaire d'un casque, un mot distracteur. Ce mot était relié soit à l'image cible (« *tarte* » pour TABLE), soit à l'image contexte (« *armoire* » pour ARBRE). Une condition contrôle était incluse où le mot distracteur n'était relié à aucun des noms des images. Les latences de dénomination des cibles étaient enregistrées. En autres choses, les résultats suggéraient que dans une situation où la cible est difficile à percevoir, le nom correspondant n'était pas activé, tandis que dans une situation, les deux images étaient clairement visibles, les deux noms l'étaient. L'interprétation proposée était que uniquement lorsque suffisamment de ressources attentionnelles peuvent être dévolues optimalement au traitement des deux images, le nom de l'image-contexte est-il activé. En revanche, dans la situation où un traitement optimal des deux images ne peut être atteint, l'image contexte est reconnue, c'est-à-dire identifiée perceptivement et conceptuellement mais son nom n'est pas actif.

Qu'en est-il de la production verbale écrite ? Comme déjà dit, il n'existe pas l'équivalent des travaux de l'oral en dénomination écrite, notamment en ce qui concerne ceux sur la dynamique d'activation des unités de traitement chez des adultes sains. En revanche, chez des patients, il a été observé, en productions écrite et orale, des erreurs de substitution sémantiques (comme « *train* » pour « *voiture* »). De telles erreurs suggèrent qu'un concept cible est actif ainsi que ses voisins sémantiques. Toutefois, pour que ces erreurs puissent suggérer un problème de sélection lexicale, il faut qu'elles relèvent du niveau lexical et non d'un niveau situé plus en amont dans le système de production, à savoir le niveau sémantique. Justement, des cas de patients qui n'ont pas de problèmes dans des tâches sémantiques (comme dans celle d'appariement nom-image) mais qui commettent des erreurs de substitutions sémantiques en dénomination orale ou écrite ont été rapportés (ex., Miceli & Capasso, 1997). Cela suggère donc que les noms des coordonnées sémantiques sont activés phonologiquement. Qu'en est-il d'adultes sains ?

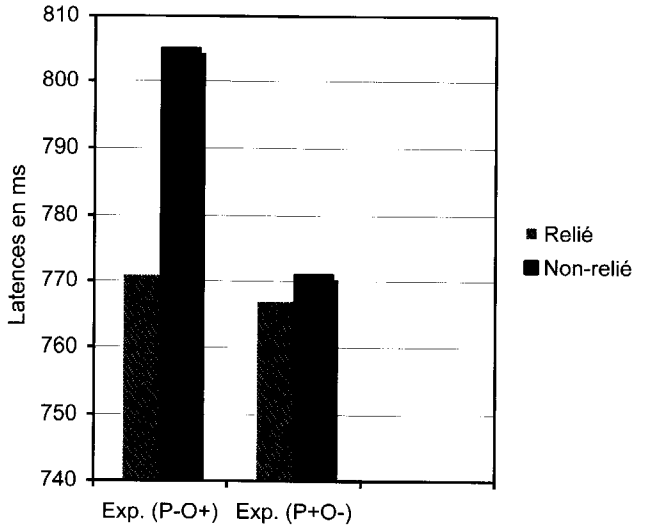

Figure 2 : *Effet de la ressemblance orthographique (Exp. P-O+) et phonologique (Exp. P+O-) en production verbale écrite de mots dans l'étude de Roux et Bonin (2012)*

Roux et Bonin (2012) ont recueilli des données à l'aide du paradigme de l'interférence image-image qui permettent d'argumenter en faveur d'une conception en cascade en production verbale écrite. Dans une première expérience, des adultes percevaient des dessins d'objets superposés : l'un en traits rouges (image contexte) et l'autre en traits verts (image cible) et ils devaient produire le plus vite possible le nom des images cibles tout en ignorant les images contextes. On enregistrait les latences et les erreurs. Différentes conditions expérimentales étaient testées : les images étaient présentés seules ou bien en couple. Lorsqu'elles étaient présentées en couple (les images étaient superposées), les images étaient reliées phonologiquement et orthographiquement ou étaient non-reliées. Une conception en cascade prédit que les latences d'écriture devraient être plus courtes pour les couples reliés comparativement à ceux non reliés. Nous avons obtenu un tel effet dans nos données. Dans deux autres expériences, le même paradigme était utilisé mais dans une expérience 2, nous avons eu recours à des images dont les noms étaient orthographiquement mais pas phonologiquement reliés (ex., « *cloche-cercle* ») tandis que la manipulation inverse était réalisée dans l'expérience 3 (ex., « *singe-ceinture* »). Comme l'illustre la Figure 2, Les résultats ont montré un effet de facilitation dans l'expérience 2 mais pas dans l'expérience 3, ce qui suggère donc que l'effet de facilitation observé dans l'expérience 1 était dû à la ressemblance orthographique. Ces données s'accordent avec une conception en cascade de la transmission de l'activation au sein du système lexical en production verbale écrite.

Une étude très récente de Bonin, Roux, Barry et Canell (2012) permet d'argumenter plus précisément en faveur d'une transmission en cascade *restreinte* en production verbale écrite. Dans les expériences conduites, Bonin et al. (2012) ont repris la logique de Humphreys et al. (1988) et de Griffin et Bock (1998) suivie dans leurs études respectives en production verbale à l'oral. Selon cette logique, dans une conception en cascade « totale » (i.e., sans restriction de la transmission de l'activation), l'effet d'une variable qui affecte de façon prioritaire un niveau N de traitement affecte aussi, de façon dynamique, tous les niveaux subséquents (N+1, N+2). Dans l'étude de Bonin et al. (2012), une expérience (expérience 2) manipulait la visibilité des dessins d'objets en noir et blanc (les dessins étaient ou non clairement visibles) et la fréquence des noms des objets. Pour manipuler la visibilité, les dessins d'objets en noir et blanc étaient floutés ou bien présentés normalement. Dans une autre expérience (expérience 3), la fréquence des noms des objets était manipulée ainsi que la prédictibilité des noms des images. Pour manipuler la prédictibilité, des phrases étaient présentées mot-à-mot avant les images. Certaines phrases permettaient d'anticiper clairement l'image qui allait apparaître sur l'écran de l'ordinateur (ex., « *Paul était fatigué, alors il alla au* LIT ») tandis que d'autres ne le permettaient pas (ex., « *vous allez voir apparaître l'image d'un* TRAIN »).

La visibilité des dessins est une variable qui affecte le niveau de reconnaissance des objets tandis que la fréquence lexicale joue un rôle au niveau de la forme des mots (voir Figure 1 et partie suivante). La prédictibilité a une influence, quant à elle, au niveau sémantico-lexical (figue 1). Une conception en cascade "totale" prédisait que les variables fréquence et visibilité interagiraient dans l'expérience 1 et que la fréquence et la prédictibilité interagiraient dans l'expérience 2.

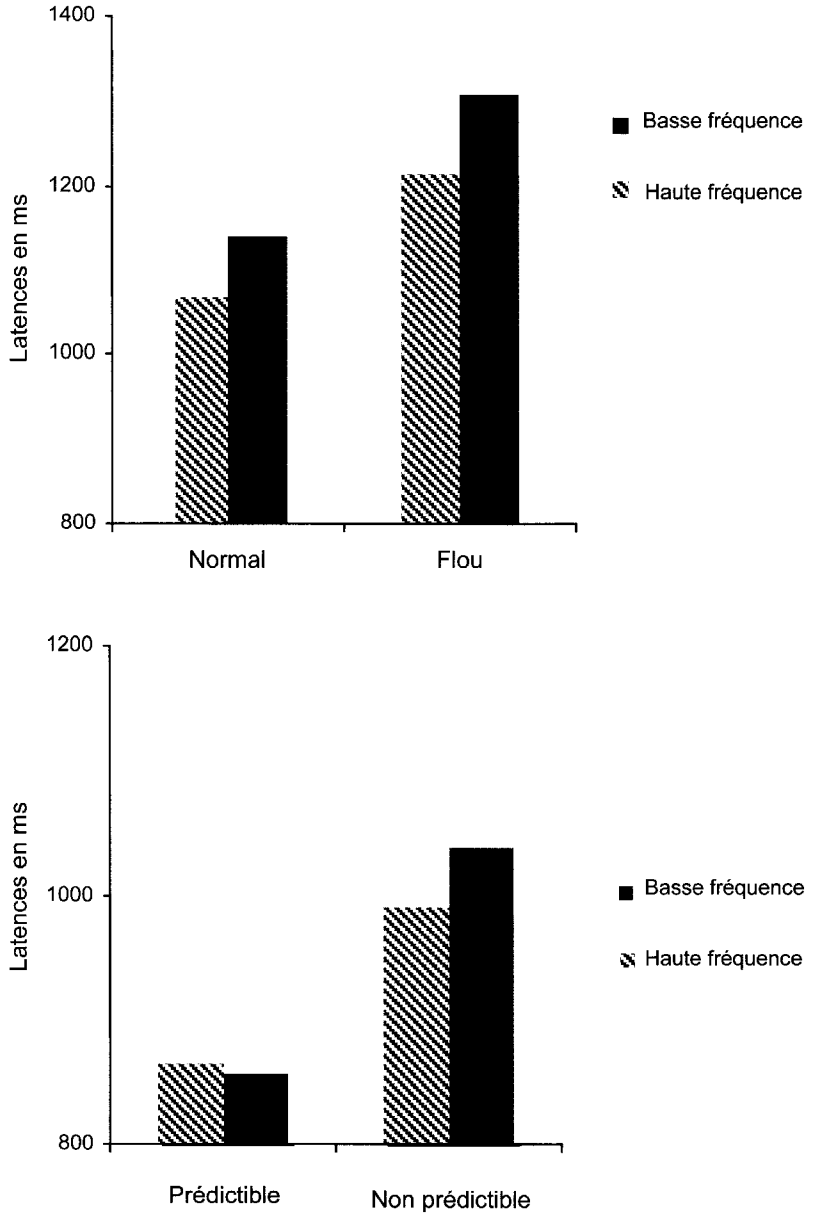

Figure 3 : *Effet de la fréquence lexicale des noms d'objets en fonction de la visibilité des dessins (haut) et de la prédictibilité (bas) sur les latences de dénomination écrites (d'après Bonin et al., 2012)*

Comme l'illustre la Figure 3, dans l'expérience 2, les variables 'visibilité' et 'fréquence lexicale' avaient des effets additifs sur les latences écrites et dans l'expérience 3, ces variables interagissaient, de sorte que l'effet de fréquence n'était attesté que dans la condition où les phrases étaient non-prédictibles. Ces données (et d'autres non rapportées ici) favorisent une conception en cascade restreinte de la

production verbale écrite de mots : l'activation se transmet en cascade à partir du niveau sémantique, et non dès le niveau de la reconnaissance des objets, jusqu'au niveau lexical.

Vitesse d'accès aux différentes unités en production verbale de mots

Nous abordons de façon plus brève dans cette dernière partie la question des facteurs qui jouent sur la vitesse d'accès aux différentes unités impliquées dans la production verbale. Il y a un facteur qui apparaît intuitivement fondé, c'est la codabilité. Cette notion renvoie au fait que certains objets peuvent sans ambiguïté recevoir une étiquette verbale tandis que pour d'autres c'est moins évident car ils peuvent être dénommés de différentes manières. C'est le cas des images ambiguës où il y a plusieurs possibilités de réponses comme l'image d'un ballon extraite de la base de SV.

Rossion et Pourtois (2004) avaient montré que la codabilité était un facteur très important de la vitesse et de la précision des réponses en dénomination. Ainsi les images en couleur étaient-elles dénommées avec plus de précision, et plus rapidement, que des images des mêmes objets, en teintes de gris ou en noir et blanc. Pourquoi ? Une hypothèse est que l'ajout de la couleur aux dessins améliore et accélère la reconnaissance de l'objet, étape de traitement nécessairement en jeu dans la dénomination (Figure 1). Des discussions existent sur le fait de savoir si la couleur a un impact uniquement au niveau perceptif ou bien si elle peut avoir une influence également au niveau sémantique (Bramão, Inácio, Faísca, Reis, & Petersson, 2011). Des études suggèrent que pour des objets "diagnostiques", c'est-à-dire des objets qui sont associés à une couleur prototypique comme la couleur rouge pour une tomate ou verte pour une grenouille, la couleur aurait un effet au niveau sémantique (ex., Bramão et al., 2011).

Parmi les facteurs qui ont donné lieu à de nombreuses études et à des polémiques se trouvent la fréquence d'occurrence et l'âge d'acquisition (en abrégé AoA en référence à l'anglais "*age of acquisition*", voir Johnston & Barry, 2006 ; Juhasz, 2005 pour des synthèses). En effet, la fréquence de rencontre des mots est un facteur auquel les chercheurs ont consacré de nombreuses recherches tant en production qu'en lecture de mots (voir Ferrand, 2007 pour une synthèse sur les effets de fréquence en reconnaissance visuelle des mots). Les individus rencontrent certains mots plus fréquemment que d'autres car ils les entendent plus souvent et/ou les voient plus souvent et/ou les produisent oralement ou par écrit plus souvent. Il est donc hautement attendu que les mots qui sont fréquemment rencontrés dans l'environnement soient produits plus vite que les mots plus rares. Mais que nous disent les études consacrées à la fréquence de rencontre et à l'AoA des mots sur le traitement lexical ?

La fréquence est un indice statistique. Elle est mesurée en calculant le nombre de fois qu'une forme lexicale apparaît dans un corpus. Pour le français, on dispose de

normes de fréquence qui sont consultables sur Internet comme par exemple LEXIQUE (New, Pallier, Ferrand, & Matos, 2001 ; New, Pallier, Brysbaert, & Ferrand, 2004 ; www.lexique.org) pour les fréquences « adultes » (Frantext ou Fréquences films) ou MANULEX (Lété, Sprenger-Charolles, & Colé, 2004) pour les fréquences « enfants ». Les chercheurs ont mis en évidence une relation entre les latences de dénomination et la fréquence des mots (transformées en logarithmes), de sorte que les latences sont d'autant plus courtes que le logarithme de la fréquence du nom de l'objet est élevé. Toutefois, dès la fin des années 60 et au début des années 70, des chercheurs ont émis l'hypothèse que les effets de fréquence pourraient être des effets liés à l'âge d'acquisition des mots (Johnston & Barry, 2006). L'AoA des mots correspond à l'âge auquel un mot est appris sous sa forme orale ou écrite et les effets d'AoA correspondent à l'observation selon laquelle les mots appris tôt dans l'existence sont traités plus rapidement et avec plus de précision que ceux appris plus tardivement. La majorité des études sur l'AoA des mots ont recours à des normes d'AoA recueillies chez des adultes. Pour collecter ces normes, des adultes doivent déterminer quand, selon eux, ils ont appris tel ou tel mot en ayant recours à des échelles en X points (5, 7 ou 11 points). S'appuyer sur des estimations adultes pour obtenir l'AoA des mots a soulevé des questions dès le recours à cette méthode. Les chercheurs qui ont défendu le recours à ce type de normes ont mis en avant le fait qu'elles étaient assez fortement corrélées à des mesures de vocabulaire chez des enfants ou aux performances dans des tâches de dénomination chez des enfants (Johnston & Barry, 2006).

De nombreux travaux attestent que l'AoA des mots a un impact fort dans la dénomination d'images. Des chercheurs ont pu même affirmer à partir des années 70 et ensuite, que l'AoA serait, parmi tous les facteurs qui affectent la vitesse de dénomination, le facteur le plus important (ex., Chalard, Bonin, Méot, Boyer, & Fayol, 2003). Ainsi Bonin, Fayol et Chalard (2001) avaient-ils pu montrer dans une étude conduite en français que des adultes dénommaient plus vite des images dont les labels étaient appris tôt dans l'existence que des images dont les labels étaient acquis plus tardivement, et ce lorsque la fréquence objective de ces noms était contrôlée, tandis que la manipulation inverse n'aboutissait pas à l'observation d'effets significatifs de la fréquence objective (voir aussi Bonin, Chalard, Méot, & Fayol, 2002). La position des chercheurs sur le rôle de l'AoA des mots a toutefois évolué depuis ces affirmations fortes (Bonin, Barry, Méot, & Chalard, 2004). Une position aujourd'hui relativement consensuelle est que, à la fois l'AoA et la fréquence objective des mots, ont une influence en production verbale de mots.

En ce qui concerne la production verbale de mots, certains chercheurs n'ont pas attribué de véritable crédit aux effets d'AoA en dénomination. Ainsi Levelt (2002, voir

aussi Levelt et al., 1999) a-t-il pu écrire que l'AoA et la fréquence objective étaient des variables équivalentes ou bien a-t-il émis de sérieuses réserves sur la nature de ces effets. Pour lui, ils pourraient être dus à d'autres facteurs, et notamment à des facteurs perceptifs. Dans une étude, il avait affirmé que les chercheurs qui avaient mis en évidence des effets de l'AoA en dénomination orale n'avaient pas contrôlé la difficulté de traitement visuel/conceptuel des images et que, si l'on force le trait, cela constituait une erreur méthodologique assez grossière. Plus précisément, Levelt (2002) avait affirmé que dans certaines études de dénomination sur l'AoA (Barry, Hirsh, Johnston, & Williams, 2001 ; Bonin, Fayol, & Chalard, 2001), les images n'étaient pas contrôlées sur la difficulté d'identification perceptive, de sorte qu'il était impossible de conclure logiquement que les effets d'AoA n'étaient pas uniquement des effets signalant des difficultés au niveau perceptif. Dans une étude, Bonin, Chalard, Méot et Barry (2006) avaient pas pris au sérieux les critiques de Levelt (2002) et avaient testé empiriquement les hypothèses avancées par lui. Dans les articles critiqués par Levelt (2002), notre position théorique était que les effets d'AoA en dénomination sont des effets 'lexicaux' (c'est d'ailleurs l'interprétation dominante de ces effets voir Johnston & Barry, 2006). Ainsi Bonin et al. (2006) avaient-ils eu recours à une tâche de dénomination et à une autre de reconnaissance d'images. Dans cette dernière, les participants devaient décider le plus vite possible, pour chaque image présentée, s'ils l'avaient ou non perçue lors d'une phase expérimentale préalable. Les noms des images étaient constrastés sur l'AoA. Un effet d'AoA était observé en dénomination orale mais pas en reconnaissance d'objets. Ainsi donc des effets d'AoA étaient obtenus en dénomination alors même qu'il n'y avait pas de différence dans la vitesse de reconnaissance des mêmes objets, ce qui rendait donc caduque l'objection de Levelt (2002).

Pour finir sur les effets d'AoA, on peut dire qu'ils ont été observés dans de très nombreuses tâches (lecture à voix haute, production sous dictée, catégorisation sémantique, etc.), dans différentes langues (français, espagnol, anglais, anglais-américain, chinois, turc, etc.) et populations (monolingues et bilingues, enfants et adultes, adultes jeunes et âgés, patients). Ces effets sont si répandus que d'aucuns ont pu affirmer qu'ils étaient universels (ex., Raman, 2006). Cependant, autour des effets d'AoA, il y a des problèmes importants qui sont liés aux statuts des mesures d'AoA utilisées. Ces problèmes ont été soulevés par Zevin et Seidenberg (2002) et par Bonin et al. (2004). L'exposé de ces problèmes dépasse le cadre de cet article. En bref, les mesures d'AoA - notamment celles subjectives adultes - sont multi-déterminées et cela pose la question de ce qu'elles mesurent véritablement. Autrement dit, ces mesures sont-elles vraiment valides malgré les affirmations répétées qu'elles le sont parce qu'elles sont significativement corrélées avec des performances obtenues dans des

tâches lexicales chez des enfants ? Il nous semble que la validité des mesures subjectives adultes de l'AoA des mots est loin d'être réglée et devra faire l'objet de recherches subséquentes.

Pour conclure

Ce bref tour d'horizon de certaines problématiques abordées en production verbale de mots isolés montre que les approches pathologiques et de laboratoire chez des adultes sains sont complémentaires pour comprendre les niveaux qui sont impliqués dans la production verbale, les niveaux qui sont partagés entre les modalités orale et écrite de la production des mots, le rôle des codes phonologiques ou encore la dynamique d'activation des unités qui sont impliquées dans la construction des mots. Nous avons débuté cet article en mentionnant que « parler » faisait partie de nos activités préférées (Levelt & Meyer, 2000) et que, de nos jours, de plus en plus d'adultes, notamment les adultes jeunes, aimaient aussi produire des messages électroniques (SMS, emails) pour les échanger. Pourquoi le langage est-il si important pour l'être humain ? A ce niveau, nous n'ouvrirons pas de débats. Dans la mesure où nous partageons le point de vue de Dessalles (2000) exprimé dans son ouvrage sur les origines du langage, nous concluons en le citant (p. 324) :

> « *Les humains parlent dès qu'ils se retrouvent ensemble. L'effet cocktail, où chacun essaie de couvrir le bruit des conversations avoisinantes, et le brouhaha qui en résulte, illustrent à quel point le langage est un comportement à la fois systématique et ancré dans notre biologie. Dans ces conversations se joue un aspect essentiel de la vie de chacun : qui va se lier avec qui, qui va gagner la considération des autres, à qui va-t-on consentir l'influence et les avantages attachés au statut. C'est une partie de notre programme biologique que nous mettons inconsciemment en œuvre dans nos conversations.* »

REFERENCES

Alario, F-.X. et L. Ferrand, 1999. « A Set of 400 Pictures Standardized for French: Norms for Name Agreement, Image Agreement, Familiarity, Visual Complexity, Image Variability, and Age of Acquisition ». *Behavior Research Methods, Instruments & Computers, 31,* 531-552.

Aristei, S., P. Zwitserlood et R. Abdel Rahman, 2012. « Picture-Induced Semantic Interference Reflects Lexical Competition During Object Naming ». *Frontiers in Psychology, 3,* 28.

Badecker, W., M. Miozzo et R. Zanuttini, 1995. « The Two-Stage Model of Lexical Retrieval : Evidence From a Case of Anomia With Selective Preservation of Grammatical Gender ». *Cognition, 57,* 193-216.

Balota, D.A., 1994. « Visual Word Recognition: The Journey From Features to Meaning ». In M. A. Gernsbacher (Ed.), *Handbook of Psycholinguistics* (pp. 303-358). New York : Academic Press.

Barry, C., K.W. Hirsh, R.A. Johnston & C.L. Williams, 2001. « Age of Acquisition, Word Frequency and the Locus of Repetition Priming of Picture Naming ». *Journal of Memory and Language, 44,* 350-373.

Bonin, P., et M. Fayol, 2000. « Writing Words From Pictures: What Representations are Activated and When ? ». *Memory & Cognition, 28,* 677-689.

Bonin, P., M. Chalard, A. Méot & M. Fayol, 2002. « The Determinants of Spoken and Written Picture Naming Latencies ». *British Journal of Psychology, 93,* 89-114.

Bonin, P., M. Fayol, et M. Chalard, 2001. « Age of acquisition and Word Frequency in Written Picture Naming ». *The Quarterly Journal of Experimental Psychology, 54A,* 469-489.

Bonin, P., M. Fayol et R. Peereman, 1998. « Masked Form Priming in Writing Words From Pictures : Evidence For Direct Retrieval of Orthographic Codes ». *Acta Psychologica, 99,* 311-328.

Bonin, P., R. Peereman et M. Fayol, 2001. « Do Phonological Codes Constrain the Selection of Orthographic Codes in Written Picture Naming? » *Journal of Memory and Language, 45,* 688-720.

Bonin, P., S. Roux & C. Barry, 2012. « Translating Nonverbal Pictures Into Verbal Word Names : Understanding Lexical Access and Retrieval ». In V. W. Berninger (Ed.), *Past, Present, and Future Contributions of Cognitive Writing Research to Cognitive Psychology.* New York : Psychological Press.

Bonin, P., C. Barry, A. Méot & M. Chalard, 2004. « The Influence of Age of Acquisition in Word Reading and Other Tasks : A Never Ending Story? » *Journal of Memory and Language, 50,* 456-476.

Bonin, P., M. Chalard, A. Méot & C. Barry, 2006. « Are Age-of-Acquisition Effects in Object Naming Simply Due to Differences in Object Recognition ? » Comments on Levelt (2002). *Memory & Cognition, 34,* 1172-1182.

Bonin, P., S. Roux, C. Barry & L. Canell, 2012. « Evidence for a Limited-Cascading Account of Written Word Production ». *Journal of Experimental Psychology : Learning, Memory, and Cognition.*

Bonin, P., R. Peereman, N. Malardier, A. Méot & M. Chalard, 2003. « A New Set of 299 Pictures for Psycholinguistic Studies : French Norms For Name Agreement, Image Agreement, Conceptual Familiarity, Visual Complexity, Image Variability, Age of Acquisition, and Naming Latencies ». *Behavior Research Methods, Instruments & Computers, 35,* 158-167.

Bramão, I., F. Inácio, L. Faísca, A. Reis & K.M. Petersson, 2011. « The Influence of Color Information on the Recognition of Color Diagnostic and Non Color Diagnostic Objects ». *The Journal of General Psychology, 138,* 1-17.

Brennen, T., D. David, I. Fluchaire & J. Pellat, 1996. « Naming Faces and Objects Without Comprehension - A Case Study ». *Cognitive Neuropsychology, 13,* 93-110.

Brown, R., & D. Mcneill, 1966. « The 'Tip of the Tongue' Phenomenon ». *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior, 5,* 325-337.

Burke, D., D.G. McKay, J.S. Worthley & E. Wade, 1991. « On the Tip of the Tongue: What Causes Word Finding Difficulties in Young and Older Adults ? » *Journal of Memory and Language, 30,* 237-246.

Camen, C., S. Morand & M. Laganaro, 2010. « Re-evaluating the Time Course of Gender and Phonological Encoding During Silent Monitoring Tasks Estimated by ERP: Serial or Parallel Processing ? ». *Journal of Psycholinguistic Research, 39,* 35-49.

Caramazza, A., 1997. « How Many Levels of Processing are There in Lexical Access? ». *Cognitive Neuropsychology, 14,* 177-208.

Chalard, M., P. Bonin, A. Méot, B. Boyer & M. Fayol, 2003. « Objective Age-of-Acquisition (Aoa) Norms For a Set of 230 Object Names in French : Relationships With Other Variables Used in Psycholinguistic Experiments, the English Data From Morrison et al. (1997) and Naming Latencies ». *European Journal of Cognitive Psychology, 15,* 209-245.

Cohen, J., B. McWhinney, M. Flatt & J. Provost, 1993. « Psyscope : An Interactive Graphic System for Designing and Controlling Experiments in the Psychology

Laboratory Using Macintosh Computers ». *Behavior Research Methods, Instruments, And Computers,* 25, 257-271.

Coltheart, M., 2004. « Are There Lexicons ? » *Quarterly Journal of Experimental sychology, 57A,* 1153-1171.

Costa, A., K. Strijkers, C. Martin & G. Thierry, 2009. « The Time Course of Word Retrieval Revealed by Event-Related Brain Potentials During Overt Speech ». *PNAS, 16,* 21442–21446.

Cotelli, M., J. Abutalebi, M. Zorzi & S.F. Cappa, 2003. « Vowels in the Buffer : A Case Study of Acquired Dysgraphia With Selective Vowel Substitutions ». *Cognitive Neuropsychology, 20,* 99-114.

Cubelli, R., 1991. « A Selective Deficit for Writing Vowels in Acquired Dysgraphia ». *Nature, 353,* 258-260.

Dell, G. S., 1990. « Effects of Frequency and Vocabulary Type on Phonological Speech Errors ». *Language and Cognitive Processes, 5,* 313-349.

Dell, G.S. & P.G. O'Seaghdha, 1992. « Stages of Lexical Access in Language Production ». *Cognition, 42,* 287-314.

Dell, G.S., M.F. Schwartz, N. Martin, E.M. Saffran & D.A. Gagnon, 1997. « Lexical Access in Aphasic and Non Aphasic Speakers ». *Psychological Review, 104,* 801-838.

Dessalles, J.-L., 2000. *Aux origines du langage. Une histoire naturelle de la parole.* Paris : Hermes Science Publications.

Ferrand, L. 2001. « Grammatical Gender is Also on the Tip of French Tongue ». *Current Psychology Letters, 5,* 7-20.

Ferrand, L., 2007. *Psychologie cognitive de la lecture.* Bruxelles : De Boeck Université (Collection Ouvertures Psychologiques).

Ferrand, L., J. Grainger & J. Segui, 1994. « A Study of Masked Form Priming in Picture and Word Naming ». *Memory & Cognition, 22,* 431-441.

Freedman, S.W., 1983. « Student Characteristics and Essay Test Writing Performance ». *Research in the Teaching of English, 17,* 313-325.

Goldrick, M. & B. Rapp, 2007. « Lexical and Post-Lexical Phonological Representations in Spoken Production ». *Cognition, 102,* 219-260.

Griffin, Z.M. & K. Bock, 1998. « Constraint, Word Frequency, and the Relationship Between Lexical Processing Levels in Spoken Word Production ». *Journal of Memory and Language, 38,* 313-338.

Hanley, J.R., 2011. « Why are Names of People Associated With so Many Phonological Retrieval Failures ? » *Psychonomic Bulletin & Review, 18,* 612–617.

Hotopf, W.H.N., 1980. « Slips of the Pen ». In U. Frith (Ed.), *Cognitive processes in spelling* (pp. 287-307). New York : Academic Press.

Humphreys, G.W., M.J. Riddoch & P.T. Quinlan, 1988. « Cascade Processes in Picture Identification ». *Cognitive Neuropsychology, 5,* 67-103.

Indefrey, P. & W. Levelt, 2004. « The Spatial and Temporal Signatures of Word Production Components ». *Cognition, 92,* 101–144.

Jescheniak, J.D., A. Hahne & H. Schriefers, 2003. « Information Flow in the Mental Lexicon During Speech Planning : Evidence From Event-Related Brain Potentials ». *Cognitive Brain Research, 15,* 261-276.

Johnston, R.A. & C. Barry, 2006. « Age of Acquisition and Lexical Processing ». *Visual Cognition, 13,* 789-845.

Juhasz, B., 2005. « Age-of-Acquisition Effects in Word and Picture Identification ». *Psychological Bulletin, 131,* 684-712.

Kremin, H., 1986. « Spared Naming Without Comprehension ». *Journal of Neurolinguistics, 2,* 131-150.

Lété, B., L. Sprenger-Charolles & P. Colé, 2004. « MANULEX : A Grade-Level Lexical Database From French Elementary-School Readers ». *Behavior Research Methods, Instruments, & Computers, 36,* 156-166.

Levelt, W.J.M., 2001. « Spoken Word Production : A Theory of Lexical Access ». *PNAS, 98,* 13464-13471.

Levelt, W.J.M., 2002. « Picture Naming and Word Frequency : Comments on Alario, Costa and Caramazza ». *Language and Cognitive Processes, 17,* 299–319.

Levelt, W.J.M. & A. S. Meyer, 2000. « Word for Word : Multiple Access in Speech Production ». *European Journal of Cognitive Psychology, 12,* 433-452.

Levelt, W.J.M., A. Roelofs, & A.S. Meyer, 1999. « A Theory of Lexical Access in Speech Production ». *Behavioral and Brain Sciences, 22,* 1-75.

Levelt, W.J.M., H. Schriefers, D. Vorberg, A.S. Meyer, T. Pechmann & J. Havinga, 1991a. « The Time Course of Lexical Access in Speech Production : A Study of Picture Naming ». *Psychological Review, 98,* 122-142.

Luria, A. R., 1970. *Traumatic Aphasia.* The Hague : Mouton.

Mädebach, A., J.D. Jescheniak, F. Oppermann, & H. Schriefers, 2011. « Ease of Processing Constrains The Activation Flow in the Conceptual-Lexical System During Speech Planning ». *Journal of Experimental Psychology : Learning, Memory, and Cognition, 37,* 639-660.

Mehl, M.R., S. Vazire, N. Ramirez-Esparza, R.B. Slatcher & J.W. Pennebaker, 2007. « Are Women Really More Talkative Than Men ? » *Science, 317,* 82.

Meyer, A.S., & M.F. Damian, 2007. « Activation of Distractor Names in the Picture-Picture Interference Paradigm ». *Memory & Cognition, 35,* 494-503.

Miceli, G., & R. Capasso, 1997. « Semantic Errors as Neuropsychological Evidence for the Independence and the Interaction of Orthographic and Phonological Word Forms ». *Language and Cognitive Processes, 12,* 733-764.

Miceli, G., R. Capasso, & A. Caramazza, 1999. « Sublexical Conversion Procedures and the Interaction of Phonological and Orthographic Forms ». *Cognitive Neuropsychology, 16,* 557-572.

Morsella, E. & M. Miozzo, 2002. « Evidence for a Cascade Model of Lexical Access in Speech Production ». *Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition, 28,* 555-63.

New, B., C. Pallier, M. Brysbaert & L. Ferrand, 2004. « Lexique 2 : A French Lexical Database ». *Behavior Research Methods, Instruments, & Computers, 36,* 516-524.

New, B., C. Pallier, L. Ferrand & R. Matos, 2001. « Une base de données lexicale du français contemporain sur internet : LEXIQUE ». *L'Année Psychologique, 101,* 447-462.

Nickels, L., 2000. « Spoken Word Production ». In B. Rapp (Ed.), *The Handbook of Cognitive Neuropsychology* (pp. 291-320). Philadelphia, PA: Psychology Press.

Perret, C. & M. Laganaro, 2012. « Comparison of Electrophysiological Correlates of Writing and Speaking : A Topographic ERP Analysis ». *Brain Topography*, 25, 64-72.

Raman, I., 2006. « On The Age-Of-Acquisition Effects In Word Naming And Orthographic Transparency : Mapping Specific Or Universal? » *Visual Cognition, 13,* 1044–1053.

Rapp, B. & O. Dufor, 2011. « The Neurotopography of Written Word Production : An Fmri Investigation of the Distribution of Sensitivity to Length and Frequency ». *Journal of Cognitive Neuroscience, 23:12,* 4067–4081

Rapp, B., L. Benzing & A. Caramazza, 1997. « The Autonomy of Lexical Orthography ». *Cognitive Neuropsychology, 14,* 71-104.

Riddoch, M.J. & G.W. Humphreys, 1987. « Visual Object Processing in Optic Aphasia: A Case of Semantic Access Agnosia ». *Cognitive Neuropsychology, 4,* 131-185.

Roelofs, A., 1992. « A Spreading-Activation Theory of Lemma Retrieval in Speaking ». *Cognition, 42,* 107-142.

Roelofs, A., 1996. « Computational Models of Lemma Retrieval ». In T. Dijkstra, & K. De Smedt (Eds.), *Computational Psycholinguistics : AI and Connectionist Models of Human Language Processing* (pp. 308-327). London: Taylor & Francis.

Roelofs, A., A.S. Meyer & W.J.M. Levelt, 1998. « A Case for the Lemma/Lexeme Distinction in Models of Speaking : Comment on Caramazza and Miozzo (1997) ». *Cognition, 69,* 219-230.

Rossi, M. & E. Peter-Defare, 1998. *Les lapsus ou comment notre fourche a langué.* Paris : Presses Universitaires de France.

Rossion, B., & G. Pourtois, 2004. « Revisiting Snodgrass and Vanderwart's Object Set: The Role of Surface Detail in Basic-Level Object Recognition ». *Perception, 33,* 217-236. (http://www.nefy.ucl.ac.be/facecatlab/stimuli.htm)

Roux, S. & P. Bonin, 2012. Cascaded Processing in Written naming : Evidence From the Picture-Picture Interference Paradigm. *Language and Cognitive Processes.*

Schachter, S., N. Christenfeld, B. Ravina, & F. Bilous. 1991. « Speech Disfluency and the Structure of Knowledge ». *Journal of Personality and Social Psychology, 60,* 362-367.

Schriefers, H., A.S. Meyer & W.J.M. Levelt, 1990. « Exploring the Time-Course of Lexical Access in Language Production : Picture-Word Interference Studies». *Journal of Memory and Language, 29,* 86-102.

Schwartz, B.L., 1999. « Sparkling at the End the Tongue : The Etiology of Tip-of-the Tongue Phenomenology ». *Psychonomic Bulletin and Review, 6,* 379-393.

Schwartz, B.L., 2010. « The Effects of Emotion on Tip-of-the-Tongue States ». *Psychonomic Bulletin & Review, 17,* 82-87.

Scinto, L.F. 1986. *Written Language and Psychological Development.* New York : Academic Press.

Shao, Z., A. Roelofs & A.S. Meyer, 2012. Sources of Individual Differences in the Speed of Naming Objects and Actions : The Contribution of Executive Control. *Quarterly Journal of Experimental Psychology.*

Snodgrass, J.C. & M. Vanderwart, 1980. « A Standardized Set of 260 Pictures : Norms for Names Agreement, Image Agreement, Familiarity, and Visual Complexity ». *Journal of Experimental Psychology: Human Learning and Memory, 6,* 174-215.

Tainturier, M.J. & B. Rapp, 2000. The Spelling Process. In B. Rapp (Ed.), *The Handbook of Cognitive Neuropsychology : What Deficits Reveal About the Human Mind.* Philadelphia, PA: Psychology Press.

Tsapirana, D., P. Bonin, & A. Méot, 2011. « Russian Norms for Name Agreement, Image Agreement for the Colorized Version of the Snodgrass and Vanderwart Pictures and Age of Acquisition, Conceptual Familiarity, and Imageability Scores for Modal Object Names ». *Behavior Research Methods, 43,* 1085-1099.

Vigliocco, G., T. Antonini & M.F. Garrett, 1997. « Grammatical Gender is on the Tip of Italian Tongues ». *Psychological Science, 8,* 314-317.

Zevin, J.D. & M.S. Seidenberg, 2002. « Age of Acquisition Effects in Word Reading and Other Tasks ». *Journal of Memory and Language, 47,* 1-29.

ḤARAKA ET SUKŪN :
ETUDES CINETIQUE ET ACOUSTIQUE

Ghania Droua-Hamdani
Centre de Recherche Scientifique et Technique
pour le Développement de la Langue Arabe
gh.droua@post.com

Mourad Abbas
Centre de Recherche Scientifique et Technique
pour le Développement de la Langue Arabe
m_abbas04@yahoo.fr

Résumé

Nous nous sommes basés dans cet article sur une étude théorique portant sur les notions de la *ḥaraka* et du *sukūn* publiée par le professeur Abderrahmane Hadj-salah [1]. La présente étude analyse ces deux concepts sur le plan articulatoire en utilisant une base de sons enregistrés en langue arabe avec un appareil spécialisé « l'articulographe (AG100) ». Ce dispositif mesure, entre autre, les mouvements (la vitesse et l'accélération) de déplacement des organes de phonation lors de la production d'un signal sonore. Par ailleurs, nous avons exploité ces mêmes enregistrements dans une seconde étude pour montrer les caractéristiques de ces deux concepts sur le plan acoustique et ce en utilisant le logiciel Praat.

Mots-clés
Langue arabe - *ḥaraka* - *sukūn* - organes de phonation.

الملخص

اعتمدنا في هذه الدراسة على التحليل النظري الذي قام به الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح حول مفهومي الحركة والسكون [1] مركّزين على الجانب التجريبي النطقي لتلك النظرية وذلك باستعمال قاعدة أصوات للغة العربية، قمنا بتسجيلها بواسطة جهاز خاص بقياس حركات أعضاء النطق (AG100)، حيث يبين هذا الجهاز معلومات تخص الحركة كالسرعة والتسارع. والغرض من ذلك هو جمع معطيات حركية يتميز بها كل عضو نطق عند حدوث إشارة صوتية (الحركة) أو عند انعدامها (السكون). وقد قمنا بدراسة ثانية تخص التحليل الفيزيائي للكلام باستعمال نفس المعطيات الصوتية السابقة وذلك باستخدام برمجية (Praat) لإظهار المقابل الفيزيائي لكل من هذين المفهومين.

الكلمات المفاتيح

اللغة العربية - الحركة - السكون - أعضاء النطق.

Abstract

This work is based on the concept of *ḥaraka* and *sukūn* presented in a theoretical study published by the Professor Abderrahmane Hadj-Salah [1]. This study analyzes these two concepts in terms of articulation using a base of Arabic sounds recorded with the « articulatorygraph (AG100) » measuring device. This device computes the speed and acceleration of the organs of speech during the phonation of a sound signal. In addition, we used these records in a second study to get the characteristics of these two concepts in the acoustic level. This is done using the Praat software.

Keywords

Arabic language - *ḥaraka* - *sukūn* - phonation organs.

Introduction

La parole continue est très variable tant par les différentes réalisations phoniques générées que par la diversité des locuteurs qui la produisent. Les paramètres influant sur sa variabilité sont nombreux, nous citons pour exemples : la coarticulation (l'influence d'un son sur le son contigu), le genre (homme/femme), l'âge, l'accent régional, le débit d'élocution, l'état émotionnel du locuteur, etc. [2]

La parole peut être étudiée sur plusieurs plans : articulatoire, acoustique et perceptif [2, 3]. Tandis que le plan articulatoire se charge de l'étude des organes de phonation ainsi que de leurs rôles dans la dynamique verbale, les plans acoustique et perceptif s'orientent respectivement vers l'étude de la qualité acoustique des unités sonores produites et la manière dont ces unités sont perçues par l'oreille humaine.

Moyennant des outils et des appareils appropriés, nous nous sommes focalisés dans cet article sur l'approche expérimentale des deux niveaux articulatoire et acoustique afin d'affirmer des notions théoriques émises par les anciens phonéticiens arabes au 4ème siècle de l'hégire. Enrichies par d'autres interprétations et confirmations, ces fondements de la phonétique arabe ont été repris et revus par le professeur Hadj-Salah dans un article intitulé « *La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes* » [1].

Pour notre part, nous projetons, grâce à des expérimentations, de mettre une empreinte matérielle sur certains concepts de base de la théorie, l'objectif étant de concrétiser les observations pertinentes restées dans le passé, par manque de moyens, au stade visuel et tactile. Aussi, nous parlerons de certains concepts liés aux notions de ḥaraka et de sukūn.

1. Présentation de l'articulographe

Pour traiter le signal vocal et mesurer ainsi ses paramètres acoustiques, plusieurs logiciels de traitement sont disponibles sur le web [4,5]. Ces derniers nous permettent de visualiser entre autre : l'onde temporelle, les sonagrammes, le pitch, l'énergie, etc. En revanche, le côté articulatoire requiert souvent un appareillage plus sophistiqué et lourd.

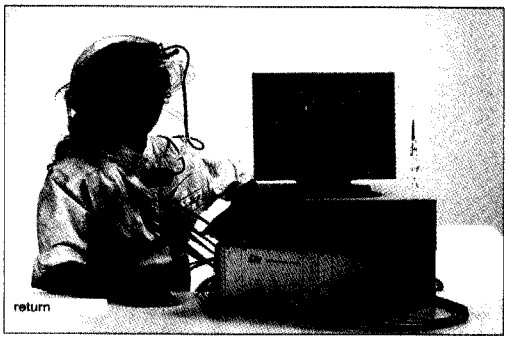

***Figure 1** : L'articulographe AG100*

En ce qui concerne notre étude articulatoire, nous avons utilisé l'articulographe AG100 (fig. 1) [6]. Ce dispositif est doté de capteurs qui se placent sur les organes de phonation pour recueillir des informations relatives à leurs différents déplacements lors de la production verbale.

Représentés sur un écran avec des couleurs spécifiques, les cinq capteurs de l'AG100 sont placés sur le système phonatoire de la manière suivante : 2 capteurs fixes en guise de repère (l'un sur le nez et l'autre sur la gencive) et 3 autres mobiles fixés respectivement sur : la lèvre inférieure, l'apex et le centre de la langue. Les données prélevées sont des mesures cinétiques liées aux positions, vitesses et accélérations des organes selon le plan (x, y). Le schéma synoptique suivant expose les principaux constituants de l'AG100 (fig. 2).

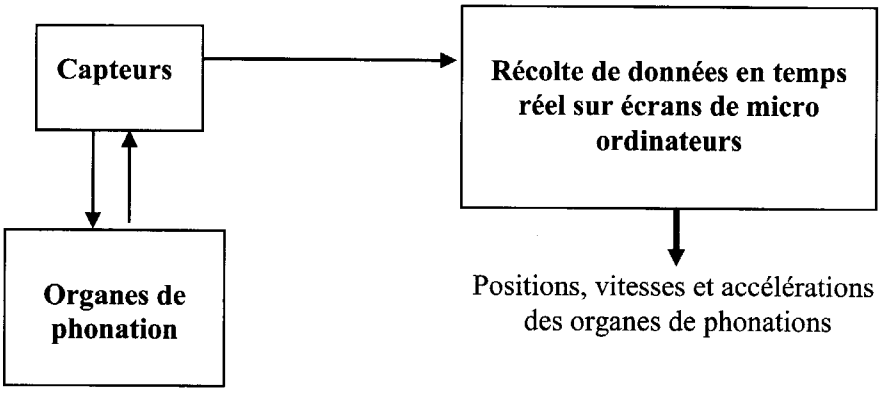

***Figure 2** : Fonctionnement de l'AG100*

L'AG100 nous permet de réaliser plusieurs courbes : l'onde temporelle, les trajectoires des différents organes sur le plan (x, y), les courbes de déplacement des phonateurs sur les axes des x et des y, les vitesses des organes, etc. (fig. 3). Chacune des 3 couleurs utilisées dans les graphes respectivement le cyan, magenta et le rouge correspondent aux capteurs mobiles installés sur : la lèvre inférieure, centre de la langue et l'apex.

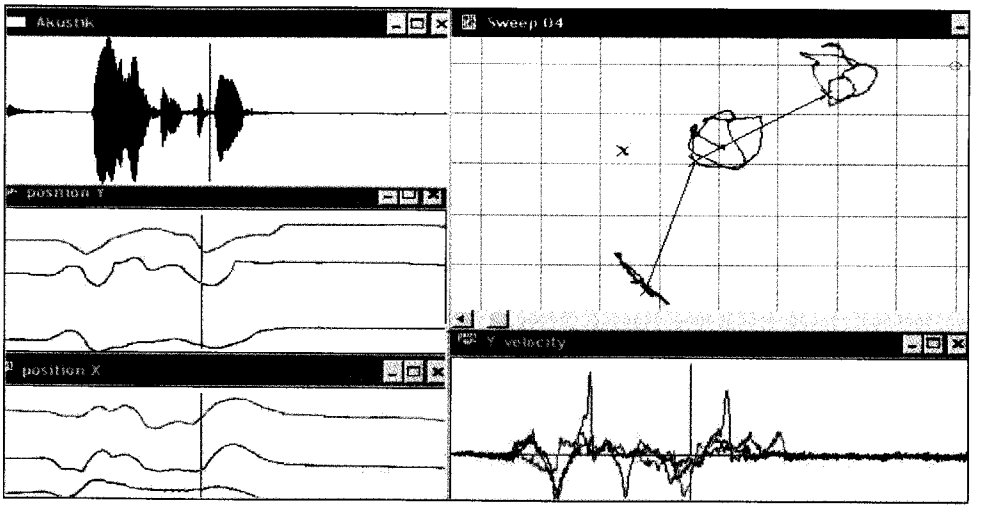

***Figure 3** : Différentes courbes réalisées par l'AG100*

2. Notions théoriques

Bien que la théorie exposée dans [3] renferme une mine d'informations dans le domaine de la phonétique arabe, notre travail s'est focalisé sur l'étude expérimentale de certains concepts liés aux notions de *Ḥaraka* et de *Sūkun*. En effet, le principe de base stipule qu'un phonème est doté de deux qualités qui sont le *ğars* et le *ṣarf*. Tandis que la première correspond au timbre et donc au caractère acoustique du *ḥarf* (*ṣawt*), la seconde se charge du mouvement relatif à sa réalisation. Cette mise en mouvement n'est autre que la *ḥaraka*. Pour ce faire, elle fait appel à trois mouvements différents qui sont les mouvements organique, aérien et acoustique. Pour révéler le rôle et la manière avec laquelle chacun de ces mouvements intervient dans la phonation, les phonéticiens arabes ont fait appel à plusieurs notions comme *ḥarf al-madd* et la notion du mouvement séquentiel.

Tandis que la *ḥaraka* permet la réalisation séquentielle du *ḥarf*, le *sūkun* quant à lui s'y oppose. Ce dernier peut se produire dans la séquence verbale comme à la fin de celle-ci. Cependant son comportement dans les deux cas de figure est différent.

Nous allons dans ce qui suit procéder à l'expérimentation de certains de ces aspects théoriques moyennant la technologie nécessaire.

3. Etudes expérimentales

La première notion que nous abordons est la notion de *ḥaraka*. Pour ce faire, nous avons choisi certains passages de l'article [1], sur lesquels des analyses articulatoire et acoustique ont été menées en utilisant respectivement l'AG100 et le logiciel de traitement de signal Praat.

3.1. La *ḥaraka* et le *ḥarf al-madd*

Pour se produire, un phonème nécessite toujours une *ḥaraka* qui fait appel aux trois mouvements cités précédemment à savoir les mouvements organique, aérien et acoustique [1]. Pour interpréter le mouvement organique, les phonéticiens arabes se sont appuyés entre autres sur la particularité du *ḥarf al-madd* lors de sa production dans une séquence parlée. Considéré comme étant un segment dépourvu de force cinétique donc démuni d'attaque par lui-même, le *ḥarf al-madd* est non autonome car il n'est autre que l'extension de la voyelle brève qui le précède. Cette pertinente observation est clairement illustrée par la voyelle longue [ā] du mot *[ğāmi'a]* de la figure 4. Nous constatons, en effet, que de la production de la voyelle brève [a] nécessite un mouvement organique qui est traduit par les diverses positions des organes de phonation (langue et lèvres). Représentées par les trajectoires colorées, ces positions sont maintenues stables durant tout le temps nécessaire à la réalisation de l'allongement de la voyelle longue [ā]. En conclusion, la voyelle longue est constituée de deux parties qui sont : une voyelle brève nécessitant un positionnement bien précis des d'organes de phonation suivie d'un maintien de ces positions jusqu'aux prochains emplacements nécessaires à la réalisation du phonème adjacent.

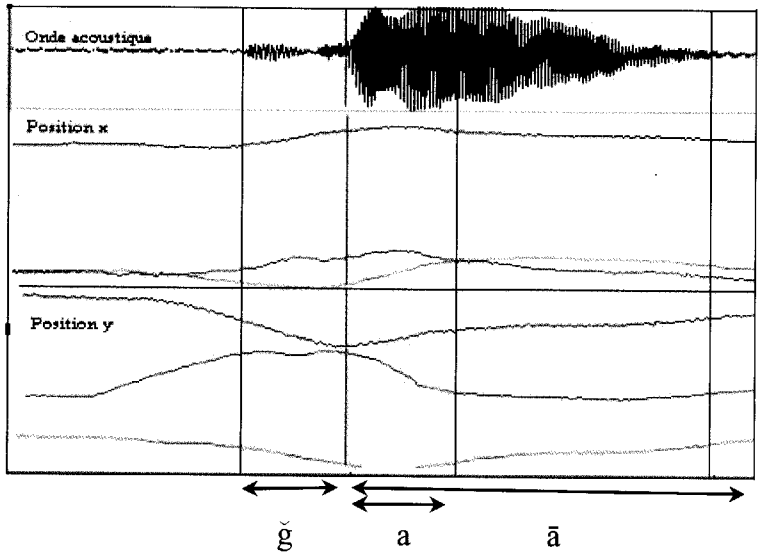

Figure 4 : *Représentation du segment [ğā] du mot [ğāmi'a] selon le plan (x, y)*

Par ailleurs, en abordant *ḥarf al-madd*, Al Rāzī cite : «*la limite vers laquelle tend la diminution quantitative du ḥarf al-madd est la ḥaraka*».

Sur le plan articulatoire, le passage d'un *ḥarf al-madd* vers un autre phonème, nécessairement une consonne, fait appel à une nouvelle articulation, donc à une *ḥaraka*. La notion de *ḥaraka*, illustrée dans le mot *[tāla]* (fig. 5), est représentée par les différents mouvements des courbes cinétiques sur le plan (x, y), notamment, celles

correspondant à la position du centre de la langue et de l'apex. Pour chaque production de son, le déplacement des organes de phonation engendre des changements articulatoires significatifs représentés par les positions des coordonnées (x, y). En ce qui concerne le *madd*, ces mouvements cinétiques sont particulièrement remarqués au niveau de la zone de transition de [ā] vers [l], c'est à dire à l'extrémité finale de la voyelle longue vers l'articulation de [l]. En revanche, ces mouvements sont quasi inexistants au début de la production du *madd* car il n'est que le maintien des courbes cinétiques de l'articulation de la voyelle qui le précède. Par ailleurs, la diminution quantitative est observée sur le plan acoustique grâce à la courbe de l'énergie recueillie à partir du même mot (fig. 6). En effet, nous constatons que l'intensité du signal temporel est réduite à l'extrémité de la voyelle longue précisément au niveau de la transition vers le phonème suivant à savoir [l]. Autrement dit, le maintien articulatoire du *madd* faiblit lorsque les organes de phonation se préparent à produire une *ḥaraka* matérialisée dans notre cas par la production de la consonne [l].

3.2. La *ḥaraka* et le mouvement séquentiel

Pour montrer la réalisation de la *ḥaraka*, une autre notion, en plus du *ḥarf al-madd* a été introduite par les phonéticiens arabes, il s'agit du mouvement séquentiel. Définie comme étant le passage d'une position vers une autre ou bien le déplacement d'un état initial vers un état final, la *ḥaraka* en parole se traduit par le passage d'un *ḥarf* vers le suivant en un mouvement séquentiel continu. Cité dans la phrase ci-dessus ce concept est nettement observable lorsqu'on réalise la séquence *[tāla]* (fig. 5). «*...l'état de taḥarruk du ḥarf implique le passage (ou mouvement séquentiel : al-ḫurūǧ min...ilā...)..., ce qui est absurde*».

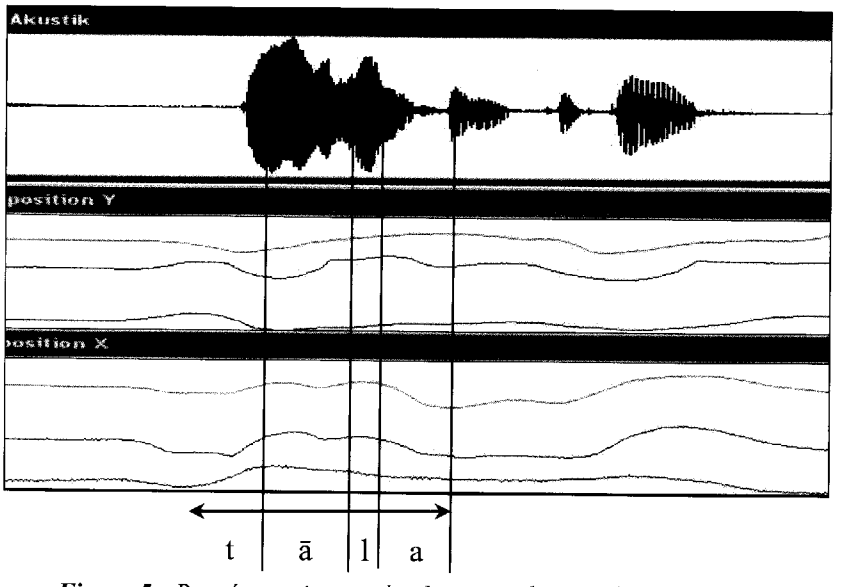

***Figure 5** : Représentation sur le plan articulatoire d'une transition d'un ḥarf al-madd [ā] vers [l] de [tāla]*

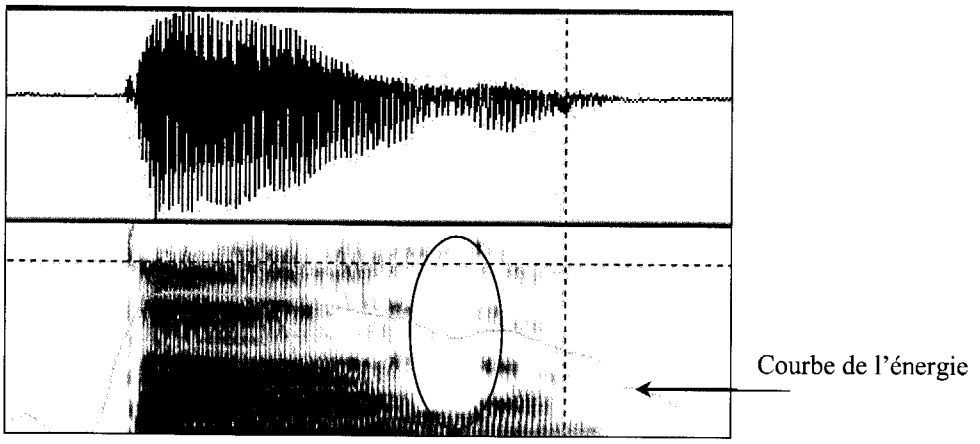

Figure 6 : *Diminution quantitative au niveau de la transition du ḥarf al-madd [ā] vers [l] de [tāla] (courbe de l'énergie)*

En effet, à partir des graphes de la figure 5, nous constatons que pour produire la consonne ou la voyelle adjacente, la transition d'un phonème vers le suivant se fait dans la continuité sans aucune interruption ou retour des organes à leurs positions initiales. Chaque réalisation phonémique nécessite une articulation particulière donc un mouvement organique propre qui la distingue des autres réalisations (mode et lieu d'articulation particuliers) mais qui reste tout de même dans la continuité des mouvements antécédents utilisés dans la production du phonème précédent.

Pour ce qui est des mouvements aérien et acoustique, nous pouvons relever dans l'article que : «... *le son vocalique en tant que tel n'est qu'un effet acoustique qui peut accompagner le développement d'une ḥaraka* »

Le flux aérien, provenant des poumons peut avoir plusieurs trajectoires selon les lieux et modes d'articulation. Cette multitude de trajectoires permet de réaliser sur le plan acoustique différentes ondes temporelles pouvant être liées à la parole ou non (des voyelles, des consonnes ou des sons quelconques). Lorsqu'on est en présence d'un mouvement organique et que le flux aérien est faible, la réalisation acoustique peut être de faible intensité (imperceptible) ou bien totalement absente. L'effet acoustique (son) peut accompagner ou non ce mouvement organique (ḥaraka). Cela est clairement observé dans la figure 7. Le déplacement des organes de phonation sur le plan (x, y), lors de la réalisation de la séquence [da], est nécessaire bien que l'énergie utilisée pour la production du segment de parole soit faible (voix chuchotée).

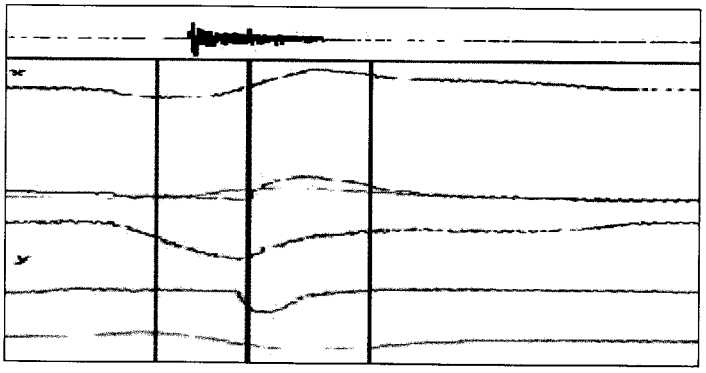

***Figure** 7 : Représentation articulatoire d'une voix chuchotée (séquence [da])*

Les figures 4, 5 et 7 montrent que la *ḥaraka* dépasse la notion de la voyelle et ne se résume en aucun cas à sa réalisation exclusive comme il est communément admis. La *ḥaraka* correspond à toute cette orchestration organique indispensable à la réalisation des consonnes, des voyelles autant que les autres sons n'appartenant pas à la parole. Le son acoustique quand à lui accompagne ce mouvement : «*On peut en inférer que la production d'un son vocalique est toujours précédée ou accompagnée d'une ḥaraka mais la réciproque n'est nécessairement pas vraie....*»

3.3. Interprétation du *sukūn* dans une séquence verbale

Par opposition au mouvement, donc à la *ḥaraka*, nous avons l'arrêt ou le *sukūn*. Selon Ibn Ǧinni : «*le ḥarf en état de sukūn ne possède pas la même manière d'être quand on le prononce à la pause ou dans un mouvement séquentiel*».

Cette étude aborde la notion de *sukūn* lorsqu'il se manifeste au milieu d'une séquence parlée.

Sur le plan articulatoire, la figure 8 montre que le passage de la consonne [q] vers la consonne suivante [ṣ] dans la séquence *[aqṣā]* nécessite une articulation c'est à dire un mouvement cinétique des organes de phonation quand bien même le phonème [q] est considéré *sākin* (sans *ḥaraka*). La notion de *sukūn*, dans ce cas, ne correspond donc pas à celle utilisée lorsqu'on aboutit à la fin de la production verbale. En effet, la pause finale de la séquence de parole se manifeste par l'arrêt total des mouvements organiques contrairement à ce qui est observé dans la génération de [q] dans *[aqṣā]*.

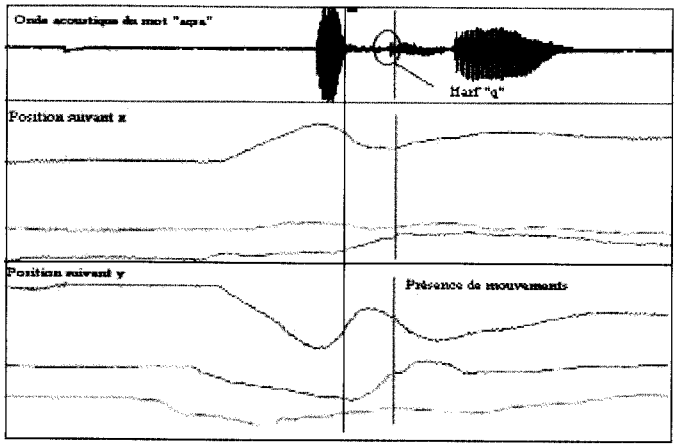

Figure 8 : *Réalisation d'un sukūn au milieu de la séquence [aqṣā]*

4. Conclusion

Cet article traite deux notions théoriques de la phonétique arabe notamment la *ḥaraka* et le *sukūn*. Émises au 4^{éme} siècle de l'Hégire, elles sont revues, enrichies et détaillées sur le plan phonétique par le professeur Hadj-Salah [1]. La recherche présentée dans ce document est consacrée à l'étude de ces deux aspects de la langue arabe sur les plans cinétique (articulatoire) et acoustique. En utilisant la technologie nécessaire, nous avons procédé à des expériences analysant : les mouvements des organes de phonation lors de la production du *ḥarf al-madd*, la relation de la *ḥaraka* et le mouvement séquentiel, l'interprétation du *sukūn* dans une séquence verbale, etc. Parmi les résultats obtenus, nous avons montré que les mouvements organiques nécessaires à la génération d'un *madd* sont quasi inexistants. En effet, sur le plan articulatoire, le *madd* représente le maintien des courbes cinétiques de l'articulation de la voyelle qui le précède. De plus, la *ḥaraka* dépasse la notion de la voyelle et ne se résume en aucun cas à sa réalisation exclusive. Ainsi, la *ḥaraka* correspond à l'orchestration organique indispensable à la réalisation de tous types de sons (consonnes, voyelles, etc.). De même que le *sukūn* qui se produit à la fin de la séquence verbale est totalement différent de celui qui se trouve en plein milieu de la parole générée.

En conclusion, nous pensons avoir apporté, grâce à cette étude, une image concrète à certains postulats de la théorie. En effet, ces analyses viennent appuyer des observations visuelles et tactiles pertinentes accomplies dans le passé par les anciens phonéticiens, à qui le matériel d'expérimentation avancé faisait défaut.

REFERENCES

[1] Hadj-Salah, A., 1971. «La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes», Al-Lisāniyyāt : Revue Algérienne de Linguistique, VOL.1, n°1, Institut de Linguistique et de Phonétique, université d'Alger.

[2] Huang, X., & al, 2001. «Spoken Language Processing : A Guide to Theory, Algorithm and System Development », Foreword by Raj Reddy, Carnegie Mellon University, Prentice Hall PTR, New Jersey, USA.

[3] Dutoit, T., 2000. «Introduction au traitement automatique de la parole», Notes de cours /DCE2, Faculté Polytechnique de Mons, Première Edition, Belgique.

[4] http://www.praat.org

[5] http://www.wavesurfer.org

[6] Hoole, P., « Issues in the Acquisition, Processing, Reduction and Parameterization of Articulographic Data », Munich, http://www.phonetik.uni-muenchen.de

ANALYSE ACOUSTIQUE MULTIVARIABLE APPLIQUÉE À LA RECONNAISSANCE DES CONSONNES EMPHATIQUES DE L'ARABE STANDARD

Mahraz Kabache et Mhania Guerti
Ecole Nationale Polytechnique et CRSTDLA
mhania.guerti@enp.edu.dz
mahraz_k@yahoo.fr

Résumé

Le but de ce travail est la reconnaissance des Consonnes Emphatiques (CE) de l'Arabe Standard (AS) en appliquant une analyse acoustique multivariable afin d'enrichir les techniques d'analyse usuelles en incluant deux autres paramètres (l'énergie et le Taux de Passage par Zéro : TPZ). Nous avons analysé le corpus d'apprentissage et le corpus de test par les techniques PLP (Perceptual Linear Prediction), RASTA-PLP (RelAtive SpecTrAl-Perceptual Linear Prediction), LPC (Linear Predictive Coding), l'énergie et le TPZ. Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé les Réseaux de Neurones Multicouches (Multi Layer Perceptrons : MLP) comme technique de reconnaissance de formes. Les phonèmes à reconnaître sont pris dans un corpus constitué de 84 phrases porteuses en AS, enregistrées par un seul locuteur, afin de prendre en considération le phénomène de la coarticulation (l'influence contextuelle d'un son sur un son contigu). L'analyse des résultats obtenus est encourageante car elle fournit un Taux de Reconnaissance (**TR**) de 71.29 % où les phonèmes à reconnaitre sont pris dans des contextes différents (l'effet de la coarticulation a été cerné). Il faut mentionner que le développement d'un système à base de réseaux neuronaux est une tâche délicate qui nécessite beaucoup d'expériences. En effet, de nombreuses difficultés existent concernant le choix et le dimensionnement du réseau, les paramètres à ajuster, le contrôle du système, etc.

Mots-clés

Reconnaissance Automatique de la Parole - Réseaux de Neurones Artificiels - consonnes emphatiques de l'arabe standard - techniques d'analyse de la parole.

الملخص

يهدف عملنا هذا إلى التعرف الآلي على الصوامت المفخمة الخاصة باللغة العربية الفصحى، وهذا بتطبيق تحليل بنوي متعدد المتغيرات. قمنا بتحليل كل من مدونة التمرن ومدونة التعرف باستعمال مجموعة من تقنيات التحليل الصوتي مثل التشفير التنبؤي الخطي (LPC)، والتشفير التبؤي السمعي (PLP)، (RASTA-PLP)، والطاقة ونسبة القيم المنعدمة (TPZ)، وهذا بهدف معرفة التقنية التي تقدم أكبر نسبة تعرف على الصوامت. قمنا باستعمال الشبكة العصبية متعددة الطبقات(Multi Layer Perceptrons : MLP) كتقنية للتعرف. أخذت الصوامت المراد التعرّف عليها ضمن عدد من الجمل العربية الفصحى، مسجلة من طرف متحدث واحد، وذلك للأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التداخل بين الاصوات.

الكلمات المفاتيح

التعرف الآلي للكلام - الشبكات العصبية الاصطناعية - الصوامت المفخمة الخاصة باللغة العربية الفصحى - تقنيات التحليل الصوتي.

Abstract

The aim of our work is the recognition of the emphatic consonants of standard Arabic using the Artificial Neural Networks (ANN). To achieve this objective, we have used the Multi Layer Perceptron (MLP) as a technique of recognition. The phonemes to recognize are taken from sentences in standard Arabic recorded by a single speaker purposely, to take into consideration the coarticulation phenomena. We have analyzed the corpus of training and the corpus of test by several techniques of acoustical analysis: the PLP (Perceptual Linear Prediction), RASTA-PLP (RelAtive SpecTrAl-Perceptual Linear Prediction), LPC (Linear Predictive Coding), the energy and the Zero Crossing. The objective is to determine the acoustical analysis that gives the best recognition rate. The obtained results are satisfactory (71.29 % of correct identification rate), because the phonemes to be recognized are taken in different contexts where the effect of coarticulation is taken into consideration. It is important to mention that the development of a system based on ANN is a delicate task and requires a lot of experiences. Indeed, there are many difficulties related to the choice and the dimension of the network, the parameters to adjust, the control of the system, etc.

Keywords

Automatic Speech Recognition - Artificial Neural Networks - emphatic consonants of standard Arabic - speech analysis techniques.

Introduction

L'homme a la faculté de comprendre un message vocal provenant d'un locuteur quelconque, dans des environnements souvent perturbés par le bruit, quel que soit le mode d'élocution, la syntaxe et le lexique utilisés. La machine est-elle capable d'en faire autant ? Une solution peut-elle répondre en globalité à ce problème ? Le problème de la reconnaissance vocale est un sujet en cours de développement et actuellement, seules des solutions partielles existent.

Le problème de la Reconnaissance Automatique de la Parole (RAP) consiste à extraire automatiquement l'information contenue dans le signal de parole. Une bonne technologie de la RAP permettrait aux humains d'interagir de façon plus naturelle avec les machines. Ces dernières décennies, des progrès ont été réalisés dans ce domaine. De nos jours, des logiciels commercialisés sont capables d'effectuer une reconnaissance de la parole continue pour un vocabulaire important. Néanmoins, les performances de ces systèmes sont encore largement inférieures à celles des êtres humains [1].

Parmi les nombreux modèles proposés pour résoudre le problème de la reconnaissance vocale, nous trouvons les modèles neuromimétiques ou Réseaux Neuronaux (RN). Ces derniers ont été utilisés depuis longtemps pour résoudre des problèmes difficiles de classification et de reconnaissance des formes que l'on rencontre précisément en RAP [6], [9], [10].

Le travail que nous allons présenter concerne l'élaboration d'un système en vue de la RAP, appliquée aux Consonnes Emphatiques (CE) de l'Arabe Standard (AS). Nous avons développé ce système en utilisant les RN basés sur les perceptrons multicouches modulaires, MLP (Multi Layer Perceptrons) par une analyse acoustique multivariable.

Pour cela, nous avons élaboré un corpus d'apprentissage et un corpus de test constitués de phrases porteuses comprenant les quatre CE de l'AS. Ces dernières sont prises dans les différents contextes (Initial, Médian et Final) afin de prendre en considération le phénomène de la coarticulation (l'influence progressive ou régressive d'un son sur un son contigu).

1. Caractéristiques acoustiques des emphatiques de l'Arabe Standard

L'Arabe Standard est une langue consonantique composée de 28 consonnes, trois voyelles brèves représentées par des signes diacritiques placés au-dessus ou au-dessous des consonnes, trois voyelles longues (*hurūf al-madd)* et l'absence de voyelle ou *sukūn*. La particularité de la langue arabe réside dans la présence des consonnes arrières glottales, pharyngales, vélaires, affriquées, phénomène d'emphase et de la gémination (*la gémination se manifeste par le renforcement de l'articulation. Elle correspond à la contraction de deux consonnes identiques en une consonne dite géminée*).

La RAP nécessite une étude acoustique des différents phonèmes à reconnaître pour dégager leurs caractéristiques relatives afin de les utiliser lors du développement du système de reconnaissance. Les CE caractérisant l'AS prononcées par plusieurs locuteurs avec leurs durées moyennes sont présentées dans le tableau 1 en transcription phonétique [2], [3].

L'arabe standard est caractérisée par quatre phonèmes emphatiques, qui n'ont leurs équivalents exacts dans aucune autre langue européenne : [ṭ], [ḏ], [ḍ] et [ṣ]. Le phonème [ḍ] appartient à la classe des consonnes fricatives de l'Arabe Standard. Du point de vue articulatoire, les phonèmes fricatifs sont produits par la friction de l'air dans le conduit vocal, lors d'une constriction au niveau des lèvres, des dents ou de la langue. Cette friction peut être voisée ou non voisée. Dans le cas de la RAP, ils sont caractérisés par un TPZ élevé du signal temporel, ce qui permet de les identifier par rapport aux autres phonèmes non fricatifs.

Les phonèmes [ḍ] et [ṭ] sont des consonnes occlusives qui se produisent par la fermeture du conduit vocal (occlusion) pendant une brève durée suivie d'un brusque relâchement expirant l'air emmagasiné dans le conduit vocal. Les occlusives sont constituées par trois phases successives : la phase d'implosion de l'air, la phase de tenue de l'air emmagasiné et une dernière phase d'explosion, au moment du relâchement. Dans cette catégorie, les sons peuvent être voisés ou non voisés (sourds).

Le trait phonétique caractérisant les phonèmes [ṭ], [ḏ], [ḍ] et [ṣ] sur le plan articulatoire est appelé emphase. Ces phonèmes sont produits dans la partie antérieure de la cavité buccale par un report en arrière de la racine de la langue, un abaissement et un creusement du dos de la langue. Du point de vue acoustique, et par opposition aux phonèmes non emphatiques, les sons emphatiques sont caractérisés par l'élévation du premier formant (F_1) et la baisse du deuxième formant (F_2) [4], [5].

CE en AS	CE en transcription phonétique	Durée moyenne en ms
[ص]	[ṣ]	129
[ظ]	[ḏ]	096
[ض]	[ḍ]	115
[ط]	[ṭ]	182

Tableau 1 : *Consonnes emphatiques de l'Arabe Standard*

2. Reconnaissance Automatique de la Parole (RAP)

Quelle que soit l'approche utilisée, un système de RAP est constitué d'un ensemble de modules (figure 1). Le module d'acquisition permet la mise en forme du signal vocal avant

tout traitement. Pour cela, des opérations de prétraitement sont effectuées dans cette étape.

L'extraction des paramètres est l'une des étapes les plus importantes dans le processus de la RAP. Celle-ci peut-être réalisée par plusieurs méthodes : temporelles comme le codage prédictif linéaire (Linear Predictive Coding : LPC) ou spectrales comme le codage MFCC (Mel Frequency Cepstral Coding), le codage PLP (Perceptual Linear Predictive Coding), etc.

Le module de reconnaissance des formes peut être réalisé par deux approches différentes : globale ou analytique.

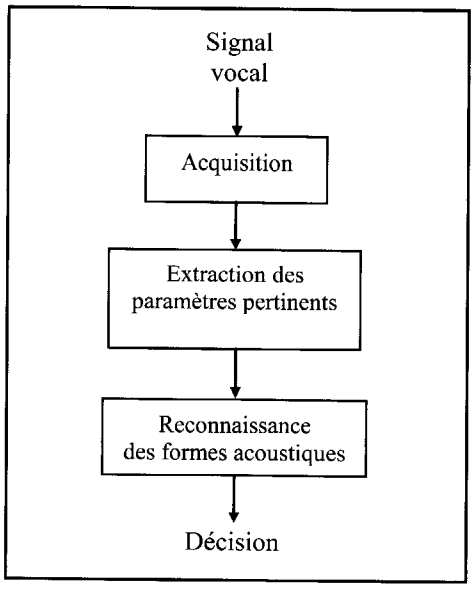

***Figure 1** : Description symbolique d'un système de RAP*

2.1. Reconnaissance par la méthode globale

Dans l'approche globale, l'unité la plus souvent utilisée se base sur le mot comme entité globale, c'est-à-dire non décomposée. L'idée de cette méthode est de donner au système une image acoustique de chaque mot qu'il doit identifier par la suite. Cette opération est faite lors de la phase d'apprentissage, où chaque mot est prononcé une ou plusieurs fois (Figure 2). Cette méthode a pour avantage d'éviter l'effet de la coarticulation ou l'influence d'un son sur un son contigu à l'intérieur des mots.
Cette méthode est utilisée dans les systèmes de reconnaissance suivants :

- de mots isolés ;
- d'unités enchaînées ;
- de parole dictée avec des pauses entre les mots.

La reconnaissance globale comprend les phases :

- d'apprentissage pendant laquelle un ou plusieurs locuteurs prononcent une ou plusieurs fois chacun des mots de l'application prévue. Ces prononciations sont

toutes prétraitées puis conservées telles quelles ou bien moyennées dans un dictionnaire de références en tant qu'images acoustiques ;

• de reconnaissance, où le signal à reconnaître subit le même prétraitement que la phase précédente. Il est ensuite comparé aux références contenues dans le dictionnaire. Le calcul d'une distance permet ou non de retenir la ou les références les plus proches.

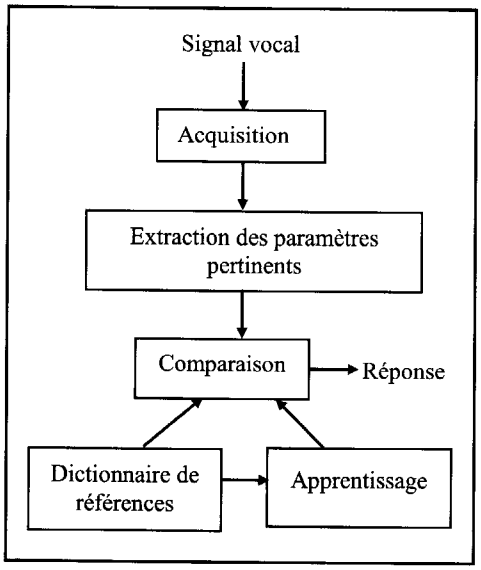

***Figure 2** : Schéma synoptique d'un système de RAP selon une approche globale*

2.2. Reconnaissance par la méthode analytique

La méthode analytique fait intervenir un modèle phonétique du langage. Plusieurs unités minimales pour la reconnaissance peuvent être choisies (phonèmes, syllabes, diphones, polysons, etc.). Parmi ces unités, le choix dépend des performances des méthodes de segmentation utilisées. Dans cette méthode, la reconnaissance passe par la segmentation du signal de parole en unités de décision puis par leur identification en utilisant des méthodes de reconnaissance des formes (classification statistique, RN, etc.). Cette méthode est beaucoup mieux adaptée pour les systèmes à grand vocabulaire et pour la parole continue. Dans ce type de système, les problèmes qui peuvent apparaître sont dûs en particulier aux erreurs de segmentation (insertions, substitutions, recouvrements) et d'étiquetage phonétique. C'est pourquoi le *Décodage Acoustico-Phonétique* ou DAP s'avère fondamental dans une telle approche.

Actuellement, les modèles de Markov Cachés, (HMM) pour *Hidden Markov Models,* sont les outils de modélisation les plus employés en RAP continue [1], [6]. Ils utilisent l'approche analytique comme méthode de reconnaissance (Figure 3).

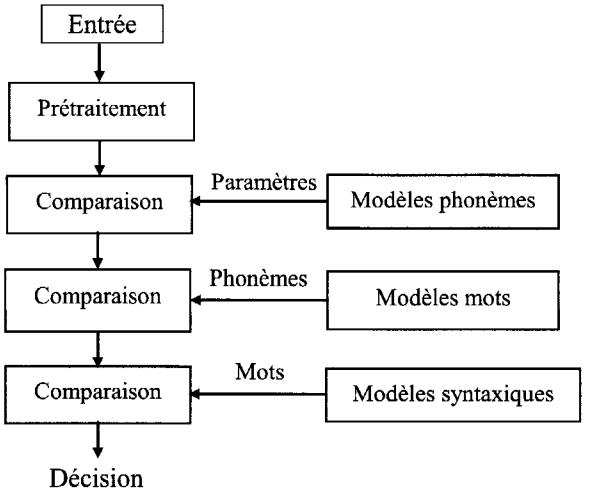

***Figure 3** : Schéma synoptique d'un système de RAP selon une approche analytique*

3. Réseaux de Neurones Artificiels (RNA)

Un RNA est une modélisation mathématique des neurones biologiques qui constituent le cerveau humain. Le premier modèle fut réalisé par Mc Culloch et Pitts en 1943. Le modèle biologique dont les modèles artificiels se sont inspirés est extrêmement simplifié par rapport à la réalité [7], [8]. Cette modélisation caractérise le comportement du cerveau par l'agrégation de cellules élémentaires, chacune effectuant une sommation pondérée des entrées dont le résultat est ensuite transformé par une fonction de transfert non linéaire. Il faut noter que cette fonction est indispensable à tout système de décision car elle permet de distinguer le neurone d'un simple système de classification linéaire.

Au cours du fonctionnement du neurone, nous pouvons distinguer deux phases. La première est habituellement le calcul de la somme pondérée *P* des entrées (Equation 1).

$$P = \Sigma (W_i * X_i) \quad (1)$$

Avec :

W_i : Poids synaptiques ;
X_i : Entrées ;
P : Somme pondérée.

Dans la deuxième phase, à partir de cette somme, une fonction de transfert calcule la valeur de l'état du neurone S (Equation 2).

$$S = F(P); \quad (2)$$

S : Sortie du neurone ;
F : Fonction de transfert.

4. Traitement de l'information par les RN

Dans un ordinateur, l'unité de mémoire passe par les phases d'écriture et de lecture. Durant la phase d'écriture, un mécanisme de stockage est utilisé pour spécifier

l'information à se rappeler. L'information stockée sera restituée durant la phase de lecture. Par analogie, deux phases existent aussi dans le traitement de l'information par les RN : la phase d'apprentissage et celle du test.

4.1. Phase d'apprentissage

L'apprentissage est vraisemblablement la propriété la plus intéressante des RN. C'est une phase du développement d'un RN durant laquelle le comportement du réseau est modifié jusqu'à l'obtention du comportement désiré. Au cours de la phase d'apprentissage, les poids synaptiques sont ajustés pour que le réseau remplisse une tâche définie par des exemples. L'apprentissage est défini comme tout changement dans les poids synaptiques.

Les règles d'apprentissage peuvent être divisées en deux catégories : *supervisées* et *non supervisées* :

- dans l'apprentissage supervisé, nous présentons aux RN les entrées et les sorties désirées correspondantes. Cet apprentissage se fait toujours par l'intermédiaire d'un critère à optimiser définissant la performance du réseau à chaque étape ;
- dans l'apprentissage non supervisé, seules les valeurs d'entrées sont disponibles. Les exemples présentés à l'entrée provoquent une auto-adaptation du réseau de façon à optimiser un critère de performance donné.

4.2. Phase de test

Au cours de la phase de test, nous présentons au réseau un ensemble d'exemples nouveaux (ensemble de test) mais proches des exemples appris et nous mesurons la qualité de ses réponses.

5. Reconnaissance de la parole par les RN

Dans notre travail, nous avons choisi, pour plusieurs raisons, un système de reconnaissance de la parole basé sur un réseau connexionniste de type MLP. Tout d'abord, ces réseaux ont de grandes capacités d'apprentissage à partir d'exemples de classification, leur robustesse aux données bruitées a montré leur adaptation en parole, notamment pour les mots isolés [4], [6], [8], [9], [10]. De plus, par rapport à l'ensemble des systèmes connexionnistes, ils ont l'avantage d'être basés sur des principes simples et relativement maîtrisables. Contrairement aux réseaux récurrents, leur temps de convergence peut être relativement court [10]. Il est également possible de détecter le moment où l'algorithme d'apprentissage n'est plus capable d'améliorer les performances, ce qui permet d'optimiser le temps de calcul.

L'utilisation de Réseaux Neuronaux est très répandue pour la classification de formes statiques (images, caractères écrits, etc.) et également pour la parole. Dans ce cas, l'unité à reconnaître (mot isolé ou unité sublexicale) est considérée comme une

forme acoustique globale présentée en entrée du modèle neuronal, le plus souvent un perceptron multicouche. De tels systèmes sont capables d'apprendre des fonctions de décision fortement non linéaires, ce qui est fondamental pour la reconnaissance de formes complexes telles que des mots ou des unités sublexicales.

Les performances obtenues par de tels systèmes pour de petits vocabulaires sont bonnes et sont comparables même favorablement à celles obtenues par des systèmes à base de HMM. En revanche, la méthode est difficilement adaptable à de grands vocabulaires et à la parole continue [6].

6. Description du système de reconnaissance

La structure du système que nous avons élaboré est spécialisée dans la reconnaissance des quatre phonèmes emphatiques de l'arabe standard. Afin de réaliser ce système, nous avons tenu compte des étapes suivantes :

6.1. Elaboration du corpus

La première étape à effectuer avant d'entamer les traitements est l'élaboration du corpus d'apprentissage et du corpus de test. Le choix de ce dernier afin de tester les performances de notre système de reconnaissance n'est pas arbitraire. En ce qui concerne notre travail, nous avons créé un corpus constitué de 84 phrases arbitraires porteuses contenant les phonèmes à reconnaître, pris dans les différents contextes. Nous justifions le choix de ce type de corpus par le fait qu'il est préférable de reconnaître les phonèmes dans des contextes pour prendre en considération les effets de la coarticulation (tableau 2).

لكنه ضرب به المثل	نصر الرجل الولد بعد نهاية المقابلة
طبخ الطباخ طعاما في المطبخ الكبير	شطر اللعبة إلى نصفين
عطب الفرس بعد سقوطه	غطست غواصة في عمق المحيط
يقل جسده وينخص	إن الوضوح نقيض الغموض
ضمى المريض ثم عافى	ألقى بنفسه فوق الفراش وبسط
عبر السنين تغير المرء وترص	صاغ الماء بسهولة كبيرة
قضم التفاحة	صبر فعل ماضي ثلاثي
ضربه طويلا	ظل الفاعل عن الطريق
فاظح هذا الأم	خرج للحديقة وبسط
قظم التفاحة	أخرجه من الكيس وأعط

***Tableau 2** : Echantillons extraits des phrases du corpus d'apprentissage et de test*

6.2. Acquisition des données

L'acquisition des données consiste à enregistrer les phrases du corpus choisi en utilisant un matériel spécifique au traitement du signal vocal (Sonagraphe Kay 5500). Les enregistrements ont été effectués par un seul locuteur, avec une fréquence d'échantillonnage de 11025 Hz. Les échantillons ont été codés sur 16 bits par échantillon.

6.3. Segmentation phonémique

La phase de segmentation joue un rôle très important dans les systèmes de reconnaissance vocale et nécessite un intérêt particulier de notre part. La segmentation phonémique du corpus a été effectuée manuellement en utilisant le *speech analyzer* version 1.5 sous Windows. Après chaque segmentation, nous effectuons des tests par écoute pour assurer que la segmentation a été correcte.

6.4. Analyse et traitement des données

Durant cette phase, le signal vocal (segments phonémiques) est préaccentué pour rehausser les hautes fréquences qui sont moins énergétiques que les basses fréquences. Cela permet de compenser le niveau le plus faible des sons. On utilise généralement un filtre passe - haut, dit de préaccentuation (équation 3).

$$H(z) = 1 - az^{-1} \qquad (3)$$

Avec : $a = 0.95$

Après préaccentuation, le signal vocal qui est fortement non stationnaire est décomposé en une succession de tranches élémentaires supposées stationnaires. Ces tranches sont appelées fenêtres d'analyse ou trames. Typiquement, une analyse est appliquée toutes les 10 ms sur des fenêtres de 20 ms (par glissement et recouvrement de ces fenêtres) pour générer un vecteur acoustique. Le découpage du signal en trames produit des discontinuités aux frontières des trames, qui se manifestent par des lobes secondaires dans le spectre. Pour atténuer ces effets de bord, nous appliquons une fenêtre de Hamming à chacune de ces tranches.

Après cette étape de mise en forme du signal d'entrée, une analyse acoustique multivariable est appliquée à chaque fenêtre à l'aide de la technique RASTA-PLP [11], [12], l'énergie et le TPZ, pour extraire les paramètres pertinents du signal vocal.

L'énergie et le TPZ sont des paramètres qui peuvent améliorer les performances des systèmes de reconnaissance. L'énergie correspond à la puissance du signal. Elle est évaluée souvent sur plusieurs trames successives pour pouvoir mettre en évidence la non stationnarité du signal vocal.

Le TPZ représente le nombre de fois où le signal passe par la valeur zéro. Il est fréquemment employé pour des algorithmes de détection de segment voisé/non voisé

dans un signal de parole. En effet, du fait de sa nature aléatoire, le bruit possède généralement un TPZ supérieur à celui des parties voisées.

L'introduction du paramètre énergie dans la phase d'analyse permet d'évaluer le degré d'accentuation des sons [13]. Le TPZ permet d'identifier les sons fricatifs des sons non-fricatifs [14].

6.5. Normalisation des entrées

Le même message prononcé deux fois par un même locuteur dans des conditions identiques produit deux formes spectrales différentes. Cette variabilité est dite *intra-locuteur*. La qualité de la voix, le débit de parole, le degré d'articulation sont tous des facteurs de variations acoustiques pour un signal donné. Ces variations entraînent des transformations non linéaires dans le temps du signal de parole. La non-linéarité vient du fait que les transformations affectent plus les parties stables du signal que les phases de transition [1].

Chaque segment de parole contient un nombre variable de trames, ce qui complique la gestion de la dynamique temporelle par les RN du type MLP. Pour lever cette difficulté, un alignement temporel est effectué après la phase d'analyse afin d'extraire les paramètres pertinents du signal et de garder une taille fixe pour le vecteur spectral, quelle que soit sa taille initiales. Pour cela, une procédure particulière est utilisée. qui consiste à segmenter les données sur les zones stables de chaque phonème puis à diviser chaque segment en trois intervalles sur lesquels nous effectuons une moyenne des vecteurs acoustiques. Le nombre de paramètres présentés à l'entrée de notre système est toujours fixe quelle que soit la longueur du segment [4].

7. Fonctionnement du système de reconnaissance

La structure du système que nous utilisons est basée sur la reconnaissance des phonèmes emphatiques de l'arabe standard. Le système est constitué de sous-réseaux ou modules de type MLP avec un apprentissage par rétro-propagation du gradient comme méthode d'apprentissage. À chacun de ces experts nous avons attribué des sous-tâches de reconnaissance des quatre phonèmes en question. Chaque expert est spécialisé dans la reconnaissance d'un seul phonème (figure 4).

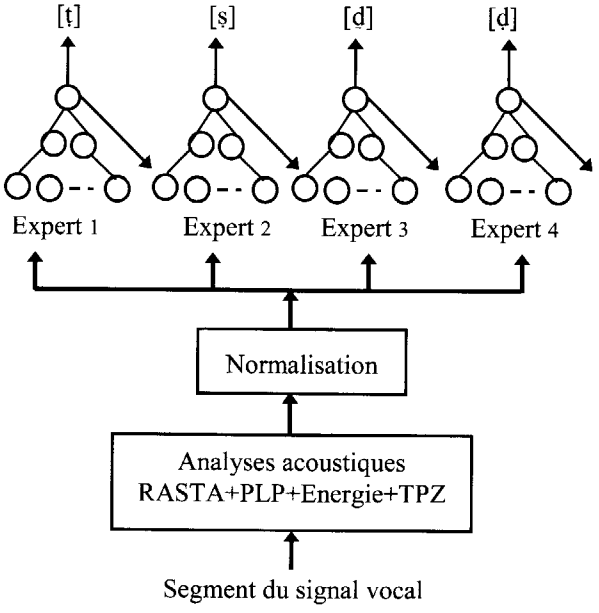

***Figure 4** : Système neuronal modulaire pour la reconnaissance des phonèmes emphatiques de l'AS*

7.1. Apprentissage

Le nombre d'unités d'entrée est fixé à 9 (7 PLP, 1 énergie, 1 TPZ), celui de la sortie à 1 pour chaque sous-réseau. Seul le nombre d'unités en couche cachée est indéterminé. Après l'extraction des paramètres pertinents des signaux acoustiques et l'initialisation des poids synaptiques par des valeurs comprises entre - 0.5 et 0.5, un apprentissage supervisé est effectué sur tout le corpus d'apprentissage avec un pas de 0.01 pour déterminer le nombre optimal d'unités cachées. Le corpus est constitué de 242 phonèmes dont 143 sont utilisés pour l'apprentissage et 99 pour le test. Le processus d'apprentissage est arrêté dès que l'algorithme d'apprentissage n'est plus en mesure d'augmenter le taux de reconnaissance.

7.2. Reconnaissance

Lors de la phase de reconnaissance, les signaux acoustiques sont traités de la même manière que lors de la phase d'apprentissage. Les vecteurs acoustiques obtenus sont injectés dans le système de test en faisant une discrimination entre les phonèmes à reconnaître. Le corpus de test est constitué de phonèmes à reconnaître en présence d'autres phonèmes pour mettre en jeu les possibilités de confusion entre les phonèmes (exemples : [ṭ] et [t], [ṣ] et [s]). Le processus de reconnaissance s'arrête si le phonème est détecté, sinon le réseau expert adjacent est activé. Si la base de données de test ne

porte pas de phonèmes à reconnaître, le processus s'arrête sans qu'il y ait discrimination.

8. Résultats et commentaires

La figure 4 donne le taux global de reconnaissance en fonction du nombre d'unités de la couche cachée. Le taux de reconnaissance atteint 71.29 % à partir de 7 unités. Une architecture plus complexe pour un intervalle d'unités compris entre 8 et 10 fournit des résultats équivalents mais il n'est pas nécessaire d'ajouter de la complexité dans l'apprentissage de notre système. Nous remarquons que les performances de notre système se dégradent à partir de 14 unités pour la couche cachée.

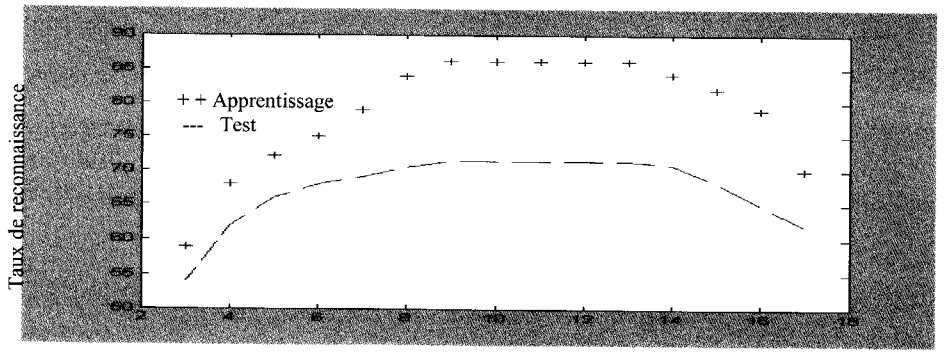

***Figure 5** : Influence de l'architecture sur les performances du système de RAP*

Comme le montre le tableau 3 qui illustre, pour chaque phonème, le TR ainsi que le Nombre optimal d'Unités de la Couche Cachée (NUC), les deux emphatiques [ṣ] et [ṭ] ont réalisé un TR intéressant comparé aux emphatiques [ḍ], [ḍ] qui présentent des problèmes avec les phonèmes qui les opposent dans le système phonétique de l'Arabe Standard (exemples [t] et [ṭ]).

Phonèmes de l'AS	Code Transcription phonétique	NUC	NTP	NPR	TR (%)
ط	[ṭ]	7	24	18	75.66
ض	[ḍ]	7	30	20	66.66
ظ	[ḍ]	6	24	16	66.66
ص	[ṣ]	7	21	16	76.19

NTP : Nombre Total de Phonèmes ; NPR : Nombre de Phonèmes Reconnus

***Tableau** 3 : TR de chaque phonème emphatique*

9. Influence du type d'analyse

Afin de tester les performances de notre système de reconnaissance pour les différentes techniques d'analyse acoustique, les mêmes conditions d'expérience ont été utilisées pour les différents tests (corpus d'apprentissage, nombre d'itérations, etc.). L'apprentissage a été effectué en utilisant les coefficients LPC, PLP, LPC combinés avec l'énergie (Eng) et le TPZ, PASTA-PLP et RASTA-PLP combinés avec l'énergie et le TPZ. Le tableau 4 présente l'influence du type d'analyse acoustique sur les performances de notre système de reconnaissance. L'analyse acoustique effectuée par les coefficients RASTA-PLP combinés avec l'énergie et le TPZ est celle qui donne les meilleurs résultats.

Type d'analyse acoustique	Taux de Reconnaissance (%)
LPC	67.37
PLP	69.79
RASTA-PLP	70.58
RASTA-PLP + Eng + TPZ	71.29

***Tableau 4**: Performance du système de RAP en fonction du type d'analyse acoustique*

Afin de lever toute ambiguïté sur la possibilité d'apprentissage par coeur, nous avons vérifié que les performances ne chutent pas au cours de cette phase. La figure 6 récapitule les TR sur un corpus de test au cours de l'apprentissage. Ainsi, nous remarquons que 280 itérations (cycles d'apprentissage) avec un pas de 0.01 sont nécessaires et suffisantes pour une bonne convergence du réseau et qu'aucune baisse de performance n'apparaît au-delà.

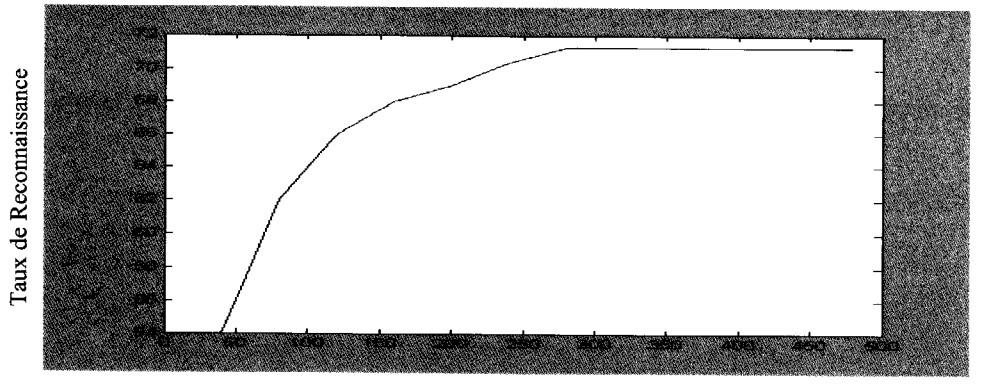

***Figure 6** : Evolution du TR lors de l'apprentissage en fonction du nombre d'itérations*

Conclusion

Dans ce travail, nous avons présenté un système de reconnaissance des phonèmes emphatiques de l'Arabe Standard en utilisant les réseaux de neurones du type MLP. Les phonèmes à reconnaître sont pris dans des phrases porteuses et situés dans différents contextes pour prendre en considération les effets de la coarticulation.

Lors de la conception de notre système, nous avons utilisé une analyse acoustique très robuste, représentative et discriminante, celle de l'analyse RASTA-PLP combinée avec l'énergie et le Taux de Passage par Zéro afin d'avoir une bonne modélisation du signal vocal. Cette dernière donne un meilleur TR par rapport aux autres techniques d'analyse.

L'évaluation des résultats obtenus est encourageante car les phonèmes à reconnaître sont pris dans des contextes différents où l'effet de la coarticulation a été cerné. Un taux de reconnaissance intéressant a été réalisé par les phonèmes [ṣ] et [ṭ] comparativement aux emphatiques [ḏ̣] et [ḍ]. Ces derniers ont des images acoustiques très proches ce qui provoque des confusions entre elles dans les contextes.

Dans ce travail, nous avons remarqué aussi que l'analyse acoustique qui utilise la PLP et RASTA-PLP donne de meilleurs résultats par rapport à la technique d'analyse classique LPC, car celle-ci est basée sur des modèles auditifs, ce qui permet d'avoir une meilleure représentation des vecteurs acoustiques à reconnaître. Ainsi, l'introduction d'autres variables dans la phase d'analyse tels que l'énergie et le TPZ comme paramètres pertinents, augmente le taux de reconnaissance de notre système.

REFERENCES

[1] Calliope, 1989. La parole et son traitement automatique, Collection technique et scientifique des télécommunications, CNET/ ENST, Ed. Masson.

[2] Kabache, M. et M. Guerti, 2005. Application des réseaux de neurones à la reconnaissance des phonèmes spécifiques à l'arabe standard, Conférence internationale de IEEE : Sciences Electroniques, Technologies de l'Information et des Télécommunications, SETIT'2005, Sousse, Tunisie, p. 218, 27-31 Mars 2005.

[3] Benzaoui, M.L. et M. Guerti, 1999. Durées intrinsèques des sons spécifiques à l'arabe standard, AJOT, série B, vol.14, N°1, pp. 114-125.

[4] Selouani, S.A., 2000. Reconnaissance automatique de la parole par des techniques multi-agents, connexionnistes et hybrides : application à la langue arabe, Thèse de doctorat d'état USTHB, Alger, Algérie.

[5] Betari, A., 1993. Caractérisation des phonèmes de l'arabe standard en vue d'une reconnaissance automatique de la parole, Thèse de doctorat, Aix-En-Provence, France.

[6] Haton, J.P., 1995. Modèles neuronaux et hybrides en reconnaissance de la parole : état de recherches, fondement et perspectives en traitement automatique de la parole, Edition H. Meloni.

[7] Jodouin, J.F., 1994. Les réseaux de neurones : principe et définition, Edition Hermès.

[8] Hérault J. et C. Jutten, 1994. Réseaux neuronaux et traitement de signal, Edition Hermès.

[9] Botou, L., 1991. Une approche théorique de l'apprentissage connexionniste : application à la reconnaissance de la parole, Thèse de doctorat, Paris sud, France.

[10] Botou, L., 1988. Reconnaissance de la parole par réseaux multi-couches, Proceedings of the International Workshop on Neural Networks and Their Applications, pp. 197-217.

[11] Harmensky, H., 1990. Perceptual Linear Predictive Analyses of Speech, J. Acoust. Soc. Am. Vol. 87.

[12] Harmensky, H., 1997. Should Recognizer Have Ears ? Robust Speech Recognition for Unknown Communication Channels. Pont-à- Mousson, France.

[13] Yousfi, A. et A. Meziane, 2002. Introduction de l'énergie dans un modèle de reconnaissance automatique de la parole, XXIV^{ème} Journées d'études sur la parole, Nancy, France, pp, 317-320, 24-27 juin 2002.

[14] Aissiou, M. et M. Guerti, 2009. Genetic Supervised Classification of Standard Arabic Fricative Sounds, Int. J. Speech Technology, Vol.12. Issue 4, pp : 139- 147. Print ISSN : 1381-2416 Online ISSN : 1572-8110, décembre 2009.

DOI : 10 1007/10772-009-9061-5

http://www.citeulike.org/journal/springerlink-100275

SOMMAIRE

I. Articles en langue française ou anglaise

Abderrahmane HADJ-SALAH
La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes..... 5

Hassan HAMZÉ
Collocations et maîtrise des langues..... 29

Patrick BONIN
La production verbale de mots chez l'adulte sain : questions et problématiques actuelles..... 41

Ghania DROUA-HAMDANI et Mourad ABBAS
Ḥaraka et sukūn : études cinétique et acoustique..... 71

Mahraz KEBACHE et Mhania GUERTI
Analyse acoustique multivariable appliquée à la reconnaissance des consonnes emphatiques de l'arabe standard..... 83

II. Articles en langue arabe

Mountacir Amin ABDERRAHIM
Le concept d'intuition dans la théorie générative transformationnelle..... 5

Aouatif QASSIMI HASSANI
La notion de transformation dans la linguistique arabe et dans la linguistique générative transformationnelle..... 33

Miloud NAZZAR
Vers une théorie arabe de la référence pronominale: étude pragmatique..... 49

Nabila ABBAS
Productivité de quelques schèmes dans les dictionnaires linguistiques arabes modernes..... 91

Ben Youcef HAMIDI
Remarques sur quelques entrées conceptuelles lexicales de la seconde édition du « Dictionnaire unifié de linguistique » 111

Mustapha BEN ATTIA
L'application de l'approche textuelle dans l'enseignement secondaire..... 125

AL-LISĀNIYYĀT

Revue algérienne de linguistique
et des sciences et technologies du langage

éditée par le

Centre de Recherche Scientifique
et Technique pour le Développement
de la Langue Arabe

Numéros 17 - 18

2011 - 2012

ISSN : 1112 - 4393 ردمد :
Dépôt légal : 71 - 2004

AL-LISĀNIYYĀT
Revue algérienne de linguistique et des sciences et technologies du langage

La revue al-lisāniyyāt est une revue éditée par le Centre de Recherche Scientifique et Technique pour le Développement de la Langue Arabe (CRSTDLA).

Directeur : Rachid Benmalek
Rédactrice en chef par intérim : Fatiha Khelout
Fondateur de la revue : Abderrahman Hadj-Salah

Comité Consultatif :
Abderahman Hadj-Salah, Bernard Pottier, Mokhtar Nouiouat, Ould Khalifa Larbi.

Comité de Lecture :
Habiba Drias, Mhania Guerti, Kamel Khaldi, Khaoula Taleb Ibrahimi, Belkacem Bentaifour, Rachid Benmalek, Faiza Bensemane, Tahar Mila, Cherif Meribai, Khalida Medjiba, Hassina Aliane, Sid Ahmed Selouani, Ouahiba Boudali, Phillipe Degroote, Alex Boulton, Hassan Hamzé, Kamel Ferrat, Saléha Mekki, Karima Aouchiche, Fouzia Badaoui, Habiba Boudelaa, Khoudir Benbellil, Ghania Droua, Assia Boumaraf, Fatiha Khelout, Tahar Loucif, Meftah Benarous, Abdelamadjid Salmi.

Comité de Rédaction :
Ghania Droua, Kamel Ferrat, Saléha Mekki, Karima Aouchiche, Fouzia Badaoui, Habiba Boudelaa, Khoudir Benbellil, Habiba Laloui, Assia Boumaraf, Sihem Ouali, Karima Bouamra, Abdennour Djemai, Sonia Bekkal, Farida Belahda, Samira Nourine.

Comité de Préparation et de Suivi :
Habiba Laloui, Sihem Ouali, Hafnaoui Bali, Karima Bouamra, Abdennour Djemai, Sonia Bekkal, Farida Belahda, Samira Nourine, Nadjet Bailiche, Fella Djatit, Kahina Lettad.

Secrétariat de la revue :
Messaouda Boufatit, Nassima Moussaoui, Aouatef Boussouf.

Rédaction et correspondance :
Les articles saisis par ordinateur doivent être rédigés en arabe, français ou anglais et être accompagnés d'un résumé ne dépassant pas dix lignes.
Les auteurs reçoivent cinq copies des numéros où sont parus leurs articles à titre d'honoraire.
Les opinions émises dans les articles de la revue n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs.
Les articles soumis à publication doivent être envoyés à l'adresse suivante :

Centre de Recherche Scientifique et Technique
pour le Développement de la Langue Arabe
Revue al-lisāniyyāt
B.P. 225 - Rostomia
16011- Alger.

E-mail : al-lisaniyyat@crstdla.dz

Tout article non retenu ne peut faire l'objet d'une demande de restitution. Seuls les auteurs dont les articles ont été choisis pour être publiés seront contactés.
Pour plus d'informations, nous invitons le lecteur à visiter la rubrique de la revue al-lisāniyyāt sur le site web du CRSTDLA :

http://www.crstdla.edu.dz

Couverture : al-lisāniyyāt en écriture kufique, cunéïforme, phénicienne et sud-arabique. Dessin réalisé par Djazila Hadj-Salah.

AL-LISĀNIYYĀT

Revue algérienne des sciences et technologies du langage

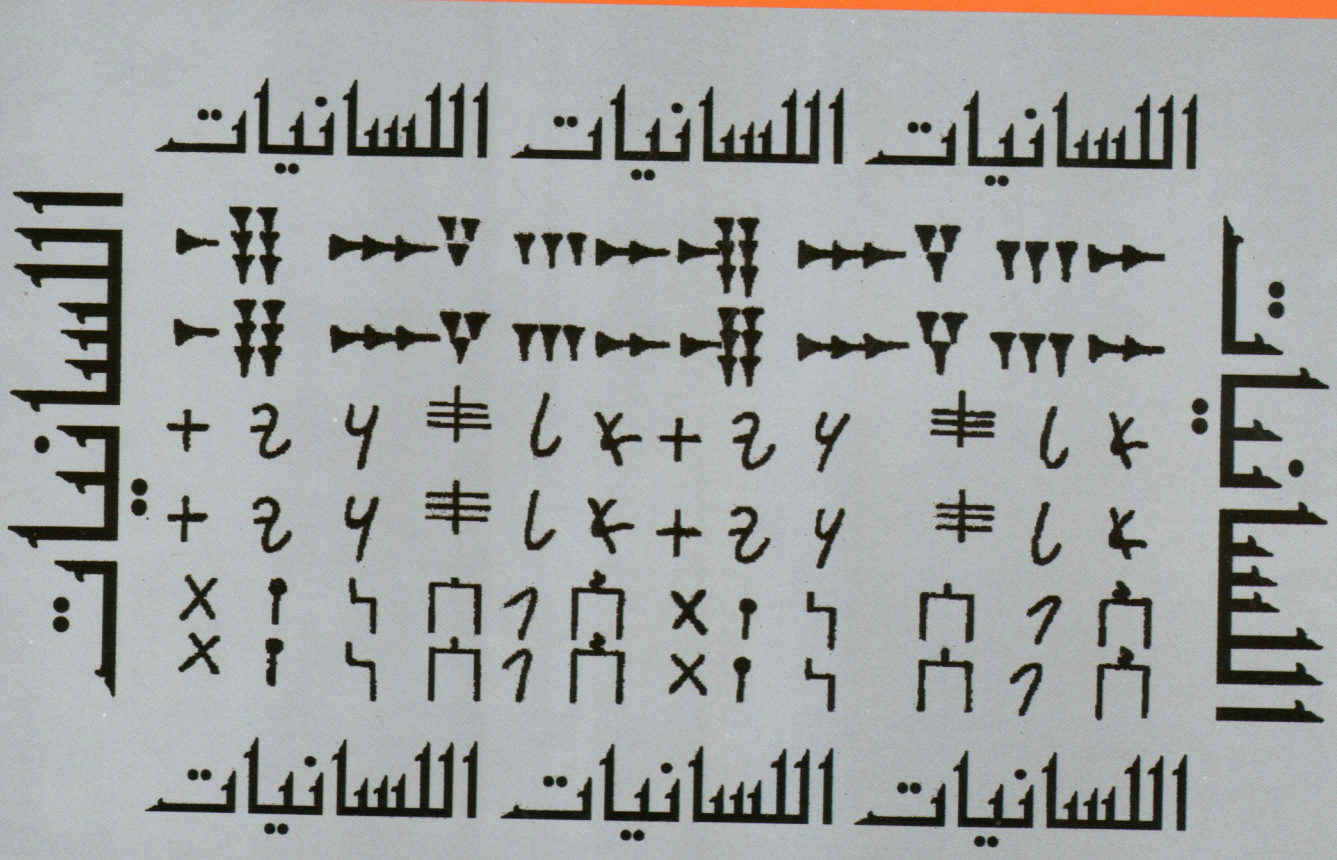

Numéros 17 et 18

Centre de recherche scientifique et technique
pour le développement de la langue arabe

2011-2012